الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945- قالمة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

- دراسة حالة ولاية قالمة -

الشعبـــــة:

تجارة دولية وتنمية مستدامة

للباحث:

سفيان عمراني

مدير أطروحة التخرج: خير الدين معطى الله أستاذ التعليم العالي جامعة قالمة

أمام أعضاء اللجنة

أ.د. عبد الرزاق خليل	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة قالمة
أ.د. خير الدين معطى الله	أستاذ التعليم العالي	مقرّرا	جامعة قالمة
أ.د. بلقاسم ماضي	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة عنابة
د. ناصر بوعزيز	أستاذ محاضر –أ–	عضوا	جامعة قالمة
د. محمد خميسي بن رجم	أستاذ محاضر –أ–	عضوا	جامعة سوق أهراس
د. عمر جنينة	أستاذ محاضر –أ–	عضوا	جامعة تبسة

السنة الجامعية: 2015/2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945- قالمة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

- دراسة حالة ولاية قالمة -

الشعبـــــة:

تجارة دولية وتنمية مستدامة

للباحث:

سفيان عمراني

مدير أطروحة التخرج: خير الدين معطى الله أستاذ التعليم العالي جامعة قالمة

أمام أعضاء اللجنة

أ.د. عبد الرزاق خليل	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة قالمة
أ.د. خير الدين معطى الله	أستاذ التعليم العالي	مقـرّرا	جامعة قالمة
أ.د. بلقاسم ماضي	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة عنابة
د. ناصر بوعزيز	أستاذ محاضر –أ–	عضوا	جامعة قالمة
د. محمد خميسي بن رجم	أستاذ محاضر –أ–	عضوا	جامعة سوق أهراس
د. عمر جنينة	أستاذ محاضر –أ–	عضوا	جامعة تبسة

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخـــص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2013) لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحليل مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري، واستعراض الجهود المبذولة من طرف الدولة في إطار برامج انعاش الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تشخيص واقع وتحديات التنمية الفلاحية في الجزائر عموما وولاية قالمة على وجه الخصوص لتحقيق التنمية المستدامة.

وتوصّلت الدراسة إلى أنّ الاهتمام بالقطاع الفلاحي مطلع الألفية الثالثة لم يكن أولوية في سياسات الدولة على أرض الواقع، بل كان في الخطاب الرسمي فقط؛ فقد عانى من تهميشه في مجال الاستثمارات العمومية، وكانت النتائج ضعيفة مقارنة بالأغلفة المالية المخصّصة له. كما أنّ أداء القطاع الفلاحي في ولاية قالمة لم يرق إلى المستوى المطلوب بالرغم من الإمكانات الفلاحية الموجودة، ويعود ذلك إلى الاستغلال غير الأمثل للثروات الفلاحية من جهة، وغياب أو تغييب الثقافة الفلاحية من جهة أخرى، في ظل مشكل العقّار الفلاحي، وعزوف الشباب عن العمل في الفلاحة، والتغيّرات المناخية، وبيروقراطية الإدارة المحلية وسوء التسيير، زيادة على عدم إشراك الفلاح في إعداد وتنفيذ البرامج الفلاحية، ممّا أثّر في قدرة الولاية على إرساء دعائم تنمية شاملة ومستدامة.

الكلمات الدالة:

القطاع الفلاحي ؛ الإصلاحات الاقتصادية ؛ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ؛ سياسة التجديد الفلاحي والريفي ؛ التنمية المستدامة.

Résumé:

L'objectif de cette étude est de montrer l'impact des réformes économiques sur la performance du secteur agricole durant la période (2000-2013) pour parvenir à un développement durable, à travers d'analyser la place du secteur agricole dans l'économie Algérienne, et d'examiner les efforts déployés par l'Etat dans le cadre du programme de la réanimation de l'économie nationale, et en plus de diagnostiquer la réalité et les défis du développement agricole en Algérie en générale et de la Wilaya de Guelma en particulier pour parvenir à un développement durable.

L'étude a conclu que le secteur agricole n'était pas une priorité dans les politiques de l'État au début du troisième millénaire, mais seulement dans le discours officiel, alors il a souffert de la marginalisation concernant des investissements publics, et les résultats étaient faibles par rapport aux enveloppes financières. En fait, la performance du secteur agricole dans la wilaya de Guelma n'a pas été à la hauteur au niveau requis, malgré l'abondance des potentiels agricoles; en raison de l'exploitation non-optimale des ressources agricoles d'une part, et le manque ou l'absence de la culture agricole, d'autre part, à la lumière du problème du foncier agricole, et de la réticence des jeunes à travailler dans l'agriculture, des changements climatiques, ainsi; la bureaucratie de l'administration et la mauvaise gestion locale, et la non- participation de l'agriculteur dans la préparation et la mise en œuvre des programmes agricoles, affectant la capacité de la Wilaya à assister pour un développement global et durable.

Les Mots Clés:

Secteur Agricole ; Réformes Economiques ; Plan National de Développement Agricole et Rural ; Politique de Renouveau Agricole et Rural ; Développement Durable.

Abstract:

The objective of this study is to show the impact of economic reforms on the performance of the agricultural sector during the period (2000-2013) to achieve sustainable development through analyzing the place of agriculture in the economy Algerian, and to examine efforts by the state under the program of rehabilitation of the national economy, and in addition to diagnosing the reality and challenges of agricultural development in Algeria in general and Guelma especially for achieving sustainable development.

The study concluded that the agricultural sector was not a priority in government policies at the beginning of the third millennium, but only in the official discourse, then it has suffered from marginalization on public investment and results were low compared to the financial envelopes. In fact, the performance of the agricultural sector in Guelma has not been up to the required level, despite the abundance of agricultural potential; due to the non-optimum utilization of agricultural resources on the one hand, and the lack or absence of crop production, on the other hand, in light of the problem of agricultural land and the reluctance of young people to work in agriculture, climate change, as well; the bureaucracy of the administration and poor local management, and the non-participation of the farmer in the preparation and implementation of agricultural programs, affecting the ability of the Wilaya to attend for a comprehensive and sustainable development.

Keywords:

Agricultural Sector ; Economic Reforms ; National Agricultural and Rural Development Plan ; Agricultural and Rural Renewal Policy; Sustainable Development.

الشكر والتقدير

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على النبيّ الأمين وعلى آله وأصحابه وذرّيته، ومن تبعه باحسان إلى يوم الدين. وبعد:

إنّ الحمد والشكر لله أولا صاحب المنّة والنّعمة الذي وفقني لإنجاز هذا العمل راجيا أن يتقبّله منّي قبولا حسنا وينفعني وغيري به.

"اللهمّ لك الحمد حتى ترضى، و لك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى"

بادئ ذي بدء، وأصالة عن نفسي؛ أتقدّم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور خير الدين معطى الله** على كلّ ما يسّره لي من جهد وتوجيه في سبيل إخراج هذا العمل إلى النور رغم مشاغله الإدارية،

كما أتقدّم بخالص شكري إلى الأساتذة الكرام الذين تفضّلوا بقبول مناقشة هذا العمل، فبارك الله فيهم وجزاهم خير جزاء من فضله الواسع،

كما أشكر كذلك كلّ من ساعدني في الحصول على المعطيات الاحصائية والوثائق اللازمة لإتمام هذه الدراسة من الإطارات العاملين بمختلف الهيئات الحكومية داخل الولاية وخارجها:

- مديرية المصالح الفلاحية؛
- محافظة الغابات؛
- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي؛
- المعهد الوطني للفلاحة بالحراش؛
- المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصّص؛
- وكالات دعم التشغيل المحلية (ANSEJ, CNAC, ANGEM, ANDI)

الإهـــداء

إلى أغـــلى من في الوجـــود والـــديَّ الكريميـــــن

حفظهما الله ورعاهما وبارك فيهما

إلى إخـــوتي وأفـــراد عائلتي مـــودّة ورحمـــة

إلى كلّ من علمني وفتح عيني على نور العلم

إلى كلّ الأهل والأصدقاء

وإلى كلّ من قدّم لي دعما معنويا وأيدني ولو بكلمة أو دعاء.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع. . .

سفيان عمراني

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول (1-1)	الفرق بين النمو والتنمية	21
الجدول (1-2)	مراحل تطوّر مفهوم التنمية	28
الجدول (3-1)	تطوّر مؤشّرات الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	164
الجدول (3-2)	تطوّر إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	169
الجدول (3-3)	تطوّر الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)	170
الجدول (3-4)	تطور حصيلة الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	176
الجدول (3-5)	تطوّر حجم الاستيرادات الجزائرية لأهم المواد الغذائية الاستراتيجية للفترة (2006_2013)	178
الجدول (3-6)	تطوّر حجم الإمدادات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)	181
الجدول (3-7)	التوزيع العام للأراضي الفلاحية في ولاية قالمة للموسم الفلاحي (2013/2012)	190
الجدول (3-8)	توزيع المستثمرات الفلاحية في ولاية قالمة خلال الموسم الفلاحي (2013/2012)	192
الجدول (3-9)	التوزيـع العام لسكان ولاية قالمة لعام 2013	197
الجدول (3-10)	هيكل التأطير الفني لقطاع الفلاحة بولاية قالمة لعام 2013	199
الجدول (3-11)	تطور حظيرة العتاد الفلاحي في ولاية قالمة خلال الفترة (2009-2013)	201
الجدول (3-12)	تطور حجم التمويل بصيغة القرض الرفيق في ولاية قالمة خلال الفترة (2008-2013)	218
الجدول (3-13)	تطوّر حجم الثروة الحيوانية المؤمّنة في ولاية قالمة خلال الفترة (2011_2013)	225
الجدول (3-14)	تطوّر حجم التأمين في مجال الإنتاج النباتي بولاية قالمة خلال الفترة (2011_2013)	228
الجدول (3-15)	تعريف المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة حسب المشرّع الجزائري	237
الجدول (3-16)	توزيع المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة الخاصّة في ولاية قالمة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2007-2012)	238
الجدول (3-17)	"توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية قالمة خلال الفترة (2002-2013)	242
الجدول (3-18)	حصيلة المشاريع المموّلة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية قالمة منذ بداية النشاط إلى غاية نهاية سنة 2013	244
الجدول (3-19)	حصيلة المشاريع المموّلة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في ولاية قالمة منذ بداية النشاط إلى غاية نهاية سنة 2013	246
الجدول (3-20)	حصيلة المشاريع المموّلة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ولاية قالمة منذ بداية النشاط إلى غاية نهاية سنة 2013	249

الجدول (3-21)	دور هيئات دعم الاستثمار المحلي في دعم القطاع الفلاحي في ولاية قالمة منذ بداية النشاط إلى غاية نهاية سنة 2013	250
الجدول (4-1)	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	263
الجدول (4-2)	توزيع المخصّصات المالية الخاصّة بدعم القطاع الفلاحي خلال الفترة (2001-2004)	265
الجدول (4-3)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)	267
الجدول (4-4)	مضمون المخطط الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014)	271
الجدول (4-5)	مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	273
الجدول (4-6)	مخّصصات القطاع الفلاحي ضمن برامج الانعاش الاقتصادي في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)	274
الجدول (4-7)	الصناديق الخاصّة بتمويل القطاع الفلاحي في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)	276
الجدول (4-8)	حصيلة المشاريع الاستثمارية المموّلة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2006)	316
الجدول (4-9)	حصيلة المشاريع الاستثمارية الممولة في إطار الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي خلال الفترة (2006-2008)	318
الجدول (4-10)	الحصيلة الإجمالية للمشاريع المدعمة من طرف صناديق الدولة في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2008)	318
الجدول (4-11)	نتائج التحقيقات الميدانية لمحافظة الغابات في إطار الاستفادة من مشاريع التنمية الريفية خلال الفترة (2003-2007)	320
الجدول (4-12)	أهداف عقود النّجاعة في مجال الإنتاج النباتي في ولاية قالمة للفترة (2009-2013)	346
الجدول (4-13)	تطوّر معدّل نمو الإنتاج النباتي حسب عقود النّجاعة في ولاية قالمة للفترة (2009-2013)	346
الجدول (4-14)	أهداف عقود النّجاعة في مجال الإنتاج الحيواني في ولاية قالمة للفترة (2009-2013)	347
الجدول (4-15)	تطوّر معدّل نمو الإنتاج الحيواني حسب عقود النّجاعة في ولاية قالمة للفترة (2009-2013)	348
الجدول (4-16)	أهداف عقود النّجاعة في مجال التنمية الريفية في ولاية قالمة للفترة (2009-2013)	349
الجدول (4-17)	تطوّر المساحات الفلاحية في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)	351
الجدول (4-18)	مساهمة ولاية قالمة في الإنتاج الفلاحي الوطني لعام 2013	367
الجدول (4-19)	توزيع مؤسّسات الصّناعة الغذائية في ولاية قالمة	371

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل (1-1)	المقاربة ثلاثية الأبعاد للتنمية المستدامة	56
الشكل (3-1)	تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	165
الشكل (3-2)	مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الخام في الجزائر عام 2013	166
الشكل (3-3)	تطوّر مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	172
الشكل (3-4)	هيكل العمالة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر لعام 2013	174
الشكل (3-5)	تطوّر الميزان التجاري الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	177
الشكل (3-6)	التقسيم العام للأراضي الفلاحية في الجزائر	189
الشكل (3-7)	تقسيم الأراضي الفلاحية الكلية في ولاية قالمة	191
الشكل (3-8)	توزيع الأراضي الفلاحية المستغلّة في ولاية قالمة	192
الشكل (3-9)	توزيع سكان ولاية قالمة بين الريف والمدينة	196
الشكل (3-10)	توزيع اليد العاملة في ولاية قالمة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي عام 2013	198
الشكل (3-11)	تطوّر عدد المؤمّنين في مجال الإنتاج الحيواني في ولاية قالمة خلال الفترة (2010-2013)	224
الشكل (3-12)	تطوّر عدد الفلاحين المؤمَّنين في مجال الإنتاج النباتي في ولاية قالمة خلال الفترة (2010-2013)	227
الشكل (3-13)	تطوّر عدد المؤمّنين في مجال العتاد الفلاحي في ولاية قالمة خلال الفترة (2010-2013)	230
الشكل (3-14)	مساهمة هيئات دعم الاستثمار المحلي في تمويل القطاع الفلاحي في ولاية قالمة منذ بداية النشاط إلى غاية نهاية سنة 2013	252
الشكل (3-15)	مساهمة هيئات دعم الاستثمار المحلي في استحداث مناصب شغل بالقطاع الفلاحي في ولاية قالمة منذ بداية النشاط إلى غاية نهاية سنة 2013	253
الشكل (4-1)	مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخطّطات التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	273
الشكل (4-2)	مخصّصات سياسة التجديد الفلاحي والريفي	337
الشكل (4-3)	تطوّر إنتاج الحبوب في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)	356
الشكل (4-4)	تطوّر إنتاج البقول الجافّة في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)	357
الشكل (4-5)	تطوّر إنتاج الخضروات في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)	359
الشكل (4-6)	تطوّر إنتاج الطماطم الصّناعية في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)	360
الشكل (4-7)	تطوّر إنتاج اللحوم الحمراء في ولاية قالمة خلال الفترة (2004-2013)	362
الشكل (4-8)	تطوّر إنتاج اللحوم البيضاء في ولاية قالمة خلال الفترة (2004-2013)	363
الشكل (4-9)	تطوّر إنتاج الحليب في ولاية قالمة خلال الفترة (2004-2013)	364

الشكل (4-10)	تطوّر قيمة الإنتاج الفلاحي في ولاية قالمة خلال الفترة (2008-2013)	365
الشكل (4-11)	تطوّر اليد العاملة الفلاحية في ولاية قالمة خلال الفترة (2002-2013)	369
الشكل (4-12)	حصيلة الإنتاج لمجمّع "عمر بن عمر" للصّناعات الغذائية لعام 2012	372

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر	المدلول باللغة العربية
ANDI	**A**gence **N**ationale de **D**éveloppement de l'**I**nvestissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANSEJ	**A**gence **N**ationale de **S**outien à l'**E**mploi des **J**eunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANGEM	**A**gence **N**ationale de **G**estion du **M**icrocrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
BADR	**B**anque de l'**A**griculture et de **D**éveloppement **R**ural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
CA	**C**hambre d'**A**griculture	الغرفة الفلاحية
CCLC	**C**oopérative des **C**éréales et des **L**égumes **S**ecs	تعاونية الحبوب والبقول الجافة
CF	**C**onservation des **F**orêts	محافظة الغابات
CNA	**C**hambre **N**ationale d'**A**griculture	الغرفة الوطنية الفلاحية
CNAC	**C**aisse **N**ationale d'**A**ssurance **C**hômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
CNMA	**C**aisse **N**ational de **M**utualité **A**gricole	الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي
CRMA	**C**aisse **R**égionale de **M**utualité **A**gricole	الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي
DGD	**D**irection **G**énérale des **D**ouanes	المديرية العامة للجمارك
DPSB	**D**irection da la **P**rogrammation et du **S**uivi **B**udgétaire	مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية
DSA	**D**irection des **S**ervices **A**gricoles	مديرية المصالح الفلاحية
FAO	**F**ood and **A**griculture **O**rganization	منظمة الأغذية والزراعة
FDRMVTC	**F**onds de développement **R**ural pour la **M**ise en **V**aleur du **T**erres par le **C**oncession	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
FGCA	**F**onds de **G**arantie contre les **C**alamités **A**gricoles	صندوق التأمين ضدّ الكوارث الفلاحية
FNDIA	**F**onds **N**ational de **D**éveloppement de l'**I**nvestissement **A**gricole	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي
FNRDA	**F**onds **N**ational de **R**égulation et de **D**éveloppement **A**gricole	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
FNRPA	**F**onds **N**ational **R**égulation des **P**roduits **A**gricole	الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي
FPZPP	**F**onds de **P**rotection **Z**oo et **P**hytosanitaire	ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية
MADR	**M**inistère de l'**A**griculture et du **D**éveloppement **R**ural	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
ONID	**O**ffice **N**ational de l'**I**rrigation et du **D**rainage	الديوان الوطني للسقي وصرف المياه
ONS	**O**ffice **N**ational des **S**tatistiques	الديوان الوطني للإحصائيات
ONTA	**O**ffice **N**ational des **T**erres **A**gricoles	الديوان الوطني للأراضي الفلاحية
PME	**P**etite et **M**oyenne **E**ntreprise	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	**P**lan **N**ational de **D**éveloppement **A**gricole	**PNDA**
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	**P**lan **N**ational de **D**éveloppement **A**gricole et **R**ural	**PNDAR**
المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة	**P**rojet de **P**roximité de **D**éveloppement **R**ural **I**ntégré	**PPDRI**
سياسة التجديد الفلاحي والريفي	**P**olitique de **R**enouveau **A**gricole et **R**ural	**PRAR**
المساحة الفلاحية الإجمالية	**S**uperficie **A**gricole **T**otale	**SAT**
المساحة الفلاحية المستغلّة	**S**uperficie **A**gricole **U**tile	**SAU**
نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع	**Sy**stème de **R**égulation des **P**roduits **A**gricoles de **La**rge **C**onsommation	**SYRPALAC**

جدول المـــواد

المكونات	الصفحة
ملخص باللغة العربية.....	أ
ملخص باللغة الفرنسية.....	ب
ملخص باللغة الإنجليزية.....	ت
الشكر والتقدير.....	ث
الإهداء.....	ج
قائمة الجداول.....	ح
قائمة الأشكال.....	د
قائمة المختصرات.....	ر
جدول المواد.....	س
مقدمـــة.....	[1-18]
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الفلاحية والتنمية المستدامة	**[19-91]**
تمهيـد.....	20
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.....	**21**
المطلب الأول: السياق التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.....	21
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.....	39
المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة ومتطلباتها.....	44
المبحث الثاني: أهداف وأبعاد التنمية المستدامة.....	**46**
المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة.....	46
المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة.....	47
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة.....	49
المبحث الثالث: الفلاحة والتنمية الفلاحية – مفاهيم ومنطلقات أساسية –.....	**57**
المطلب الأول: التأصيل النظري للفلاحة والاقتصاد الفلاحي.....	57
المطلب الثاني: ماهية التنمية الفلاحية.....	65
المطلب الثالث: أساليب التنمية الفلاحية وضوابطها.....	69
المطلب الرابع: أهمية الفلاحة ضمن استراتيجيات التنمية.....	71
المبحث الرابع: عوامل التنمية الفلاحية.....	**78**
المطلب الأول: العوامل الطبيعية.....	78
المطلب الثاني: العوامل البشرية.....	85
المطلب الثالث: العوامل الرأسمالية.....	87
خلاصة الفصل.....	91

الفصل الثاني: التوجّهات الرئيسية للقطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنمية المستدامة	**[156-92]**
تمهيـد.....	93
المبحث الأول: دور وأهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة.....	**94**
المطلب الأول: الدور الاقتصادي للقطاع الفلاحي.....	94
المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للقطاع الفلاحي.....	101
المطلب الثالث: الدور البيئي للقطاع الفلاحي.....	103
المبحث الثاني: ماهية التنمية الفلاحية المستدامة وآليات تحقيقها.....	**104**
المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة.....	104
المطلب الثاني: أهداف التنمية الفلاحية المستدامة.....	107
المطلب الثالث: آليات تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة.....	110
المبحث الثالث: السياسة الفلاحية ومنهج الإصلاح الفلاحي.....	**114**
المطلب الأول: ماهية السياسة الفلاحية.....	114
المطلب الثاني: أنواع السياسات الفلاحية.....	117
المطلب الثالث: مضمون الإصلاح الفلاحي.....	123
المطلب الرابع: التخطيط الفلاحي.....	127
المبحث الرابع: استراتيجيات دعم القطاع الفلاحي.....	**130**
المطلب الأول: ماهية الدعم الفلاحي.....	130
المطلب الثاني: التمويل الفلاحي.....	133
المطلب الثالث: التأمين الفلاحي.....	148
المطلب الرابع: التسويق والإرشاد الفلاحي.....	150
خلاصة الفصل.....	156
الفصل الثالث: واقع ومؤشّرات القطاع الفلاحي في ولاية قالمة	**[256-157]**
تمهيـد.....	158
المبحث الأول: مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.....	**159**
المطلب الأول: لمحة عن الإمكانات الفلاحية في الجزائر.....	159
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي الخام.....	163
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير الاحتياجات الغذائية للسكّان.....	167
المطلب الرابع: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير فرص العمل.....	172
المطلب الخامس: مساهمة القطاع الفلاحي في التّجارة الخارجية.....	175
المبحث الثاني: الإمكانات الفلاحية لولاية قالمة.....	**183**
المطلب الأول: بطاقة فنية عن ولاية قالمة.....	183

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية.....	184
المطلب الثالث: الموارد البشرية.....	195
المطلب الرابع: الموارد الرأسمالية.....	200
المبحث الثالث: الإطار المؤسّساتي لإدارة وتنظيم القطاع الفلاحي في ولاية قالمة.....	**205**
المطلب الأول: مديرية المصالح الفلاحية.....	205
المطلب الثاني: الغرفة الفلاحية.....	207
المطلب الثالث: الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.....	210
المطلب الرابع: محافظة الغابات.....	211
المطلب الخامس: الديوان الوطني للسقي وصرف المياه.....	212
المبحث الرابع: هياكل وآليات دعم القطاع الفلاحي في ولاية قالمة.....	**215**
المطلب الأول: بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	215
المطلب الثاني: الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي.....	221
المطلب الثالث: المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصّص.....	231
المطلب الرابع: تعاونية الحبوب والبقول الجافّة.....	235
المطلب الخامس: قطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة.....	236
خلاصة الفصل.....	256
الفصل الرابع: التنمية الفلاحية في ولاية قالمة في ضوء السياسات والبرامج التنموية المطبقة خلال الفترة (2000-2014)	**[384-257]**
تمهيـــد.....	258
المبحث الأول: مخصّصات القطاع الفلاحي ضمن البرامج الاستثمارية الحكومية المطبّقة خلال الفترة (2001-2014).....	**259**
المطلب الأول: مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهدافها.....	259
المطلب الثاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2014).....	261
المطلب الثالث: مخصّصات القطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013).....	274
المبحث الثاني: المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة (2000-2008).....	**277**
المطلب الأول: مسار الإصلاحات الفلاحية في الجزائر منذ الاستقلال إلى نهاية التسعينات.....	277
المطلب الثاني: أهداف وبرامج المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2008).....	298
المطلب الثالث: آليات تنفيذ المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.....	303
المطلب الرابع: واقع تطبيق المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في ولاية قالمة.....	310
المبحث الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2009-2013).....	**323**

المطلب الأول: قانون التوجيه الفلاحي (أوت 2008).....	323
المطلب الثاني: المعالم الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي.....	328
المطلب الثالث: ميكانيزمات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي.....	336
المطلب الرابع: واقع تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في ولاية قالمة.....	343
المبحث الرابع: انعكاسات جهود السياسة الوطنية على أداء القطاع الفلاحي في ولاية قالمة.....	**351**
المطلب الأول: تحليل تطوّر المساحات الفلاحية خلال الفترة (2000-2013).....	351
المطلب الثاني: تحليل تطوّر الإنتاج الفلاحي خلال الفترة (2000-2013).....	354
المطلب الثالث: مساهمة الإنتاج الفلاحي المحلي في الإنتاج الفلاحي الوطني.....	365
المطلب الرابع: تحليل تطوّر اليد العاملة الفلاحية خلال الفترة (2002-2013).....	368
المطلب الخامس: مساهمة الفلاحة في تنمية الصّناعات الغذائية المحلية.....	370
المطلب السادس: مساهمة القطاع الفلاحي في تحسين أوضاع السكّان الرّيفيين.....	373
المطلب السابع: التحدّيات التي تواجه القطاع الفلاحي.....	375
خلاصة الفصل.....	384
خاتمـــــة.....	385
المراجع.....	401
الملاحق.....	[443-425]

مقدمـــــة

تمهيـــد

لقد كان ميلاد الفكر التنموي في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين (في أعقاب الحرب العالمية الثانية)، إذ ارتبطت نشأته بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والموروثات الفكرية، والتي جعلت معنى التنمية ينحصر في مجرّد العمل على رفع معدّل النمو الاقتصادي عن طريق إحداث زيادة في نصيب الفرد من الدخل، حيث كان يمثّل مؤشّر التنمية آنذاك.

وفي ذات السياق، بدأت العقود الأخيرة تشهد تحوّلات واسعة في مفهوم التنمية وفي طرق قياسها، ليس نتيجة الجهود النظرية في اقتصاديات التنمية فحسب، ولكن نتيجة مراجعة حصيلة الجهود التنموية والنتائج التي أسفرت عنها أيضا، إذ كان من أهمّ نتائج تلك التحوّلات بلورة مفهوم التنمية المستدامة؛ حيث يعدّ من المفاهيم التنموية الحديثة التي ظهرت مع بداية الاهتمام العالمي بقضايا البيئة وحماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف والاستخدامات غير الرشيدة، إذ شكّلت بداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية ولا الاعتبارات البيئية التي عكّرت صفو حياة الإنسان الطامح الى الرفاهية.

لقد أصبحت التنمية المستدامة مع الزمن أحد أهمّ مسؤوليات الحكومات والدول تّجاه شعوبها، فأصبح من الضروري أن تستغلّ مواردها المتاحة بالشكل الذي يحقّق أكبر منفعة اقتصادية واجتماعية دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية حاجاتها.

إنّ الجزائر وكباقي دول العالم التزمت بعد استقلالها بإرساء اقتصاد جديد بالكامل، اعتمدت في تمويل مشاريعه على ايرادات ميزانيتها الذي تُغذّى بصفة كبيرة من عائدات مبيعات البترول، وهو ما أفرز مشاكل اقتصادية عديدة، خاصّة بعد تراجع أسعار البترول سنة 1986 إلى مستويات لم تستطع الدولة تحمّل مسؤولياتها بحكم اعتمادها شبه الكليّ على عائدات البترول.

ومنذ بداية العشرية الأخيرة بدأت تظهر بوادر انفراج أمنيّ وسياسيّ جعل القائمين على القرار في البلاد

يفكّرون في تعويض الخسائر الحاصلة آنذاك ومحاولة اللحاق بركب التنمية الحاصل في العالم، وذلك بالاستفادة من الظروف الاقتصادية العالمية التي تميّزت باتّساع النشاط الاقتصادي العالمي، وارتفاع الطلب على مصادر الطاقة التي تحوز الجزائر جزءا منها في منطقة شمال إفريقيا.

إنّ الظروف الاقتصادية والمالية المناسبة دفعت بعجلة التنمية إلى الأمام، ممّا انعكس على جلّ المتغيّرات الاقتصادية الكلية، وأفرز في نفوس القائمين على القرار إحساسا بالحماسة لمواصلة الاستفادة من هذه الطفرة، الشيء الذي ترجم في شكل برامج تنموية أطلق عليها إجمالا اسم برامج الإنعاش الاقتصادي، إذ سعت الدولة من خلالها إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة قوامها دعم البنية التحتية للدولة، وذلك من خلال النهوض بمختلف القطاعات الهامّة، ومنها القطاع الفلاحي، كونه يعدّ البديل الحقيقي الذي يمكنه تجسيد السياسات الإصلاحية في الدولة.

لقد شهد القطاع الفلاحي* تغيّرات وتجديدات هامّة، حيث أُعيد النظر في نماذج التنمية ورُسمت خطط عملية ترمي إلى تطويره، وتجلّى ذلك من خلال الإصلاحات العديدة التي شملت طرق التنظيم وأنماط الإستغلال، كما رصدت له مخصّصات مادية وبشرية متنامية، واتُّخذت تدابير تحفيزية لفائدة الفلاحين قصد مضاعفة انتاجهم كمّا ونوعا، الأمر الذي أتاح قطع أشواط معتبرة على درب تحقيق الأمن الغذائي الذي لا يمكن فصله عن الأمن القوميّ.

وعلى هذا الأساس، استوجب على الدولة أن تولي القطاع الفلاحيّ عناية خاصّة، نظرا للدور الذي يمكن أن يلعبه كقطاع خالق للثروات ومساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكإستراتيجية للخروج من دائرة الريع النفطي وبناء اقتصاد وطني منتج، فمن الضروري الاعتماد عليه للتنويع في الموارد التي تبقى في الوقت الحالي رهينة لمداخيل المحروقات.

* يستخدم مصطلح الفلاحة للدلالة على الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، ويشمل كذلك المكننة وتربية الحيوانات والصيد البحري والصحة الحيوانية والنباتية...، في حين يدلّ مصطلح الزراعة على الإنتاج النباتي فقط. وقد كانت هناك صعوبة كبيرة في تحديد مدلول المصطلحين، لأنّ الكثيرين يعتبرونهما مصطلح واحد، ومنهم من يعكس مفهوم كلّ منهما. ولهذا يتمّ استخدام الفرق المبيّن هنا توحيدا للمصطلح في كافّة الأطروحة.

وبنظرة أوسع فإنّ تفعيل أداء القطاع الفلاحي يمكنه أن يلعب دورا محوريا ورئيسيا في إرساء دعائم تنمية مستدامة في الجزائر، ولا يتأتّى ذلك إلّا من خلال وضع الآليات الفعّالة والناجحة، والتي يجب أن تكون مبنية على معطيات واقعية وذات أهداف دقيقة وواضحة، وهذا بتجسيدها في برامج تنموية ترتكز على ضرورة استغلال كافة الموارد المحلية المتاحة، وتوظيفها من أجل إحداث التنمية وتطويرها على المستوى المحلي، من منطلق مبدأ البناء من أسفل، إذ يعدّ أساسيّا لإحداث تنمية شاملة ومستدامة، تعتمد على الموارد المحلية المتاحة لتكون بذلك بديلا دائما ومتجدّدا.

اشكالية الدراسة:

في ضوء ما أشير إليه أعلاه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو الآتي:

إلى أيّ مدى يمكن أن يساهم القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة؟

بناءً على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماهي السياسات والبرامج التنموية التي طبّقتها الجزائر بداية الألفية الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة؟ و ماهو نصيب القطاع الفلاحي منها؟
- ✓ ما المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني؟
- ✓ هل أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كافيا بالقطاع الفلاحي عبر سياساتها التنموية المتعاقبة مطلع الألفية الثالثة؟
- ✓ ماهي القدرات والإمكانات الفلاحية التي تزخر بها ولاية قالمة؟ وهل استغلّت بشكل يمكّنها من المساهمة في التنمية الفلاحية محليا ووطنيّا؟
- ✓ فيم تتمثّل التحدّيات والعقبات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر عموما وولاية قالمة على وجه الخصوص لتعزيز متطلبات تحقيق التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية للدراسة وقصد تسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة، تمّ وضع مجموعة من الفرضيات كإجابة أولية لتكون أساسا ومنطلقا لمعالجة موضوع الدراسة وفقا للنحو الآتي:

✓ **الفرضية الأولى:** بادرت الجزائر مع حلول الألفية الجديدة باصلاحات تنموية كبرى لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بعد مضيّ عشرية سوداء أدّت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، كما حظي القطاع الفلاحي بمخطّطات للتنمية الفلاحية والريفية.

✓ **الفرضية الثانية:** بالنظر إلى الإمكانات الفلاحية التي تزخر بها الجزائر، يفترض أن يحتلّ القطاع الفلاحي مكانة هامّة واستراتيجية في الاقتصاد الوطني، نظرا لأهميته في تكوين الناتج المحلي الخام، وتوفير الاحتياجات الغذائية وخلق مناصب شغل للسكان، بالإضافة إلى مساهمته في عملية التجارة الخارجية عبر تشجيع التصدير وتوفير العملة الصعبة للبلد.

✓ **الفرضية الثالثة:** أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا بالقطاع الفلاحي، حيث خصّصت له اعتمادات مالية كبيرة للنهوض به وتطويره، فهو بذلك يحتلّ مكانة متقدّمة في سلّم أولويات السياسات الاقتصادية في الجزائر.

✓ **الفرضية الرابعة:** تتمتّع ولاية قالمة بقدرات فلاحية معتبرة، فهي تمتاز بطابع فلاحي بالدرجة الأولى، إذ من الممكن أن تشكّل قطبا فلاحيّا يساهم في التنمية الفلاحية محليا ووطنيّا إذا ما استغِلّت هذه القدرات بشكل رشيد وعقلانيّ.

✓ **الفرضية الخامسة:** يُشكِّل العقّار الفلاحي وعزوف الشباب عن العمل في القطاع الفلاحي أحد التحدّيات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر عموما وولاية قالمة على وجه الخصوص، ممّا قد يعيق متّخذي القرار لتحقيق التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف كما يلي:

- تسليط الضوء على مستجدات الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وكشف النقاب عن أهمية القطاع الفلاحي واستراتيجياته في تحقيق التنمية المستدامة؛
- الوقوف على دور ومكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني مطلع الألفية الثالثة؛
- استعراض الوضعية التنموية للجزائر مطلع الألفية الثالثة، من خلال التطرّق إلى مختلف البرامج الحكومية التي تبنتها الجزائر خلال فترة الدراسة، مع التركيز على جهود تطوير القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنمية المستدامة؛
- رصد الإمكانات الفلاحية التي تزخر بها ولاية قالمة، والوقوف على أهمّ هياكل وآليات دعم القطاع الفلاحي بها؛
- إبراز انعكاسات جهود السياسة الوطنية على أداء القطاع الفلاحي في ولاية قالمة؛
- السعي لاستغلال الموارد والإمكانات الطبيعية الموجودة بولاية قالمة بشكل أمثل في القطاع الفلاحي لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، تُوفّر المتطلّبات وتحقّق التميّز؛
- تشخيص العقبات والتحديات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر عموما وولاية قالمة على وجه الخصوص في سياق تحقيق التنمية المستدامة، أملا في تقديم مقترحات علمية تساهم في التقليل منها.

أهمية الدراسة:

تتجلّى أهمية الدراسة في مجموعة من النقاط، يمكن إجمالها كما يلي:

- ✓ الأهمية الكبرى التي يحتلها القطاع الفلاحي في اقتصاديات الدول، وخاصّة النامية منها، حيث أضحت الإصلاحات الفلاحية الشغل الشاغل للسلطات العمومية؛
- ✓ دور القطاع الفلاحي وما يمثله في الاقتصاد الوطني، من خلال إسهامه في الناتج المحلي وتلبية

الإحتياجات الغذائية للسكان، وقدرته على خلق فرص العمل؛

✓ يعتبر القطاع الفلاحي من مواضيع الساعة، حيث أنّ معالجة مشكلة استدامة التنمية في ظل ندرة الموارد وتحت ضغط نضوب الطاقات الأحفوية، تستدعي الاستثمار في القطاع الفلاحي كأحد الخيارات البديلة؛

✓ يعدّ قطاع الفلاحة أهم القطاعات التي تحتاج إلى بحث وتقصّي كبيرين، خاصّة وأنّ الجزائر تتمتّع بإمكانات هائلة في المجال الفلاحي، ولكن تحتاج فقط لسياسات ناجعة ليؤدّي الدور المنوط به في الاقتصاد الوطني؛

✓ تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصّة، لأنّها ذات طابع وطني، فهي تتناول بالتشخيص والتحليل واقع الفلاحة على المستوى الوطني، وتخصّص في جزء منها عرض تجربة ولاية قالمة؛

✓ الأهمية الاستراتيجية لولاية قالمة، ذلك أنّها تتميّز بخصوبة أراضيها ومناخها المعتدل وموقعها الجغرافي الهام، وقابلية أراضيها للريّ، وكذا الدور الذي يمكن أن تلعبه في تطوير التنمية الفلاحية محليا ووطنيّا.

دوافع اختيار موضوع الدراسة:

تمّ اختيار موضوع الدراسة لأسباب عديدة منها:

– قلّة الدراسة لموضوع الفلاحة على المستوى المحلي، إذ أنّ أغلب الدراسات التي تمّت معالجتها هي دراسات مسحية على المستوى الكليّ (الجزائر، الدول العربية..)، ممّا يستدعي إجراء دراسات ميدانية؛

– افتقار الدراسات التي تتناول موضوع الفلاحة في ولاية قالمة، وبهذا جاء هذا البحث كمساهمة لتكميل الدراسات التي أجريت على بعض مناطق الوطن، وبالتالي تثمين مجال البحث في القطاع الفلاحي على المستوى المحلي؛

– توجيـه مثل هذه الأبحـاث للمساهمة في دفع عجلة التنميـة الفلاحيـة على مستوى ولاية قالمة، بحكـم

الانتماء إليها، وفي ظل الطابع الفلاحي الذي يميّز الولاية بصفة خاصّة؛

– تعميق التجربة العلمية والعملية، من خلال الاحتكاك مع واقع الولاية، وتكوين معلومات خاصّة بموضوع القطاع الفلاحي، وذلك في إطار أهداف مخبر البحث الذي ينتمي إليه الباحث، في سبيل ايجاد الآليات المناسبة لتحقيق التنمية الذاتية المستدامة.

منـهج الدراسة:

من أجل الإلمام بكل جوانب الدراسة والإجابة عن التساؤلات المطروحة، وكذلك محاولة إثبات الفرضيات السابقة، تمّ استخدام المنهج التاريخي، وذلك في تتبّع مسار الإصلاحات الفلاحية التي تبنّتها الجزائر خلال فترة من الزمن، كما تمّ استخدام المنهج الوصفي، وذلك في التعريف بموضوع الفلاحة والتنمية المستدامة، وكذا إعطاء صورة واضحة عن القطاع الفلاحي بالجزائر وماهية الموضوع بشكل عام، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي الذي يمكّن من جمع البيانات الإحصائية والمعلومات لبعض الجداول التي لها صلة بالموضوع، والتي تمّ الحصول عليها من مختلف الهيئات الرسمية ذات الصلة بالقطاع الفلاحي محليا ووطنيّا، من أجل القيام بتحليلها واستخلاص الملاحظات والنتائج. كما تمّ استخدام منهج دراسة الحالة، وذلك في تسليط الضوء على واقع التنمية الفلاحية بولاية قالمة.

وتستمدّ الدراسة معلوماتها وبياناتها من مصدرين متكاملين هما:

✓ مصادر أولية: تتمثّل في جمع البيانات من واقع النشريات والوثائق الحكومية الصادرة عن الهيئات الرسمية ذات الصلة بموضوع الدراسة؛

✓ مصادر ثانوية: تتمثّل في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية، بما في ذلك الكتب، الرسائل والأطاريح، المجلّات العلمية، المواقع الملائمة على شبكة الإنترنت، يضاف لها الدراسات الصادرة عن الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية.

حدود الدراسة:

بغرض معالجة الإشكالية الرئيسية، تمّ وضع حدود للدراسة على النحو الآتي:

- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة في إطارها المكاني على الجزائر، من خلال تشخيص مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى مسار الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر، مع أخذ نموذج للدراسة على المستوى المحلي، وذلك بتسليط الضوء على واقع التنمية الفلاحية في ولاية قالمة.
- **الحدود الزمنية:** تنحصر هذه الدراسة في إطارها الزمني في الفترة الممتدّة بين (2000-2013)، وذلك تزامنا مع دخول الجزائر في مرحلة المخطّطات الفلاحية، ومواكبة انطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، حتّى يتسنّى إبراز أثر هذه البرامج الحكومية على القطاع الفلاحي، وخاصّة على مستوى ولاية قالمة، وفي حدود ما هو متوفّر من احصائيات رسمية حولها، وبالتالي تتبّع مسار الإصلاحات الفلاحية في هذه الفترة في سياق تحقيق التنمية المستدامة، إلّا أنّ هذا لا يمنع من التعرّض لبعض المراحل التي مرّ بها القطاع الفلاحي قبل هذه الفترة، وهو ما تقتضيه أهداف الدراسة.
- **الحدود الموضوعية:** ارتبطت هذه الدراسة بمتغيرين أساسيين يشكّلان نموذج الدراسة، هما: القطاع الفلاحي (متغير مستقل) والتنمية المستدامة (متغيّر تابع).

ويستدلّ على القطاع الفلاحي بمؤشّرات؛ تتمثّل في عوامل التنمية الفلاحية (طبيعية، بشرية، رأسمالية) والسياسات الإصلاحية (برامج التنمية الفلاحية والريفية). بينما يُستدلّ على التنمية المستدامة بمجموعة من المؤشّرات التي تعكس البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة، وهي: تطوّر مساحة الأراضي الفلاحية، تكوين الناتج الفلاحي الخام؛ توفير الاحتياجات الغذائية؛ توفير مناصب الشغل؛ تنمية الصناعات الغذائية؛ تحسين أوضاع السكّان الريفيين.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات حول القطاع الفلاحي التي تمّ الإطّلاع عليها، ويمكن حصر البعض منها:

1. دراسة (رابح زبيري، 1996): "**الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره**"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية (سابقا)، جامعة الجزائر.

تهدف الدراسة إلى تحليل شامل للإصلاحات التي مسّت مختلف جوانب القطاع الزراعي في علاقتها ببعضها البعض، والوقوف على مدى شموليتها وتناسقها من جهة، وآثارها مفردة ومجتمعة على تطوّر القطاع من جهة أخرى.

وتوصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– تعدّد محاولات الإصلاح وإعادة الإصلاح خلق جوّا غير مستقرّ، جعل المتعاملين في قطاع الزراعة في حالة ترقّب وانتظار دائمين لما قد يأتي من جديد، ومن ثمّ اكتفائهم بالحدّ الأدنى من الجهد الاستثماري الذي يسمح فقط بضمان مواصلة الاستغلال الريعي للأرض، ممّا ترتّب عنه ضعف نموّ وتدهور رأس المال الإنتاجي خاصّة الأرض؛

– تغليب الاعتبارات السياسية والاجتماعية فيما طبّق من إصلاحات في عهد التسيير الإداري للاقتصاد، في الوقت الذي كان المجتمع ينتظر من القطاع الزراعي أن يوفّر له بانتظام منتوجات ذات جودة وبأسعار منخفضة؛

– عدم شمولية الإصلاحات لمختلف جوانب العناصر المكوّنة للبنية الزراعية، وترك المنطق السائد لعملها في ارتباطها الوظيفي بالبنى المحيطة بها على ما هو عليه، الأمر الذي يؤدّي في كلّ مرّة إلى إعادة إنتاج الإفرازات التي تدفع إلى القيام بإصلاح جديد، من ذلك أنّ سياسة البحث والتكوين والإرشاد الزراعي التي لم تطلها الإصلاحات أضحت عاجزة عن أداء رسالتها في تطوير ونشر التقنيات الزراعية العصرية بين المنتجين؛

– جميع الإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي لم تكن نابعـة من تكفّل خاص من الدولة بهذا القطاع، وإنّما جاءت غالبا في سياق إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني في مجموعه، بالإضافـة إلى التسرّع والانحراف في الإصلاحات.

2. دراسة (باشي أحمد، 2003): "**القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**"، مجلة الباحث (العدد2)، جامعة ورقلة.

تهدف الدراسة إلى إبراز الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للقطاع الفلاحي، وتشخيص المعوّقات والعقبات الأساسية التي يعاني منها، بالإضافة إلى وضع إستراتيجية تنموية كفيلة بالحدّ من المشاكل التي يعرفها بغية جعله يؤدي دوره الأساسي في التخفيف من حدّة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

وتوصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– إنّ تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان، وتكون ذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية؛

– يعدّ توفير التمويل ضروريا ووفق ميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة، مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الفلاحي عموما والفروع الإستراتيجية على وجه الخصوص، وهذا قصد توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب؛

– تدخّل الدولة ودعمها للقطاع الفلاحي يعمل على تخفيف الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية وما ينجرّ عنها من منافسة على المنتوج الفلاحي؛

– إنّ حلّ إشكالية الملكية العقارية يخلق الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاحين، كما أنّه يساهم في إعادة الاعتبار للنشاط الفلاحي باعتبار أن الفلاح عون اقتصادي، والمنتوج الفلاحي تكون له قيمة مالية وإستراتيجية بإبعاد الطبقة التي تطفلت على القطاع الفلاحي.

3. دراسة (محمد بويهي، 2004): "**القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية**"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية–فرع التسيير–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

تهدف الدراسة إلى رصد الإمكانات المادية والبشرية المتاحة في القطاع الفلاحي أو التي يمكن أن تكون في خدمته، والوقوف على أهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي، وإبراز أهمية التمويل كسياسة تعمل على تدعيم القطاع، مع تبيان مدى نجاحة الإصلاحات المالية في هذا القطاع.

وتوصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– أهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي عن طريق زيادة زراعة مختلف حقول الأشجار المثمرة والمتنوعة، وتجديد الحقول المسنة، وكذا حفر الآبار وبناء السدود الصغيرة التي يعتبر القطاع الفلاحي في حاجة ماسّة لها؛

– إعطاء أهمية لتمويل القطاع الفلاحي، حيث يعتبر من أهم الوسائل والسياسات التي تعمل على تدعيم القطاع الفلاحي و تنميته؛

– إنّ اعتماد سياسة تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر بالنسبة لبقية القطاعات الأخرى هو ضرورة اقتصادية تفرض نفسها وذلك للأسباب التالية: المساحة الفلاحية الشاسعة التي تملكها الجزائر، وأيضا الموقع الجغرافي وما يترتّب عنه من مناخ معتدل ممطر صالح لمعظم المنتوجات الفلاحية، الثروة المائية الهائلة التي يمكن استغلالها استغلالا عقلانيا في كثير من الميادين الإقتصادية، توفّر اليد العاملة، تنوّع الإنتاج الفلاحي، وإمكانية زيادة عدد الدورات الإنتاجية لكثير من المنتوجات الفلاحية، وسهولة تنمية الثروة الحيوانية.

4. دراسة (بوعزيز عبد الرزاق، 2005): "**محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري–دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2004/2000–**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية–فرع التحليل الاقتصادي–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى فعالية الاجراءات والتدابير المتّخذة من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة (2000-2004) للرفع من أداء القطاع الفلاحي.

وتوصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- السياسات التي جاءت متضمّنة في إصلاح 1987 والموضوعة على أساس التوجّه بالقطاع الفلاحي نحو الخوصصة لم تكن سياسات رشيدة في أغلبها، كونها لم تعط الحلّ الأمثل لأهمّ القضايا تأثيرا على هذا القطاع، والمتمثّلة في مشكل العقّار الفلاحي؛

- يعتبر المخطط الوطني للتنميـة الفلاحية والريفية دفعا قويا للتنمية في هذا القطـاع الحسّاس، من خلال السياسات والإجراءات المتضمّنة فيه، ومن خلال شموليته لجوانب هذا القطاع، حيث أنّه بعث روح الثقة والاطمئنان لدى المستثمرين الفلاحيين تّجاه الاستثمار الفلاحي، خاصّة فيما يتعلّق بالعقّار الفلاحي من خلال طرحه لسياسة منح حق الامتياز، وإضفاء الفعالية على المستثمرة الفلاحية كوحدة للإنتاج؛

- التحكّم الأمثل في الموارد الفلاحية المتعدّدة وتوجيهها لما يخدم المجتمع، يستدعي ضرورة التنسيق والانسجام بين السياسات الفلاحية من أجل تحقيق أهداف ايجابية تصبّ في الأهداف العامّة للتنمية الاقتصادية كتحقيق مستوى هامّ من التشغيل، تحقيق فائض تجاري قابل للتصدير، الوفرة الغذائية والاستقرار الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي لمختلف طبقات المجتمع؛

- نجاح المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إلى حدّ ما يعود إلى احتواء أغلب المشاكل الناتجة عن الإصلاحات السابقة كالأخذ بعين الاعتبار التباينات المناخية في تصنيف وانتاج المنتجات الحيوانية، بالإضافة إلى تكريس الزراعات الأساسية وتكثيفها.

5. دراسة (هاشمي الطيب، 2007): "**تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2006): نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد التنمية-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.

تهدف الدراسة إلى اكتشاف التجارب الحقيقية لتطوير برامج الفلاحة على المستوى الوطني واستعراض مـدى نجاعة برامـج الفلاحة بسعيـدة، ومحاولـة التوصّل إلى إعطاء صيغة مثالية لتنفيذ برامج التنمية الفلاحية تحت طائلة العدالة والموازنة بين جميع مناطق الولاية خلال الفترة (2000-2006).

وتوصلّت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتوفّر الجزائر على كلّ المؤهلات التي تجعل منها بلدا زراعيا بالدرجة الأولى، فاختلاف الأقاليم وتنوّع المناخ، واتّساع الأراضي والاحتياطي الكبير من المياه الجوفية، كل ذلك يجبر الدولة على اتّخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالقطاع الفلاحي؛

- لم تتوان الدولة الجزائرية في الاهتمام بالقطاع الفلاحي، حيث رصدت له نفقات هامّة في الميزانيات السنوية، غير أنّ الإستراتيجيات المتّخذة اختلفت من مرحلة إلى أخرى (مرحلة التسيير الذاتي، مرحلة الثورة الزراعية، استصلاح الأراضي وحيازة الملكية، قانون المستثمرات الفلاحية،...)، وقد كانت تلك المراسيم تترجم بأنّ تحرير القطاع الفلاحي لم يتمّ إلّا بفكّه من القيود القانونية؛

- يعدّ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عهدا جديدا للقطاع الفلاحي في الجزائر، حيث بدأ الانطلاق فيه منذ 1999، حيث عرف اهتماما بالغا في جانب تطوير وتكثيف الإنتاج النباتي والحيواني، وكذلك الجهود المبذولة التي حقّقها من خلال الدعم المالي الضخم، وظهرت بفضله برامج أخرى بعده من أجل مواصلة العمل في الحقل الفلاحي كبرنامج التنمية الريفية وبرنامج المشاريع الجوارية، اضافة إلى ردّ الاعتبار للتنمية الريفية، ومكافحة التصحّر؛

- بالرغم من كلّ ما حمله المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية من ايجابيات، إلّا أنّه عرف العديد من العراقيل، وعانى من نفس العيوب التي عانت منها الإصلاحات السابقة تقريبا، وخاصّة (البيروقراطية وانتشار الرشوة، التحايل والتزوير، انعدام الرقابة الفعلية)، وهي تعدّ من أكبر العوائق التي تعرقل الإصلاحات والبرامج والسياسات التنموية.

6. دراسة (فوزية غربي، 2010): "**الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي–حالة الجزائر**"، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.

تطرّقت الدراسة إلى موضوع الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي–حالة الجزائر–، حيث تتساءل عن حقيقة الأمن الغذائي في الوطن العربي، وهل الزراعة العربية بشكل عام والجزائرية بشكل خاص قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد ذات الاستهلاك الواسع. وتوصّلت الدراسة إلى أنّ العجز في الميزان التجاري للمواد الغذائية والارتفاع المستمر في فاتورة الواردات الغذائية تُبقي مشكلة الأمن الغذائي قائمة، ممّا يعني أنّ الزراعة الجزائرية تعرف عجزا مزمنا في تلبية احتياجات الطلب المحلي وبخاصة في مجال الحبوب، لتستمرّ بذلك تبعيتها للخارج. وعليه، سوف تكون مهمّة القطاع الزراعي غير مقتصرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء الذي يستحيل بلوغه في ظل المعطيات الراهنة بقدر اهتمامه بتحسين مستوى الأمن الغذائي، ولهذا تقترح تنظيم القطاع الزراعي وفق أسس علمية تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والعمل على توجيهها بكيفية سليمة.

وبهذا، تأتي هذه الدراسة لتستكمل الدراسات السابقة في مجال تطوير القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال استعراض السياسات والبرامج التنموية التي طبقتها الجزائر في هذا السياق خلال الفترة (2000–2014)، مع إسقاط الدراسة على ولاية قالمة، واستخلاص مدى فعالية الاصلاحات الفلاحية المطبقة على مؤشرات أداء القطاع الفلاحي بالولاية، وذلك في سبيل تبنّي سياسات حكيمة من شأنها أن تنهض بالقطاع الفلاحي لأداء دوره المنوط به في تحقيق التنمية المستدامة.

صعوبات الدراسة:

هناك الكثير من العوائق والصعوبات التي تّم مواجهتها في طريق إتمام هذه الدراسة، إذ يمكن تلخيصها أهمّها في ما يأتي:

- ✓ الصعوبة في اختيار موضوع الدراسة، حيث تمّ المرور بفترة مدّ وجزر بين الكثير من المواضيع، لكن

بعون الله ثمّ توجيهات ونصائح الأستاذ المشرف تمّ اختيار موضوع الدراسة؛

✓ نـدرة المراجع حول موضوع التنمية الفلاحية في ولايـة قالمة، حيث أنّ أغلب الدراسات التي تمّ اجراءها هي دراسات مسحية كلية؛ إمّا حول موضوع القطاع الفلاحي في الجزائر، أو على المستوى الاقليمي، في حين هناك مواضيع أخرى تناولت التنمية الفلاحية في مناطق أخرى من الوطن شملت اصلاحات سابقـة؛

✓ صعوبات إجراء دراسة الحالة كعراقيل الحصول على المعلومات والبيانات الخاصّة بالقطاع الفلاحي في ولاية قالمة، وأيضا الصعوبة في الحصول على بعض الوثائق التي تتضمّن معلومات دقيقة حول التنمية المحلية في القطاع، حيث أنّ العديد من المصالح والهيئات المختصّة تتحفّظ عن التصريح بالأرقام الخاصّة بها، بحجّة سرّية المعلومة ومساسها بالقيادة السياسية؛

✓ التباين الكبير والتضارب في المعلومات والإحصائيات المتحصّل عليها من جهة إلى أخرى، وفي العديد من الأحيان غير موحّدة، سواءً بين الهيئات الوطنية في حدّ ذاتها، أو بينها وبين الهيئات الدولية والمنظّمات العالمية، ممّا خلق صعوبة في توظيف المعطيات الإحصائية بشكل دقيق في الدراسة، حيث أنّ العديد منها مخالف للواقع، الأمر الذي يمكن أن يؤثّر سلبا على الاستنتاجات التي تطبع الدراسة.

هيكل الدراسة:

للإجابة على معالم الإشكالية الرئيسية التي تدور حولها الدراسة، وفي إطار ما تمّ الحصول عليه من مراجع حول الموضوع، فقد تمّ عرض محتوى الدراسة وفقا للتقسيم الآتي:

في **الفصل الأول** الذي جاء تحت عنوان "**الإطار النظري للتنمية الفلاحية والتنمية المستدامة**"؛ تمّ التعرّض لأدبيات الدراسة من خلال الإلمام بكلّ ما تعلّق بمفاهيم التنمية المستدامة والتنمية الفلاحية، وذلك من خلال أربعة مباحث أساسية كما يلي:

➢ المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة؛

➢ المبحث الثاني: أهداف وأبعاد التنمية المستدامة؛

- المبحث الثالث: الفلاحة والتنمية الفلاحية-مفاهيم ومنطلقات أساسية-؛
- المبحث الرابع: عوامل التنمية الفلاحية.

أمّا في **الفصل الثاني** الذي تمّ إدراجه بعنوان "**التوجّهات الرئيسية للقطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنمية المستدامة**"؛ فقد حاول الباحث من خلاله ربط العلاقة بين القطاع الفلاحي والتنمية المستدامة، مع تبيان مدى أهمية الإصلاح الفلاحي في تعزيز هذه العلاقة، وبناءً على ذلك تمّ وضع أربعة مباحث أساسية، جاءت على النحو الآتي:

- المبحث الأول: دور وأهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة؛
- المبحث الثاني: ماهية التنمية الفلاحية المستدامة وآليات تحقيقها؛
- المبحث الثالث: السياسة الفلاحية ومنهج الإصلاح الفلاحي؛
- المبحث الرابع: استراتيجيات دعم القطاع الفلاحي.

في حين جاء الفصل الثالث المعنون بـ "**واقع ومؤشرات القطاع الفلاحي في ولاية قالمة**"؛ ليستعرض مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، مرورا بإبراز أهم مقوّمات القطاع الفلاحي لولاية قالمة، وتمّ تجسيد ذلك من خلال التطرّق إلى أربعة مباحث أساسية كما يلي:

- المبحث الأول: مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني؛
- المبحث الثاني: الإمكانات الفلاحية لولاية قالمة؛
- المبحث الثالث: الإطار المؤسساتي لإدارة وتنظيم القطاع الفلاحي في ولاية قالمة؛
- المبحث الرابع: هياكل وآليات دعم القطاع الفلاحي في ولاية قالمة.

في حين تمّ تسليط الضوء على **التنمية الفلاحية في ولاية قالمة في ضوء السياسات والبرامج التنموية المطبقة خلال الفترة (2000-2014)** في ثنايا **الفصل الرابع**، وتمّ ذلك من خلال مباحثه التي جاءت مقسّمة على النحو الآتي:

- المبحث الأول: مخصصات القطاع الفلاحي ضمن البرامج الاستثمارية الحكومية للفترة (2000-2014)؛
- المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة (2000-2008)؛
- المبحث الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2009-2013)؛
- المبحث الرابع: انعكاسات جهود السياسة الوطنية على أداء القطاع الفلاحي في ولاية قالمة.

وقد تخلّلت الدراسة مقدمة تشمل الاستراتيجية المتّبعة في الدراسة، وخاتمة تتضمّن أهمّ النتائج المتوصل إليها في الدراسة، وذلك بعد اختبار الفرضيات الرئيسية، سعيا لطرح آفاق مستقبلية حول موضوع الدراسة في ظل الرهانات والتحديات الحالية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنمية الفلاحية والتنمية المستدامة

تمهيـــد

منذ التسعينات من القرن العشرين أصبحت التنمية المستدامة تحتلّ مكانا بارزا على المستوى الدولي، ولم تعد قضيّة خاصّة بخبراء البيئة والتنمية والمنظمات والهيئات الدولية، بل تُعدّ كذلك من اختصاص الباحثين والمفكّرين والمنظّرين في الاقتصاد والاجتماع والسياسة، فهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال؛ لذا تُشكّل التنمية المستدامة أداة مهمّة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع، والتي تنصبّ حول فكرة كيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية بأقلّ قدر من استهلاك الموارد الطبيعية، وبالحدّ الأدنى من التلوّث والأضرار البيئية، وهو جوهر التنمية المستدامة.

وتتضمّن استراتيجية التنمية المستدامة العديد من الجوانب ذات الصلة بذلك، ولعلّ في كل نقاش عن التنمية يتطرّق في النهاية الحديث عن التنمية الفلاحية، حيث تعدّ أحد استراتيجيات التنمية الاقتصادية وأهمّ مكوناتها، باعتبارها تخدم القطاع الفلاحي بعينه، وتلبّي حاجات باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وقبل الدخول إلى أيّ دراسة علمية لابدّ من دراسة بعض المفاهيم والمنطلقات الأساسية لهذه الدراسة، فتحديد المفاهيم خطوة أساسية وعملية في تأسيس إدراك متبادل وفهم مشترك للموضوع أو الظاهرة قيد الدراسة. وتأسيساً على ما تقدّم عمد الباحث إلى دراسة الإطار المفاهيمي والمنطلقات النظرية للتنمية المستدامة والتنمية الفلاحية وفقا للتقسيم الآتي:

☑ **المبحث الأول:** ماهية التنمية المستدامة؛

☑ **المبحث الثاني:** أهداف وأبعاد التنمية المستدامة؛

☑ **المبحث الثالث:** الفلاحة والتنمية الفلاحية– مفاهيم ومنطلقات أساسية–؛

☑ **المبحث الرابع:** عوامل التنمية الفلاحية.

المبحث الأول: ماهيــة التنمية المستدامة

لقد بدأ يستخدم مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر، وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، إذ تتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة، ومع اجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى. وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأنّ التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

المطلب الأول: السياق التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أهمّ الأفكار التنموية الحديثة، حيث تطوّر هذا المفهوم كثيرا خلال العقود الأخيرة في مصطلحات جديدة فأصبحت التنمية المستدامة. وقبل الحديث عن هذا المفهوم لابدّ من استعراض مراحل تطوره والسياق التاريخي لظهور فكرة التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مفارقات نظرية بين النمو والتنمية

يختلف معنى النمو عن معنى التنمية، بالرغم من صعوبة ايجاد خط فاصل بينهما، فكلّ منهما امتداد للآخر. ويمكن ايضاح المفارقات النظرية بين النمو والتنمية في الجدول التالي:

الجدول (1-1)

الفرق بين النمو والتنمية

النمـــو	التنميــة
مفهوم يمسّ الجانب الكمي	مفهوم يمسّ الجانب الكيفي
النمو عملية تلقائية تحدث في الغالب من غير تدخل الإنسان	التنمية عملية مقصودة، تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة
مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرّة في جانب واحد من جوانب الحياة	مفهوم يشير إلى الزيادة التراكمية والدائمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة خلال فترة معينة من الزمن
النمو يحدث في الغالب عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية وتخطيط لكي تُخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: رشوان حسين عبد الحميد أحمد، (2009): "**التنمية: اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا**"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر، ص ص18،19.

بالرغم من الاختلافات الموجودة بين النمو والتنمية، إلّا أنّهما يلتقيان في أنّ النمو والتنمية يهدفان في

المقام الأول وفي ذات الوقت على الاتجاه والغاية والهدف، فكلاهما يسير إلى الأمام، ومن حسن إلى أحسن وصولا إلى الارتقاء بالمجتمع، أي أنّهما يتّفقان من حيث الاتجاه الإيجابي[1].

كما أنّ هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأيّ عملية نمو أو تنمية، سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل، وهذه العناصر ستلازم المُخطّطين ومنفّذي العملية التنموية باستمرار، وتشمل: العمالة، رأس المال، الموارد الطبيعية، الإدارة والتنظيم، التكنولوجيا[2].

الفرع الثاني: مراحل تطوّر مفهوم التنمية

يمكن التمييز بشكل عام بين خمس مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر. وفيما يلي أهمّ هذه المراحل:

أولا- التنمية كمرادف للنمو:

يعود تبلور مفهوم التنمية بشكل واضح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد أن حصلت معظم الدول المستعمرة على استقلالها ودخلت في مرحلة البناء الوطني الشاملة، وسعت منذ ذلك الحين إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية[3]. ففي هذه المرحلة كان التصوّر أصلا لعملية التنمية باعتبارها النمو الاقتصادي، حيث كان هناك اعتقاد واسع -وخصوصا بين الاقتصاديين- في الدول المتقدمة أنّ التغيير الاقتصادي ينبغي أن يسبق أيّ شكل آخر من التغيير[4].

كما كان الاعتقاد الشائع للبلدان النامية منذ أواخر الأربعينيات حتى أواخر الستينات أنّها البلدان التي ينخفض فيها الدخل الفردي كثيرا مقارنة بالدول المتقدمة، وعُرّفت التنميــة بأنّهــا الزيادة السريعة والمستمرّة

---

[1] شفيق محمد، (دون ذكر السنة): "**التنمية الاجتماعية: دراسة في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**"، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، مصر، ص19.

[2] البياتي فارس رشيد، (2008): "**التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: كوبنهاغن، الدنمارك، ص74.

[3] مسعد نيفين عبد المنعم، (2005): "**دليل المفاهيم والمصطلحات**"، الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية، الطبعة 5، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ص501.

[4] وديع محمد عدنان، (2002): "**مفهوم التنمية**"، سلسلة جسر التنمية (العدد 1)، منشورات المعهد العربي للتخطيط: الكويت، ص3.

في الدخل الفردي عبر الزمن[1].

وكان النمو يُعبّر عن ارتفاع معدل الدخل الفردي، وهو عبارة عن الناتج القومي مقسوما على عدد السكان[2]، وهذا ما جعل متوسط الدخل الفردي كمقياس للتخلف أو التقدم الاقتصادي، وبمعنى آخر فإنّ متوسط الدخل الفردي كان مؤشّر التنمية آنذاك.

ثانيا- التنمية بمعنى النمو وإعادة التوزيع:

غطّت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف السبعينات، حيث بدأ مفهوم التنمية يشمل أبعادا أخرى بعدما كان يقتصر على نصيب الفرد من الدخل الكلي[3].

فقد لوحظ في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين أنّه بالرغم من حدوث نموّ اقتصادي في الدول النامية إلّا أنّ حالة الفقراء كانت تزداد بؤسا، ويتجلّى ذلك في التناقص المستمر في نصيب طبقة الفقراء من الدخل الكلي، ولذا أصبح شرطا من شروط التنمية أن يصاحب النمو الاقتصادي تحسّن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة[4]، ولا يتأتّى ذلك إلا من خلال السياسات التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تخصيص الموارد الاقتصادية بما ينسجم وتقليل حدّة التفاوت في توزيع الدخل القومي، وبالتالي تقليل حالة الفقر[5].

كما تبنّت الجمعية العامّة للأمم المتحدة "الإستراتيجية الدولية للتنمية" عام 1970، وجاء في ديباجة هذه الاستراتيجية بأنّ التنمية يجب أن يكون هدفها النهائي هو ضمان التحسينات الثابتة لرفاه كل إنسان،

---

(1) العيسوي ابراهيم، (2001): "**التنمية في عالم متغير-دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**-"، الطبعة 1، دار الشروق للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص13.

(2) الوادي محمود، خريس ابراهيم، الحواري نضال و العتيبي ضرار، (2007): "**الأساس في علم الاقتصاد**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص331.

(3) النجار فريد، (1998): "**إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية**"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية: مصر، ص499.

(4) عطية عبد القادر محمد، (2003): "**اتجاهات حديثة في التنمية**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر، ص11.

(5) الأمين عبد الوهاب، (2000): "**التنمية الاقتصادية-المشكلات والسياسات المقترحة مع اشارة إلى البلدان العربية**-"، الطبعة 1، دار حافظ للنشر والتوزيع: جدّة، السعودية، ص99.

وأن تَمنح الجميع ثمارها وفوائدها[1]. وبالتالي فقد تمّ إعادة تعريف التنمية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص عمل في سياق اقتصاد نام، وصار تعبير النمو مع إعادة التوزيع شعارا عامّا ومألوفا[2].

ثالثا- التنمية الشاملة:

امتدّت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، والتي تعني التنمية التي تهتمّ بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديّين، وليس من أجل زيادة معدّلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنّها تهتمّ أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان[3].

وبالتالي أصبح مفهوم التنمية مفهوما شاملا، حيث لا يركّز على الجانب الاقتصادي فقط، بل إنّ التنمية تعني تغيّرات هيكلية في أبعاد المجتمع المختلفة؛ الاقتصادية والاجتماعية معا، وبمعنى آخر يجب النظر إلى التنمية الشاملة باعتبارها عملية متعدّدة الأبعاد والأهداف، وأنّها تعني حدوث تغيّرات كبيرة في البنى الاجتماعية والمؤسساتية، والتي من شأنها إحداث تحوّلات نوعية في المجتمع[4].

رابعا- التنمية البشرية:

برز مفهوم التنمية البشرية كمفهوم تنموي منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، وقد جاء بديلا لمصطلحات تنموية متعدّدة كتنمية رأس المال البشري وتنمية العنصر البشري... وأُطلق هذا المصطلح على العملية التنموية الهادفة إلى جعل البشر هدفا من أهداف التنمية الاقتصادية[5].

ونتيجة لأزمات التنمية المستعصية عكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نشاطه على الجوانب

---

(1) هادي رياض عزيز، (1989): "**المشكلات السياسية في العالم الثالث**"، الطبعة 2، مطابع التعليم العالي: الموصل، العراق، ص114.

(2) السواعي خالد محمد، (2006): "**التجارة والتنمية**"، الطبعة 1، دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص22.

(3) غنيم عثمان محمد، أبو زنط ماجدة أحمد، (2007): "**التنمية المستديمة-فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**-"، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص21.

(4) الأمين عبد الوهاب، **المصدر سبق ذكره**، ص19.

(5) الدعمة إبراهيم مراد، (2009): "**التنمية البشرية بين النظرية والتطبيق**"، دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص17.

البشرية للتنمية، مشجّعا بذلك على بروز رؤية جديدة للتنمية، إذ تجلّى ذلك من خلال التقارير السنوية للتنمية البشرية التي يُصدرها منذ سنة 1990[1].

وصدر أول تقرير سنة 1990 تحت عنوان "مفهوم وقياس التنمية البشرية"، وجاء في هذا التقرير تعريف التنمية البشرية على أنّها "**عملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد**"، ويتأتّى ذلك من خلال ثلاثة مستويات أساسية؛ تتمثّل في العيش حياة طويلة وصحّية، اكتساب المعارف، والحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى عيشي لائق[2]، حيث تعتبر هذه المستويات أساسية للتنمية البشرية، ولا تحتاج بدونها خيارات كثيرة في الحياة، وهي مندرجة ضمن دليل التنمية البشرية[3].

وفي هذا الصدد يلاحظ أنّ مفهوم التنمية البشرية يتضمّن جانبين؛ يتعلّق الجانب الأول بتحسين القدرات البشرية من خلال التعليم، الصحة والتغذية. أمّا الجانب الثاني فيتعلّق باستخدام هذه القدرات في الأغراض الإنتاجية، وبالتالي تحقيق فوائد اقتصادية وتوفير دخل من شأنها أن تزيد من امكانية تحقيق مزيد من التنمية البشرية[4].

وهكذا يبدوا أنّ مفهوم التنمية البشرية أوسع وأشمل، فهي عبارة عن تنمية طاقات البشر ورفع مستوى معيشتهم المادية والمعنوية عبر الزمن، وهذا يدلّ على ضرورة حصول الفرد على جميع احتياجاته المادية من غذاء ومسكن لائق، وكذا تعليم يُكسبه مختلف المهارات التي تُمكّنه من العمل، بالإضافة إلى مستوى صحّي جيّد، غير أنّ التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحدّ، فهناك خيارات اضافية يهتمّ بها الكثير من النّاس، وهي تمتدّ من الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الإبداع واستمتاع الأشخاص

---

(1) التميمي رعد سامي عبد الرزاق، (2008): "**العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**"، الطبعة 1، دار دجلة ناشرون وموزعون: عمان، الأردن، ص61.

(2) United Nations Development Programme, (1990): **"Human development report 1990"**, New York: USA, P10.

(3) عطوي عبد الله، (2004): "**السكان والتنمية البشرية**"، الطبعة 1، دار النهضة العربية: بيروت، لبنان، ص23.

(4) النجفي سالم توفيق، الدعمة إبراهيم مراد، (2001): "**التنمية البشرية والنمو الاقتصادي-دراسة تحليلية-**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العدد 26)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص77. بتصرف

بالاحترام الذاتي، وضمان الحقوق السياسية[1].

ولذلك حاول التقرير الثاني للتنمية البشرية لعام 1991 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يُطوّر من مفهوم التنمية البشرية كما ورد في التقرير: "**الرّجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام، فيتمّ نسج التنمية حول الناس، وليس الناس حول التنمية**"[2]، وبالتالي ينبغي أن تكون التنمية للناس، وبواسطتهم، ومن أجلهم.

كما أكّد التقرير الثالث للتنمية البشرية لعام 1992 على مفهوم التنمية البشرية الوارد في التقريرين السابقين، مع إعطاء المزيد من الشروحات، وإعطاء التنمية البشرية أبعادا عالمية من خلال التأكيد على وجوب اصلاحات دولية وأساسية، بغية تنمية جميع الشعوب في جميع الدول[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّ تحقيق التنمية البشرية لا يعني فقط الجيل الحالي، بل ينبغي الإعداد لها أيضا للأجيال القادمة، ممّا يعني أن تكون التنمية قادرة على الاستمرار[4].

خامسا- التنمية المستدامة:

لقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة عن النقص الملحوظ في النماذج السابقة للنمو الاقتصادي والتنمية، والتي لم توفّر قاعدة عريضة بصورة كافية يُستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات، واتّجهت بدلا من ذلك إلى التركيز على المكاسب قصيرة الأجل على حساب الطموحات في المدى البعيد[5].

وقد ارتبط ظهور التنمية المستدامة بنوعين من المشكلات يعاني منها معظم الدول، وهي الانتشار

---

[1] عبد الله علي، (2003): "**موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي**"، مجلة الباحث (العدد2)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية: جامعة ورقلة، الجزائر، ص ص104،105.

[2] United Nations Development Programme, (1991): **"Human development report 1991"**, New York: USA.

[3] United Nations Development Programme, (1992): **"Human development report 1992"**, New York: USA.

[4] الرماني زيد بن محمد، (1999): "**البعد البشري للتنمية: رؤى اقتصادية**"، مجلة دراسات اقتصادية (المجلد 2، العدد 3)، جمعية الاقتصاد السعودية: جامعة الملك سعود، السعودية، ص98.

[5] فالي نبيلة، (2008): "**التنمية: من النمو إلى الإستدامة**"، الملتقى العلمي الدولي حول **التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة** المنعقد يومي 7 و 8 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص10.

الواسع للفقراء، بالإضافة إلى التدهور المستمر للبيئة الطبيعية[1]. فمنذ ثمانينات الماضي بدأ العالم يصحوا على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة، والتي باتت تُهدّد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظلّ اهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، إذ كان لابدّ من ايجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات[2]، فطُرح منهج التنمية المستدامة للمحافظة على الموارد والبيئة للأجيال التي ستقطن العالم مستقبلا، وتنمية الموارد البشرية، وتلبية الحاجات الأساسية على نحو أفضل، وبالتالي زال التناقض بين المحافظة على الطبيعة وبين التنمية الاقتصادية، وتأسّس حينئذ مفهوم التنمية المستدامة انطلاقا من هذه العملية[3].

فقد كانت محصّلة العمل الدولي في السبعينات والثمانينات بشأن العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية هي بروز هذا المفهوم بشكل صريح من خلال صدور كتاب "مستقبلنا المشترك" سنة 1987 كجزء من التقرير النهائي للّجنة العالمية للبيئة والتنمية، إذ يعتبر بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة، حيث ورد فيه أن التنمية المستدامة تعدّ قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، ليُحظى بعد ذلك باعتراف رسميّ أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية سنة 1992 بـ"ريو دي جانيرو" بالبرازيل في قمّة تعرف بـ"قمّة الأرض"، وبالتالي برزت فكرة التنمية المستدامة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي[4].

ومن خلال ما تقدّم ذكره، يمكن تلخيـــص مراحل تطـــــور مفهوم التنميـــة في الجـــدول الموالي:

---

[1] بن منصور عبد الله، بوطوبة محمد، (2009): "**المضمون الأخلاقي كاداة لتفعيل التنمية المستدامة**"، الملتقى العلمي الدولي حول **أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة** المنعقد يومي 10 و 11 نوفمبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص7.

[2] غنيم عثمان محمد، أبو زنط ماجدة أحمد، **المصدر سبق ذكره**، ص21.

[3] الإمام محمود، (2006): "**السكان والموارد والبيئة والتنمية-التطور التاريخي-**"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة (المجلد1)، الدار العربية للعلوم: بيروت، لبنان، ص358.

[4] مسعد نيفين عبد المنعم، **المصدر سبق ذكره**، ص500.

الجدول (1-2)

مراحل تطوّر مفهوم التنمية

المرحلة	الفترة	مفهوم التنمية
1	منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات من القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
2	منذ منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين	التنمية الشاملة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
3	منذ منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الإهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
4	منذ بداية 1990	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحّية للإنسان
5	منذ قمة الأرض سنة 1992 إلى يومنا هذا	التنمية المستدامة = الإهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: غريبي أحمد، (2010): "**أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية (العدد 4)، جامعة المدية، الجزائر، ص47.

الفرع الثالث: مفاهيم أخرى حول التنمية

هناك مفاهيم أخرى مرتبطة بالتنمية، ومنها: التنمية الذاتية، التنمية المحلية والتنمية الريفية.

أولا- التنمية الذاتية (المستقلة):

يعبّر عن التنمية الذاتية أيضا بالتنمية المستقلة، بمعنى التنمية التي تعتمد على الموارد الذاتية في تحقيق أهدافها، وتعدّ أحد البدائل التنموية التي تهدف إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع، وتسعى إلى بناء مجتمع قادر على بناء ذاته معتمدا في ذلك على القدرات الذاتية لأفراده.

1. مفهوم التنمية الذاتية:

التنمية الذاتية هي تلك التنمية التي تتضمّن فعلا ديناميكيّا بعيد الأمد، يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد، أو ضمن تكامل اقليمي وقومي، وبما يؤمّن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيدا قدر الإمكان عن أيّ تأثيرات خارجية[1].

[1] فتح الله سعد حسين، (1999): "**التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج**"، الطبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص48.

وتأخذ بعين الاعتبار امكانات الدولة المعنية، وتُراعي السمات الخاصّة بها، كما أكّد البعض على مبدأ "الاعتماد على الذات" عند إحداث التنمية، وهي التنمية التي تُغطّي الأفضلية للإنتاج الذي يُشبع الحاجات الضرورية لأفراد الشعب، وتركّز على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وكذا استخدام الأساليب التكنولوجية ذات الكثافة اليدوية[1].

2. ركائز التنمية الذاتية:

تتمثّل عناصر استراتيجية التنمية الذاتية في النقاط التالية[2]:

- قطع العلاقات التي تُعمِّق تبعية البلدان النامية؛
- الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وإعادة توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية التي تلبّي احتياجات السكان الأساسية؛
- التكامل بين القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين: الفلاحة والصناعة؛
- وضع السياسات الخاصّة بتفادي الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني؛
- زيادة فعالية المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية على جميع المستويات كضرورة جوهرية، وكواحدة من الاحتياجات الأساسية للأفراد في الوقت نفسه للقضاء على الفقر والتخلف بأسرع وقت ممكن؛
- تعزيز التعاون مع الدول النامية التي تشترك في أهدافها العامة، وهنا تتحول هذه الاستراتيجية إلى الاعتماد الجماعي على الذات الذي يساعد على توسيع الإنتاج الاقتصادي للبلدان الصغيرة، ويسهّل تذليل العديد من العقبات التي تقف في وجه الاعتماد على الذات.

ثانيا- التنمية المحلية:

تطوّر مفهوم ومجال التنمية خلال العقود الأخيرة وتحوّل الخطاب التنموي من المفهوم الكلي إلى

---

[1] أبو علي محمد سلطان، (2007): "**نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها**"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة (المجلد 4)، الدار العربية للعلوم: بيروت، لبنان، ص52.

[2] مسعد نيفين عبد المنعم، **المصدر سبق ذكره**، ص501.

المفهوم الجزئي، حيث توجّهت التنمية منذ مطلع الثمانينات إلى أن تكون محلية للتعامل بشكل أفضل مع المشاكل التي تعاني منها كل منطقة في الدولة الواحدة، وإعطاء فرص تنمية متكافئة مبنية على إمكانيات وموارد كل منها، وذلك عن طريق المشاركة الشعبية بحيث تساهم فيها جميع فئات المجتمع.

1. مفهوم التنمية المحلية:

تعبّر التنمية المحلية عن عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبّر عن احتياجات الوحدات المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال واستخدام الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية، ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة[1].

كما تعبّر عن العمليات التي تتوحّد فيها جهود الأهالي مع السلطات الحكومية لتحسين نوعية الحياة للمجتمعات المحلية، وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية ومساعدتها على المساهمة في التقدم الوطني[2].

2. ركائز ومبادئ التنمية المحلية:

تقوم التنمية المحلية على مجموعة من الركائز والمبادئ الهامّة لضمان تحقيق البرامج التنموية.

أ. ركائز التنمية المحلية:

تتمثّل ركائز التنمية المحلية في العناصر التالية[3]:

- **المشاركة الشعبية:** تقوم التنمية المحلية على ضرورة إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة وعيهم بمستوى أفضل يتخطّى حدود حياتهم التقليدية، وتدريبهم على الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، (2001) : "**التمويل المحلي والتنمية المحلية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر، ص13.

[2] السبتي وسيلة، (2009): "**تمويل التنمية المحلية**" ، الطبعة 1، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص43.

[3] رحماني موسى، السبتي وسيلة، (2011): "**تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي**"، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 23)، جامعة بسكرة، الجزائر، ص295.

الاقتصادية والاجتماعية مثل الادّخار والاستهلاك.

➢ **تكامل مشروعات الخدمات:** من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع، وأن يكون هناك نوع من التنسيق بحيث لا تكون خدمات مكرّرة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات.

➢ **الإسراع في الوصول إلى النتائج:** يقصد بها أن تتضمّن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف، والسبب في ذلك هو كسب ثقة المجتمع بأنّ هناك منفعة يحصلون عليها جرّاء إقامة مشروع ما في مجتمعهم.

➢ **الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع:** يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أهمّ ركائز تحقيق التنمية المحلية، ذلك أنّ استخدام موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل من استخدام موارد غير معروفة، كما أنّ الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات، نظرا لكون المشروع يعتمد على موارد ذاتية محلية.

ب. مبادئ التنمية المحلية:

يقوم مفهوم التنمية المحلية على العديد من المبادئ أهمّها[1]:

➢ **مبدأ الشمول:** ويعني ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها، وأيضا شمول التنمية بكلّ قطاعات المجتمع، بحيث تغطّي المشروعات ما أمكن ذلك، تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص للمواطنين.

➢ **مبدأ التكامل:** ويعني التكامل بين الريف والحضر، بمعنى أنّه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية والعكس، حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية.

➢ **مبدأ التوازن:** ويعني الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكلّ مجتمع احتياجات تفرض

[1] رحماني موسى، السبتي وسيلة، **المصدر سبق ذكره**، ص296.

وزنا خاصّا لكلّ جانب منها، فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتلّ قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر، ممّا يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية، والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها.

➢ **مبدأ التنسيق:** ويهدف هذا المبدأ إلى توفير جوّ مناسب يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع، وتظافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها، لأنّ ذلك يؤدّي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف.

وعلى هذا الأساس، فإنّ منطلق التنمية المحلية هو مبدأ البناء من أسفل، بأن نجعل من تنمية الجماعات المحلية نقطة الإنطلاق الأساسية لتنمية المجتمع، لأنّ التنمية عملية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع، تتكامل فيها كلّ العوامل وتشمل كلّ القطاعات، كما تتضمّن تثمين الإمكانيات الذاتية المتوفّرة للاقتصاد الوطني، كما تعتمد على نوعية الإنسان باعتباره أساس التغيير والتنظيم والتحكّم في الوسائل المتاحة[1].

ثالثا– التنمية الريفية:

تتميز معظم الدول النامية بكونها مجتمعات ريفية بالدرجة الأولى، ولهذا تتجسّد معظم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول في القطاع الريفي لما يعانيه من جهل وفقر وتخلّف، وبذلك لم تعد قضية التنمية الريفية تشغل رجال الاقتصاد والاجتماع أو الإدارة أو مخططي السياسات العامة في حكومات الدول النامية فقط، بل هي قضية تشغل كل الميادين دون استثناء.

ويقصد بالتنمية الريفية مجموع السياسات والبرامج التي تتمّ وفق توجّهات عامة لإحداث تغيّر مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية، بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات، وذلك بتحسين نظام توزيع الدخل، حيث يتمّ عن طريق التنمية الريفية تحسين الظروف العامّة في المجتمع الريفي، بما في ذلك الاقتصادية والاعتبارات المتعلّقة بجودة الحياة مثل البيئة والصحّة والبنية التحتية والإسكان

[1] بن الطاهر حسين، (2012): "**التنمية المحلية والتنمية المستدامة**"، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 24)، جامعة بسكرة: الجزائر، ص457.

لمعظم المجتمعات الصغيرة، وهذا التحسّن يشمل السكان ونموّ العمالة، إذ غالبا ما تعاني المناطق الريفية من قصور البنى التحتية كالطرق والكهرباء، والتي تمثّل الوسائل الرئيسية للاتّصال بالمناطق الحضرية وما تولّده من إمكانية توفير العناية الصحّية والتعليم، فضلا عن قدرتهم على الوصول إلى الأسواق[1].

والتنمية الريفية بالرغم أنّها تعتمد بدءا على تحقيق التقدم للفلاح الصغير، فإنّها تشمل على ما هو أكثر من ذلك؛ فهي تتضمن كافة الجهود المبذولة لزيادة الدخل الحقيقي في الريف سواءً كان مصدره الأنشطة الفلاحية وغير الفلاحية وتصنيع الريف، ونشر التعليم وتوفير الخدمات الصحية والإسكان، وكذلك محاولة تقليل عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل وتقليل التفاوت بين الحضر والريف، إضافة إلى ضمان استمرارية التحسّن في الريف[2].

الفرع الرابع: تطور ظهور فكرة التنمية المستدامة

لقد مرّت التنمية المستدامة بالعديد من المحطات التاريخية، والتي شهدت إقامة مؤتمرات واتّفاقيات دولية حول البيئة والتنمية، إذ مهّدت الطريق تّجاه تطوّر هذا المفهوم.

ويمكن تتبّع أهمّ هذه المحطّات وفقا للنحو الآتي:

- **عام 1968:** إنشاء ما اطلق عليه بـ "نادي روما"، ولعلّها أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة، ومنه التنمية المستدامة، حيث دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخصّ مجالات التطوّر العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة[3].
- **عام 1972:** إعلان نادي روما عن تقرير بعنوان "حدود النمو"، حيث قدّم نموذجا عالميّا بغرض التنبّؤ بمستقبل التنمية باستخدام خمسة متغيّرات عالمية هي: السكـــــان، الإنتاج الغذائي، التصنيـــع، التلوث،

---

[1] العبيدي سلام أنور أحمد، (2012): "**دور برامج التنمية الريفية في تحسين أوضاع الفقراء في الريف–مع إشارة خاصّة إلى العراق–**"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية (المجلد8، العدد 25)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، ص83.

[2] تودار ميشيل، (2006): "**التنمية الاقتصادية**"، تعريب ومراجعة: محمود حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر: القاهرة، مصر، ص440.

[3] عماري عمار، (2008): "**اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**"، الملتقى العلمي الدولي حول **التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة** المنعقد يومي 7 و 8 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص2.

واستغلال الموارد الطبيعية غير المتجدّدة[1]. وكان من أبرز نتائجه أنّ مصادر النمو الاقتصادي في العالم سوف تنهار خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوّث وتعرية الأراضي وغيرها، ومنه لابدّ من التخطيط لحالة توازن عالمي في أسرع وقت ممكن، وخاصّة في استخدام الموارد الناضبة منها، ولن يتأتّى ذلك إلّا بوضع "حدود للنموّ"[2].

• **عام 1972:** انعقدت قمّة الأمم المتحدة حول البيئة في استكهولم بالسويد ما بين 5 و 16 جويلية بحضور ممثّلي 115 دولة، حيث صدرت عنه أول وثيقة دولية تتضمّن مبادئ العلاقات بين الدول، وكذا التوصيات التي تدعوا كافّة الحكومات والمنظّمات الدولية لاتّخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وانقاذ البشرية من الكوارث البيئية[3]. كما أشارت وثائق المؤتمر إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية، وإلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة[4]. وبذلك أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتشمل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية، وجعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرّة، فضلا عن تمويل تلك البرامج، وكذا رسم الخطط والسياسات التي يستلزمها ذلك[5].

• **عام 1973:** حدوث أزمة البترول التي هزّت العالم، حيث نبّهت أنّ الموارد محدودية الحجم، وبالتالي فقد أكّدت على ما جاء به مؤتمر استوكهولم حول محدودية الموارد الطبيعية، وتقرير "حدود النمو" حول

---

(1) Franck-Dominique Vivien, (2003) : "**Jalons pour une histoire de la notion de développement durable**", Revue Mondes en développement (N°121), p9.

(2) سعيدي يحي، شنبي صورية، (2011): "**نظريات التنمية المستدامة**"، الملتقى العلمي الدولي حول **استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** المنعقد يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص ص6،7.

(3) الشيخ محمد صالح، (2002): "**الآثار الاقتصادية والمالية لتلوّث البيئة ووسائل الحماية منها**"، الطبعة 1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر، ص113.

(4) الرياشي سليمان، (1998): "**دراسات في التنمية العربية–الواقع والآفاق**–"، مجلة المستقبل العربي (العدد 13)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص238.

(5) الشيخ محمد صالح، **المصدر نفسه**، ص113.

نفاذ الموارد غير المتجددة في المستقبل القريب[1].

• **عام 1980:** صدور تقرير الاستراتيجية الدولية للحفاظ على الطبيعة من طرف الإتّحاد للدولي للحفاظ على الطبيعة، حيث ذُكِر مصطلح التنمية المستدامة لأوّل مرّة[2]، كما تمّ وضع تعريف لها على أنّها "السعي الدائم لتطوّر نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة"[3]. وأشار إلى أنّ فكرة التنمية لا تتحدّد فقط على اعتبارات اقتصادية، ولكن أيضا من متطلبات اجتماعية وبيئية، كما نوّه إلى دور عمل جمعيّات حماية البيئة[4].

• **عام 1982:** تمّ إقرار الميثاق الوطني للطبيعة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 1982، ونصّ على المحافظة على الطبيعة وتنوّعها، وأولويات التعاون الدولي، كما أكّد على أنّ الحياة البشرية تعتمد أساسا على عدم تغيير وظائف الأنساق الطبيعية التي تعدّ مصدرا للطاقة والمواد الغذائية[5].

كما انعقد مؤتمر نيروبي بكينيا ما بين 10 و 18 ماي 1982 بتكفّل من الأمم المتّحدة، حيث يعدّ المؤتمر الثاني للبيئة، وقد تمّ التطرّق فيه إلى المسائل المتعلّقة بالبيئة والتنمية، وكذلك الارتفاع المحسوس لسكان العالم ولاسيما دول العالم الثالث، حيث دعا المؤتمر إلى بذل الجهود والتعاون الدولي والإقليمي في هذا الإطار للحدّ من انتشار الفقر والتلوث، وكذا التخفيف من حدّة النزاعات الدولية، وبالتالي اعتُمِد هذا المؤتمر لمساعدة الدول النامية مادّيا، تقنيا وعلميّا لمعالجة التصحّر والجفاف، مكافحة الفقر، الحدّ من النفقات العسكرية وتحسين أوضاع البيئة[6].

• **عام 1987:** قدّمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك"

---

[1] فالي نبيلة، **المصدر سبق ذكره**، ص7.

[2] Carine Guicheteau, (2006): **"Travailler pour le développement durable"**, Editions Studyrama: France, p15.

[3] عبد الله عبد الخالق، (1993): "**التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية**"، مجلة المستقبل العربي (العدد 167)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص97.

[4] Carine Guicheteau, **Op.cit**, p15.

[5] شكراني الحسين، (2013): "**من مؤتمر استوكهولم إلى ريو +20: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العددان 63-64)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص151.

[6] طرّاف عامر محمود، (1998): "**أخطار البيئة والنظام الدولي**"، الطبعة 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان، ص82.

في 27 أفريل 1987 يعرف بتقرير "برونتلاند"، حيث أظهر هذا التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتمّ بلورة تعريف دقيق لها، كما أكّد على أنّه لا يمكن الاستمرار في التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار وبدون ضرر بيئيّ[1]. فهذا التقرير هو الأوّل من نوعه الذي يُعلن أنّ التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وانسانية بقدر ماهي قضية تنموية وبيئية، وهي كذلك قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضيّة تتطلّب اهتمام الحاضر من أفراد ومؤسّسات وحكومات[2].

وفي ذات السنة تمّ توقيع بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون في 16 سبتمبر، حيث يهدف إلى التخلّص التدريجي من بعض المركبات التي تدمّر طبقة الأوزون الواقية للأرض[3].

• **عام 1992:** انعقاد مؤتمر الأمم المتّحدة حول البيئة والتنمية المعروف باسم "قمّة الأرض" في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة ما بين 3 و 14 جوان 1992، وذلك بحضور مسؤولين حكوميين من 156 دولة والعديد من المنظمات غير الحكومية، وتمخّض عن المؤتمر مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة للتحالف بين المهتمين بالبيئة والتنمية معا. وقد ركّز المؤتمر على مواضيع حيوية كالاعتراف بالحق في التنمية، وإدماج حماية البيئة في مسارات التنمية، وارتباط التنمية المستدامة باجتثاث الفقر[4]. وكان يهدف المؤتمر إلى وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة والمتقدمة، من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، وقد نقلت هذه القمّة الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية[5].

وتعدّ "أجندة 21" من الوثائق الهامّة التي انبثقت عن المؤتمر، وهي تحدّد برنامج العمل في القرن 21

---

[1] عبد السلام محمد السيد، (1998): "**الأمن الغذائي للوطن العربي**"، سلسلة عالم المعرفة (العدد 230)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، ص155.

[2] الرياشي سليمان، **المصدر سبق ذكره**، ص239.

[3] قاسم خالد مصطفى، (2010): "**إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**"، الطبعة 2، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر، ص382.

[4] شكراني الحسين، **المصدر سبق ذكره**، ص152.

[5] Jean-Marie Harribey, (1998): "**Le développement soutenable"**, Ed.Economica: Paris, France, p8.

في ميادين مختلفة، وذلك من أجل التوجّه نحو التنمية المستدامة على مستوى العالم، فهي خطّة عمل شاملة تؤخذ على الصعيد العالمي، وطنيا ومحليا من قبل منظمات الأمم المتّحدة والحكومات[1].

- **ديسمبر 1997:** انعقاد مؤتمر كيوتو باليابان خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 11 ديسمبر 1997، بحضور ممثلي نحو 160 دولة، حيث جرى تفاوض بهدف وضع قيود مُلزمة وهادفة إلى إقامة تعاون عالمي لمكافحة تغيّر المناخ والحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، واستخدام آلية التنمية النظيفة[2].
- **مارس 2002:** انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري بالمكسيك في الفترة ما بين 18 و 22 مارس 2002، حيث نوّه هذا المؤتمر إلى مواجهة تحدّيات التمويل لأغراض التنمية في العالم، وذلك من أجل القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وكذا تشجيع التنمية المستدامة[3].
- **سبتمبر 2002:** انعقاد المؤتمر الدولي العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب افريقيا خلال الفترة من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002، حيث حضر ما يزيد عن 20 ألف مشارك، وتمّ التأكيد فيها على دعم الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والمصادقة على خطّة عمل لدعم هذا المنتوج الجديد في مختلف دول العالم في الألفية الثالثة، وتحديد الموارد المالية لأجل ذلك [4].

إنّ الفرق الرئيسي بين قمّة الأرض الأولى وقمّة الأرض الثانية هو أنّ مؤتمر "ريو" ركّز على محاولة تغيير طريقة تفكير النّاس في التنمية، بينما يسعى "مؤتمر جوهانسبورغ" إلى تغيير الطريقة التي يتصرّف بها النّاس، أي أنّه يدور حول التنفيذ والخروج بإجراءات تنفيذية[5].

---

[1] عباس صلاح، (2010): "**التنمية المستدامة في الوطن العربي**"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر، ص34.

[2] انظر في ذلك: الأمم المتحدة، (2005): "**بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية**"، منشورات الأمم المتحدة: نيويوك، الولايات المتحدة الأمريكية، ص15.

[3] انظر في ذلك: الأمم المتحدة، (2002): "**تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري، المكسيك)**"، منشورات الأمم المتحدة: نيويوك، الولايات المتحدة الأمريكية، ص2.

[4] انظر في ذلك: الأمم المتحدة، (2002): "**تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ، جنوب افريقيا)**"، منشورات الأمم المتحدة: نيويوك، الولايات المتحدة الأمريكية، ص97.

[5] الرسول أحمد أبو اليزيد، (2007): "**التنمية المتواصلة–الأبعاد والمنهج**–"، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر، ص33.

• **عام 2007:** انعقاد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية في مدينة بالي بأندونسيا في الفترة ما بين 3 و 14 ديسمبر 2007، وذلك في محاولة للإتفاق على خارطة طريق لمفاوضات قادمة تهدف إلى تمديد "بروتوكول كيوتو" إلى ما بعد العام 2012، وذلك في سبيل التقليل من انبعاثات الغازات المُسبّبة للاحتباس الحراري، من أجل حماية البيئة والكرة الأرضية [1].

• **عام 2008:** صدور تقرير النمو بعنوان "استراتيجية النمو المستدام والتنمية الشاملة"، حيث يهدف هذا التقرير إلى وضع سياسات تساعد على خلق النمو بمعدلات مرتفعة ولمدّة طويلة، وتحقيق مستويات مرتفعة على الاستثمار، بالإضافة إلى كلّ ما يتعلّق بالتنمية والبيئة (الادخار والاستثمار، تنمية رأس المال البشري، التقدم التكنولوجي، سوق العمل، التنمية الريفية، البيئة والطاقة...)[2].

• **عام 2009:** انعقاد مؤتمر "كوبنهاغن" حول المناخ في الدنمارك في الفترة ما بين 7 و 18 ديسمبر 2009 بحضور حوالي 110 من زعماء الدول والحكومات، وهو يعتبر الاجتماع الخامس عشرة للأمم المتحدة وحصيلة عامين من المفاوضات لمجابهة التغيّر المناخي والحد من الاحتباس الحراري، والقصد منه التوصّل إلى اتّفاقية شاملة وملزمة تحلّ محل بروتوكول "كيوتو" الذي ينتهي العمل به عام 2012[3].

• **عام 2012:** انعقـاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الفتـرة من 20 إلى 22 جويلية 2012 في ريو، وعُرف باسم "ريو+20"، والهدف من المؤتمر هو تقييم فترة 40 سنة. وقد تلخّصت تحديات "ريو+20" بإيجاز في كيفية تحديد أجندة عمل للعشرين سنة المقبلة، علما بأنّ العشرين سنة الماضية لم تكن رابحة، حيث استعرضت معظم الأقطار العربية مثلا جهودها في إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في خياراتها التنموية، كما حضّرت دول وتنظيمات دولية وإقليميـــة أخرى تقاريـــر عن 20 سنة

---

[1] خبابة عبد الله، بوقرة رابح، (2009): "**الوقائع الاقتصادية-العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة**-"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر، ص358.

[2] انظر في ذلك: الجعفراوي إيناس محمد، (2009): "**تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العدد 47)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص203 وما بعدها.

[3] انظر في ذلك: شكراني الحسين، (2011): "**تقرير عن مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ**"، مجلة المستقبل العربي (العدد 383)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص175.

من التنمية المستدامة في خطوة استباقية لربح رهانات وتحديات السياسات البيئية العالمية[1].

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

قبل تقديم تعريف حول التنمية المستدامة يلاحظ أنّ هذا المصطلح مكوّن من شقّين: التنمية والاستدامة. وعليه، سيتمّ تعريف التنمية ثمّ الاستدامة، ليتمّ بعدها وضع تعاريف متعدّدة للتنمية المستدامة.

الفرع الأول: تعريف التنمية

سيتمّ تعريف التنمية من الجانب اللغوي والجانب الاصطلاحي تباعا كما يلي:

أولا- التعريف اللغوي:

الأصل من الفعل نما، نموّا، ونماءً الشيء. أي زاد وكثر، هي تعني بذلك الزيادة والكثرة[2].

ثانيا- التعريف الاصطلاحي:

برز مفهوم التنمية من مفهوم التقدم بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيّرات الجذرية في مجتمع معيّن[3]. وهناك مجموعة من التعاريف تدور حول التنمية منها:

1. التعاريف المقدّمة من طرف الهيئات الدولية:

- تُعــرّف **منظمـة الأمم المتحدة** التنمية على أنّها "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافيــة وسياسية شاملـة، إذ تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعا على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية، والتوسيع العادل للفوائد الناجمة عنها"[4].
- يُعــرّف **البنــك الدولي** التنميــة على أنّها "عمليــة تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية وطرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثــة، وأنّه لن يتيسّر انجــاز هذه التنميــة إلّا إذا شملت

---

[1] شكراني الحسين، (2013): **المصدر سبق ذكره**، ص ص160،161.

[2] مؤنس رشاد الدين، (2000): "**المرام في المعاني والكلمات: القاموس الكامل**"، الطبعة1، دار الراتب الجامعية: بيروت، لبنان، 2000، ص826.

[3] خوري صابر، (1991): "**التنمية بين الأمس والغد**"، دار زهران للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص92.

[4] باشا رابح حمدي، (2007): "**أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص132.

تحسّن مستويات الحياة كالصحّة والتعليم وتخفيف الفقر واضطراد التنمية"[1].

• حسب **المؤتمر العالمي للتربية** المنعقد في جنيف في سبتمبر من عام 1992: "التنمية تعني في آن واحد معا؛ التطوّر والتغيّر في الحالة القائمة والتقدّم والتفتّح. وتقاس التنمية ليس فقط بزيادة الإنتاج كمّا ونوعا، بل أيضا بالتحسّن الذي تحمله إلى الإنسان وإلى طريقة حياته"[2].

2. تعاريف أخرى: هناك تعاريف أخرى تدور حول التنمية أهمّها:

ᔕ "التنمية عملية ديناميكية تتكوّن أساسا من سلسلة من التغيّرات الوظيفية والهيكلية تؤدّي إلى التغلّب على مظاهر التخلف، وتمكّن الفرد من التفاعل مع بيئته والتحكّم فيها إلى حدّ ما، كما تشمل خلق فرص عمل، استئصال الفقر، تحسين توزيع الدخل والوفاء بالاحتياجات الأساسية"[3].

ᔕ "التنمية عملية مركّبة ومحصّلة لتفاعل جميع العناصر المرتبطة بحركة المجتمع تهدف إلى إحداث تغييرات كمية ونوعية على حياة الناس في حقبة زمنية معينة"[4].

ᔕ "التنمية هي تراكم نوعي يُطال مختلف جوانب الحياة في المجتمع، فهي بطبيعتها عملية شاملة، ولذلك فهي تتطلب تغييرات سياسية، ثقافية، اقتصادية....الخ"[5].

ᔕ "التنمية في الإسلام ليست عملية إنتاج فحسب، وإنّما هي عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع، وأنّها ليست عملية مادية فقط، وإنّما هي عملية انسانية تهدف إلى تنمية الفرد وتقدّمه في المجالين المادي والروحي"[6].

---

[1] القريشي مدحت، (2007): "**التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**"، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص130.

[2] حبيب كميل، النبي حازم، (2000): "**من النمو والتنمية إلى العولمة والغات**"، المؤسسة الحديثة للكتاب: طرابلس، لبنان، ص29.

[3] السيد فتحي، أبو يسر عبده، (2005): "**الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر، ص63.

[4] الفتلاوي كامل علاوي كاظم، الزبيدي حسن لطيف كاظم، (2009): "**مبادئ علم الاقتصاد**"، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص283.

[5] مشورب إبراهيم، (2002): "**التخلف والتنمية: دراسات اقتصادية**"، الطبعة 1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر: بيروت، لبنان، ص153.

[6] العسل إبراهيم، (1996): "**التنمية في الإسلام –مفاهيم مناهج وتطبيقات–**"، الطبعة 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان، ص64.

الفرع الثاني: تعريف الاستدامة

أولا- التعريف اللغوي:

أصله من الفعل دَامَ، ودام الشيء، دَوْمًا و دَوَامًا و دَيْمُومَةً، أي: أي بقي قائما وسكن[1].

وأدامه، واستدامه، أي: تأنّى فيه، والمداومة على الأمر، أي: المواظبة عليه، كذلك طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه[2].

ثانيا- التعريف الاصطلاحي:

هناك جملة من التعاريف التي تدور حول الاستدامة، منها:

- "الاستدامة هي ضمان أن لا يقلّ الاستهلاك مع مرور الزمن؛ بمعنى أنّ تدفّق الاستهلاك والمنفعة يتوقّف على التغيير في رصيد الموارد أو الثروة، أمّا ارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثروة مع مرور الوقت في ظل وجود بدائل، وإحلال محتمل بين الموارد على مرّ الزمن، وهو ما يبيّن قدرة بلد ما على الاستدامة"[3].
- "الاستدامـــة هي الحفاظ على نظام دعم الحياة واقتصاده، وترتبط مع العدالة بوشاج متين، وضماناتها هي التوفير البيئي الضروري والممكن اقتصاديا"[4].

الفرع الثالث: تعريف التنمية المستدامة

لقد قُدّمت العديد من التعاريف لمصطلح التنمية المستدامة، وذلك من عدّة أوجه. وللإحاطة بهذا المفهوم تمّ استعرض نماذج ممّا ورد في تعريفه كما يلي:

---

[1] مؤنس رشاد الدين، **المصدر سبق ذكره**، ص369.

[2] ابن منظور، (1981): "**لسان العرب**" (المجلد 2، الجزء 17، باب الدال، مادة دوم)، دار المعارف: القاهرة، مصر، ص ص1457،1458.

[3] كنعان طاهر حمدي، (2001): "**هموم اقتصادية عربية: التنمية، التكامل، النفط، العولمة**"، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص23.

[4] محارب عبد العزيز مقاسم، (2011): "**التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**"، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر، ص118.

أولا- التعاريف المقدمة من طرف الهيئات الدولية:

ᔕ تعريف **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية:** جاء تعريف التنمية المستدامة في التقرير المعنون بـ "مستقبلنا المشترك" والمعروف أيضا بـ " تقرير برونتلاند " الذي نشرته هذه اللجنة كما يلي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبّي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"[1].

يحتوي هذا التعريف على مفهومين أساسيين[2]:

✓ مفهوم الحاجات، وخاصّة الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تُعطَى الأولوية المطلقة؛

✓ فكرة القبول التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

كما يركّز النقاش حول الاستدامة على درجة إحلال رأس المال الطبيعي برأس المال البشري، ومدى إمكانية اعتبار الثاني بديلا للأول، خاصّة فيما يتعلّق بالموارد الطبيعية والنظم البيئية غير المتجدّدة، اضافة إلى الالتزام الذي يدين به الجيل الحالي للأجيال المستقبلية، خاصّة في تلبية احتياجاتها الأساسية، وبالتالي عدم ترك موارد أقلّ وتلوّث أكبر ومشاكل بيئية أكبر[3].

ᔕ تعريف **برنامج الأمم المتحدة للتنمية:** جاء ذلك في التقرير العالمي بشأن التنمية البشرية عام 1992 على أنّها: "عملية يتمّ من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية كلّها، بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعيا وايكولوجيا مستدامة"[4].

ᔕ تعريف **منظمة الأغذية والزراعة:** "التنمية المستدامة هي إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التطور التقاني والمؤسساتي على نحو يضمن تواصل تلبية احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل،

---

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (1989): "**مستقبلنا المشترك**"، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة (العدد 142)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، ص69.

[2] حامد سهير أحمد، (2007): "**اشكالية التنمية في الوطن العربي**"، الطبعة 1، دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص22.

[3] دوناتو رومانو، (2003): "**الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**"، المركز الوطني للسياسات الزراعية: سوريا، ص56.

[4] علة مراد، (2011): "**التأصيل النظري لجدلية العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة**"، الملتقى الوطني حول **الثقافة البيئية والتنمية المستدامة** المنعقد يومي 10 و 11 أكتوبر 2011، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قالمة، الجزائر، ص6.

ويحول دون تدهورها أو انحسارها"[1].

ﷺ تعريف **البنك الدولي:** "التنمية المستدامة هي تنمية تُلبّي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي، لإحراز تقدّم اقتصادي واجتماعي وبشريّ. والتنمية المستدامة حلقة وصل لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة وطويلة الأجل"[2].

ثانيا- تعاريف من حيث الأبعاد:

يمكن إبراز ذلك من خلال التقرير الصادر عن معهد موارد العالم عام 1992، الذي خُصّص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة، إذ صنّف مفهوم التنمية المستدامة ضمن أربع مجموعات أساسية كما يلي[3]:

ﷺ **على الصعيد الاقتصادي:** تمثّل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحوّلات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج. أمّا بالنسبة للدول النامية، فالتنمية المستدامة تعني ترشيد توظيف الموارد من أجل التخفيف من حدّة الفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان.

ﷺ **على الصعيد الاجتماعي والإنساني:** تعني التنمية المستدامة السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ﷺ **على الصعيد البيئي:** تُمثّل التنمية المستدامة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الأرض والماء) لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء.

---

[1] فارس فاروق، (1999): "**التنمية المستدامة بين التنظير والتطبيق**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية (المجلد 15)، جامعة دمشق، سوريا، ص14.

[2] بوعشة مبارك، (2008): "**التنمية المستدامة-مقاربة نظرية في اشكالية المفاهيم-**"، الملتقى العلمي الدولي حول **التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة** المنعقد يومي 7 و 8 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص4.

[3] زكي رواء، الطويل يونس، (2010): "**التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**"، الطبعة 1، دار زهران للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص80.

ثالثا- تعريف التنمية المستدامة حسب المُشرعّ الجزائري: "التنمية المستدامة مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية وقابلـة للاستمرار وحماية البيئــة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبيــة حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية"[1].

رابعا- تعريف التنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية: "التنمية المستدامة هي عملية متعدّدة الأبعاد تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد. والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي تؤكّد أنّ الإنسان مستخلف في الأرض له حقّ الانتفاع بمواردها دون حقّ ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنـة النبويـة الشريفـة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابــة لحاجات الحاضر دون إهــدار حقّ الأجيال اللاحقة"[2].

المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة ومتطلباتها

يحمل مفهوم التنمية المستدامة العديد من السمات الأساسية، كما يستند على عدّة اعتبارات وأسس بيئية، إذ تعدّ مطلبا أساسيا لتدعيم تحقيقها في المجتمعات.

الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة

تتمثّل خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية[3]:

- ✓ تختلف عن التنمية بشكل عام، كونها أشدّ تداخلا وتعقيدا فيما يرتبط بما هو طبيعي وما هو اجتماعي؛
- ✓ تقوم على أساس تلبية حاجيات الشرائح الأكثر فقر في المجتمع؛

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2003): "**قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلّق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**"، الجريدة الرسمية (العدد 43)، الجزائر، ص9.

[2] محارب عبد العزيز قاسم، **المصدر سبق ذكره**، ص175.

[3] انظر في ذلك:

- الرفاعي سحر قدوري، (2006): "**التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة إلى حالة العراق**"، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية حول **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة: التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة** المنعقد يوم 27 سبتمبر 2006، تونس، ص ص25،26.

- فكرون السعيد، (2009): "**التنمية المستدامة للمجتمعات النامية: واقع وآفاق**"، الملتقى العلمي الدولي حول **أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستديمة** المنعقد يومي 10 و 11 نوفمبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص4.

- ✓ تتداخل فيها الأبعاد الكمية والنوعية، بحيث لا يمكن فصل عناصرها عن بعضها؛
- ✓ لها بعد دولي يتعلّق بضرورة تدخّل كافّة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة؛
- ✓ هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، حيث تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتمّ التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات؛
- ✓ تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛
- ✓ تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتّصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية؛
- ✓ تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية (الماء، مصادر الطاقة...).

الفرع الثاني: متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

هناك مجموعة من الشروط التي التي تدخل ضمن متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، منها[1]:

- ✓ يجب تلبية حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي؛
- ✓ يجب أن تكون لدى الجيل الحالي الرؤية لأخذ حاجات الأجيال القادمة، وأن لا يستولي على مصادر الأرض المحدودة، وأن لا يلوّث نظمها التي تُدعّم الحياة، فلا يهدّد بذلك رفاهية الإنسان في المستقبل؛
- ✓ الوفاء بحاجات الحاضر دون الحدّ من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها؛
- ✓ الإدارة النوعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرّضت للتدهور وسوء الاستخدام؛
- ✓ الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية، والتي تكون أكثر فعالية واقتصادا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة؛
- ✓ إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار؛

[1] الهيتي صبري فارس، (2007): "**التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**"، دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان، الأدرن، ص263.

المبحث الثاني: أهداف وأبعاد التنمية المستدامة

إنّ العلاقة الأساسية بين التنمية من جهة والبيئة من جهة أخرى أدّت إلى تحديد المبادئ التي يرتكز عليها مفهوم التنمية المستدامة، اضافة إلى وضع أهداف وأبعاد شاملة تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ الأساسية، والتي يمكن حصرها في الآتي[1]:

- **استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:** حيث يعدّ أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة. وهذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب. فمن المشكلات البيئة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مثلا السياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم والتي تؤثر بشكل رئيسي في تدهور التربة.
- **المشاركة الشعبية:** يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها. فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواءً كانت مدنا أو قرى، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من أسفل.

ويمكن تلخيص دور الحكومات المحلية فيما يلي:

-الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض؛

-إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية؛

[1] غنيم عثمان محمد، أبو زنط ماجدة أحمد، **المصدر سبق ذكره**، ص ص31،30.

-الحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون؛

-تخفيض الاستهلاك من مشتقات النفط.

- **التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الطبيعية؛**
- **استطالة عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الإستراتيجي لها؛**
- **مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي؛**
- **التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية؛**
- **الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.**

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كما يلي[1]:

- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** ويتمّ ذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية اللازمة لتحسين نوعية حياة السكان اقتصاديا واجتماعيا ونفسياً وروحياً، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية، وبصورة عادلة ومقبولة؛
- **احترام البيئة الطبيعية:** وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس الحياة الإنسانية، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي تنمية تستوعب العلاقة الحسّاسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام؛
- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تّجاهها، وحثّهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشاريع التنمية المستدامة، وكذا تنفيذها ومتابعتها وتقييمها؛

---

[1] الهيتي نوزاد عبد الرحمن، المهندي حسن إبراهيم، (2008): "**التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات**"، الطبعة 1، اللجنة الدائمة للسكان: الدوحة، قطر، ص ص15،16.

- **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** وهنا تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنّها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها بشكل عقلاني من خلال وضع الآليات والخطط المسبقة التي من شأنها أن تحافظ على الموارد الطبيعية المتاحة وعدم استنزافها، وذلك عن طريق الاستخدام العقلاني والأمثل لها، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجدّدها الطبيعية، وفي نفس الوقت البحث عن بدائل للمواد واسعة الاستعمال، حتى تبقى فترة زمنية أطول دون أن تخلق كمية كبيرة من النفايات تعجز البيئة عن امتصاصها؛
- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطر عليها، بمعنى وجود حلول مناسبة لها؛
- **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع:** وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية كافّة، ووضع الحلول الملائمة لها.

كما يمكن استعراض أمثلة لأهمّ أهداف التنمية المستدامة، من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للسكان كما يلي[1]:

- **المياه:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كاف من المياه، ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الفلاحية والصناعية والحضرية والريفية. كما تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة، في حين تستهدف

[1] عمران محمد حسني، (2007): "**التنمية المستدامة وأهدافها ودور تقنية المعلومات والاتّصالات فيها**"، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية حول **التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة** المنعقد في الفترة 27-31 ماي 2007، شرم الشيخ، مصر، ص ص139،140.

الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة، وكذا أنظمتها الإيكولوجية؛

➢ **الغذاء:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي، والسعي نحو التصدير. كما تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة، وضمان الأمن الغذائي المنزلي، في حين تهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات، المياه، الحياة البرية، الأسماك وموارد المياه؛

➢ **الدخل:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي، في حين تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة، وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي، بينما تهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

يحمل مفهوم التنمية المستدامة في طياته أبعادا متعدّدة ومترابطة فيما بينها، حيث أنّ التركيز عليها من شأنه أن يُحرز تقدّما في تحقيق التنمية المستدامة. وعليه يتمّ تسليط الضوء على هذه الأبعاد بشيء من التفصيل.

الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية

يستند هذا البعد إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حدّ والقضاء على الفقر، من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل. ويندرج تحت هذا البعد العناصر التالية[1]:

ᔓ **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** فالتنمية المستدامـــة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات

---

[1] انظر في ذلك:

– غنيم عثمان محمد، أبو زنط ماجدة أحمد، **المصدر سبق ذكره**، ص39.

– قاسم خالد مصطفى، **المصدر سبق ذكره**، ص ص30،31.

متواصلة من مستويات الاستهلاك المُبدّدة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، مع التأكّد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية. كما تعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدّد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، مثل استهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهدّدة بالانقراض.

- **ايلاء البلدان المتقدمة مسؤولية معالجة التلوث:** وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة؛ لأنّ استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات كان كبيرا بدرجة غير متناسبة، ممّا أسهم في مشكلات التلوث العالمي. يضاف إلى هذا أنّ البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تحتلّ الصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف، وتستخدم الموارد بكثافة أقل، والقيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية، وذلك في سبيل تحقيق نوع من المساواة والمشاركة للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها.
- **تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الصناعية:** في ظل العولمة والانفتاح الدولي تستغل الدول الغنية قدراتها الاقتصادية للتحكم في الأسواق العالمية، فتقوم بخفض استهلاك الموارد الطبيعية، ممّا يؤدي إلى انخفاض في نمو صادرات هذه المنتجات في البلدان النامية، وبالتالي سوف يحرمها من أهم مصادر إيراداتها، وهكذا ينبغي على هذه الأخيرة أن تتبنّى نمطا تنمويا يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات المحلية وتأمين الاكتفاء الذاتي، ممّا يسمح بالتوسّع في التعاون الإقليمي والتجارة البينية للبلدان النامية.
- **تحقيق التنمية المستدامة للبلدان الفقيرة:** وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس استخدام الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، إذ يحقّق التخفيف من عبء الفقر الشديد نتائج هامّة بالنسبة للتنمية، لأنّ هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكـان.
- **المساواة في توزيع الموارد:** هناك عدّة أمور هامة تشكل حاجزاً كبيراً أمام التنمية، منها الفرص غير

المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية وحرية الاختيار، لذلك يجب على البلدان الغنية والفقيرة أن تعملا معاً للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

الحدّ من التفاوت في مستوى المداخيل: إنّ هذا التفاوت يوجد في الدول الغنية والفقيرة، إلّا أنّه يرتفع بشكل كبير في الدول النامية عن الدول الغنية، والعبء لا يتمثّل في ايجاد حلول لهذه المشكلة، وإنّما في تنفيذها؛ فالتنمية المستدامة تعمل على الحدّ من التفاوت المتنامي في الدخل، وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والسكن.

تغيير أسلوب الإنتاج: تكمن في إدخال إصلاحات على نظام الإنتاج الحالي عبر إجراء تخفيض متواصل في مستوى المدخلات، كالحدّ من استعمال الطاقة الملوّثة وتحويل العمل إلى استخدام الطاقات المتجدّدة، بالإضافة إلى تقليص المخرجات من نفايات وملوّثات، وتصميم منتجات ذات كفاءة بيئية.

تقليص الإنفاق العسكري: تعني التنمية المستدامة هنا تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكّرسة للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

الفرع الثاني: الأبعاد الاجتماعية والإنسانية

يشير هذا المبدأ إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية، وذلك من خلال الحصول على الخدمـات الصحية والتعليمية، ووضع المعايير الآمنة، واحترام حقوق الإنسان في المقدمة. ويندرج تحت هذا البعد العناصر التالية[1]:

تثبيت النمو السكاني: وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، لأنّ النمو السريع للسكان يُحدث ضغوطاً كبيرة على الموارد الطبيعيـة وعلى قــدرة توفيــر الدول الخدمات الاجتماعية لسكانها، كما يحدّ من جهـود

[1] انظر في ذلك:

حميدوش علي، (2006): "**التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2005)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص33-35.

التنميــة ويُقلّص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة السكان.

التوزيع المتوازن للسكان: منطلق التنمية المستدامة هنا يقوم على النهوض بالتنمية الريفية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، والعمل على اتّخاذ تدابير وسياسات خاصّة تتناسب وطبيعة المناطق الريفية، حتّى تؤدّي إلى تقليص الآثار البيئية للتحضّر إلى الحد الأدنى، ذلك أنّ التوجّهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية وتطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية وخيمة، فالمدن تقوم بتركيز نفاياتها وموادها الملوثة، فتتسبّب في تدمير النظم الطبيعية المحيطة بها.

الاستخدام الكامل للموارد البشرية: تنطوي عملية التنمية المستدامة على الاستخدام الكفء للموارد البشرية، بمعنى إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها، وذلك لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، ويتأتّى من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

الاهتمام بالصحة والتعليم: إن التنمية المستدامة تتطلب توفير المياه الصالحة للشرب والغذاء الصحي والرعاية الصحية اللازمة لجميع فئات المجتمع، وأيضا توفير هذه العوامل في المناطق الحضرية والريفية على حدّ سواء، والعمل على حمايتهم من الأخطار الصحية. كما أنّ التعليم يعتبر من المتطلبات الرئيسية لتحقيق تقدّم ملموس في مستوى التنمية المستدامة، ممّا يحقّق النجاح في الحياة والتقدم والرقي.

تعزيز دور المرأة: لدور المرأة أهمية خاصة، ففي كثير من البلدان النامية تقوم النساء بالزراعات المعيشية، كما يعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة، فالمرأة بعبارة أخرى هي المُدبِّر الأول للموارد والبيئة في المنزل، كما أنّ اشتغال المرأة في الأنشطة بشكل عام له أثرين؛ فالأوّل هو مساهمتها في التنمية الشاملة، أمّا الثاني فهو يساهم بشكل غير مباشر في تخفيض عدد المواليد.

إرساء الأسلوب الديمقراطي في الحكم: تحتاج التنمية المستدامة على المستوى السياسي إلى مشاركة من تمسّهم القرارات في التخطيط والتنفيذ لها، لأنّ جهود التنمية التي لا تُشرك الأفراد والجماعات المحلية

كثيرا ما يصيبها الإخفاق، ولهذا فإنّ اعتماد النمط الديمقراطي في علية التنمية يعدّ قاعدة أساسيّة في التنمية المستدامة، وهو ما يدخل في إطار ما يسمّى بالحكم الراشد.

الفرع الثالث: الأبعاد البيئية

ينطوي البعد البيئي للتنمية المستدامة على الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، ويمكن اجمال الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة في العناصر التالية[1]:

- **استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي:** إنّ تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غِلّتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، كما أنّ الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، أمّا الضغوط البشرية والحيوانية، فإنّها تضرّ بالغطاء النباتي والغابات وتدمّرهما. ومن هنا فإنّ التنمية المستدامة تعني ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي يأخذ بعين الاعتبار قدرتها على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها، بالإضافة إلى حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر وغيرها من أشكال التأثير على الموارد.
- **حماية الموارد الطبيعية:** تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود مع التوسّع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإنّ الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الفلاحة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبنّي ممارسات وتكنولوجيات محسّنة تزيد الغلّة، وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتّى لا تُهدّد الحياة البرية، وكذا استخدام الري

[1] انظر في ذلك: الإتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة، "**أبعاد التنمية المستدامة**"، على الموقع:
http://www.ausde.org/?page_id=362 (2012/02/15)

استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبّعها بالماء.

صيانة المياه: في بعض المناطق تقلّ إمدادات المياه، ويتمّ ضخّ المياه الجوفية بمعدلات غير مستدامة، كما أنّ النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدّد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية المستدامة هنا تعني صيانة المياه بوضع حدّ للاستخدامات المبدّدة، وتحسين كفاءة شبكات المياه، كما تعني أيضا تحسين نوعية المياه والاستخدام العقلاني والرشيد للمياه السطحية والجوفية، بحيث لا يُحدِث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه وعلى معدل تجدّدها.

تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: إنّ الانخفاض المتواصل لمساحة الأراضي القابلة للزراعة يقلّص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلّة التي يديرها البشر إدارة مكثّفة أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة. والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتمّ صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة، وإن أمكن وقفها.

حماية المناخ من الاحتباس الحراري: تعني التنمية المستدامة في هذا الجانب عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية (بزيادة مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية)، إذ من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية، أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

الفرع الرابع: الأبعاد التكنولوجية

أصبحت التكنولوجيا أكثر من ضرورية في حياة البشرية، بسبب الرفاهية التي توفّرها للإنسان من خلال آلات ومعدّات حديثة تقلّل الكثير من الأعباء الإنسانيــة، لكــن بقدر ما تقدّم التكنولوجيا كلّ ما هو

جديد، فإنّها تخلق الكثير من الأضرار للإنسان المستهدف من الاستعمال المكثّف لها.

ويمكن إبراز جوانب التنمية المستدامة في المجال التكنولوجي في العناصر التالية[1]:

- **استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية:** كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة يتمّ الحدّ من النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أمّا في البلدان النامية، فإنّ النفايات المتدفّقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حدّ كبير، كما أنّ هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. وبهذا تعني التنمية المستدامة هنا التحوّل إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ، والتقليص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى حدّ أدنى.
- **الأخذ بالتكنولوجيات المحسّنة وبالنصوص القانونية الزاجرة:** تعتبر أغلب التكنولوجيات المستخدمة في البلدان النامية أقلّ كفاءة وأكثر تسبّبا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. وبهذا تعني التنمية المستدامة الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ولسدّ الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية يجب إقامة التعاون التكنولوجي، سواءً بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية، ممّا يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، ويحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة، ويحتاج هذا بدوره إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية ولاسيما في البلدان الأشدّ فقرا.
- **الحدّ من انبعاث الغازات:** ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحدّ من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحدّ بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية. ويتوجّب هنا على البلدان الصناعية استحـــداث تكنولوجيـــات جديدة

---

[1] انظر في ذلك:

– بوعشة مبارك، **المصدر سبق ذكره**، ص ص10،11.

– حميدوش علي، **المصدر سبق ذكره**، ص ص37،38.

بكفاءة أكبر، وتكون مأمونة ونفقاتها محتملة.

الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون: وتعني التنمية المستدامة في هذا المجال الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. فاتّفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلّص تدريجيا من المواد الكيميائية المهدّدة للأوزون، وتوضّح بأنّ التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر ممكن، لكنّ تعنّت الولايات المتحدة جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية في ظلّ عدم وجود من يجبرها على ذلك.

وبناءً على ما تقدّم؛ فإنّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة يحتاج إلى إحراز تقدّم متزامن في ثلاثة أبعاد على الأقل؛ هي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أنّ هناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تُتّخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر.

ويمكن ترجمة المقاربة ثلاثية الأبعاد للتنمية المستدامة في الشكل التالي:

الشكل (1-1)

المقاربة ثلاثية الأبعاد للتنمية المستدامة

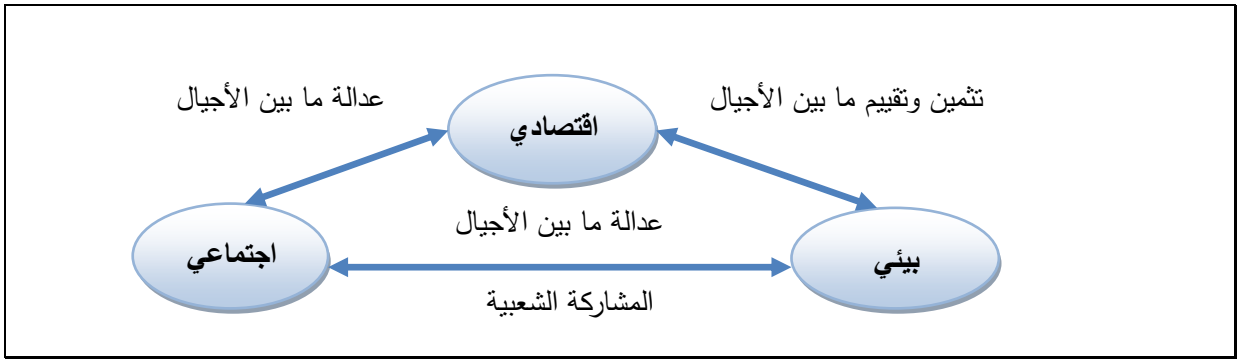

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

Matouk Belattaf, (2010): **"Economie du développement"**, office des publications universitaire : Alger, Algérie, p232.

يتّضح من خلال الشكل أنّ أهمّ الأبعاد التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط بين المفهوم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية، والنظر إليها بشكل تكامليّ لا انفصاليّ، وذلك في صورة متناسقة ومترابطة، حيث تُركّز على الجيل الحالي والمستقبلي، من خلال عدالة اجتماعية تصبّ في رفاهية كلا الجيلين، وتحافظ على الأنظمة البيئية من خلال استخدام تكنولوجيا نظيفة وبطريقة أكفأ، وبهذا تكون ناجعة اقتصاديا، ومقبولة اجتماعيا، وقابلة للتحقيق ايكولوجيّا.

المبحث الثالث: الفلاحة والتنمية الفلاحية –مفاهيم ومنطلقات أساسية–

تعدّ التنمية الفلاحية أحد استراتيجيات التنمية الاقتصادية وأهمّ مكوّناتها، باعتبارها تخدم القطاع الفلاحي بعينه، وتُلبّي حاجات باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبناءً على ذلك تمّ تسليط الضوء في هذا المبحث على استراتيجية التنمية الفلاحية، وذلك بالتطرق إلى أهمّ أسسها ومرتكزاتها.

المطلب الأول: التأصيل النظري للفلاحة والاقتصاد الفلاحي

قبل الخوض في الحديث عن التنمية الفلاحية كإستراتيجية تنموية، يتوجّب أوّلا التعرّف على الاقتصاد الفلاحي الذي يعدّ أحد فروع علم الاقتصاد، ومن ثمّ التطرّق إلى أهمّ المفاهيم الأساسية المرتبطة بالفلاحة والنشاط الفلاحي.

الفرع الأول: نظرة عامّة حول النشاط الفلاحي وطبيعته

لقد وُجدت الفلاحة منذ أن وُجدت الحضارة على وجه الأرض، ومن الحقائق الواضحة أنّ الفلاحة كانت من أهمّ الحرف التي ساعدت الإنسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب رزقه، حيث كانت معرفة الإنسان للفلاحة خطوة واسعة نحو الرقي والاستقرار، وسبيلا للوصول إلى ممارسة الفلاحة في صورتها الحالية، وذلك بعد أن كان الإنسان يقوم بالتقاط الثمار من الغابات والنباتات الطبيعية وصيد الحيوانات في جماعات، والتنقل والترحّل وراء قطعان الماشية لممارسة النشاط الفلاحي في المناطق الملائمة بيئيا وجغرافيا، كما كانت حاجات الإنسان للغذاء والكساء بمثابة الدوافع الأولية لعملية استئناس أكثر النباتات والحيوانات نفعا له[1].

إنّ المفهوم الواسع للفلاحة أصبح لا يقتصر على عملية العناية بالأرض فقط، بل تعدّتها إلى أمور أخرى نتيجة لتنويع وتجديد نشاط المَزارع، فأصبحت تشمل الأعمال المنتجة التي يقوم بها الفلاحون

---

[1] نعمة لله أحمد رمضان، زكي إيمان محمد محب، (1995): "**مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**"، مركز الإسكندرية للكتاب: الإسكندرية، مصر، ص17.

للنهوض بعملية الإنتاج، وتحسين عمليات نمو النبات والحيوان، وذلك بقصد توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للإنسان[1]، وبهذا فهي تتضمّن كلّ عمل يتمّ من خلاله السيطرة على قوى الطبيعة والتحكّم فيها بقصد إنتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية[2].

ويضمّ النشاط الفلاحي العمليات التالية[3]:

- زراعة الأرض لإنتاج المحاصيل النباتية سواءً الحقلية منها أو البستانية؛
- اقتناء الحيوان الموجّه لإنتاج الألبان واللحوم والصوف والجلود؛
- تربية الدواجن والنحل؛
- أيّ عمل يُجرى بالمزرعة أو متّصل بالعمليات الفلاحية المختلفة كإعداد المحصول إلى السوق، وتسليمه للمخازن والعملاء أو إلى شركات النقل لتصديره إلى الخارج.

الفرع الثاني: خصائص النشاط الفلاحي

يختلف النشاط الفلاحي ويتنوّع حسب البيئة التي يُمارَس فيها، وكذلك حسب الإمكانيات المتوفّرة لمزاولة هذا النشاط، فقد ساهمت هذه العوامل في جعل النشاط الفلاحي يكتسب خصائصا معيّنة تميّزه عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وفيما يلي سرد وجيز لأهمّ هذه الخصائص[4]:

ᔓ صعوبة تحديد كمية الإنتاج في الفلاحة:

من الصفات الهامّة المتأصّلة في الإنتاج الفلاحي هي تقلّب كمية الإنتاج من سنة إلى أخرى أو من موسم إلى آخر؛ وذلك بسبب تأثير العوامل الجوّية والطبيعية، ولهذا يعتبر من الصعوبة التنبّؤ بالمحصول السنوي من الإنتاج للقطر بأجمعه.

---

(1) الزعبي عاكف، (2006): "**مبادئ التسويق الزراعي**"، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص74.

(2) شافعي محمود عبد الهادي وآخرون، (1986): "**مدخل إلى الاقتصاد الزراعي**"، الطبعة 1، مكتبة الأقصى: عمان، الأردن، ص57.

(3) عارف جواد سعد، (2010): "**الاقتصاد الزراعي**"، الطبعة 1، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص84.

(4) انظر في ذلك: عارف جواد سعد، **المصدر نفسه**، ص ص89-92.

تعرّض الفلاحة لمخاطر كثيرة:

إنّ الفلاحة هي أكثر عرضة من النشاطات الاقتصادية الأخرى للمخاطر النّاجمة عن الجفاف والأمطار الشديدة والفيضانات والحشرات والأوبئة والأمراض النباتية والحيوانية، بينما الصناعات يمكنها لدرجة كبيرة من حماية نفسها من التقلبات الجوّية، هذا بالإضافة إلى عدم تعرّضها للأوبئة والأمراض التي تتعرّض لها الفلاحة.

التخصيص المكاني:

يحتاج النبات والحيوان باعتبارهما كائنات حية إلى بيئة طبيعية محدّدة، سواءً من حيث التربة الملائمة والمياه أو من حيث عوامل المناخ، لذا يصبح الإنتاج الفلاحي غير ممكن إلّا في مناطق معينة، وفي حالة كانت مناطق الإنتاج بعيدة عن مناطق الاستهلاك احتاج الأمر إلى خدمات إضافية مثل النقل والتخزين وغيرها، ممّا يُطيل قنوات التسويق، ويزيد من تكاليف وصول المنتوجات إلى المستهلكين[1].

تعدّد وصغر الوحدات الإنتاجية في الفلاحة:

تتكوّن الفلاحة بصورة عامّة من عدد كبير من الوحدات الإنتاجية الصغيرة، ومعظمها يُسيّرها أفراد يشتغلون بمساعدة أعضاء أسرهم، وقد يوجد إلى جانب ذلك بعض الوحدات الإنتاجية الكبيرة (المزراع الكبيرة) التي تمتلكها الشركات أو الجمعيات التعاونية، وبسبب التنظيم الصغير في الفلاحة أصبح عدد المنتجين فيها كبيرا جدّا مقارنة بالصناعة والتجارة، إذ أنّ تعدّد المنتجين في محيط الفلاحة وانتشارهم على مساحات واسعة يُصعّب عليهم التحكّم في كمية الانتاج والأسعار، في ظلّ استحالة اجتماع الفلاحين كلّهم في الدولة واتّفاقهم على سياسة موحّدة.

صعوبة التمويل الفلاحي:

يعدّ إمداد الفلاحين بالقروض اللازمة لاستمرارهم في الإنتاج (تمويلهم) أصعب بكثير من تمويل

[1] الزعبي عاكف، **المصدر سبق ذكره**، ص42.

الصناعة، وذلك بسبب المخاطر الكثيرة التي تتعرّض لها الفلاحة في إنتاجها، وقد يرجع ذلك لسببين:

✓ السبب الأول: الضمان الأول لسداد القروض الفلاحية هو الإنتاج النباتي والحيواني، وهذا الإنتاج يتكوّن من محاصيل بيولوجية قد تتعرّض للتلف في مراحل نموها وتحضيرها وخزنها ونقلها؛

✓ السبب الثاني: أسعار المحاصيل الفلاحية تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض من غير أن تستقرّ على حالة واحدة لمدّة طويلة من شأنها أن تبعث على الاطمئنان في أداء السلعة عند أجلها.

ᘐ تباين مخرجات الفلاحة بين دول العالم:

تمتاز المخرجات الفلاحية في الدول المتقدمة بالزيادة المنتظمة من سنة إلى أخرى، وبنسب تفوق الزيادة في عدد السكان في الغالب. والملاحظ أنّ الإنتاج الفلاحي الكلي في الدول النامية والفقيرة لا يتزايد بنسب تعادل نسبة زيادة السكان فيها، وقد يكون السبب الكامن وراء هذا الاختلاف أنّ الدول المتقدمة تستخدم تكنولوجيا فلاحية متقدمة تتطور باستمرار، بينما الدول النامية والفقيرة لا تستطيع تطوير إنتاجها الفلاحي إلى الحدّ الذي يعادل الزيادة السنوية الكبيرة في السكان، ممّا يؤثّر سلبا على مستوى المعيشة السائدة فيها، والذي يعرف تدهورا مستمرّا[1].

ᘐ موسمية الإنتاج الفلاحي:

يخضع الإنتاج الفلاحي كثيرا لعوامل المناخ، وهذا ما يؤثّر على المنتوجات الفلاحية النباتية بشكل منتظم ومستمر، ويترتّب على ذلك توافر المنتوجات الفلاحية في فترة أو فترات معيّنة في السنة دون غيرها، ممّا يتسبّب في نشوء فائض في عرض السلعة في فترة الإنتاج عن عرضها خارج هذه الفتــرة [2].

الفرع الثالث: أنماط النشاط الفلاحي

تختلف طرق الفلاحة من دولة إلى أخرى نتيجة لوفرة أو ندرة الأراضي الصالحة للزراعة، أو نتيجة

---

[1] سرحال مي دمشقية، (2006): "**السياسات الزراعية العربية ودورها في رفع كفاءة التجارة الزراعية**"، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية حول **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة: التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة** المنعقد يوم 27 سبتمبر 2006، تونس، ص54.

[2] الزعبي عاكف، **المصدر سبق ذكره**، ص42.

اختلاف وتباين السياسات الفلاحية. وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين العديد من أشكال الممارسات الفلاحية، وذلك من خلال أربعة معايير أساسية كما يلي:

أولا- معيار التطوّر: ينقسم النشاط الفلاحي حسب هذا المعيار إلى نشاط تقليدي ونشاط حديث.

1. **النشاط الفلاحي التقليدي:**

هو نظام انتاج فلاحي يتميز بضعف المردود، إذ يطبق على مساحات فلاحية شاسعة، وهو منتشر خصوصا في دول العالم الثالث، كما يشغّل يد عاملة وفيرة مع محدودية المكننة والتكنولوجيا[1].

2. **النشاط الفلاحي الحديث:**

في هذا النوع تزداد سيطرة الإنسان على الموارد الفلاحية الطبيعية، إذ يتمّ استخدام أدوات فلاحية أكثر تطوّر، وتُزرع أنواع عديدة من المحاصيل، كما تستعمل المخصّبات لتحسين التربة، ويتم تنويع المنتجات الفلاحية بإتّباع الأساليب الحديثة لتنظيم الإنتاج، وتطبيق الطرق العلمية لرفع الإنتاج وتطوير سلالات النباتات والحيوانات، كما تستخدم كذلك وسائل ريّ حديثة ومتطوّرة. ويتميز المجتمع الفلاحي في هذه الحالة بالاستقرار[2].

ثانيا- معيار المساحة: ينقسم النشاط الفلاحي حسب هذا المعيار إلى:

1. النشاط الفلاحي الكثيف:

ينشأ هذا النشاط الفلاحي في الأماكن التي يزدحم بها السكان وترتفع قيمة الأراضي الفلاحية مع وفرة الأيدي العاملة والندرة النسبية للأراضي الفلاحية[3]، بمعنى أنّه الأسلوب الذي تنتهجه الدول في زراعة الرقعة المحدودة بطريقة تمكّنها من زيادة انتاجية الوحدة الزراعية، بغرض إشباع الحاجات الغذائية والأساسية للأعداد المتزايدة من السكان، ولذلك نجد أنّ الدولة تشجّع على زراعة الأرض عدّة مرّات

---

[1] الداهري عبد الوهاب مطر، (1969): "**أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**"، الطبعة 1، مطبعة العاني: بغداد، العراق، ص47.

[2] نعمة الله أحمد رمضان، زكي إيمان محمد محب، **المصدر سبق ذكره**، ص27.

[3] عارف جواد سعد، "**الاقتصاد الزراعي**"، المصدر سبق ذكره، ص92.

وبأكثر من محصول على مدار السنة الواحدة، كما تلجأ إلى استخدام المخصّبات لزيادة غلّة الوحدة الزراعية. كما أنّ نمط الفلاحة الكثيفة الذي يوجد في الدول المكتظّة بالسكان والآخذة في النمو، تختلف عن تلك التي تمارس في الدول المتقدّمة، ذلك في أنّ الأولى لا تلجأ إلى استخدام المكننة نظرا لوفرة الأيدي العاملة الرخيصة، وبالتالي لا تستخدم الوسائل العلمية الحديثة، بعكس الدول المتقدّمة التي ترتفع بها مستويات الأجور فتلجأ إلى استخدام الأساليب العلمية الحديثة والمكننة[1].

2. النشاط الفلاحي الواسع:

يوجد هذا النوع في المناطق التي تتوفّر على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، ويتميّز باستخدام الأساليب العلمية الحديثة والمكننة، نظرا لوفرة عنصر الأرض ورأس المال والخبرة الفنية اللّازمة لتحقيق أعلى معدّلات الإنتاجية. ونظرا لوفرة انتاج هذه المناطق وتوسّعاتها المستمرّة، فإنّها عادة ما تصدّر ما يفيض عن حاجتها للعالم الخارجي، ويساعدها على ذلك الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتخفيض نفقات انتاجها وتعظيم أرباحها، كما تتفادى خطورة الاعتماد على محصول واحد في حال انخفاض أسعاره أو انخفاض الطلب عليه، كما يتميّز هذا النوع من النشاط الفلاحي باتّباع الدورات الزراعية التي تحافظ على خصوبة التربة بعكس الفلاحة الكثيفة التي تجهد هذه الخصوبة[2].

ثالثا– معيار الاستقرار: ينقسم النشاط الفلاحي حسب هذا المعيار إلى:

1. النشاط الفلاحي المستقر:

في هذا النوع من النشاط تستمرّ رقعة الأرض في الإنتاج الفلاحي لمدة طويلة طالما يقوم الإنسان بزراعة المحاصيل المناسبة ويستخدم الطرق العلمية الملائمة والمخصبات بالقدر المطلوب.... ويتّصف هذا النوع بالاستقرار والاستمرار[3].

---

[1] مصطفى أحمد فريد، (2006): "**الموارد الاقتصادية**"، مؤسسات شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر، ص ص25،26.

[2] **المصدر نفسه**، ص26.

[3] **المصدر نفسه**، ص77.

2. النشاط الفلاحي المتنقّل:

يكمن في انتقال الفلاح إلى رقعة جديدة من الأرض يبدأ عليها من جديد إذا تبيّن له أنّ إنتاجية أرضه في تدهور لعدم اتباعه الأصول الزراعية السليمة، أو لأنّ التربة من أنواع رديئة[1]. وأهمّ ما يميّزه[2]:

- الاعتماد على الأدوات الفلاحية البسيطة؛
- التنقل من رقعة أرض إلى أخرى؛
- يعتمد على التساقط المستمر للأمطار؛
- الاقتصار على زراعة بعض البقول والنباتات؛
- يتميّز بالإنتاج بهدف الاكتفاء الذاتي ولأغراض الاستهلاك الذاتي.

رابعا– معيار التخصّص: ينقسم النشاط الفلاحي وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:

1. النشاط الفلاحي المتخصّص:

يتميّز هذا النوع بالتخصّص في زراعة محصول معين مثل: القمح، الأرز، القهوة... ، ويمكن أن يكون التخصّص في أكثر من محصول فلاحي، ولكن أغلبية الدخل النقدي يأتي من محصول معين، كما أنّ إنتاج هذه المَزارع يكون في الغالب مخصّصا للتصدير[3].

2. النشاط الفلاحي المتنوّع:

ينتج الفلاح في ظل هذا النمط الفلاحي بعض ما يحتاج إليه وكذلك بعض المحاصيل الأخرى، فهو بذلك لا يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد. وفيما يلي أهمّ مزايا التنويع في الإنتاج[4]:

---

[1] **المصدر نفسه**، ص78.

[2] أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد محب زكي، **المصدر سبق ذكره**، ص27.

[3] عجمية محمد عبد العزيز، إسماعيل محمد محروس، (1980): "**الموارد الاقتصادية**"، الطبعة 1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر: بيروت، لبنان، ص79.

[4] **المصدر نفسه**، ص ص83،84.

✓ الاحتفاظ بخصوبة الأرض عن طريق إتباع نظام الدورات الزراعية؛

✓ يمكن زراعة أكثر من محصول واحد خلال الموسم الفلاحي؛

✓ يمكن الاستفادة من العمال والآلات والحيوانات طوال العام، ذلك لأنّ زراعة محاصيل متنوّعة يستند إلى نفس أدوات الإنتاج في فترات مختلفة، ولا شك أنّ هذا يؤدي إلى زيادة كفايتها ونقص تكلفة الإنتاج؛

✓ يصبح دخل الفلاح في ظل نمط التنويع موزّعا على مدار السنة بدلا من أن يتحقق مرة واحدة، ومزايا ذلك من الناحية الاقتصادية والاجتماعية متعددة؛ منها ترشيد الإنفاق وعدم اللجوء إلى المرابين والاقتراض بفوائد باهظة، والتقليل من البيع بأسعار منخفضة؛

✓ يتألف دخل الفلاح في ظل هذا النمط الفلاحي من حصيلة بيع منتوجاته الفلاحية المختلفة، فإذا حدث وانخفضت أثمان أحد أو بعض المحاصيل فليس بالضرورة أن تنخفض أثمان بقية المحاصيل الأخرى.

3. النشاط الفلاحي المختلط:

وهو النشاط الذي يهتمّ بإنتاج محاصيل نباتية ومنتجات حيوانية، ويتمّ التنسيق بينها بواسطة خطة مزرعية، ويكون الدخل ناتج من بيع المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية. إنّ هذا النوع من المَزارع يكون متكاملا، وهذا النوع يماثل المَزارع المتنوعة غير أنّه يمتاز عنها بوجود خطّة مزرعية منسّقة[1].

الفرع الرابع: علاقة الاقتصاد الفلاحي بالاقتصاد العام

يُعدّ الاقتصاد الفلاحي أحد العلوم الاجتماعية التي تقوم على دراسة النشاط الإنساني المتعلّق بالقطاع الفلاحي وعلاقة ذلك بالمجتمع، فهو يبحث في استخدام الموارد الطبيعية لإشباع حاجات أفراد المجتمع من خلال العمليات الفلاحية[2].

إنّ الاقتصاد الفلاحي تربطه علاقة قويّة بالاقتصاد العام، حيث أنّ أهداف الاقتصاد الفلاحي لا تختلـــف من حيث الأساس عن أهداف الأصل الذي تفرّع منه، غير أنّه تهمّـــه بالدرجة الأولى معرفـــة

---

[1] عارف جواد سعد، "**الاقتصاد الزراعي**"، المصدر سبق ذكره، ص94.

[2] الشرفات علي جدوع، (2006): "**مبادئ الاقتصاد الزراعي**"، المكتبة الوطنية: عمان، الأردن، ص5.

فعاليات أصحاب مهنة الفلاحة ورفاهيتهم، لذلك فإنّه يسعى لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المرتبطة بالفلاحة.

وعلى هذا الأساس، لا يمكن للفلاحة أن تنمو وتتطوّر بدون تطوّر ونموّ الفعاليات الاقتصادية الأخرى، فهي تعدّ جزءا متمّما للفعاليات الاقتصادية في البلد ولا يمكن فصلها عنها، إذ تخضع الفلاحة إلى التطورات الاقتصادية التي تتّصل بحركة تصنيع وتجارة ومالية البلد، وذلك بإمكانية تزويد قطاع الفلاحة بما يحتاجه من الآلات والأسمدة والمبتكرات الجديدة لأجل تطوّره. وبهذا أصبح مجال الاقتصاد الفلاحي لا يقتصر على دراية إدارة وتنظيم المزرعة فقط، بل تعدّاها إلى مواضيع اقتصادية أخرى كدراسة الأسواق الداخلية والتجارة الخارجية والدورات الاقتصادية، دراسة النقود والبنوك والمالية، دراسة الخدمات التسويقية، الضرائب، الأسعار... وغيرها من المواضيع الاقتصادية المهمّة التي أصبحت من الأمور التي يحتاجها الاقتصادي الفلاحي للإلمام بها ومعرفة نظرياتها وآثارها أو تطبيق مبادئها على الفلاحة. ومن هنا تجد أنّ هناك مواءمة بين أهداف ومجال الاقتصاد الفلاحي والاقتصاد العام.

وعليه، فالاقتصاد الفلاحي ما هو إلّا متمّم للاقتصاد العام ولا يختلف عنه، ولكنّه يزيد عن الاقتصاد العام بتركيزه على العلوم الفلاحية الفنية والتطبيقية كعلم المحاصيل الحقلية، علم تربية الحيوان، علم التربة، الهندسة والمكننة الفلاحية، حيث يستقي من هذه العلوم العوامل الفاعلة في تحسين كمية ونوع الإنتاج الفلاحي، ومنه ايجاد أفضل الوسائل المناسبة لحلّ المشاكل التي تعترض طريق نموّ الفلاحة[1].

المطلب الثاني: ماهية التنمية الفلاحية

استحوذت قضية التنمية بكّافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية على الجانب الأكبر من الاهتمام، وتعتبر التنمية الفلاحية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، فمفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها.

[1] الداهري عبد الوهاب مطر، (1969): "**أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**"، المصدر سبق ذكره، ص ص32،33.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الفلاحية

لقد تباينت وتعدّدت الآراء حول هذا المفهوم، ويمكن رصد مختلف التعاريف الواردة حول التنمية الفلاحية على النحو الآتي:

✓ "التنمية الفلاحية هي العملية التي يتمّ من خلالها تحقيق أقصى ناتج فلاحي ممكن، أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج فلاحي ممكن"[1].

✓ "التنمية الفلاحية هي عملية إدارة لمعدّلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسّط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إمّا من خلال زيادة رقعة الأراضي المزروعة (التنمية الأفقية)، أو من خلال تكثيف رأس المال وضخّ جرعات من التقدّم التكنولوجي (التنمية الرأسية)"[2].

✓ "تعبّر التنمية الفلاحية عن الزيادة المستمرّة في النمو الاقتصادي، والـذي يحقّق ارتفاعا في دخول العاملين في الحقل وخاصّة أبناء الريف، وكذا عدالة توزيع الثروات المادّية. فهي بذلك تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الفلاحي، وهذا كون معظم البرامج التنموية تهتمّ بالمؤشرات الفلاحية (زيادة اجمالي الناتج الفلاحي، رفع مستوى الدخل الفردي في القطاع الفلاحي، توسيع المشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي، ومنه تكوين مناصب شغل، وكذا إقامة المراكز الخاصّة بالإرشاد الفلاحي)"[3].

✓ "يقصد بالتنمية الفلاحية تنمية الإنتاج الفلاحي، إمّا بالعمل على زيادة رقعة الأرض الفلاحية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معا، حيث أنّ زيادة إنتاجية الأرض يكون بتحسين ظروف زراعتها من حيث انتقاء المحاصيل التي تتلاءم مع طبيعة الأرض، واختيار البذور ومكافحة الآفات الزراعية، وكذا استخدام الآلات الزراعية، كما تشمل تنميــة الإنتاج الحيواني والسمكي[4]".

---

[1] النجفي سالم التوفيق، (1987): "**التنمية الاقتصادية الزراعية**"، الطبعة 2، دار الكتب للطباعة والنشر: جامعة الموصل، العراق، ص25.

[2] لقوشة رفعت، (1998): "**التنمية الزراعية: قراءة في مفهوم متطور**"، الطبعة 1، المكتبة الأكاديمية: القاهرة، مصر، ص11.

[3] عبيرات مقدم، (1995): "**التنمية الزراعية في الوطن العربي-معوقاتها وآفاقها-**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية-فرع تحليل اقتصادي- غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص2.

[4] البراوي راشد، (1971): "**الموسوعة الاقتصادية**"، الطبعة 1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص20.

✓ "تُعبّر إستراتيجية التنمية الفلاحية على التخطيط بعيد المدى، والذي يتضمّن تحقيق أهداف إستراتيجية ترتكز في نقطتين؛ أوّلهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وثانيهما حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد منها"[1].

✓ "التنمية الفلاحية هي أحد جوانب التنمية الاقتصادية، وهي عبارة عن كافّة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية"[2].

✓ "التنمية الفلاحية هي كلّ السبل المعتَمدة في زيادة الإنتاج الفلاحي، ابتداءً من تنظيم العلاقات الفلاحية في الريف إلى استخدام الموارد وتوفير المقوّمات، فضلا عن السياسات الفلاحية التي تعتمدها الدولة"[3].

الفرع الثاني: أهداف التنمية الفلاحية

تسعى التنمية الفلاحية إلى تحقيق العديد من الأهداف، أهمّها[4]:

- تنفيذ برامج استثمارية طموحة تخصّ القطاع الفلاحي، وتوظيف كافّة عناصر الإنتاج في خدمتها؛
- توفير الظروف العامّة الملائمة لتنمية القطاع الفلاحي، ومنها توفير درجة كبيرة من الاستقرار والطمأنينة، وذلك لتشجيع الاستثمار في النشاط الفلاحي؛
- توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، وتحقيق الأمن الغذائي وبتكلفة مناسبة؛
- تصحيح أو تخفيض الخلل الموجود في الميزان التجاري، وكذلك العمل على توفير العملة الصعبة؛
- إنشاء تراكم رأسمالي في قطاع الفلاحة؛

---

[1] مبروكي الطاهر، (2011): "**الأمن الغذائي في المغرب العربي**"، مجلة الباحث (العدد9)، جامعة ورقلة، الجزائر، ص193.

[2] البيلاوي حازم، (1967): "**التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية**"، معهد البحوث والدراسات العربية: القاهرة، مصر، ص22.

[3] الهاشمي رضا مطر، (2005): "**التنمية الزراعية في قضاء عفك-دراسة في المقومات والمعوقات**-"، مجلة القادسية للعلوم الانسانية (المجلد الثامن، العددان 3-4)، جامعة القادسية، العراق، ص3.

[4] انظر في ذلك:

- مولاي حسين، (2007): "**مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير-فرع النقود والمالية- غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم السيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص11.
- الشرفات علي جدوع، (2010): "**المصدر سبق ذكره**"، ص ص11،12.

- زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين، زيادة على تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحدّ من اللّامساواة في توزيع الدخول على الفاعلين في عملية التنمية الفلاحية؛
- التوسّع في برامج التدريب في النشاط الفلاحي، وذلك لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدرّبين في هذا النشاط، ممّا يُؤهّلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الفلاحية؛
- حصر إمكانات التنمية الفلاحية، وحصر العوائد المتوقّعة من استخدام هذه الإمكانات؛
- السعي لتوفير الأساليب الفعّالة، واتّخاذها في تسريع وتيرة النشاط الفلاحي، وصولا لتحقيق التنمية الشاملة.

الفرع الثالث: التنمية الفلاحية والتنمية الريفية

يعتقد الكثير من أفراد المجتمع أنّه بمجرد ذكر التنمية الريفية يتبادر في ذهنه أنّها مرادف للتنمية الفلاحية، إلّا أنّ هذه الأخيرة تشكل جزءا من التنمية المتكاملة وليس رديفا لها، حيث تركز التنمية الفلاحية على كل ما يهمّ القطاع الفلاحي فقط، بينما تهتم التنمية الريفية المتكاملة بجميع جوانب الحياة في الريف، والفلاحة هي تنمية قطاعية مثلها مثل التنمية الاجتماعية والصناعية، لا تغطّي جميع جوانب التنمية الشاملة للريف، وللأسف في المجتمع الجزائري خاصة في الجهة الشمالية منه تجد أنّ الفلاحة أصبحت مهنة بعدما كانت تمثل نوعا من الحيـــاة، حيث أصبحت الفلاحــة تعامل كمهنــة وتقارن دائمـا بمدخولها النقدي ومعادلته بالمداخيل الأخرى غير الفلاحية، وبالتالي ليس العمل الفلاحي هو وحده الذي يكسب الفرد صفة الريفية، بل الحياة الاجتماعية في عمومها هي المسؤولة عن ذلك. إلّا أنّه لا يخفي أهمية الفلاحة في الوسط الريفي، فهي النشاط والمحرك الأساسي للتنمية الريفية، والذي بدورها يتحقّق الأمن الغذائي لدى السكان الريفيين وينتقل هذا الاكتفاء بدوره إلى المناطق الحضرية، كما أنّ دور الفلاحة في المحافظة على الاستقرار الاجتماعي يتكون من ثلاثة جوانب هي: الحماية الاجتماعية لسكان الريف، بناء رأس المال البشري والمحافظة عليه في المجتمعات الريفية، ومنع الهجرة المفرطة أو غير المبرمجــة

إلى المدن[1].

وعلى هذا الأساس، فإنّ التنمية الريفية تشترك مع مصطلح التنمية الفلاحية في أهمية زيادة الإنتاج الفلاحي، ولكنّها تتميز عنها بأنّها تهتمّ بتحسين توزيع الدخل والخدمات العامة الموجّهة لصالح الفقراء من سكان الريف. ويؤكد على هذا الفرق الخبير الاقتصادي ميشيل تودارو قائلا: "إنّ التنمية الريفية لا يمكن ببساطة أن تقتصر أهدافها على مجرد تحقيق النمو الفلاحي والاقتصادي، بل ينبغي أن ننظر إليها بمعيار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، مع التركيز على تحقيق العدالة في توزيع الدخل، وفي تحسين الصحة والتعليم والغذاء والإسكان، وبشكل يلبّي طموحات أهل الريف[2].

المطلب الثالث: أساليب التنمية الفلاحية وضوابطها

تَستخدم التنمية الفلاحية أساليب معيّنة في سبيل زيادة نمو الإنتاج الفلاحي، ومنه التأثير على القطاع الفلاحي ككلّ، ويتمّ ذلك وفق ضوابط معيّنة، لضمان السير الحسن لعملية التنمية في هذا المجال.

الفرع الأول: أساليب التنمية الفلاحية

يمكن التمييز بين أسلوبين رئيسيين لزيادة الإنتاج الفلاحي هما[3]:

أولا- أسلوب التنمية الفلاحية الرأسية (التوسّع الرأسي): ويتمحور حول زيادة المردودية أو الطاقة الإنتاجية لنفس الرقعة المزروعة، أي دون اضافة مساحة جديدة. ويتمّ اتباع هذا الأسلوب في البلدان التي يزيد فيها عدد السكان وتقلّ فيها المساحة المزروعة، كما يقوم هذا الأسلوب على العناصر التالية:

- تحسين أصناف المنتجات، وذلك من خلال استنباط أصناف جديدة أكثر مردودية وملائمة لذوق المستهلك، وأكثر مقاومة لظروف البيئة؛
- العناية باختيار الأرض الموافقة لزراعة كلّ محصول؛

---

[1] هاشمي الطيب، (2014): "**التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر-برنامج التجديد الريفي (2006-2013): دراسة حالة المناطق الريفية لولاية سعيدة**-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص ص22،23.

[2] تودار ميشيل، **المصدر سبق ذكره**، ص391.

[3] مولاي حسين، **المصدر سبق ذكره**، ص11.

- احترام مواعيد الجني والحصاد؛
- العناية بتجهيز المنتوج الفلاحي للتسويق (تنظيف، فرز، تعليب،...).

ثانيا- أسلوب التنمية الفلاحية الأفقية (التوسّع الأفقي):

تتمثّل هذه الطريقة في عملية التوسّع في الرقعة المزروعة، وهذا عن طريق استصلاح أراضي جديدة لم تكن مزروعة من قبل. وبالرغم من أهمّية هذه الطريقة إلّا أنّها تصادف عدّة مشاكل من بينها:

✓ ضخامة حجم الاستثمار، وهو ما يتوقّف على حجم التمويل اللازم لذلك؛

✓ طول فترة الاستثمار، حيث تختلف هذه الفترة باختلاف ضخامة الاستثمار وباختلاف الأراضي المستصلحة أيضا؛

✓ قلّة العائد على الاستثمار، لأنّ استثمار رأس المال في الفلاحة لا يؤدّي إلى الحصول على عائد مرتفع أو استثنائي كما يحدث في كثير من النشاطات الاقتصادية الأخرى.

الفرع الثاني: ضوابط التنمية الفلاحية

إنّ أداء برامج التنمية الفلاحية يحتاج إلى رؤية اقتصادية موضوعية، وذلك في إطار سياسة اقتصادية ملائمة ترتبط بسياسة فلاحية، من شأنها أن تمكّن من تحقيق الأهداف المرسومة للتنمية الفلاحية في الإطار المحدّد لها، ووفق الإمكانات المتاحة والممكن استخدامها.

وفي هذا الإطار، فإنّ هناك موارد يتطلّب توفّرها من أجل تحقيق أهداف التنمية الفلاحية، وفي مقدّمتها أراضي فلاحية مناسبة ومياه، تكنولوجيا متطوّرة، أصناف نباتية وحيوانية عالية وإدارة متقدّمة. كما يجب أن تتوفر الظروف الملائمة التي تعمل في ظلّها عوامل الإنتاج الفلاحي، أهمّها[1]:

➢ الظروف الداخلية والاستقرار السياسي؛

➢ اكتمال السوق أو استخدام الكفاءة التوزيعية للموارد الفلاحية؛

---

[1] عزاوي اعمر، (2005): "**إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص86.

➢ توفّر الأنشطة الاقتصادية الفلاحية التكميلية.

وبصفة عامة، عند وضع أهداف التنمية الفلاحية يجب مراعاة الأمور التالية[1]:

✓ وضع الأهداف بشكل يحدّد المتطلّبات ذات الأولوية القصوى من عملية التنمية الفلاحية، بحيث يتمّ تنفيذ هذه المتطلبات قبل غيرها؛

✓ صياغة الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافّة عناصر الإنتاج ما أمكن خلال العمليّة الإنتاجية؛

✓ تحديد المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والفنية والإدارية وغيرها، والتي تلزم لإنجاز أغراض التنمية الفلاحية؛

✓ العمل على تحديد وقياس مدى التقدم الذي تحقّقه برامج التنمية الفلاحية.

المطلب الرابع: أهمية الفلاحة ضمن استراتيجيات التنمية

هناك تيارات أو استراتيجيات تنادي في اتّجاهات مختلفة في عملية التنمية الاقتصادية، فتجد من يدعو إلى تبنّي أولوية الفلاحة على غيرها من القطاعات، وهناك من ينصبّ اهتمامه حول الصناعة كأولية في استراتيجية التنمية، اضافة إلى تيارات أخرى تنادي باستراتيجة التنمية المتوازنة.

الفرع الأول: الاختيار القطاعي للتنمية

إنّ تحديد الإستراتجية العامة للتنمية الاقتصادية يتوقف على الإمكانيات المختلفة المتنوعة، والتي تختلف من بلد إلى آخر، إذ لا يوجد هناك برنامج إنمائي واحد يصلح إلى جميع البلدان النامية، بحيث لا يكون البرنامج الفعال في بلد ما صالحا لبلد آخر، وعليه قد يحتاج كل بلد إلى سياسة اقتصادية خاصّة تلائم إمكاناته وموارده المختلفة، وذلك في سبيل تحقيق أهدافه وطموحاته الاقتصادية بالدرجة الأولى ثمّ الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس، ظهرت عدّة نماذج وسياسات اقتصادية قُدِّمت إلى الدول النامية بهـدف النهوض

---

[1] الشرفات علي جدوع، (2010): "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي–الواقع، العوائق، سبل النهوض**–"؛ الطبعة 1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص11.

باقتصادياتها والخروج من دائرة التخلف، كما أنّ هذه النماذج والسياسات الاقتصادية لا تختلف في الهدف المنشود وهو التنمية الاقتصادية، وإنّما يكمن اختلافها حول أهمية القطاع القائد في عملية التنمية، والذي يمكن للبلد النامي الاعتماد عليه كنموذج فعّال للنهوض بالاقتصاد القومي والخروج من دائرة التخلف بكلّ أشكالها[1]. ومن أهمّ هذه النماذج والسياسات:

✓ **نظرية النمو غير المتوازن:** تقوم هذه النظرية على إعطاء الأولوية في عملية التنمية لقطاع ما يكون للبلد النامي إمكانية تطويره، وبشكل يمكّن هذا القطاع من تقديم الدفعة القوية لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى كتنمية قطاع الصناعات الثقيلة، قطاع الصناعات الخفيفة، قطاع الفلاحة، قطاع التجارة الخارجية... وغيرها من نماذج التنمية المقترحة[2].

وفي السياق ذاته، يرى أنصار هذه الاستراتيجية أنّ اتّباع هذا الأسلوب هو الأفضل كاستراتيجية ملائمة للدول النامية، ممّا يؤكّد اعتراضهم على أسلوب أنصار "النمو المتوازن" بخصوص الدفعة القوية، ويركّزون على الدفعة القوية للاقتصاد الوطني التي تحدث في إطار النمو غير المتوازن[3].

✓ **نظرية النمو المتوازن:** مفاد هذه النظرية يكمن في أنّ التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقّق في بلد ما، إلّا إذا ارتبطت بتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية بصفة عامة في آن واحد [4].

وعلى هذا الأساس، فإنّ التنمية الاقتصادية ترتكز على الاهتمام بالقطاع الإستراتيجي للبلد الذي يمكن أن يشكّل المحور الأساسي لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تكون فيه عملية التنمية ممكنة بشكل أكبر من بقية القطاعات الأخرى، ونتيجة لهذا ظهرت مشكلة الاختلاف في أولوية القطاعات التي تكون الرائد في عملية التنمية الاقتصادية؛ فمنهم من نادى بعملية التنمية في القطاع الصناعي، ومنهم من

---

[1] بويهي محمد، (2004): "**القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية-فرع التسيير- غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص11.

[2] **المصدر نفسه**، ص12.

[3] زرنوح ياسمينة، (2006): "**اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقييمية**-"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية-فرع التخطيط- غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص23.

[4] بويهي محمد، **المصدر نفسه**، ص12.

نادى بأولوية التنمية في القطاع الفلاحي، ولكل فريق حججه في ذلك. كما أنّ لهذه السياسات عيوبها ومحاسنها، إلّا أنّها تبقى في الأصل نماذج نظرية يصعب في كثير من الأحيان تطبيقها[1].

وترتكز هذه النظرية على إعطاء أولوية لبعض القطاعات الأساسية والرائدة دفعة قوية من الاستثمارات دون إهمال القطاعات الأخرى، لأنّها جزء لا يتجزّأ من الاقتصاد الوطني، كما ترى أنّ التخطيط الشامل ضروري للدول النامية؛ فالتنمية لا يمكن أن تسير بدون أن يكون هناك تخطيط علمي وسليم لتوزيع الاستثمارات، بالإضافة إلى القيام بدراسات لتحليل الوضع السابق والمستقبلي لكلّ القطاعات، وذلك من أجل إعطاء صورة حقيقية عن الوضع العام للاقتصاد داخل البلد، في سبيل تحقيق النمو المنشود لكافة القطاعات تدريجيا.

وخلاصة القول، هو أنّ أيّ استراتيجية يجب أن تنبع من طبيعة وظروف وامكانات كل دولة ذاتها لتحقيق النمو المنشود في كافّة قطاعات النشاط الاقتصادي، ولا يجب أن تغفل الإستراتيجية المتّبعة في وضع أهدافها وخططها التنموية إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع ضمن أولوياتها[2].

الفرع الثاني: استراتيجية التنمية المبنية على أولوية الفلاحة

تعدّ إستراتيجية التنمية الفلاحية أحد أهمّ إستراتيجيات التنمية الاقتصادية، حيث تركّز على النمو الفلاحي ومعدّلاته، وتهدف أساسا إلى زيادة عرض المنتجات الفلاحية الغذائية، وتنطلق من خلفية مفادها أنّ ضعف مستوى الإنتاج الفلاحي يعتبر من العوائق التي تعترض التنمية، وأنّه لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي يجب في الوقت نفسه تشجيع القطاع الصناعي ذو العلاقة بالقطاع الفلاحي، حيث أنّ القطاع الفلاحي يعتبر مصدرا للمواد الخام بالنسبة للكثير من الصناعات من جهة كصناعة النسيج والصناعات الغذائية...، ويعتبر مستهلِكا لمخرجات صناعات متعدّدة من جهة أخرى كالآلات، الأسمدة،

---

[1] **المصدر نفسه**، ص15.

[2] عريقات حربي محمد موسى، (1992): "**مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، الطبعة 1، دار الفكر للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص45.

أنظمة الري، المواصلات وغيرها...، ممّا يعزّز قدرة القطاع الفلاحي على الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي[1].

كما تعدّ الفلاحة نقطة محورية في عملية النمو، حيث تفيد تجارب العالم المتقدم من الناحية التاريخية أنّ عملية الانطلاق في النمو الاقتصادي متوقّفة على التقدم الذي يحرزه القطاع الفلاحي[2]. ضف إلى ذلك فهي تمثل القطاع الأكبر في معظم الدول السائرة في طريق النمو، ولهذا تتطلّب عملية التنمية في هذه الدول تحقيق فائض في الإنتاج الفلاحي يكفي لسدّ حاجيات السكان، ممّا يساهم في إزالة أغلب العوائق التي تكبح عملية التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق إعطاء دفع قوي لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى[3].

وعلى صعيد آخر، يعتبر التغيير الفني والتقني في الريف المفتاح نحو تحقيق النمو الفلاحي، إذ لابدّ من التركيز أكثر على التحسين النوعي واستخدام أكبر للأسمدة والمعدّات الحديثة الأخرى، والاستثمار في الري والنقل والطاقة والبحوث الفنية، بالإضافة إلى تحسين الخدمات الأخرى المرافقة للفلاحة كالتعليم والصحّة وتحسين دخول الفلاحين وتخفيض مستوى الفقر....[4].

وفي هذا الإطار، كان دعاة هذه الاستراتيجية يرون ضرورة إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي من خلال إعطائه القسط الأكبر من الاستثمارات والجهود الإنمائية، وقدّموا في ذلك الحجج التالية[5]:

- ✓ الفلاحة تشكّل نسبة كبيرة من الناتج الوطني في الدول النامية؛
- ✓ تطوير الفلاحة وإعطائها الأولوية في التنمية الاقتصاديـة، وهذا من شأنه أن يســاهم بشكل ايجابي في

---

(1) أبو الخير كمال حمدي، (1997): "**استراتيجيات التنمية الزراعية**"، مكتبة عين شمس: القاهرة، مصر، ص172.

(2) عمرو محي الدين، (1972): "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان، ص299.

(3) بويهي محمد، **المصدر سبق ذكره**، ص15.

(4) بن اسماعين حياة، بوغديري حكيمة، (2014): "**دور السياسات الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، الملتقى الوطني الأول حول **السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر** المنعقد يومي 14 و 15 جانفي 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص4.

(5) نواصري مختار، (2003): "**واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية–فرع تحليل اقتصادي– غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص9.

توزيع الدخل؛ فزيادة المداخيل الفلاحية يؤدّي إلى ارتفاع الطلب على الإنتاج الصناعي، بالإضافة إلى علاقة القطاع الفلاحي بالقطاعات الأخرى، خاصّة في المراحل الوسيطة لعمليّة الانتاج.

الفرع الثالث: استراتيجية التنمية المبنية على أولوية الصناعة

يرى أنصار هذه الاستراتيجية أن الحدّ الاقتصادي لمعدل النمو السنوي الذي يمكن أن يبلغه القطاع الفلاحي خلال فترة عشر سنوات فأكثر هو 3% إلى 4%، بينما النمو في القطاع الصناعي يتراوح بين 12% و 15%. ويرجع انخفاض معدل النمو في القطاع الفلاحي إلى الصعوبات المرتبطة بتحديثه أو تطويره كالعوامل الطبيعية والمناخية، ممّا يجعل من الاستثمارات الموجهة له غير فعّالة[1].

ومن بين الحجج التي يستند إليها رواد فكرة أولوية قطاع الصناعة في التنمية هي[2]:

✓ نسبة الزيادة السكانية في الدول النامية أعلى من نسبة الزيادة في الإنتاج، وعلى هذا الأساس فالقطاع الفلاحي لا يستطيع تلبية متطلبات السكان عن طريق توفير الفائض الذي تنطلق منه الصناعة؛

✓ يعتبر القطاع الصناعي هو القطاع الرئيسي في التنمية الاقتصادية، لأنّه يلعب دور المغذّي لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى المختلفة كالفلاحة والخدمات...، كما أنّ التكامل بين القطاعات الاقتصادية بصفة عامة والصناعية بصفة خاصّة يستلزم أنّ الصناعة الواحدة تستعمل منتجات الصناعات الأخرى أكثر ممّا يستعمله القطاع الفلاحي، ممّا يجعل الصناعة أكثر رأسمالية من الفلاحة؛

✓ يعمل القطاع الصناعي على امتصاص اليد العاملة، وذلك من خلال زيادة الطلب عليها، سواءً لتشغيلها في القطاع نفسه أو لتشغيلها في مختلف القطاعات الأخرى نتيجة تنميتها عن طريق الصناعة؛

وبصفة عامة، فإنّ نموّ القطاع الصناعي يعني بالضرورة نمو الدخل القومي بمعدّلات عالية نتيجة لزيادة الإنتاج، كما أنّ زيادة الدخل القومي يؤدّي إلى زيادة التراكم لصالح الاستثمار الصناعي، وبالتالي

---

[1] بويهي محمد، **المصدر سبق ذكره**، ص13.

[2] **المصدر نفسه**، ص ص13،14.

ارتفاع الطلب على اليد العاملة، وعندها يتحول كثير من العمال الفلاحيين إلى قطاع الصناعة، ممّا يؤدي إلى زيادة دخولهم الحقيقية ويتحسّن مستوى معيشتهم، في ظلّ موسمية النشاط الفلاحي[1].

الفرع الرابع: استراتيجية التنمية المتوازنة

ترتكز هذه الاستراتيجية على ضرورة تحقيق نمو متوازن في شتّى القطاعات وبشكل متكامل ودون تفضيل قطاع على آخر؛ فالعلاقات المتبادلة والمتعدّدة بين قطاعي الصناعة والفلاحة تقتضي ضرورة إحداث تنمية فلاحية مواكبة لعملية التنمية الصناعية. فالصناعة تمتصّ فائض قوّة العمل من قطاع الفلاحة بما يؤدّي إلى زيادة متوسط إنتاج العامل الفلاحي، اضافة إلى أنّ التقدم الصناعي يزوّد القطاع الفلاحي بالعديد من مستلزمات الإنتاج الفلاحية كالأسمدة والمبيدات والآلات، وارتفاع الدخول في القطاع الفلاحي يعمل على استيعاب منتجات القطاعات الأخرى، بينما ارتفاع مستويات الدخول في القطاع الصناعي يؤدّي إلى زيادة الطلب على الإنتاج الفلاحي، بالإضافة إلى اتّساع الأسواق الذي يؤدّي إلى تنمية وسائل المواصلات وغيرها، ممّا يتسبّب في نموّ النشاط التجاري للمنتجات الفلاحية، وبالتالي دعم اقتصاديات الفلاحة. وهذا الاعتماد المشترك وتبادل المصالح بين القطاعين يدعو إلى التنمية المتوازنة بينهما، وذلك حتّى يتحقّق النمو المستقر على مستوى الاقتصاد القومي[2].

الفرع الخامس: أثر استراتيجية التنمية غير المتوازنة على القطاع الفلاحي*:

إنّ إعطاء الأولوية شبه الكلية للقطاع الصناعي ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية أدّى إلى فشل التجارب التنموية في أغلب الـــــدول التي اتّبعت هذه الاستراتيجية؛ لأنّها أهملت دور القطـــاع الفـــلاحي

---

[1] **المصدر نفسه**، ص14.

[2] عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، (2000): "**التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الاسكندرية، مصر، ص ص268،269.

* يستند أنصار هذه الاستراتيجية في دفاعهم عن أولوية القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية إلى كون الانتاجية في القطاع الصناعي هي أعلى منها في القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى زعمهم أنّ تحقيق معدّلات نمو في القطاع الفلاحي يتطلّب توفّر المساحات القابلة للزراعة، ونظرا للجمود في بنية القطاع الفلاحي فإنّه يجعله غير قادر على استيعاب استثمارات جديدة.

وأهميته في تحقيق تنمية متوازنة[1].

وعلى هذا الأساس، فإنّه لا يمكن دراسة استراتيجيات التنمية الفلاحية وهي منعزلة، إذ يجب أن تُدرس وهي تتكامل مع خطط بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذا الوضع يملي الحاجة إلى التوازن، أي التوازن بين تدفقات السلع ورأس المال والعمل وما بين القطاعات المختلفة ومناطق الاقتصاد الوطني، وكذا التوازن في التدفقات بين الاقتصاد الوطني وبقيّة العالم.

ويشير باحثون اقتصاديون في ذلك–على سبيل المثال لا للحصر– إلى التوازن المثالي الذي أُنجِز وتحقّق في تايوان وبقيّة دول شرق آسيا من خلال برنامجهم للتنمية بعد عام 1945، حيث يرون أنّ أساس نجاح التنمية في هاته الدول يكمن في الحجم الكبير من الاستثمار كثيف العمل في المناطق الريفية في المراحل الأولى من التنمية، وهذا الاستثمار كان قد وجّه ليس فقط نحو الفلاحة، وإنّما أيضا إلى صناعات صغيرة في الريف، حيث كان هناك التزام بتعهّد قويّ بتنمية رأس المال المادي والبشري، وكذلك الاستثمار في البحث والتطوير الفلاحي[2].

---

[1] حاجي العلجة، (1997): "**تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية–فرع النقود والمالية– غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص30.

[2] القريشي محمد صالح تركي، (2010): "**علم اقتصاد التنمية**"، الطبعة 1، دار إثراء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص ص292،293.

المبحث الرابع: عوامل التنمية الفلاحية

يعتمد القطاع الفلاحي بصفة عامة على عدّة عوامل أو مقوّمات تتفاعل مع بعضها لتحديد أوجه النشاط الفلاحي، إذ تعتبر ركيزة أساسية لعملية الإنتاج الفلاحي، كما أنّ توفّرها وتنوّعها يؤدّي إلى زيادة وتنوّع الإنتاج الفلاحي.

المطلب الأول: العوامل الطبيعية

تتضمّن العوامل الطبيعية ما يلي: الموقع الجغرافي والمناخ، الموارد الأرضية، الموارد المائية.

الفرع الأول: الموقع الجغرافي والمناخ

أولا- الموقع الجغرافي:

يمكن التمييز بين نوعين من المواقع هما "الموقع المطلق" الذي يتحدّد بخطوط الطول ودوائر العرض، و"الموقع النسبي" الذي يتحدّد في ضوء موقع مكان ما أو إقليم بالنسبة لأماكن أو أقاليم أخرى. ويعدّ الموقع من أهم العوامل البارزة التي تؤثّر في تطوّر الحياة الاقتصادية والسياسية والحضارية، وحتّى الأهمية الإستراتيجية للأقاليم، فالقرب من مناطق الاستهلاك مثلا له دور كبير في تحديد الإنتاج وتسويقه[1].

كما يؤثّر الموقع الجغرافي على مدى امكانية القيام بمشروعات معيّنة للتوسّع في النشاط الفلاحي كإقامة السدود، إنشاء الأسواق، مدّ شبكات السكك الحديدية والطرق البرية[2].

ثانيا- المناخ:

يعتبر المناخ* من أهمّ العوامل التي تؤثّر في الإنتاج الفلاحي، فالمناخ السائـد في إقليم معيّن يؤثّـر

---

[1] بكري كامل، يونس محمود ومبارك عبد النعيم، (1986): "**الموارد واقتصادياتها**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر: بيروت، لبنان، ص76.

[2] نعمة الله أحمد رمضان، زكي إيمان محمد محب، **المصدر سبق ذكره**، ص21.

* يقصد بمناخ إقليم ما، معدل حالة جو هذا الإقليم خلال فترة طويلة من الزمن (من 10 إلى 35 سنة) حيث يتمّ تفسير الحقائق العامة للمناخ بدراسة المعدل الفصلي لكل من درجات الحرارة والضغط وكميات تساقط الأمطار واتجاه الرياح خلال هذه الفترة الطويلة. أمّا الطقس فهو عبارة عن حالة الجو خلال فترة قصيرة جدا غالبا لا تزيد عن 24 ساعة.

من ناحية توزيع الغطاء النباتي الطبيعي في هذا الإقليم، كما أنّه يؤثّر بطريقة غير مباشرة على توزيع المحاصيل الفلاحية وأنواعها، وذلك من خلال تأثيره على تكوين التربة واختلاف أنواعها وخصوبتها، وكذا توزيع الحيوان وغذائه، كما يؤثّر أيضا في توزيع الإنسان ونشاطه، فقد يتقيّد الإنسان في زراعته لمحاصيل معيّنة بظروف مناخية معيّنة، كذلك قد تؤدّي الظروف المناخية كحالات البرد الشديد إلى عدم حيازة مساحة كبيرة من الأرض في نطاق الاستغلال الفلاحي أو أيّ استغلال اقتصادي آخر لفترة طويلة خلال السنة. ولدراسة أثر المناخ في الإنتاج الفلاحي يتوجّب الرجوع إلى دراسة عناصره المختلفة من درجة حرارة، ضغط، رياح ورطوبة[1].

الفرع الثاني: الموارد الأرضية

تشمل الموارد الأرضية: الأراضي الفلاحية، الغابات، المراعي.

أولا- الأراضي الفلاحية:

إنّ المقصود بالأرض ليس فقط سطح الأرض، ولكن ما فوق سطح الأرض وما تحت سطحها، بمعنى ما تتضمّنه الأرض من موارد اقتصادية يزداد الطلب عليها، نظرا لأنّ الحاجة كبيرة بالنسبة إليها.

والموارد الاقتصادية التي تتمثّل في سطح الأرض هي الرقعة الزراعية والأراضي الممكن زراعتها، وما تحت سطح الأرض هي المواد الأولية، فهي لا توجد بنفس الوفرة في جميع المناطق، بل يتفاوت توزيعها جغرافيّا[2].

وعلى الرغم من تراجع الأهمية النسبية لدور الأرض في النشاط الإنتاجي الفلاحي لصالح العمل والإدارة والمعارف العلمية والتقنيات والمدخلات الفلاحية الحديثة، إلّا أنّ الأرض الفلاحية تبقى ببعدها الكمي (المساحة)، وخاصّة النوعي (الخصوبة الطبيعية والخصوبة المكتسبة) تشكّل القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي، ومنها تبدأ الخطوات الأساسية الأولى لتطوير هذا الإنتاج، كما أنّ الأرض الفلاحية تعدّ

---

[1] نعمة الله أحمد رمضان، زكي إيمان محمد محب، **المصدر سبق ذكره**، ص21.

[2] مصطفى أحمد فريد، **المصدر سبق ذكره**، ص23.

ثروة استراتيجية لابدّ من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة كافّة، إضافة إلى أنّها بمفهومها الإنتاجي الفلاحي قابلة للزيادة أو النقصان من حيث المساحة، وقابلة للتحسّن أو التدهور من حيث الخصوبة. وهناك مجموعتان من العوامل تؤثّران بشكل متعاكس في مساحة الأرض الفلاحية؛ فالمجموعة الأولى تؤثّر ايجابا وتؤدّي إلى زيادة المساحة (توسّع أفقي في أراضي خصبة، ري واستصلاح أراضي صحراوية...)، والمجموعة الثانية تؤثّر سلبا، ويمكن أن تؤدّي إلى تدهور وتآكل أو تصحّر الأرض الفلاحية، وبالتالي انحصار مساحتها (التوسّع العمراني، الاستغلال التجاري الجائر، الانجراف والتعرية، التملّح...)، كما أنّ تباين الظروف والعوامل المناخية (خاصّة الرطوبة والحرارة)، واختلاف التكوين الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي للتربة وتفاوت عمقها من مكان إلى آخر؛ أمور تؤدّي إلى التباين في الخصوبة الطبيعية، وبالتالي في الطاقة الإنتاجية، وهذه الخصوبة بدورها تتغيّر ايجابيا أو سلبيّا، وذلك تبعا لنوعية وطبيعة نشاط الإنسان الذي يتعامل مع الأرض.

كما يضيف التدخل الإيجابي في الأرض (عملا وتسميدا ودورة زراعية وريّا وصرفا وإدارة مناسبة...) إلى الخصوبة الطبيعية للتربة خصوبة مكتسبة يمكن أن تنموا باستمرار مع تقدّم وتحسّن التقنيات والمدخلات الفلاحية، إلّا أنّ الاستغلال السيّء والجائر للأرض يؤدّي إلى استنزافها واضعاف الخصوبة الطبيعية للأرض وإلى تدميرها أحيانا[1].

ثانيا- الغابات:

تعتبر الغابة عنصرا حيويا مكمّلا ومتكاملا مع النشاط الفلاحي والريفي العام، ويأتي دور الغابة البيئي في المقدّمة بالنسبة لخطر التصحّر، وهو دور تلطيف وتنظيم وحماية ووقاية وتجميل وتلطيف المناخ، والتخفيف من تقلباته وتنقية الهواء من الغبار والغازات الملوّثة؛ فهي تمتصّ كميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون، خاصّة عندما تكون في طور النمو والتكوين، كما تساهم الغابات كذلك في تثبيت

[1] وزان صالح، (1998): "**تنمية الزراعة العربية-الواقع والممكن**-"، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص94.

التربة وتحسين بنيتها وإغنائها بالمواد العضوية والذبالية، وكذا زيادة قدرتها على الاحتفاظ بالماء، وتحول دون انتشار التصحّر، وبالتالي المساهمة في تحسين المحاصيل الفلاحية.

كما أنّ للغابات وظيفة انتاجية اقتصادية، فهي مصدر لكثير من المواد الأولية أهمّها الأخشاب، وثمّة منتجات حراجية أخرى غير الأخشاب كالفلّين وبعض الزيوت والثمار ذات القيمة الغذائية، ويضاف إلى هذا القيمة الإنتاجية والاقتصادية غير المباشرة، باعتبارها أعظم مستودع طبيعي للمورّثات (الجينات) التي تشكّل المادّة الجوهرية لتطوير الفلاحة وزيادة دخلها، وضمان تجديد ذاتها باستمرار[1].

ثالثا- المراعي:

ممّا لاشكّ فيه أنّ المراعي الطبيعية تكمن أهميتها في مدى مساهمتها في توفير العلف للقطعان الرعوية من الثروة الحيوانية (ماعز، أبقار، أغنام...)[2]. وبهذا فتنمية الأراضي الرعوية تعمل على تكثيف الإنتاج الحيواني، ممّا يساهم في توفير مصادر الغذاء وتحسين نوعيته.

وفي سياق آخر، فإنّ تراجع قيمة المراعي تحت وطأة الضغوط الشديدة لعملية الرعي لا تنتج عن عملية الرعي نفسها فقط، وإنّما بسبب الوطء الكثير الذي يؤدّي إلى انضغاط التربة، والذي يحدث نتيجة تجمّع أعداد كبيرة من الحيوانات والمواشي، ممّا يقلّل من عملية تهوية التربة ومدى نفاذيتها للماء، بحيث تجري الكميات الكبيرة لمياه الأمطار بعيدا، وتصبح التربة بالتدرج جافّة وأقلّ قدرة على مدّ النبات بالغذاء، ممّا يقلّل من قدرتها على تأمين الاحتياجات اللازمة لنمو النبات والزراعة، حتّى في حالات كون الكميات الاجمالية للأمطار ملائمة وكافية، وبتعرّض التربة للرياح والسيول، تتسارع عملية الإنجراف، وتبقى في النهاية الطبقات العقيمة أو بعض الصخور العارية فقط[3].

---

[1] **المصدر نفسه**، ص367.

[2] المخادمي عبد القادر رزيق، (2009): "**الأزمة الغذائية العالمية-تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي**-"، الطبعة 1، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص76.

[3] عدد من الباحثين، ترجمة سعاد محمد وقاف، (1990): "**الأسس البيئية للتنمية الاقتصادية**"، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي: دمشق، سوريا، ص176.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المراعي الطبيعية بصفة عامة وتلك الواقعة في المناطق الجافّة بصفة خاصّة هي من أكثر المصادر الطبيعية التي تعرّضت خلال عقود ماضية إلى تدهور شديد بسبب سوء الاستغلال، والذي أدّى إلى إزالة الغطاء النباتي الطبيعي وانجراف التربة، حيث تحوّلت مساحات شاسعة من المراعي إلى أراضي جدباء فقدت كل مقوّمات النجاح[1].

وبهذا يجب أن تكرّس مختلف أنظمة الرعي المختلفة حماية المناطق الرعوية، كاستصلاح المناطق الرعوية من خلال برامج التنمية. ويمكن رصد بعض الأساليب في تحسين أوضاع المراعي عن طريق التنمية كما يلي[2]:

- التحكّم بأعداد الحيوانات، والتحكّم بالنباتات العشبية والنباتات غير المرغوبة؛
- تنظيم عملية الرعي؛
- تحسين عملية تنمية الماء؛
- استخدام المواد الكيميائية وتحسين البذار، بالإضافة إلى السهر على مكافحة الأمراض الحيوانية.

الفرع الثالث: الموارد المائية

يعتبر الماء من أهمّ الموارد الطبيعية على الإطلاق، حيث يعتبر مصدر الحياة للكائنات الحيّة وعاملا أساسيا ترتكز إليه حياة الإنسان وكافة أنشطته الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الأخصّ في مجال الفلاحة والصناعة، فالموارد المائية موجودة في كل مكان ولكن بكميات متفاوتة، بحيث لا يوجد تنافس عليها، ولا يكلّف الحصول عليها شيئا، ومن ثمّ لا يصاحب عملية انتاجها أو توزيعها أي مشكلة اقتصادية، ممّا جعلها سلعة مجانية في بعض المناطق، أمّا في الوقت الحالي وبسبب تلوث البيئة، وبالتالي تلوّث الموارد المائية والطلب المتزايد عليها ساهم في ندرة المياه النقية، وهذا ترتّب عليه ارتفاع تكاليف استخراجها والإجراءات اللازمة للمحافظـــة عليها، فأصبحت المـــياه موردا اقتصاديا تتطلّب تحمّل

---

[1] المخادمي عبد القادر رزيق، **المصدر سبق ذكره**، ص76.

[2] انظر في ذلك: عدد من الباحثين، **المصدر سبق ذكره**، ص198 ومابعدها.

تكلفة وسعر في أغلب الأوقات والأماكن بعدما كانت مجانية في الماضي[1].

ويحتلّ النشاط الفلاحي المرتبة الأولى عالميا في استهلاك المياه مقارنة بباقي الأنشطة (الصناعة والاستخدام المنزلي)، إذ يستهلك ما يقارب 70% من إجمالي المياه في العالم (تصل إلى 90% في المناطق الجافة)[2]، ويتأثّر الطلب على الماء لأغراض الإنتاج الفلاحي بعوامل عدّة منها: المساحة المزروعة التي تتناسب طرديا مع كمية المياه المستهلكة، الظروف المناخية من درجات الحرارة وسرعة الرياح وما يصاحب ذلك من معدّلات تبخّر ونتح للمياه، حيث تؤثر على كمية المياه المستهلكة، يضاف لها نوع المحصول المزروع، وطريقة الري، ونوعية التربة التي تؤثّر أيضا على كميات المياه المستهلكة، والهدر الذي ينتج عن الإهمال وعدم صيانة أنابيب المياه في المزارع وغيرها من العوامل...[3].

وتتعدّد مصادر المياه في الطبيعة إلى أنواع عديدة: المصادر التقليدية (مياه الأمطار والأنهار والمياه السطحية والجوفية)، والمصادر غير التقليدية (تحلية مياه البحر ومياه التنقية).

أولا- المصادر التقليدية: تشمل مياه الأمطار والمياه السطحية والجوفية، وهي مصادر اعتاد الإنسان على التعامل معها و استغلالها من قديم الأزل نظرا لسهولة الحصول عليها وانخفاض تكلفتها.

وفيما يلي أهمّ المصادر التقليدية للمياه[4]:

1. الأمطار: تشكّل الأمطار إحدى المصادر الأساسية للموارد المائية السطحية (الأنهار، الوديان الموسمية ودائمة الجريان)، كما تمثّل المصدر الرئيسي للمياه الجوفية المتجدّدة، وكذلك مصدرا رئيسيا للإنتاج المرتبط بالغابات والمراعي والمحاصيل المطرية. ومن خصائصها أنّها تحتاج للدراسة من موسم

---

(1) بكري كامل، مندور أحمد، (1989): "**الموارد الاقتصادية**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: بيروت، لبنان، ص10.

(2) أبو قديس هاني أحمد، (2004): "**استراتجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية**"، سلسلة دراسات استراتيجية (العدد93)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: الإمارات العربية المتّحدة، ص13.

(3) فراح رشيد، (2009): "**سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية-فرع التخطيط-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص37.

(4) كنيدة زليخة، حسيني ابتسام، "**التسعير الاقتصادي للموارد المائية-مابين اشكالية السعر وحقيقة القيمة-**"، الملتقى الوطني الأول حول **حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي** المنعقد يومي 27 و 28 ماي 2013، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، ص5.

إلى آخر ومن سنة إلى أخرى من ناحية التذبذب والتغيّرات، لأنّها تنعكس مباشرة على طبيعة وسريان المياه السطحية والجوفية المتجدّدة.

2. المياه السطحية: وتشكّل النسبة الكبرى في الحصول على المياه، وتضمّ في مجملها مياه الأنهار والبحيرات العذبة والمحيطات والبحار، وتضمّ كذلك الثلوج بأعلى قمم الجبال، أمّا مياه الأنهار والبحيرات والوديان فهي في الأصل مياه الأمطار. ويعتمد عليها في زراعة مساحات واسعة في مختلف أنحاء العالم، حيث يتمّ التحكّم في المياه عن طريق إقامة السدود وإنشاء شبكات المصارف الصحّية.

3. المياه الجوفية: هي تلك المياه الموجودة تحت منسوب سطح الأرض، وهي في الأصل جزء من مياه الأمطار والأنهار أو المياه الناتجة عن انصهار الجليد، وتتسرّب إلى باطن الأرض عبر المسامات والفراغات مكوّنة طبقة من المياه الجوفية.

ثانيا- المصادر غير التقليدية:

إنّ عدم قدرة المصادر التقليدية للموارد المائية على تلبية الاحتياجات الضرورية والمتزايدة لاستمرار الحياة وتحقيق متطلبات التنمية؛ أدّى إلى ضرورة البحث عن مصادر أخرى للموارد المائية ووضع استراتيجية لتوزيعها على كافّـة المستخدمين، وذلك لعدّة أسباب: محدودية الموارد المائية التقليدية، ظاهرة الجفاف، يضاف لها التزايد المستمرّ في التعداد السكاني... .

وفيما يلي أهمّ المصادر غير التقليدية[1]:

1. تحلية مياه البحر: ويقصد بتحلية المياه عملية إزالة كل أو جزء من الأملاح الزائدة والمعادن من المياه، وقد يشير هذا المصطلح إلى إزالة الأملاح والمعادن الذائبة في الماء. ويتمّ تحلية المياه ليصبح من الممكن استخدامها في الحياة العملية كالفلاحة والشرب والصناعة.

وتمتاز مياه التحلية بعدّ خصائص تتمثّل فيما يلي:

---

[1] **المصدر نفسه**، ص ص5،6.

- يمكن اعتبارها موردا مائيّا يعتمد عليه لتوفير المياه العذبة وضمانا أكيدا لتفادي نقصها في المستقبـــل؛
- يمكن اقامتها في مواقع قريبة من مواقع الاستهلاك، ممّا يؤدّي إلى تجنّب إنشاء خطوط نقل مكلّفة جدّا.

2. معالجة المياه المستعملة (تنقية المياه):

لقد انصبّ الاهتمام في السنوات الأخيرة حول اعادة استخدام المياه المستعملة بهدف الحدّ من تلوث البيئة والمحافظة على المصادر المائية المتاحة، حيث أصبحت معالجة المياه المستعملة من المصادر الأساسية للمياه؛ فمياه الصرف سواءً كانت صحّي أو فلاحي أو صناعي يمكن معالجتها بتقنيات حديثة، وإعادة استعمالها في ريّ الأراضي الزراعية أو في المجالات الصناعية، بدلا من تصريفها مباشرة في المسطّحات المائية، ممّا يتسبّب في مشاكل خطيرة تؤدّي إلى هدر جزء مهمّ من الموارد المائية المتاحـــة.

المطلب الثاني: العوامل البشرية

يعتبر الإنسان من أكثر موارد الإنتاج أهمية، فهو المستخدِم للموارد وهو المنتِج للسلع والخدمات والمنافع، وهو المستهلك لهذه السلع والخدمات، فتحت تصرّفه الإمكانيات (الوسائل) من جهد ومكننة، إذ يمكّناه من تحسين هذه الوسائل وزيادة كفاءتها، ومن أجله يتحقّق الهدف، وهو الوصول إلى قدر معيّن من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. ويعدّ السكّان مصدرا لليد العاملة التي تقوم عليها المراحل المختلفة للنشاط الاقتصـادي، وكذلك مصدرا للقوّة الشرائية (الأسواق التي تصرف فيها هذه السلع والخدمات)، حيث تعتبر من أهم العوامل المحدّدة لتطور النشاط الاقتصادي بصفة عامة، والنشاط الفلاحي بصفة خاصّة[1].

وتتمثّل هذه الموارد في حجم ونوعية القوى البشرية المتاحة، حيث تُعرف برأس المال البشري، كما أنّها تستمدّ مصادرها من عنصر السكان الموجودين بالرقعة الجغرافية، إذ لا يجب الاهتمام فقط بأعدادهم ومعدل تزايدهم، بل يجب الاهتمام أيضا بدراسة العوامل المؤثّرة في نوعية العنصر البشري[2].

---

[1] نعمة الله أحمد رمضان، زكي إيمان محمد محب، **المصدر سبق ذكره**، ص ص23،24.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، شبانه محمد، (2005): "**أساسيات في الموارد الاقتصادية**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الاسكندرية: مصر، ص39.

وعلى هذا الأساس، فإنّ الموارد البشرية في أيّ مجتمع من المجتمعات بما تتميّز به من خصائص وما يطرأ عليها من تطورات كمّية ونوعية عبر الزمن، يمكن أن تشكّل عاملا دافعا للتنمية أو عاملا مثبّطا ومعوّقا لها، حيث تعتبر تنمية الموارد البشرية وتحقيق القدر المناسب من التوازن بينها وبين غيرها من الموارد من أهمّ الأهداف والتحديات التي تتوخّاها وتواجهها التنمية[1]. فإذا توافرت لدولة ما الموارد الطبيعية، ولكنّها تفتقر إلى وجود الموارد البشرية المؤهّلة نوعيّا والمتوافرة كمّيا، فإنّها تعجز عن تحقيق التنمية، وعلى العكس حيث يلاحظ أنّ الدولة التي تتمتّع بأعلى مستويات تقدّم اقتصادي في العالم كاليابان مثلا، هي التي تمتلك موارد بشرية نشطة ومدرّبة ومؤهّلة ابتكارية، فعلى الرغم من ندرة الموارد الطبيعية في هذه الدولة إلّا أنّها نجحت في إحراز معدّلات عالية من النمو الاقتصادي، ويرجع في الأساس إلى وجود المورد البشري الكفء والفعّال. وهذا عكس الدول الافريقية التي لا تحرز معدّلات نمو اقتصادي مرتفعة، بل تحقّق معدّلات منخفضة رغم توافر الموارد الطبيعية بها، إلّا أنّها تفتقر افتقارا شديدا إلى الموارد البشريـــة المدرّبة والمؤهّلة والنشطة، رغم معدّلات النمو السكاني المرتفعة فيها[2].

وعلى صعيد آخر، فإنّ سياسة العمالة الفلاحية تتعلّق بكفاءة استخدام المــوارد الحالية وعدالة توزيـــع الدخل، فهي ترتبط بالحوافز والأجور وتوزيع الدخول في قطاع الفلاحة والقطاعات الأخرى، وأيضا تنظيم التدريب والإرشاد الفلاحي.

وفي ذات السياق، فإنّ غياب سياسة واضحة للعمالة الفلاحية كان له تأثير سلبي على كفاءة هذه العمالة في معظم الدول كمشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الفلاحية، نتيجة غياب الحوافز التي تقدّمها الفلاحة، إلى جانب انخفاض الدخل والمستوى المعيشي في الفلاحة والريف بشكل عام، ممّا يؤدّي إلى النزوح والهجرة هروبا من الظروف المعيشية القاسية.

وبهذا فإنّ تطوّر قطاع الفلاحة مرتبط أكثر بالمدخلات التقنية الحديثـــة، وبالإدارة الفعّالـة والتخطيط

---

[1] نواصري مختار، **المصدر سبق ذكره**، ص42.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، شبانه محمد، **المصدر سبق ذكره**، ص41

الملائم، وهي كلّها ثمرات معارف عملية تقنية متطوّرة، ومن هنا يبرز أهمّية التعليم والتأهيل والتخصّص بدءا من تعليم الفلاحين وإعداد المهندسين المتخصّصين والباحثين[1].

كما برز في هذا الشأن بالبلدان النامية إغفال واضح لأهمية الموارد البشرية في الفلاحة وأهمية الاستثمار في تنمية هذا المورد الهام، ويعود السبب في ذلك إلى[2]:

- الفترة التي تستغرقها عملية الاستثمار في تنمية الموارد البشرية الفلاحية غالبا ما تكون طويلة، وبالتالي لا تبرز نتائج هذا الاستثمار خلال وقت قصير؛
- غياب دراسات كافية تدلّ على وجود علاقة كمية مقدّرة بين الاستثمار في تنمية الموارد البشرية الفلاحية والناتج القومي، إذ أنّ الاهتمام بهذا الجانب لم يبرز إلّا أخيرا؛
- تركيز معظم الاقتصاديين في دراساتهم حتى وقت قريب على دور رأس المال المادي في عملية التنمية الفلاحية، وتبريرهم بأنّ رأس المال يعتبر العامل الأكثر حسما في هذه العملية.

المطلب الثالث: العوامل الرأسمالية

المقصود برأس المال هو مجموعة العوامل الإنتاجية المطلوب استعمالها في العمليات الفلاحية، حيث تعتبر بمثابة مدخلات تشمل المكننة الفلاحية، الأسمدة والمبيدات، الثروة الحيوانية، والتي في مجموعها تكوّن جزءا من الرأس المال الفلاحي، فهذه الأخيرة تدخل في الفلاحة بكميات ونسب مختلفة على حسب مرحلة الفلاحة التي يمرّ بها البلد[3].

أولا- المكننة الفلاحية:

لقد أثبتت التجارب في مختلف أنحاء العالم وخاصة في الدول المتقدمة أنّ مكننة القطاع الفلاحي

---

[1] نواصري مختار، **المصدر سبق ذكره**، ص42.

[2] فليح حسن خلف، (2010): "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، الطبعة 1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص ص192،193.

[3] عماري زهير، (2014): "**تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثّرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص131.

أمر ضروري لتطوّره، إذ يتيح إدخال المكننة إمكانية التوسّع الزراعي الأفقي باستغلال أكبر قدر من الأراضي الصالحة للزراعة، وإذا تعلّق الأمر باستصلاح أراضي جديدة، فإنّ المكننة لا تُطرح باعتبارها اختيار بين أساليب فنية مختلفة للإنتاج ولكن كضرورة. كما أنّ إحلال الآلات في انجاز العمليات الفلاحية محل الإنسان والحيوان يؤدّي إلى زيادة انتاجية الأرض بنسبة تتراوح بين 20-30%[1]. وترجع الزيادة الناتجة عن استخدام المكننة الفلاحية إلى العناصر التالية[2]:

✓ امكانية تنفيذ العمليات الفلاحية في المواعيد المثلى، وتزداد أهمية هذا العامل بازدياد كثافة الدورة الزراعية حيث يضيق الوقت؛

✓ كفاءة الآلات العالية في إعداد التربة كالقدرة على الحرث العميق وتفتيت الطبقات الصمّاء...؛

✓ تحسين العمليات الفلاحية الأخرى، إذ من الملاحظ أنّ هناك ترابط قويّ بين درجة المكننة وبين استخدام الوسائل الفنية الأخرى وقبول الإرشاد الفلاحي؛

✓ قوة وتشعّب الروابط التأثيرية للقطاع الفلاحي في علاقته بالقطاعات الأخرى، حيث تتناسب ودرجة تطوّر وسائل وتقنيات الإنتاج فيه.

كما يعتمد استخدام المكننة الفلاحية على ثلاثة عوامل[3]:

✓ مدى كبر حجم المزرعة الذي لا يعيق استخدام الآلات الحديثة؛

✓ مدى توفّر رؤوس الأموال للحصول على الماكينات؛

✓ مدى إدراك الفلاحين واستعدادهم لاستعمال هذه الأساليب الجديدة.

ثانيا- استخدام الأسمدة:

الأسمدة مواد تنحلّ في الماء وتضاف إلى التربة الزراعية للحصول على محصول أوفر وأجود، فهي

---

[1] زبيري رابح، (1996): "**الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوّره**"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص217.

[2] **المصدر نفسه.**

[3] زكي إبراهيم عبد الرحمان، (1976): "**الموارد الاقتصادية**"، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، مصر، ص48.

تعتبر عنصرا ضروريا لكلّ زراعة متطوّرة، كما أنّها أهمّ العوامل لزيادة الإنتاج، إذ أنّ تكثيف الإنتاج الزراعي يتطلّب الرفع من خصوبة التربة الزراعية، واستعمال الأسمدة قد يرفع من درجة خصوبة التربة، وبالتالي الرفع من مردوديتها، كما أنّ معظم الدراسات أثبتت أنّ تكاليف تسميد الأراضي بالأسمدة لا تتجاوز 10% من جملة تكاليف الإنتاج، بينما يشكّل التسميد 50% من كفاءة الإنتاج. ولا تقتصر أهمية التسميد على زيادة الإنتاج فقط كما هو شائع لدى أغلب الفلاحين، بل تعمل أيضا على تحسين صفاته، فقد ثبت أنّ العناية بالتسميد يمكن أن ترفع نسبة البروتين في القمح[1]. وهناك نوعين من الأسمدة[2]:

- **الأسمدة الكيماوية:** وهي التي تحتوي على عنصر واحد أو على مجموعة من العناصر الغذائية، حيث تمدّ التربة الزراعية بعناصر يحتاج إليها نمو النبات مثل البوتاسيوم، الآزوت، الفسفور، كما أنّها تؤدي لحدوث تفاعلات كيميائية في التربة الزراعية ينتج عنها مواد تعوّض التربة عمّا فقدته نتيجة زراعتها المتكررة، وتتميز أيضا بسهولة استعمالها وسرعة استفادة النبات منها، إلّا أنّها تحتاج الحرص الشديد عند استعمالها.
- **الأسمدة العضوية:** هي أسمدة تعمل على تحسين الصفات الطبيعية للتربة وتزيد من خصوبتها، كما أنّها تعمل على تماسك التربة الرملية، ممّا يزيد من قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة وزيادة مساميـــة التربة الطينية. وهذه الأسمدة إمّا أن تكون من مصدر نباتي أو حيواني أو كليهما.

وعلى صعيد آخر، يعدّ استعمال الأسمدة العضوية في الزراعة الجزائرية محدودا جدّا، ويكاد يقتصر على زراعة الخضر، أمّا استعمالها في زراعة الحبوب فإنّها تقدّر بنحو 23,2% فقط من عدد مزراع الحبوب، وهذا يرجع إلى سوء استغلال مخلّفات الثروة الحيوانية التي تشكّل المصدر الرئيسيّ لهذا النوع من الأسمدة، وكذا نقص الوعي بأهمّية بقايا النباتات كسماد عضوي وغياب التسميد الأخضر.

---

[1] عماري زهير، (2014): "**تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثّرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**"، المصدر سبق ذكره، ص147.

[2] **المصدر نفسه**، ص ص147،148.

وتجدر الإشارة أنّ الجهة الوحيدة والمخوّلة لإنتاج الأسمدة الكيماوية في الجزائر هو مجمع "أسميدال" نظرا للضرورة الأمنية، كما يقوم بتوزيعها وتخزينها بالإضافة إلى عمليات التجارة الخارجية[1].

ثالثا- الثروة الحيوانية:

يعتبر توفّر الثروة الحيوانية من مقوّمات التنمية الفلاحية، إذ أنّها تؤدّي أدوارا كثيرة أهمّها: توفير فرص العمل للفلاح ولأفراد أسرته، دورها كمستودع للثروة، شكل من أشكال التأمين، إعادة تدويرها للمخلّفات وبقايا المحاصيل أو الصناعات الفلاحية، تحسينها لبُنية التربة وخصوبتها... يضاف إلى هذا الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية كاللحوم والحليب والبيض، ممّا يساهم في إرساء الأمن الغذائي[2].

رابعا- الموارد المالية:

يعتبر التمويل أداة مهمّة وضرورية للعملية الإنتاجية، حيث يساهم في انعاش القطاع الفلاحي، كما يسمح توفّر الأموال اللازمة باقتناء مستلزمات عملية الإنتاج، وكذلك الاستمرار في المشاريع الفلاحية والتوسّع فيها[3].

---

[1] **المصدر نفسه**، ص148.

[2] **المصدر نفسه**، ص138.

[3] انظر في ذلك المبحث الرابع من الفصل الثاني، حيث تمّ التطرّق بشيء من التفصيل للتمويل الفلاحي، لذا لم يكن الحديث مطوّلا في هذا الموضع.

خلاصة الفصل

تعبّر التنمية المستدامة عن التنمية التي تلبّي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها، حيث تشمل ثلاثة أبعاد أساسيـة: البعد الاقتصادي؛ البعد الإجتماعي؛ البعد البيئي.

ويرتبط بهذا المفهوم العديد من المفاهيم التنموية الأخرى، على غرار التنمية الريفية والتنمية الذاتية والتنمية المحلية، إذ كلّها مبنيّة على المشاركة الشعبية ومرتكزها هو الانطلاق من الأسفل، إذ يعدّ أهمّ مبادئ التنمية المستدامة.

وتعدّ التنمية الفلاحية أحد استراتيجيات التنمية الاقتصادية وأهمّ مكوّناتها، باعتبارها تخدم القطاع الفلاحي بعينه، وتُلبّي حاجات باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أنّها تقوم على العديد من العوامل: طبيعية، بشرية ورأسمالية، كلّها تشكّل المقومات الأساسية للقطاع الفلاحي لأداء الدور المنوط به في عملية التنمية.

ويرجع هذا الاهتمام المتزايد بقطاع الفلاحة والتنمية الفلاحية المستدامة إلى كون الفلاحة هي المورد الأساسي لغالبية سكان الدول النامية، كما تساهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي لمعظم الدول النامية، كما تبرز أهمية التنمية الفلاحية كعنصر ومتغير أساسي في معادلة الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وهو ما سيتمّ التركيز عليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

التوجّهات الرئيسية للقطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنمية المستدامة

تمهيـــد

يلعب القطاع الفلاحي دورا هامّا في عملية التنمية في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك من خلال إسهام الموارد الاقتصادية الفلاحية ومعطياتها الإنتاجية –سواءً على صعيد المحاصيل الزراعية أو المنتجات الحيوانية– في التأثير على الاقتصاد الوطني.

وأمام التدهور البيئي الناتج من الاستخدامات غير السليمة للأراضي الفلاحية وما رافقها من محاولات زيادة إنتاج الغذاء نتيجة زيادة السكان الكبيرة، فقد جلبت اهتمام الباحثين وأصحاب القرار على حد سواء لإيجاد نموذج تنموي يسمح بدفع عجلة التنمية الفلاحية، وفي نفس الوقت يحفظ حق الأجيال القادمة في التنمية، وبهذا استحدث العاملون في مجال التنمية الفلاحية مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة، فلا أحد ينكر أهمية المحافظة على الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) من التدهور.

ويسعى القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنمية المستدامة إلى العمل على زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني مع المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها، والعمل كذلك على تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية، وهذا في إطار نظام فلاحي متوازن يكفل الوفاء بمتطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية تضمن لهم غذاءً صحيا وبيئة نظيفة وموارد طبيعية مصانة ومنتجة، لذا تتّجه مختلف الدول النامية إلى تطبيق منهج الإصلاح الفلاحي، وذلك بتبنّي سياسات فلاحية تقوم على مختلف أساليب الدعم الحكومي لتطوير هذا القطاع وإرساء سبل استدامته.

وبناءً على ذلك، تمّ التطرّق في هذا الفصل إلى المباحث الرئيسية التالية:

☑ **المبحث الأول:** دور وأهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة؛

☑ **المبحث الثاني:** ماهية التنمية الفلاحية المستدامة وآليات تحقيقها؛

☑ **المبحث الثالث:** السياسة الفلاحية ومنهج الإصلاح الفلاحي؛

☑ **المبحث الرابع:** استراتيجيات دعم القطاع الفلاحي.

المبحث الأول: دور وأهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة

يؤدّي القطاع الفلاحي دورا مهمّا في عملية التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة؛ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتجلّى ذلك من خلال الوظائف التي يقوم بها في الاقتصاد الوطني، والتي سيتمّ الوقوف عليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للقطاع الفلاحي:

تؤثّر الفلاحة اقتصاديا على مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى بالمجتمع، اضافة إلى أنّ هذا التأثير لا يقتصر على المجتمعات الفلاحية أو الريفية التي يقوم سكانها أو بعضهم بممارسة النشاط الفلاحي، بل يتعدّاها إلى باقي المراكز والتجمّعات البشرية الأخرى الحضرية منها والقروية. ومن الوظائف الاقتصادية للفلاحة ما يلي:

الفرع الأول: تكوين الناتج المحلي الخام

تساهم الفلاحة كغيرها من الأنشطة الأخرى في خلق القيمة المضافة الكلية في الاقتصاد القومي، فهي تؤثّر على نمو اجمالي الناتج القومي لبلد ما، ويمكن أن تقاس مدى أهمية هذه المساهمة طبقا لمؤشّر نسبة القيمة المضافة المتولّدة في هذا النشاط إلى إجمالي الناتج المحلي، وعادة ما تقّل هذه النسبة كلما زاد تطوّر الاقتصاد القومي وزادت الإنتاجية في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وهذا ما يحدث في الدول الصناعية المتقدّمة، بمعنى آخر تجد أنّ هذه النسبة تكون مرتفعة في الدول النامية ومنخفضة جدّا في الدول المتقدّمة، كما أنّها تختلف في نفس الدولة من مرحلة تطوّر معيّنة للاقتصاد القومي إلى مرحلة أخرى[1].

[1] أبو السعود محمد فوزي، نعمة الله أحمد رمضان و عايد عفاف عبد العزيز، (دون ذكر السنة): "**الموارد واقتصادياتها**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الاسكندرية، مصر، ص265.

الفرع الثاني: توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي

تُعرِّف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (الفاو) الأمن الغذائي بأنّه "توفّر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية لكافّة البشر للحصول على الغذاء الكافي والصحّي الذي يُؤمّن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية". فالأمن الغذائي يتطلّب توفّر الجوانب التالية[1]:

- ✓ توفّر كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة؛
- ✓ توفّر إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر؛
- ✓ توفّر شروط التغذية الجيّدة بما فيها الوجبات المنتظمة، الصحية، الماء النظيف، الشروط الصحية والصحّة العامة.

ويُعرّف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنّه حصول كل الناس في البلد المعني وفي كل الأوقات على غذاء كافٍ لحياة نشيطة وسليمة، وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله[2].

وعليه فإنّ مفهوم الأمن الغذائي يقوم على ثلاثة مرتكزات هي[3]:

- ✓ وفرة السلع الغذائية؛
- ✓ وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم؛
- ✓ أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

ويتعدّى مفهوم الأمن الغذائي مفهوم الاكتفاء الذاتي، هذا الأخير يمثّل سدّ الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليّا، فدرجة الاكتفاء الذاتي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي، سواءً تمّ إنتاجه محليا أو تمّ استيراده من الخارج؛ لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات، وعندما

---

(1) عمراني سفيان، معطى الله خير الدين، (2015): "**الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر –دراسة نقدية–**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، (بحث مقبول للنشر).

(2) الونداوي نشأة مجيد حسن، (2010): "**التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل العوامل الداخلية والخارجية والبيئية**"، مجلة تكريت للعوم الإدارية والاقتصادية (المجلد 6، العدد 20)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، ص144.

(3) عمراني سفيان، معطى الله خير الدين، **المصدر نفسه**.

تساوي 100% نقول أنّه تحقق الاكتفاء الذاتي، ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك. كما أنّه يحدث عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي، ويسمّى العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية[1].

وللقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في تحقيق ذلك، إذ يقوم بتوفير السلع الفلاحية الغذائية النباتية والحيوانية، سواءً من خلال التوسع الرأسي أو الأفقي، حيث يؤدّي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الفلاحية لمقابلة الطلب المتزايد عليها، سواءً من الناحية الكمية أو النوعية.

كما أنّ التوسّع في القطاع الفلاحي يساهم في ارتفاع دخول الفلاحين، وبالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية لاسيما وأنّ مرونة الطلب الدخلية في مثل هذه الاقتصاديات مرتفعة جدّا، ولهذا يتعيّن أن تكون الزيادة المتحقّقة في الإنتاج الفلاحي بمعدّلات أعلى من معدّلات الزيادة في الطلب على الغذاء، كما أنّ التوسّع في الإنتاج الفلاحي يجب أن يواجه الزيادة الحاصلة في السكان، وكذلك الزيادة الحاصلة في الدخول الناجمة عن التنمية الاقتصادية عموما والفلاحية بشكل خاص[2].

وفي هذا الإطار، يمكن أن يساهم القطاع الفلاحي في إحداث ثلاثة مستويات للأمن الغذائي[3]:

- **مستوى الكفاف:** ويتمثّل في قدرة الدولة على توفير الحدّ الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، ويتوافق مستوى الكفاف مع مفهوم حدّ الفقر إذا ما قورن مستوى الدخل بالإمكانيات المتوفّرة للحصول على الحدّ الأدنى من الغذاء. ويُعبّر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي.
- **المستويات الوسطى:** وتتمثّل في المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل، ويُعبّر هذا المستوى عن القدرة على التخلّص من سوء التغذية، ويتمّ ذلك عن طريق

---

(1) **المصدر نفسه.**

(2) القريشي مدحت، **المصدر سبق ذكره**، ص166.

(3) السيدة إبراهيم مصطفى، نعمة الله أحمد رمضان، غزلان محمد عزت محمد و محمد أسامة أحمد، (2007): "**اقتصاديات الموارد والبيئة**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر، ص196.

كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.

➢ **المستوى المحتمل:** ويمثّل في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يُمكّنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية، أي كفالة الحدّ الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية وفقا للمعايير الدولية.

وعلى هذا الأساس، يحدث الوضع الغذائي غير الآمن المؤقّت عندما يكون الناس غير قادرين على الحصول على غذاء كاف مؤقّتا، والأسباب الشائعة لهذا الوضع هو الكوارث الطبيعية كالجفاف، الفياضانات، الحشرات، الحروب، عدم استقرار الغذاء، فقدان فرص العمل وانخفاض الأجور... [1]. بينما الوضع الغذائي غير الآمن المزمن هو مشكلة متجذّرة وواسعة الانتشار، تحصل عندما تعاني العائلات من فشل مزمن في الحصول على غذاء كاف، وهذا الوضع يزيد من تعرّض الناس لمشاكل عديدة، إذ يمكن أن يساهم في تخفيض انتاجية العامل ويثبّط النمو الاقتصادي، ويعيق جهود العائلات والدول من أجل التخلّص من الفقر، كما قد تهدّد استقرار الحكومات من خلال حدوث اختلالات في الأمن... [2].

الفرع الثالث: توفير مناصب الشغل

تهدف التنمية الفلاحية إلى توفير فرص العمل للمشتغلين بالفلاحة وفي مجال تخصّصها، فهي بذلك تؤثّر بشكل كبير في زيادة الدخل للعامل والمجتمع، وخاصّة إذا كانت العمالة الفلاحية لها تدريب ومعرفة باستخدام وسائل العمل، كما تتمّ عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالفلاحة، أو رفع إنتاجية العامل من خلال التدريب واكتساب التقنيات الحديثـــة، كما يمكن الاستفادة منها في القطاعات الأخرى من خلال فائض الأيدي العاملة في الفلاحة[3].

---

[1] القريشي محمد صالح تركي، (2010): "**علم اقتصاد التنمية**"، الطبعة 1، دار إثراء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص288.

[2] **المصدر نفسه**، ص289.

[3] راتول محمد، مداحي محمد، (2011): "**دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والتقليل من حدة البطالة–حالة الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر–**"، الملتقى الدولي الثالث حول **استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** المنعقد يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص9.

ويوفّر القطاع الفلاحي فرصا كبيرة للعمل، خاصّة أنه لا يتطلّب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة العمل الأخرى، وعادة ما يستوعب العمال الذين لا يجدون فرص عمل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى[1].

إنّ تنمية القطاع الفلاحي من خلال تنفيذ سياسة فلاحية فعّالة باستخدام الموارد المتاحة والآلات والتقنيات الحديثة؛ يمكّن من تحقيق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الفلاحي، ويساهم في توفير حجم من العمالة للقطاعات الإنتاجية الأخرى كالقطاع الصناعي والتجاري والخدماتي، وذلك عند تقلّص حاجة الفلاحة إلى اليد العاملة وانتشار البطالة المقنّعة بسبب العمل الموسمي، ممّا يساهم في تلبية حاجة القطاعات الأخرى التي تحتاج عملية التنمية فيها إلى التوسع في اليد العاملة.

وأثبتت التجربة التاريخية بأن الفلاحة مثّلت المصدر الأساسي للأيدي العاملة التي توفرت لتطوير القطاعات الأخرى منذ الثورة الصناعية وحتّى الآن، الأمر الذي يؤكد أنّ نسبة المشتغلين في القطاع الفلاحي من مجموع المشتغلين في الاقتصاد تقلّ مع استمرارية العمل من أجل تحقيق التنمية، وأنّ هذه النسبة تنخفض إلى حدّ كبير بعد تحقيق هذه العملية، أي في حالة تحقيق التقدم الاقتصادي تصل العمالة الفلاحية إلى مستويات منخفضة جدّا في الدول المتقدمة لصالح زيادة نسبة العاملين في القطاعات الأخرى، وبالذات الصناعة التحويلية والخدمات، وانسجاما مع مقتضيات التطور ومتطلّباته[2].

كما أنّ وظيفة العمالة في المجال الفلاحي هامّة جدّا، إذ تظهر على صورتين؛ تمثّل الأولى العمالة المباشرة، أي العاملين المشتغلين في الوحدات الانتاجية، بينما تمثّل الأخرى العمالة غير المباشرة، وهؤلاء يتواجدون في الصناعات التحويلية للمحاصيل الفلاحية (التصنيع الفلاحي الغذائي؛ صناعة المعدّات الفلاحية من العتاد أو الأسمدة)، كما تجد كذلك العمالة في مؤسّسات التسويق للمواد الفلاحيـــة، وكذلك

---

[1] مولاي حسين، **المصدر سبق ذكره**، ص26.

[2] فليح حسن خلف، (2004): "**اقتصاديات الوطن العربي**"، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص119.

بمؤسّسات ومعاهد التكوين الفلاحي[1].

الفرع الرابع: دعم التنمية الصناعية

إنّ أهمّية القطاع الفلاحي تنبع من مساهمته الكبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يلعب القطاع الفلاحي الدور الأكبر في توفير المواد الخام للقطاع الصناعي وخاصّة للصناعات الغذائية والنسيجية وغيرها، وهذا ما يؤدّي إلى تطوير الصناعة وتوسيعها وتعزيز الروابط بينها وبين الفلاحة. كما أنّ توفّر المواد الأولية يغني عن الحاجة إلى الاستيراد وتحمّل التكاليف الباهضة من قبل الاقتصاد ككل والصناعة بشكل خاص، وبالتالي يوفّر النقد الأجنبي للبلد، لهذا فإنّ القطاع الفلاحي يساهم بشكل أساسي وفعّال في تطوير وتنمية الصناعة من خلال توفير المواد الخام لها.

وفي سياق آخر، فإنّ التوسّع في القطاع الفلاحي يؤدّي إلى زيادة القدرة الشرائية، وهذا يمثّل حافزا على توسيع الطلب على السلع المصنّعة، وبالتالي توسيع حجم السوق المحلي للسلع المذكورة، الأمر الذي يشجّع القطاع الصناعي على توفير جميع المستلزمات التي يحتاجها القطاع الفلاحي كالأسمدة والمبيدات والآلات والمعدّات الفلاحية، كما أنّ نقل الإنتاج الفلاحي إلى مختلف مناطق البلد سوف يعمل على توسيع وتطوير وسائل النقل والاتّصالات، وكذلك الحال عند نقل السلع المصنّعة إلى المناطق الريفية، ممّا يساهم في توسيع ونموّ القطاع الصناعي ذاته. زيادة على ذلك، تقوم الصناعة بإنتاج وتوفير الطاقة الكهربائية التي يستخدمها القطاع الفلاحي في الإنتاج، وهذا ما يساهم في تطوير وتوسيع الإنتاج، وبالتالي تحسين مستوى حياة المجتمع ككل. وبهذا فتطوّر الصناعة يساهم في تطوّر الفلاحة[2].

الفرع الخامس: انعاش التجارة الخارجية وتمويل التنمية

يعتبـر القطاع الفلاحي من أهمّ القطاعات الاقتصاديـة في توفير العملات الأجنبية من التصديـر،

---

[1] لرقام جميلة، (1997): "**مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقصادية –فرع التخطيط–، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص ص11،12.

[2] انظر في ذلك: القريشي مدحت، **المصدر سبق ذكره**، ص ص168–170، بتصرف.

إذ يتركّز عادة على عدد محدود من السلع الفلاحية، وبهذا فإنّ الفائض الفلاحي المصدّر إلى الخارج يولّد النقد الأجنبي، ممّا يساهم في تلبية احتياجات التنمية من استيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج إلى جانب السلع الاستهلاكية، وعليه فإنّ الطريقة الأفضل لتكوين رأس المال تكون عبر زيادة العوائد من الصادرات الفلاحية[1].

فالسبب الرئيسي في ظاهرة الاعتماد الشديد للعديد من الدول على التجارة الخارجية لهذا النشاط سببه الهياكل الاقتصادية المتخصّصة التي ورثتها هذه الدول اليوم، وهو ما يتجلّى في كل من الصادرات والواردات من المنتجات الفلاحية، ويفسّر ذلك على أنّ التخصّص في هيكل الإنتاج الفلاحي يعني الاقتصار على محصول أو عدد قليل من المحاصيل، حيث تمثّل المصدر الرئيسي لحصيلة النقد الأجنبي، بالإضافة إلى الاعتماد على الخارج في الحصول على منتجات ومحاصيل أخرى كثيرة لا تنتج محلّيا كالاعتماد على واردات الغذاء مثلا.... وبهذا فالتخصّص دافع للاعتماد على الخارج في جانب الصادرات والواردات، ولا شكّ أنّ هذا المبدأ يستقيم تماما مع فكرة "المزايا النسبية" وقيام التجارة الدولية بتعظيم النفع المشترك لأطراف التبادل. ولعلّ هذا السبب الذي كان حجّة أنصار تحرير التجارة وتخفيض الحواجز الجمركية والتخلّص من الحواجز غير الجمركية لتبادل السلع والخدمات بين دول العالم وأقاليمه المختلفة[2].

وعلى هذا الأساس، يلعب القطاع الفلاحي دورا هامّا في توفير الموارد النقدية واستخدامها في توفير الاحتياجات الأساسية للتنمية، وذلك من خلال التوسّع في إنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الفلاحية وتوجيهها لأغراض التصدير[3]، كما

---

[1] **المصدر نفسه**، ص167.

[2] أبو السعود محمد فوزي وآخرون، **المصدر سبق ذكره**، ص271.

[3] غردي محمد، (2012): "**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية–فرع التحليل الاقتصادي–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص12.

أنّ نموّ وتوسّع القطاع الفلاحي يساهم في زيادة دخول الفلاحين والعاملين في هذا القطاع، وهذا بدوره يؤدّي إلى زيادة عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على الأرض وعلى دخول الفلاحين[1].

وتفيد التجارب التنموية في بعض البلدان أنّ للفلاحة دورا أساسيا في تحقيق نسب مرتفعة من التمويل الوطني للتنمية الاقتصادية، ففي دول العالم الثالث يتحقّق انتقال الإدّخار الفلاحي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق التحويلات الاجبارية سواءً عن طريق الضرائب والريع العقاري وتثبيت الأسعار أو الرسم على الصادرات. فبالنسبة لبعض الدول التي تلجأ إلى فرض رسوم على الصادرات الفلاحية تجد على سبيل المثال لا للحصر؛ (القطن في باكستان و الأرز في تايلاند)، هذه الآلية تسمح بتحقيق مداخيل لهذه الدول، وخاصّة عندما تكون هذه الصادرات معتبرة بالنسبة لإجمالي الصادرات الوطنية[2].

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للقطاع الفلاحي

تؤثّر الفلاحة على الحياة الاجتماعية للسكان بالقرى والأرياف، كما لا يقتصر هذا التأثير على المناطق الفلاحية وحدها، بل يمتدّ إلى كافة المدن والمناطق المأهولة بالسكان، ويشمل هذا التأثير الجوانب التالية[3]:

الفرع الأول: المساهمة في تقليص معدّلات الفقر

للفلاحة سجل حافل وراسخ كأداة لتقليص الفقر، بحيث يحقّق النمـــو الفلاحي تحسينات كبيـرة لأفقر السكان ولاسيما في أفقر الاقتصاديات الأكثر اعتمادا على الفلاحة. ويتبيّن من التقديرات المشتركة بين مختلف البلدان أنّ لنمو إجمالي الناتج المحلي الناشئ عن قطاع الفلاحة فعالية في تقليص الفقر تعادل

---

[1] القريشي مدحت، **المصدر سبق ذكره**، ص168.

[2] نواصري مختار، **المصدر سبق ذكره**، ص15.

[3] عماري زهير، "**تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثّرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980)**"، المصدر سبق ذكره، ص ص48،49.

على الأقل ثلثي فعالية النمو الناشئ عن القطاعات غير الفلاحية، ومثال ذلك أنّ إحدى الدراسات تبيّن أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% بسبب الفلاحة يزيد نفقات 30% من الفقراء مالا يقلّ عن 2,5 مرة مقارنة بالنمو الذي تحققه سائر قطاعات الاقتصاد، كما تكشف دراسة أخرى على أنّه بفضل النمو الفلاحي نَقُص عدد الفقراء الذين يعيشون على دولار واحد يوميا بـ 2,3 مرة مقارنة بالنمو الذي تحققه القطاعات غير الفلاحية.

الفرع الثاني: تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر

تتأثّر المدن والمراكز الحضرية بالنصيب الأوفر من مشاريع التنمية في مختلف البلدان وخاصّة في الدول المتخلفة والنامية، وقد نتج عن ذلك وجود تباين واضح بين مستويات التنمية في المدن والأرياف، وممّا لا شكّ فيه أنّ تطوير الفلاحة والاهتمام بها سيؤدّي إلى تنفيذ العديد من المشاريع التنموية الفلاحية في المناطق الريفية، ممّا يساهم في العمل على تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر.

الفرع الثالث: توفير الخدمات الأساسية في القرى

عندما تكون الجهود موجّهة نحو تطوير الفلاحة في القرى، فإنّ ذلك لن يكون قاصرا على الإنتاج الفلاحي وما يرتبط به من مشاريع، بل أنّ السكان الفلاحيين سينالهم نصيبهم من هذا التطوير والمتمثّل فيما سيتم استحداثه أو توفيره من خدمات أو تحسين للخدمات القائمة، ومثال ذلك الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الطرق والكهرباء والمياه والاتصال وغيرها من الخدمات الضرورية اللازمة لاستحداث التنمية الفلاحية والريفية المطلوبة في القرى.

الفرع الرابع: الحفاظ على العادات والتقاليد القروية

تتّصف المجتمعات القروية بسمات ثقافية مميّزة، من أهمّها التمسّك بالعادات والتقاليد الحميدة وعدم التخلّي عنها، خاصّة ما يرتبط منها بشخصية المجتمع الدينية والاجتماعية، وممّا يساهم في تعزيز هذه الصفة تشجيع الفلاحة والفلاحين وتنفيذ مشاريع تنموية ريفية تدفعهم نحو الاستقرار بقراهم وزيادة ارتباطهم

بالأرض الفلاحية والعمل الفلاحي، وهذا بدوره يساعد في الحفاظ على العادات والتقاليد القروية وخاصة المرغوبة منها وذات العلاقة بالحفاظ على هوية المجتمع الثقافية والدينية، وبالتالي التقليل من الآثار السلبية للحملات الثقافية الأجنبية المخالفة لعقائد المجتمع وعاداته وتقاليده.

المطلب الثالث: الدور البيئي للقطاع الفلاحي

يعدّ الاهتمام بالبيئـــة والحفاظ عليها من الأولويات التي تسعى كافة المجتمعـات إلى تحقيقها، وذلك بسبب ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها الإنسان نتيجة تدهور البيئة. وبهذا الخصوص فإنّ الفلاحة تساهم وبشكل كبير في تحقيق التوازن البيئي من خلال تعزيز التأثيرات الإيجابية والتخفيف من التأثيرات السلبية على البيئة. ومن الآثار الإيجابية للفلاحة على البيئة، الحدّ من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء، وكذلك الحدّ من التصحر من خلال إعادة زراعة الغابات وغرس الأشجار في المناطق المعرّضة لزحف الرمال بفعل السيول أو الرياح، أو الحدّ من تملّح الأراضي عندما تتبخّر المياه بعد عمليات السقي غير السليمة أو لانعدام الصرف الصحي حسب المفهوم الشامل للتصحّر، ويمكن أن تساعد الفلاحة في مكافحة الاحتباس الحراري، بحيث تكون مجال صرف للكربون من خلال الغطاء النباتي أو التربة التي تملك قدرة قصوى للتخزين. يضاف إلى هذا بعض السلبيات الناتجة عن الاستخدام غير المتقن للموارد والمدخلات الفلاحية، ممّا استدعى إلى تطبيق أساليب التنمية الفلاحية المستدامة، والتي من شأنها الحفاظ على الموارد وعدم استنزافها، وذلك بما يتوافق مع الحفاظ على المعطيات البيئية للمنطقة المزروعة[1].

فماهي التنمية الفلاحية المستدامة؟ وماهي أهمّ توجّهاتها؟

[1] عماري زهير، **المصدر سبق ذكره**، ص51.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الفلاحية المستدامة وآليات تحقيقها

في ظل الاهتمام المتزايد بالبيئة خلال العقدين الأخيرين، أصبح موضوع البيئة والتنمية المستدامة الشغل الشاغل لجميع دول العالم على حدّ سواء، وذلك للحفاظ على الموارد الطبيعية وصيانتها. ولعلّ تنمية الأراضي الفلاحية والمورد المائي من أكبر التحّديات التي تواجهها الدول النامية خاصّة، وبهذا فقد أصبح لزاما أن تكون تنميتها الفلاحية تتطلّب شروط الاستدامة، وذلك لتحقيق تنمية فلاحيـــة مستدامـــة.

وعليه يختصّ هذا المبحث بتيبان كلّ ما يتعلّق بالتنمية الفلاحية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة

إنّ مفهوم التنمية الفلاحية اتّسع ليشمل إضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي ضرورة مراعاة البعد البيئي، ومن ثمّ أصبح هذا المفهوم هو التنمية الفلاحية المستدامة. فلقد تعدّدت التعاريف بشأنها، فمنها ما هو صادر عن منظمات دولية تُعنى بشؤون الفلاحة وقضايا التنمية المستدامة، ومنها ما استخلصه مفكّرون وباحثون في مجال الاقتصاد الفلاحي.

وفيما يأتي بعض التعاريف الواردة حول مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة:

❖ تعرّف **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتّحدة (FAO)** التنمية الفلاحية المستدامة على أنّها: "إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، وتوجيه التغييرات المؤسسية والتقنية نحو تلبية المتطلبات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمستقبلية، فمثل هذه الإستراتيجية يجب أن تعمل على صيانة الموارد الأرضية والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية وعدم تدهور البيئة، كما يجب أن تكون ملائمة تقنيا ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا"[1].

من خلال هذا التعريف، تركّز مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة حول أهم الموارد الطبيعية التي تدخل ضمن إطار وهدف الاستدامة، وهي الموارد الأرضية والمائية، بالإضافة إلى المورثات النباتية والحيوانيـــة

[1] الأشرم محمود، (2007): "**التنمية الزراعية المستدامة**"، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص50.

التي تحافظ على توازن البيئة وعدم تدهورها.

❖ "تعبّر التنمية الفلاحية المستدامة عن الإدارة الناجحة لموارد الفلاحة للوفاء بالاحتياجات المتغيرة للإنسان، مع الحفاظ على نوعية البيئة أو تحسينها وصيانة الموارد الطبيعية"[1].

يتّضح من هذا التعريف أنّ تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة يتطلّب إدارة ذات نجاعة للموارد الفلاحية، بحيث تساهم في الأخير في الحفاظ على البيئة، وتعمل على توفير حاجيات الانسان الأساسية.

❖ "التنمية الفلاحية المستدامة هي إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية. وبمنظور أشمل، فهي التنمية التي يتمّ عبرها[2]:

✓ ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات فلاحية أخرى؛

✓ توفير فرص عمل مستمرة ودخل كاف، بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الفلاحي؛

✓ حفظ وصيانة –وإن أمكن تنمية ورفع– القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجدّدة، من غير الإخلال بالدورات الايكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي وتدمير الموروثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والتلوث البيئي؛

✓ تقليل هشاشة القطاع الفلاحي للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى، وذلك لتقليل الآثار السالبة، ومن ثمّ دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

لقد أشار هذا التعريف إلى ضرورة العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال اللاّحقة، وذلك يمرّ عبر الحفاظ على الموارد الطبيعية الفلاحية، ممّا يضمن تحقيق تنمية فلاحية مستدامة.

---

[1] المعقل عبد الرحمن بن إبراهيم، (2003): "**التنمية الزراعية المستدامة والإرشاد الزراعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الأدوار المرتقبة**"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (المجلد 29، العدد 111)، جامعة الكويت، الكويت، ص97.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2008): "**التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007**"، الخرطوم، السودان، ص38.

❖ "التنمية الفلاحية المستدامة هي مجموعة الإجراءات والسياسات التي تُقَدّم لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي بما يؤدّي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الفلاحية، وأيضا تحقيق زيادة في الانتاج والانتاجية الفلاحية، بهدف رفع معدّل الزيادة في الدخل الوطني، وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع في الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة"[1].

وعلى هذا الأساس، تتّصف التنمية الفلاحية بالاستدامة عندما تسعى إلى تلبية الاحتياجات الغذائية للأجيال الحالية واللاحقة، وتعمل على توفير فرص عمل مستدامة ولائقة، كما يجب أن تكون انسانية تعتمد على منهج علمي شامل، مع المحافظة على القدرات الانتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية ومستوى تجديدها، بمعنى أن تكون سليمة من الناحية الايكولوجية.

ويمكن لهذه المعايير المختلفة أن تتعارض؛ فقد يحدث تعارض بين الحاجات الحالية والمستقبلية، وأيضا بين تلبية الحاجات الفورية والمحافظة على قاعدة الموارد. كما قد يسعى الفلاح إلى الحصول على دخل مرتفع من خلال رفع أسعار منتجاته الفلاحية، في حين تُعطي الحكومة الأولوية لتوفير قدر كافٍ من الغذاء بأسعار في متناول أفراد المجتمع، وسيلزم دائما الاختيار بين البدائل المتاحة في ظلّ المصالح المتعارضة. وفي التنمية الفلاحية كثيرا ما تقع زيادة الإنتاج على رأس سلم الأولويات، إلّا أنّ هناك حدّ أعلى لإنتاج الأنظمة البيئية، وإذا تجاوزنا هذا الحدّ فسيتآكل النظام البيئي وينهار تدريجيّا، ممّا يستوجب المحافظة على التوازن من الناحية البيئية[2].

وقد قرّر مؤتمر قمّة للأرض المنعقد عام 1992، إدماج فكرة التنمية الفلاحية والريفية المستدامة بين الأهداف الإنمائية العالمية في الخطة الشاملة للقـــرن الحادي والعشرين، حيث وضـــع المؤتمـــر

---

[1] أبو النصر بهجت محمد، (2003): "**دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية**"، المؤتمر الدولي حول **التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي** المنعقد خلال الفترة (14-16) أكتوبر 2003، عمان، الأردن، ص4.

[2] أبو منديل غسان، (2012): "**واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية**"، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2010، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: رام الله، فلسطين، ص70.

مجموعة من الأهداف كما يلي[1]:

✓ **الهدف الأول:** أن يتمتّع البشر كافّة وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية؛

✓ **الهدف الثاني:** استمرار مساهمة التنمية الفلاحية والريفية المستدامة بما فيها المصايد والغابات في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاه؛

✓ **الهدف الثالث:** صيانة الموارد الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه والغابات ومصايد الأسماك والموارد الوراثية للأغذية والفلاحة، وتحسينها واستخدامها على نحو مستدام.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الفلاحية المستدامة

تتمثّل الأهداف العامة للتنمية الفلاحية المستدامة في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية

تتمثّل الأهداف العامّة لاستراتيجية التنمية الفلاحية المستدامة على الصعيد الاقتصادي في ما يلي[2]:

- توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فاعية في التنمية الفلاحية والاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- زيادة الانتاجية وخفض تكاليف الإنتاج وتقديم الدعم الفني والحوافز المادّية للتوسّع في إنتاج السلع ذات المردود المرتفع؛
- زيادة كفاءة الزراعة المطرية بتنويع النظام المحصولي وإدخال زراعات عالية القيمة، وتعزيز التكامل بين الإنتاجين الحيواني والنباتي؛

---

[1] انظر في ذلك: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "**مكانة الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة**"، على الموقع: (2014/02/20)
http://www.fao.org/docrep/meeting/003/x9179a.htm

[2] انظر في ذلك: عارف جواد سعد، (2010): "**التخطيط والتنمية الزراعية**"، الطبعة 1، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص ص96،97.

- وضع أهداف استراتيجية للنهوض بمجال المراعي والأعلاف كحماية المراعي وتنظيم الرعي، وأيضا تطوير المناطق الرعوية؛
- توفير فرص ومجالات عمل جديدة في القطاع الفلاحي؛
- موازنة العرض من الانتاج المحلي مع الطلب في الأسواق، مع العمل على حماية المنتجات المحلّية من المنافسة غير المشروعة، وبالتالي تحسين القدرة التنافسية للمنتجات في السوق المحلّي والأسواق التصديرية، بهدف تشجيع الإنتاج لغايات التصنيع والتصدير؛
- الاستثمار في الصناعات الفلاحية من خلال تخصيص الأراضي المطلوبة لإقامة هذه الصناعات مقابل ايجار رمزي، وتوفير الخدمات الأساسية لمواقع هذه الصناعات من مياه وكهرباء وطرق، بالإضافة إلى منحها الإعفاءات الضرورية؛
- زيادة الناتج الفلاحي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي؛
- تحسين البحوث والمختبرات المتعلّقة بتربية الحيوانات وتطويرها، وزيادة دخول المربّين؛
- وضع بنك معطيات للمعلومات والإحصائيات الفلاحية، بحيث تعكس البيانات الفلاحية من حيث دقّتها وشمولها الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للموارد أو المحاصيل التي تتناولها؛
- تطوير البنى التحتية والخدمات التسويقية، وذلك بوضع سياسات فعّالة لتسويق المنتوجات الفلاحية.

الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية

تكمن الأهداف الاجتماعية لإستراتيجية التنمية الفلاحية المستدامة في النقاط التالية[1]:

- الحد من الهجرة الريفية؛
- زيادة مساهمة المرأة في التنمية الفلاحية؛
- إعادة توزيع عوائد التنمية لصالح سكان الريف من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية؛

[1] **المصدر نفسه**، ص97.

- وضع برامج خاصّة لتمويل المشاريع الأسرية؛
- خلق فرص عمل لسكان الريف وخاصّة النساء.

الفرع الثالث: الأهداف البيئية

بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، هناك أهداف بيئية تسعى إلى تحقيقها التنمية الفلاحية المستدامة أهمّها[1]:

- المحافظة على الموارد الأرضية والمائية والغطاء النباتي (مراعي وأحراج)، واستغلالها ضمن حدود قدرتها على التجدّد من أجل إدامة قدراتها الإنتاجية، وتمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛
- زيادة مساحة الأراضي المستغلّة فلاحيّا، الأراضي المهملة، واستصلاح أراضي جديدة كالأراضي الصخرية والمنحدرة، وبالتالي محاولة دعم الفلاحة الجبلية.
- حماية البيئة من خلال مراقبة التغيرات البيئة ومكافحة التصحّر؛
- تحسين قدرات قطاع الفلاحة على تدارك التداعيات البيئية المحتملة واستيعاب نواتجها؛
- النهوض بمجال الصحّة الحيوانية، وذلك من خلال:
  - ✓ وضع برامج للمسوحات للأمراض الوبائية الحيوانية، وتشخيص أمراض الحيوانات؛
  - ✓ رفع كفاءة المحاجر البيطرية والحد من انتقال الأمراض الوافدة، مع وضع خطة طوارئ لمكافحة الأمراض الوبائية؛
  - ✓ ايجاد مختبر للرقابة النوعية للقاحات والعلاجات البيطرية؛ لإنتاج أدوية ولُقاحات تتضمّن سلامة الإنسان والحيوان؛
- المحافظة على التنوع الحيوي النباتي واستغلاله في أنظمة الإنتاج المختلفة، والتوسّع بإقامة المحميات الطبيعية الرعوية، وتطوير النظم الفلاحية؛

---

[1] **المصدر نفسه**، ص ص97،98.

- تحسين الصفات الإنتاجية للموارد الحيوانية، ممّا يعمل على زيادة انتاجيتها وتحسين نوعيـــة المنتجات؛
- وضع وتنفيذ برامج للاستخدام الآمن للمبيدات.

المطلب الثالث: آليات تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة

في ضوء التحديات المستقبلية للتنمية الفلاحية المستدامة؛ تمّ وضع آليات معيّنة لتعزيز متطلباتها، وذلك في إطار استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025).

وفي ما يلي اشارة إلى هذه الآليات[1]:

الفرع الأول: ترشيد استخدام الثروة المائية

يعدّ المورد المائي أهمّ عنصر في محدّدات التنمية الفلاحية المستدامة، ويتجسّد ذلك من خلال:

- ✓ تحسين إدارة وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لذلك؛
- ✓ تحسين استخدام مياه الري عن طريق اتبّاع السياسات التالية:
  - سياسة تأكيد المنظور الاقتصادي لاستخدام المياه؛
  - استثمارات وبحوث مشتركة لتطوير نظم الري واستخدامات المياه؛
  - نظم معلومات عن اقتصاديات المياه في الأنشطة الفلاحية؛
- ✓ تنمية التعاون في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة؛
- ✓ التوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الفلاحة.

الفرع الثاني: تنمية وحماية الأراضي الفلاحية

ويتمّ ذلك من خلال اتّباع العناصر التالية:

- ✓ التوسّع الأفقي للبيئات الفلاحية الملائمة، وحيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية؛

---

[1] لمزيد من تفاصيل أدقّ حول توجهات التنمية الزراعية المستدامة، يرجى الإطّلاع على:
المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2007): "**استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005_2025)**"، جامعة الدول العربية، ص ص 14-18.

- ✓ المحافظة على البيئة الفلاحية، شاملة الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية؛
- ✓ الاهتمام بالدراسات والبحوث المشتركة لمكافحة التصحر والحدّ من تدهور الأراضي؛
- ✓ تنسيق السياسات والتشريعات العربية الخاصّة باستعمال الأراضي في الأغراض الفلاحية، وكذا الحدّ من الزحف العمراني والاستخدامات غير الفلاحية والرعي الجائر.

الفرع الثالث: التطوير والتحديث التقني للفلاحة

ويتمّ التطوير والتحديث التقني للفلاحة بإتّباع الأساليب التالية:

- ✓ تدعيم ممارسة التنمية الرأسية للإنتاج الزراعي من خلال توفير متطلّبات التطوّر والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها؛
- ✓ دعم قدرات الفلاحين لتبنّي وتطبيق التقنيات الحديثة؛
- ✓ تنسيق الجهود القطرية، خاصّة لتشجيع الابتكار والإبداع في مجالات تطوير تقنيات الفلاحة وحفظ حقوق الملكية؛
- ✓ دعم تطوير نظم البحث الفلاحي خدمة لتنمية الفلاحة.

الفرع الرابع: بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية

ويمكن تحقيق ذلك من خلال النقاط التالية:

- ✓ تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصّصة، وذلك في المجالات التالية:
  - صياغة وتحليل السياسات واتّخاذ القرارات؛
  - التعامل مع القضايا والمتغيرات الاقليمية والدولية المعاصرة؛
  - تنظيم وإدارة القطاع الفلاحي؛
  - مهارات التفاوض على النطاقين الدولي والإقليمي، وذلك في القضايا المتعلّقة بالفلاحة والمياه والبيئة؛

✓ الاهتمام ببناء الأطر والكوادر اللازمة لدفع مسارات التنمية الفلاحية المستدامة على مختلف المستويات: الفلاحون، الحرفيون والمهنيون، الباحثون، واضعو السياسات ومتخذو القرارات؛

✓ توفير بيئة العمل المناسبة للإبداع والارتقاء بالإنتاجية وتحقيق الاستقرار بالقطاع الفلاحي ككلّ.

الفرع الخامس: تنشيط التجارة الفلاحية كمحرّك للتنمية

وذلك باتّباع الاستراتيجيات التالية:

✓ زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية في الأسواق المحلية للنفاذ إلى الأسواق الخارجية؛

✓ تنويع الصادرات الفلاحية بما يتّفق مع الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية؛

✓ تشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات قطرية مشتركة في مجالات التسويق والتصنيع الفلاحي؛

✓ تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية الفلاحية، بما فيها نظم المعلومات التجارية، التمويل، خدمات الموانئ، النقل، التخزين والمنافذ الجمركية لتسهيل التجارة؛

الفرع السادس: المساهمة في ازدهار الريف

ويتضمّن الاهتمام بالريف والمساهمة في تنميته في الجوانب التالية:

✓ استحداث برامج وطنية وإقليمية متكاملة موجّهة للحدّ من الفقر في الريف؛

✓ الاهتمام بالأنشطة الريفية الاقتصادية المولّدة للدخل، مع التركيز على تطوير تقانات مناسبة للاستفادة من النواتج الثانوية للمنتجات الفلاحية؛

✓ تطوير أداء مؤسّسات الدعم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وبصفة خاصّة في مجال التمويل والتسويق، التدريب وتنمية المهارات، تقديم الدعم المباشر في حالات الكوارث؛

✓ خلق وزيادة فرص العمل بالريف، والتصدّي لظاهرة البطالة الموسمية في الفلاحة؛

✓ دعم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة، والارتقاء بمستوى المرافق والخدمات في الوسط الريفي؛

✓ تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية المتكاملة القائمة على المشاركة الشعبية؛

✓ الارتقاء بمستوى التعليم الأساسي في الريف، وإحداث برامج للقضاء على الأمية؛

✓ دعم وزيادة مشاركة المرأة الريفية في التنمية الفلاحية المستدامة.

الفرع السابع: الفلاحة المستدامة وبرامج الثورة الخضراء كأسلوب في التنمية الفلاحية المستدامة

يعتبر أسلوب الفلاحة المستدامة من الأساليب الفلاحية الرفيقة بالبيئة، حيث تعتمد على عدد من الأنماط والعمليات الفلاحية المختلفة التي تحافظ على الموارد الفلاحية، وتعمل على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بما فيها المياه والتربة والنباتات والحيوانات، كما يعتمد على التكامل النباتي والحيواني في مكوناته المختلفة، بالإضافة إلى تعزيز التنوع الحيوي، وتحسين خصوبة التربة، فمنتجاته الفلاحية آمنة بيئيا وخالية من الكيماويات المختلفة، وبخاصّة المبيدات والأسمدة[1].

ومن جهة أخرى، تضمّنت برامج الثورة الخضراء اجراءات التحسينات في التقاوي والبذور، والاستفادة من علوم الهندسة الوراثية في توفير سلالات نباتية وحيوانية جيّدة، وكذلك تضمّنت استحداث مبيدات كيماوية أكثر كفاءة وأقلّ تأثيرا على الأرض الفلاحية، بالإضافة إلى نظم الري والحرث والتسويق ومؤسسات الخدمات الائتمانية، والأنشطة المساعدة للنشاط الفلاحي.

ومن الجدير بالذكر، ظهرت منذ بداية الستينات في إطار ما يعرف بالثورة الخضراء العديد من الأبحاث، حيث ركّزت معظمها على إدخال أصناف محسّنة ذات انتاجية مرتفعة، وخاصّة بالنسبة لزراعات القمح والأرز، وقد حقّقت نتائج مشجّعة في العديد من المناطق؛ حيث تمّ تسجيل زيادة كبيرة في الانتاج الكلّي لهذه المحاصيل، مع تحقيق نقص ملموس في تكاليف الانتاج. ونشير أنّ أنّ مفهوم الثورة الخضراء لم يقتصر على مجرّد إدخال تحسينات تكنولوجية في مجال الفلاحة، ولكنّه تضمّن أيضا جهود تحسين التربة وزيادة انتاجية المدخلات الفلاحية [2].

---

[1] عايش محمد، (2003): "**إعادة استعمال المياه الرمادية في الزراعة المستدامة**"، المؤتمر الدولي حول **التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي** المنعقد خلال الفترة (14-16) أكتوبر 2003، الأردن، ص ص7،8.

[2] أبو السعود محمد فوزي وآخرون، **المصدر سبق ذكره**، ص ص283،284.

المبحث الثالث: السياسة الفلاحية ومنهج الإصلاح الفلاحي

تسعى التنمية الفلاحية إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمحور حول تنمية النشاط الفلاحي وتطويره، حيث أنّ نجاح العملية التنموية يتطلّب صياغة سياسات من شأنها أن تساهم في تسريع وتيرة التنمية واستمرارها، وهو ما سينعكس بشكل ايجابي على أداء القطاع الفلاحي ككل.

المطلب الأول: ماهية السياسة الفلاحية

سيتمّ في هذا المطلب الإلمام بمختلف الآراء الواردة حول مفهوم السياسة الفلاحية، وصولا إلى أهمّ الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في سبيل النهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الفلاحية

تعبّر السياسة الاقتصادية عن خطّة محدّدة تهدف إلى تحقيق أهداف معينة في فترة زمنية معينة، كما تسعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تتضمّن مجموعة من السياسات الصناعية والفلاحية والخدماتية وغيرها.

وبوصفها جزءًا من السياسة الاقتصادية، تعتبر السياسة الفلاحية فرعا رئيسيا للسياسة الاقتصادية العامة، إذ يتمّ رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الفلاحي، كما يتمّ التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرّة. وتسعى السياسة الفلاحية إلى تحقيق هدفين أساسيين؛ يتضمّن الهدف الأول في تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الفلاحية، بينما يتضمّن الهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الفلاحيين، أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الفلاحية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدّي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة[1].

---

[1] غربي فوزية، (2010): "**الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر**"، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص ص109،110.

كما تعبّر السياسة الفلاحية عن الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتّخذها الدولة لصالح القطاع الفلاحي، وهي تمثّل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الفلاحي في سبيل تحقيق أهداف محدّدة تتضمّنها الخطط الفلاحية[1]. وبالتالي فهي تتشكّل من الوسائل الإصلاحية الفلاحية المناسبة، والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالفلاحة عن طريق إنتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمراره[2].

وتعبّر السياسة الفلاحية كذلك عن السياسات الإنمائية التي تهدف إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي وأقصى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي، وأيضا زيادة العائد من الصادرات الفلاحية والتقليل من حدّة الفقر في المجتمعات الريفية، وإدماج المرأة في التنمية الفلاحية، اضافة إلى الحفاظ على البيئة بصيانتها والعمل على استدامة الإنتاج الفلاحي، كما تهدف البرامج والمشروعات الفلاحية في ضوء هذه السياسات إلى استغلال الموارد المتاحة بمختلف الوسائل[3].

ويختلف محتوى السياسات الفلاحية من دولة إلى أخرى، ممّا يؤدّي إلى اختلاف أداء القطاع الفلاحي، ونظرا لغياب التفاصيل التشريعية للخطط القطرية في الكثير من الدول، فإنه يصعب تحديد مفهوم السياسة الفلاحية من حيث احتوائها على أهداف ووسائل محدّدة لتحقيقها، لأنّه في كثير من الأحيان يستدلّ على الأهداف والوسائل التنفيذية للسياسات الفلاحية من المؤشرات الاقتصادية المتعلّقة بالنشاط الفلاحي[4].

---

[1] رحمة منى، (2000): "**السياسات الزراعية في البلدان العربية**"، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص11.

[2] بن مسعود عطاء الله، (2009): "**أثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير–تخصص تجارة دولية– غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص68.

[3] بوعزيز عبد الرزاق، (2005): "**محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري–دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية2000/2004**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية–فرع تحليل اقتصادي– غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص13

[4] العصفور صالح، (2003): "**السياسات الزراعية**"، سلسلة جسر التنمية (العدد 21)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص4.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الفلاحية

تسعى كلّ سياسة فلاحية لتحقيق مجموعة من الأهداف المتعلّقة بها، والتي تصبّ في الأهداف العامّة للإصلاح الفلاحي. وتتجلّى هذه الأهداف في النقاط التالية[1]:

- ✓ تثمين الإمكانات والقدرات الفلاحية المتاحة كالأرض والمصادر المائية، والعمل على استغلالها أحسن استغلال؛
- ✓ زيادة القدرات الإنتاجية للأراضي الفلاحية، من خلال تنظيم سبل حيازة الأراضي والعقّارات الفلاحية؛
- ✓ تفعيل البنوك الفلاحية المتخصّصة لدعم القطاع الفلاحي، وتوفير الائتمان اللازم للنشاطات الفلاحية؛
- ✓ ترقية وتطوير معدّلات التنمية الفلاحية، وكذا توفير الحاجيات الغذائية للأفراد؛
- ✓ ترقية الصناعات الغذائية مع خفض الرسوم الجمركية على مدخلات القطاع الفلاحي، وذلك في سبيل دفع وتيرة الأمن الغذائي؛
- ✓ دعم آليات السوق، وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الفلاحي سواءً في الإنتاج أو التسويق.

ولعلّ أحد التحدّيات الهامّة التي تواجه الدول النامية حاليا هو مدى قدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات الملائمة لتحسين رفاهية شعوبها، ويعتبر وضع السياسات الفلاحية من أكثر الأمور التي لها أهمية خاصّة في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في الدول النامية، ولكن عادة ما تشوب جهود وضع وتنفيذ سياسات فلاحية فعّالة في الدول النامية بعض المشاكل التنفيذية، والتي من أهمّها نقص الخبرة الكافية والموارد البشرية المدرّبة بكفاءة عالية، في ضوء تحوّل الكثير من الدول النامية من أسلوب التخطيط المركزي طويل المدى لبرامج التنمية الاقتصادية إلى الاعتماد بشكل أكبر على قوى السوق، كما أنّ إصلاح السياسات أصبح عملية هامّة لتدخّل الحكومة في الاقتصاد الوطني بالعديد من السياسات الإصلاحية، مثل تحرير أسواق المنتجات وأسواق عناصر الإنتاج وسياسات الخوصصة، وعادة

[1] بوعزيز عبد الرزاق، **المصدر سبق ذكره**، ص20.

ما يكون لتلك السياسات تأثير قوي على رفاهية المنتج والمستهلك معا[1].

الفرع الثالث: متطلبات السياسة الفلاحية

إنّ السياسة الفلاحية تهمّ كل مواطن في البلد؛ لأنّها تهدف إلى تحسين حالة المنتج والمستهلك معا، ومن هنا تظهر أهمية فهم الخطوط الرئيسية للسياسة الفلاحية، إذ تتطلّب لأجل نجاحها عدم وجود التنافر والتعارض بين أجزائها، وأن تقوم بوضعها هيئات فنية ذات كفاءة وقابلية لتفهّم العناصر المادية والاجتماعية التي تتضمّنها البيئة التي تخضع لها تلك السياسة، وإتّباع الطرق العلمية الصحيحة والابتعاد عن سياسة الارتجال. وإنّ أول ما تتّجه إليه السياسة الفلاحية هو تهيئة الوسائل التي تزيد بها القدرة الإنتاجية للفرد ووحدة المساحة الزراعية، وأيّ إجراء لا يترتّب عليه زيادة الكفاءة أو الكسب للفرد وللمجتمع لا يعتدّ به اقتصاديا[2].

وتتطلّب السياسة الفلاحية توفّر العديد من العناصر الأساسية، منها[3]:

- ✓ أن تكون السياسة الفلاحية صادرة عن هيئة حكومية أو شبه حكومية تسمّى بالهيئة العامّة؛
- ✓ يجب أن تكون للسياسة الفلاحية أهداف وغايات؛
- ✓ تحتاج السياسة الفلاحية إلى وسائل لتحقيق الأهداف بأقلّ تكلفة وجهد؛
- ✓ عند اختيار الوسائل والإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف، يجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية.

المطلب الثاني: أنواع السياسات الفلاحية

تختلف السياسات الفلاحية من بلد إلى آخر حسب أهداف كلّ بلد، وعموما يمكن تصنيف السياسات الفلاحية إلى عدّة أنواع: السياسة السعرية؛ السياسة الإنتاجية؛ السياسة التسويقية؛ السياسة الهيكلية.

---

[1] بن اسماعين حياة، بوغديري حكيمة، **المصدر سبق ذكره**، ص6.

[2] الداهري عبد الوهاب مطر، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**"، المصدر سبق ذكره، ص289.

[3] الداهري عبد الوهاب مطر، (1976): "**السياسة الزراعية-اقتصاديات الإصلاح الزراعي**-"، الطبعة 2، مطبعة العاني: بغداد، العراق، ص35.

الفرع الأول: السياسة السعرية

تشمل السياسة السعرية كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر على هيكل الأسعار، وتعتبر التكاليف والضرائب والدعم والإعانات والتوزيع من أهمّ أدوات السياسة السعرية للسلعة. وفي ما يلي اشارة إلى أهمّ السياسات السعرية الفلاحية المتّبعة في العديد من الدول[1]:

- **سياسة تحديد الأسعار الفلاحية:** وذلك على مستوى المدخلات والمخرجات ومستلزمات الإنتاج، وعلى مستوى سعر الجملة والتجزئة. وهذا التحديد لن يكون مؤثّراً دون وجود سياسات للدعم والإعانة بأشكالها المختلفة؛
- **سياسة الدعم:** وتشمل كل أو بعض مستلزمات الإنتاج والمدخلات والمخرجات الفلاحية وفق أهداف محدّدة لهذه السياسة. وقد يكون هذا الدعم مباشرا يتأثّر به القطاع الفلاحي، وقد يكون غير مباشر؛ من خلال إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على أغلب المدخلات الفلاحية، كما قد يتمّ دعم المنتجات بتحديد الحد الأدنى للإنتاج الذي تقوم به الحكومة بشرائه وفق سعر أدنى، وسيكون هذا السعر حماية للمنتج حتّى لا يتأثّر دخله، ممّا يؤدّي إلى التحوّل من العمل في الفلاحة إلى قطاعات أخرى؛
- **سياسة الإعانة المالية:** وتتّبعها الحكومات ذات الوفورات المالية في دفع إعانات مالية للفلاحين، وذلك لتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة المحسّنة في الفلاحة؛
- **سياسة الأسعار التشجيعية:** وتهدف هذه السياسة إلى تشجيع التوسّع في زراعة بعض المحاصيل، حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب، ويكون هذا السعر أعلى من سعر سوق الجملة؛
- **سياسة الأسعار الجبرية:** وتهدف إلى توفير السلع الرئيسية كالخبز والحليب للمواطنين بأسعار محدّدة، توفّق بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك، وتتحدّد هذه الأسعار على مستوى سعر التجزئة.

---

[1] العصفور صالح، **المصدر سبق ذكره**، ص10.

- **سياسة ضريبة الدخل:** وتتمثّل هذه السياسة في إعفاء الفلاحين من ضريبة الدخل على نشاطهم الفلاحي، والإعفاء الجمركي على المستوردات الغذائية الرئيسية، ممّا يشكّل دعما لأسعار المستهلك.

وبهذا تتباين برامج وأساليب وأهداف السياسات بين الدول، وذلك نتيجة اختلاف حجم الموارد الرأسمالية والطبيعية المتوفّرة لديها.

الفرع الثاني: السياسة التسويقية

يعدّ التسويق أحد دعامات الاقتصاد الحديث، إذ يعتبر الإطار المناسب لتصريف المنتجات، كما يساهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية اللازمة لتحقيق معدّلات أعلى من الربحية.

فالتسويق الفلاحي تحديدا هو انتقال السلعة الفلاحية من المنتج إلى المستهلك لقاء مردود مالي معين، حيث يتمّ هذا الانتقال عبر عملية متكاملة تبدأ بجني المحصول، وتمرّ بالسماسرة فتجّار الجملة، ثمّ التصدير، وصولا إلى المستهلك.

وللتسويق الفلاحي دور ديناميكي في تشجيع الفلاحين وحثّهم على تحسين نوعية إنتاجهم، فيزداد الطلب وترتفع الأسعار... فعملية التسويق ليست حلقة مغلقة، بل منفتحة على قطاعات اقتصادية أخرى، كالقطاع الصناعي وقطاع النقل والخدمات والقطاع التجاري بشكل خاص[1]. كما تعدّ إحدى الوسائل التي تحقّق توازنا بين العرض والطلب على المنتجات الفلاحية، بحيث تحافظ على الدخل المناسب للفلاح، وتتيح أسعارا مناسبة للمستهلك.

وتهدف السياسة التسويقية إلى أمور عديدة أهمّها[2]:

- ضمان الاستقلال الوطني، ويتحقق ذلك برفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتنوّع الإنتاج؛
- زيادة مستوى الرفاهية الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال العمل على استقرار الأسعار

[1] رحمة منى، **المصدر سبق ذكره**، ص209.

[2] عزاوي اعمر، **المصدر سبق ذكره**، ص36.

وخلق فرص عمل جديدة؛

- تحسين خدمات التسويق وخدمات التبادل في الأسواق الفلاحية (المعلومات والأبحاث التسويقية، تجهيز الأسواق الفلاحية، تنظيم عمليات التسويق...)؛
- ضمان تموين السوق بالمنتجات الفلاحية بشكل منتظم، وعلى مدار السنة؛

ويمكن أن ترتبط السياسة التسويقية بسياسة تخزين المنتجات الفلاحية، وتختلف هذه السياسة من دولة لأخرى باختلاف حجم الاستيراد من المواد الغذائية الفلاحية، وباختلاف أهداف التخزين، والهدف الأساسي من التخزين هو تحقيق الأمن الغذائي الذي يستند إلى عنصرين أساسيين هما: تنمية الإنتاج عن طريق التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج، وتكوين مخزون استراتيجي لاستخدامه وقت الأزمات، حيث هناك نوعان من المخزون الغذائي هما[1]:

✓ **المخزون العامل:** وهو المخزون الضروري لتأمين حاجة السكان خلال موسم إنتاجي معين، ويعتمد هذا المخزون على الواردات، ويتفاوت حجمه من دولة لأخرى حسب احتياجاتها؛

✓ **المخزون الاستراتيجي:** وهو ما يُخزّن لاستخدامه في الحالات الطارئة فقط كالكوارث الطبيعية وحالات الحرب وحصار الإقليم، ويتوقّف حجم المخزون الاستراتيجي على أهداف الدولة المستندة إلى أنواع المخاطر المرتقبة.

الفرع الثالث: السياسة الإنتاجية

ويقصد بها تنظيم عمليات الإنتاج الفلاحي، وقد تشتمل على سياسة فلاحية طويلة الأجل تهدف إلى تحسين الإنتاجية الفلاحية وزيادة المساحة المزروعة وزيادة كفاءة كل من الفلاحين ورؤوس أموالهم، كما تشمل سياسات قصيرة الأجل تهدف إلى تحديد مساحات الإنتاج لبعض المحاصيل بغرض إشباع حاجات المجتمع.

---

[1] العصفور صالح، **المصدر سبق ذكره**، ص16.

ولتحسين الإنتاج لابدّ من إتّباع الأساليب الحديث الملائمة في الإنتاج، كاستخدام نتائج البحوث العلمية في تطوير أساليب الفلاحة والإنتاج، حيث يتطلّب تحسين الأساليب الفلاحية الاستفادة من خدمات الإرشاد والتدريب الفلاحي، وأيضا التوسّع في المراكز الإرشادية في المناطق الفلاحية، وكذا الاستفادة من الخدمات العامة كالطاقة والكهرباء والاتّصالات... .

وترتكز السياسة الإنتاجية الفلاحية على زيادة إنتاجية السلع الفلاحية ذات الطابع الإستراتيجي كالحبوب، إذ تسعى إلى رفع معدّلات إنتاجها. وتهدف السياسة الإنتاجية بشكل عام إلى تحقيق ما يلي[1]:

- ✓ الحدّ من التصحّر وتنمية المراعي؛
- ✓ ترشيد استعمال المياه والرفع من كفاءتها؛
- ✓ تطوير خدمات البحوث والإرشاد الفلاحي؛
- ✓ إدخال التقنيات المتطورة في القطاع الفلاحي؛
- ✓ استنباط الأصناف عالية الجودة من المحاصيل، والعمل على تحسين السلالات الحيوانية؛
- ✓ تطوير الخدمات السوقية؛
- ✓ تشجيع الاستثمار الخاص الفلاحي.

وعليه، فإنّ تطوّر القطاع الفلاحي يتوقّف على الإنتاج الفلاحي ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام، وكلّ السياسات الإنتاجية الفلاحية لها أثر على زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني.

الفرع الرابع: السياسة الهيكلية

إنّ السياسات الهيكلية الفلاحية يتمّ تصميمها لتشجيع التغيّر في حجم أو تنظيم المشاريع الفلاحية، وتخفيف حدّة الصعوبة الناتجة عن هذه التغيّرات، أو لإيجاد وسائل بديلة للحفاظ على المنافع الاجتماعية. وقد تحدث التغيّرات المشار إليها بصورة بطيئة عبر أفق زمني طويل، وبالتالي لا تحتاج مواجهتها

[1] زبيري رابح، **المصدر سبق ذكره**، ص46.

بالسياسات الهيكلية، ولكن في أحيان أخرى تحدث هذه التغيّرات بشكل سريع وشديد، حيث تؤثّر على الأحوال المعيشية ومصالح السكان، وهنا يأتي دور السياسات الهيكلية[1].

والسياسات الهيكلية هي كلّ السياسات التي من شأنها إحداث تغيير جذري في البناء الهيكلي للقطاع الفلاحي، ويتمّ هذا التغيير بسبب مراحل انتقالية أو لظروف عاجلة أو لمحاولة التحوّل من زراعة تقليدية إلى زراعة حديثة، وكذلك عمليات نقل الملكية وتغيير أنماطها[2].

ومن أبرز التغيرات الهيكلية؛ تغير نسبة السكان العاملين في الفلاحة إلى إجمالي السكان من فترة إلى أخرى، والهجرة غير المخطّطة من الرّيف إلى الحضر، وإدخال المكننة الفلاحية. ومن أبرز الجوانب التي تدخل في إطار السياسة الهيكلية الفلاحية موضوع تسيير الموارد المائية والاهتمامات البيئية، حيث تتدخّل السياسات الهيكلية في التأثير على المعروض المائي أو ملكية الأراضي أو تقليل الآثار الضارّة بالبيئة[3].

وفي إطار تعميق مكانة السياسة الفلاحية، تلعب السياسات التنظيمية والهيكلية دورا فعّالا في تجسيد أهداف السياسة الإنتاجية المرغوبة، ويتجلّى ذلك من خلال اتّخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية الخاصّة بتخصيص الموارد الطبيعية والاقتصادية في القطاع، وذلك بهدف تحقيق أقصى ناتج فلاحي يستجيب لكل الاحتياجات الوطنية[4].

الفرع الخامس: السياسة التمويلية والاستثمارية

تعدّ السياسة التمويلية والاستثمارية من دعائم نمو القطاع الفلاحي، إذ تكون مرتبطة بالسياسة العامّة للدولة، كما تعتبر من أهمّ السياسات المؤثّرة في الإنتاجية والنمو والاستقرار في الإنتاج الفلاحي.

---

[1] حسني محمود حسن، (2002): "**السياسة الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية**"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (العدد 1، السنة 10)، معهد التخطيط القومي، مصر، ص6.

[2] حاشي امعمر الأزهر، (2011): "**اشكالية العقار الفلاحي في الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية–فرع التحليل الاقتصادي– غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص29.

[3] حسني محمود حسن، **المصدر نفسه**، ص6.

[4] بوعزيز عبد الرزاق، **المصدر سبق ذكره**، ص15.

وقد توجد بعض الدول التي تتوفّر على الإمكانات المادية والطبيعية والبشرية، لكنّها تفتقر إلى الإمكانات المالية التي بواسطتها تستطيع استغلال هذه الإمكانات استغلالا أمثلا، ويعود ذلك لافتقارها إلى مصارف وهيئات مالية متخصّصة في الاقراض الفلاحي أو إلى ضعف شبكات بنوكها ومؤسّساتها المالية، ممّا يطرح بعض الصعوبات في الحصول على القروض الفلاحية والتوسّع فيها، أو قد تشترط هذه البنوك الاقراض قصير الأجل الذي لا يناسب القطاع الفلاحي، ويقلّ معه الأثر الايجابي للقرض الفلاحي المتمثّل في إتاحة الفرصة لتجديد أساليب الإنتاج كالآلات وتهيئة تحسين التربة، أو إدخال تكنولوجيات فلاحية حديثة، ممّا ينعكس سلبا على الاستثمار الفلاحي بشكل عام.

ويلعب الائتمان الفلاحي دورا بالغ الأهمية في تدعيم النشاط الفلاحي، حيث يتـمّ اللجوء إلى الجهاز المصرفي الفلاحي، وامتداد التمويل إلى عملية التسويق الداخلي ودعم التصدير[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ معظم التمويل في القطاع الفلاحي يتمّ في القطاعات الأقلّ مخاطرة كالقطاع المروي والمناطق مضمونة الأمطار، أمّا المناطق قليلة الأمطار فيتمّ الاعتماد فيها على التمويل الذاتي[2].

المطلب الثالث: مضمون الإصلاح الفلاحي

إنّ التحدّيات التي تواجه القطاع الفلاحي وتعيق تطوّره تستدعي تبنّي استراتيجية الإصلاح الفلاحي، وذلك عبر جملة من السياسات الفلاحية التي تهدف في جوهرها إلى الحدّ من الصعوبات الممكنة.

الفرع الأول: طبيعة وأهمية الإصلاح الفلاحي

إنّ تحديد مفهوم الاصلاح الفلاحي كان يرتكز على الملكيات العقارية، وكيفية حيازة الأرض وتقسيمها على صغار الفلاحين، وذلك من أجل ضمان تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية العامّة،

---

[1] **المصدر نفسه**، ص18.

[2] العصفور صالح، **المصدر سبق ذكره**، ص6.

فهي لم تولِّ أهمّية لأساسيات الإصلاح الفلاحي وعوامل نجاحه، والمتمثّلة في السياسات الفلاحية الاستثمارية، من خلال إدخال الأساليب الجديدة في تنمية القطاع الفلاحي كالتوسّعات الرأسية والأفقية، واستعمال التقنيات الحديثة في تحسين الإنتاج والإنتاجية كالإرشاد الفلاحي، مكافحة الآفات النباتية، انتقاء البذور، انتقاء السلالات الحيوانية، تطوير أساليب التمويل والقروض الفلاحية وغيرها. إذ لم يعد يعتبر الإصلاح الفلاحي عملا اجتماعيا مجرّدا في أهدافه، ولم يعد مجرّد إعطاء قطعة أرض للفلاح، وإنّما هو في الواقع سياسة فلاحية، بالإضافة إلى كونه سياسة اجتماعية شاملة لكافة نواحي الحياة[1].

وقد عبرّ العديد من الاقتصاديين على أنّ الإصلاح الفلاحي هو تعديل هيكلي يتمحور حول صياغة الأهداف التنموية، ووضع البرامج والسياسات الفلاحية والاقتصادية التي تؤثّر على اتّجاهات ومعدّلات التنمية، تحقيقا لمعدّلات أعلى من النمو والرفاهية الاقتصادية، وكذا التوزيع العادل للدخل[2].

وبهذا فإنّ طبيعة التعاريف الحديثة للإصلاح الفلاحي لم تعد تركّز على حيازة الأرض فحسب، وإنّما تبحث في كيفية الاستغلال الأمثل لهذه الأرض الفلاحية وفق الأطر المنهجية الحديثة، وباستعمال التقنيات المتطوّرة التي تساهم في تفعيل الإنتاج وتحسين الإنتاجية، وذلك لمجابهة المشاكل الغذائية التي تعاني منها أغلب الدول النامية[3].

وعلى هذا الأساس، أخذ الإصلاح الفلاحي نمطا جديدا بإدخال إجراءات مكمّلة كتحسين شروط حيازة الأرض، وشروط منح القروض الفلاحية، والتنظيم التعاوني والتكوين العلمي والمهني للعاميلن في الفلاحة، وغيرها من المسائل ذات الارتباط المباشر بعالم الفلاحة[4].

كما تجدر الإشارة إلى أنّ الإصلاح الفلاحي يعدّ شرطا ضروريا لزيادة الإنتاجية، ولكنّه ليس كافيا

---

[1] الهلالي عبد الرزاق، (1968): "**المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي**"، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر: القاهرة، مصر، ص40.

[2] عبدات عبد الوهاب، (2001): "**الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على الإنتاج الغذائي في الجزائر(1999-2000)**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص47.

[3] زبيري رابح، **المصدر سبق ذكره**، ص6.

[4] مقدم مبروك، (1993): "**الإتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص6.

لتحقيق ذلك، فهو ليس ناجحا دائما، وحيث أنّ الظروف تتباين من دولة إلى أخرى، فمن الصعب التعميم، ولكن من الناحية النظرية على الأقل فإنّ الإصلاح الفلاحي مطلب أساسي لزيادة الإنتاجية وتنمية قطاع الفلاحة[1].

وفي هذا الإطار، فإنّ الإصلاح الفلاحي يعتبر أهمّ ركن من أركان السياسة الفلاحية في البلد؛ فحسب المفهوم الجديد للإصلاح الفلاحي فإنّه يشمل جميع أوجه وأهداف السياسة الفلاحية، وبهذا فإنّه يعتبر من أهمّ مقوّمات التقدّم الاقتصادي والاجتماعي[2].

الفرع الثاني: أهداف الإصلاح الفلاحي

إنّ الهدف من أيّ إصلاح في قطاع الفلاحة هو تنظيمه وتطويره، وذلك باعتماد سياسات واستراتيجيات فلاحية شاملة، حيث تجعله قادرا على دعم استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق شروط تساعد على زيادة الإنتاج الفلاحي، من أجل ضمان إشباع الحاجات الأساسية المتنامية للسكان التي تتباين من وقت لآخر، ومن مجتمع لآخر، لذلك تختلف على إثرها أهداف الإصلاح.

وللإصلاح الفلاحي أهدافا عامّة تنبع من خلال الدور الاقتصادي للقطاع الفلاحي، إذ تشترك فيها أغلب الإصلاحات الفلاحية في الدول النامية. ومن بين الأهداف العامّة[3]:

✓ إقامة علاقات انتاجية جديدة غير استغلالية، ممّا ينجم عنه رفع مستوى الفلّاح الثقافي والصحّي والمهني للتخلّص من الجهل والأمية، بالإضافة إلى تبادل التجارب والخبرات بين الفلاحين والجمعيات التعاونية؛

✓ رفع مستوى المهارة الفنية في استعمال الآلات والمحسّنات الزراعية والمبيدات، واتّباع الطرق العلمية الحديثة؛

---

(1) النمري خلف بن سليمان بن صالح، (دون ذكر السنة): "**دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**"، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر، ص27.

(2) الداهري عبد الوهاب مطر، (1969): "**التحليل الاقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي**"، الطبعة 2، مطبعة العاني: بغداد، العراق، ص42.

(3) **المصدر نفسه**، ص100.

- ✓ زيادة الإنتاج الفلاحي وتنويعه، وزيادة مقدار مساهمته في تكوين الدخل؛
- ✓ تقليص البطالة وتحسين مستوى معيشة الفلاحين، ممّا يساعد على تحسين قوّتهم الشرائية؛
- ✓ الإسهام في تطوير الصناعة وتقليص استيراد المنتجات الفلاحية.

وهناك أهداف خاصّة للإصلاح الفلاحي تختلف من بلد لآخر حسب ظروفه الاقتصادية والاجتماعية وطموحاته المستقبلية من هذه الإصلاحات، إذ ترتبط بأهدافه المرجوّة، وهي أهداف مكمّلة للأهداف العامّة. فلو تمّ أخذ التجربة الجزائرية على سبيل المثال في مجال الإصلاحات الفلاحية التي مرّت بها، تجد أنّ كل إصلاح كان يسعى لتحقيق أهداف معيّنة تختلف عن الإصلاح السابق. فالإصلاح المتضمّن لنظام التسيير الذاتي سنة 1963 هدف إلى ضمان مواصلة تسيير الأراضي التي كان يسيّرها المعمّرون، بينما الإصلاح المتضمّن للثورة الزراعية سنة 1971 كان يهدف إلى إزالة العراقيل وتحقيق سياسة فلاحية ناجعة وبعث التنمية الريفية، في حين أنّ الإصلاح المتضمّن قانون 19/18 كان يسعى إلى خصخصة القطاع الفلاحي[1].

الفرع الثالث: مجال الإصلاح الفلاحي

إنّ نماذج التنمية الفلاحية المختلفة جعلت الدول تتّخذ سياسات فلاحية متنوّعة، بهدف تفعيل القطاع الفلاحي لديها وتحقيق مستوى معيّن من الأمن الغذائي، وقد أدركت أنّ ذلك لا يتمّ إلّا بمعرفة مجالات الإصلاح الفلاحي، والتي على أساسها يتمّ تحديد مكمن المشاكل وتقديم الحلول المناسبة. فالعوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والتوجّهات السياسية في كلّ بلد كان لها أثر كبير في توجيه ورسم معالم سياسات الإصلاح الفلاحي بها، وكذا تحديد المجالات التي تمسّها[2].

وبهذا، فالمجالات المختلفة للإصـــلاح تتجلّى في مجال أنظمـــة الإنتـاج الفلاحي والتسويق الخاص

---

[1] بوعزيز عبد الرزاق، **المصدر سبق ذكره**، ص10.

[2] مقدم مبروك، **المصدر سبق ذكره**، ص7.

بالمنتجات الفلاحية، مجال أنظمة استغلال الأراضي، مجال التمويل الفلاحي وغيرها من المجالات. وفي الوقت الراهن اتّسعت هذه المجالات لتشمل أساسا مواجهة المشكلات الفلاحية الآنية كمشكلة المياه، إذ أنّ هناك ارتباط وثيق بين الأمن المائي والأمن الغذائي، وأنّ مضاعفة مستويات الإنتاج الغذائي مربوط بالتصدّي لأزمة المياه بواسطة سياسات وبرامج مائية ناجعة، تستهدف توفير ما يلزم منها ليساعد على زيادة الإنتاج الفلاحي كمّا ونوعا في المدى الطويل.

وعلى صعيد آخر، شمل مجال الإصلاح أيضا مجالات أخرى، وتجلّى ذلك في تحرير أسعار السلع الفلاحية، تحرير الاستيراد والتصدير، وكذا إعطاء أهمية كبرى لقوى السوق. كما تخلّت فيها الدولة عن دورها المباشر في الإنتاج والتسويق، وتمّ تحرير معظم أسعار المنتجات ومستلزماتها، واقتصر دورها على وضع الخطط ورسم السياسات التشجيعية والتنظيمية، إضافة إلى تنفيذ مشاريع البنى الأساسية اللازمة في المناطق الفلاحية[1].

المطلب الرابع: التخطيط الفلاحي

لقد وُجد التخطيط بشكل عام منذ وجود الإنسان، ومنذ أن استخدم الإنسان عقله في تدبير أهدافه وشؤونه المختلفة، والتخطيط الفلاحي يعتبر جزءا من التخطيط الوطني، إذ يتمحور حول استخدام الإجراءات والأساليب الكفيلة بتحقيق الأهداف المرسومة في ظل الموارد المتاحة.

الفرع الأول: مفهوم التخطيط الفلاحي

بالنظر إلى خصوصية الإنتاج في القطاع الفلاحي، فإنّ التخطيط الفلاحي يهتمّ ويكشف النظم الأكثر فعالية والطرق اللازمة والأدوات لبناء ووضع خطة الإنتاج الفلاحي، وتحديد النظم الأكثر فاعلية للرقابة على تنفيذ هذا الإنتاج، حيث أنّ الأسلوب الحديث للتخطيط الفلاحي يهتمّ بطورين أساسين[2]:

---

[1] بوعزيز عبد الرزاق، **المصدر سبق ذكره**، ص ص5،6.

[2] عارف جواد سعد، "**التخطيط والتنمية الزراعية**"، المصدر سبق ذكره، ص61.

الطور الأول: يهتمّ بالتقدير المتوقّع لتطوّر العلم والتكنولوجيا خلال الأمد البعيد (15–20 سنة) القادمة. ويجري في هذا الطور تنظيم وتنسيق القوى والوسائل اللازمة لتشكيل القوى المنتجة في المستقبل، وذلك عن طريق أسس العلوم، الأبحاث التطبيقية، التصميم، التكنولوجيا، المشاريع... .

الطور الثاني: يهتمّ بوضع برنامج دقيق للمهام المتوقّعة في السنوات الطويلة القادمة، وذلك بمشاركة جميع المشتغلين في المؤسسات الإنتاجية الفلاحية، وبمراعاة مستوى التطوّر المتفاوت فيها.

وعلى هذا يمكن أن يوصف التخطيط الفلاحي بأنّه العلم الذي يهتمّ بدراسة العناصر التالية[1]:

- ✓ دراسة القوانين الموضوعية للمجتمع المعني واتّجاهات التغيير المطلوبة في تطوّر القطاع الفلاحي وعلاقاته المشتركة والمترابطة مع التقدّم العلمي؛
- ✓ دراسة التطبيق الخاص لأوراق التوقّع العلمي والتنسيق في مسألة الإنتاج الفلاحي وطرق حساب المؤشّرات للخطة الفلاحية للدولة؛
- ✓ دراسة أشكال المنظمات التخطيطية للإنتاج الفلاحي وروابط التخطيط مع السياسة الفلاحية للدولة، باستخدام القوانين الاقتصادية الفاعلة في تحديث وتنفيذ الخطط الفلاحية.

الفرع الثاني: أنواع الخطط الفلاحية

يتمّ وضع الخطط الفلاحية على أساس التوافق بين الأهداف العليا والأهداف الوطنيـــة للمجتمع، إذ يجب أن تشارك جميع إدارات فروع الإنتاج والجهة المركزية للتخطيط بوضعها وضمن نظام شامل.

وتنقسم الخطط الفلاحية إلى عدّة أنواع[2]:

أولا– الخطط طويلة المدى:

وهي الخطط التي تعمل لفترات تمتدّ ما بين (15–20) سنة، إذ تحدّد استراتيجيـة الـدور المستقبلي

---

[1] **المصدر نفسه**، ص ص61،62.

[2] **المصدر نفسه**، ص ص88–90.

للاقتصاد الوطني بكلّ فروعه الانتاجية ومنها القطاع الفلاحي. وبموجب هذه الخطط يتمّ احتساب الاحتياجات العامّة للمجتمع ومصادر توفيرها الحالي والمستقبلي، وتحدّد أهداف السياسة الفلاحية المرتبطة بالأهداف العامّة بشكل كبير.

ثانيا- الخطط الخماسية:

تمثّل هذه الخطط انعكاسا وترجمة للخطط طويلة الأمد وتفصيلا دقيقا لما ورد فيها، لأنّ الأهداف التي وردت في الخطط الطويلة لا يتمّ تحقيقها دفعة واحدة، لذا يتمّ تقسيمها إلى خطط خماسية. وفي هذه الخُطط تُرسم المهمّات اللازمة لرفع المستوى المعيشي للسكّان ولتطوّر القطاع الفلاحي (زيادة الإنتاج الفلاحي، تطوير المكننة، توفير مناصب شغل...).

ثالثا- الخطط السنوية (الجارية):

وهي الخطط التي تعمل على أساس الخطط الخماسية، والتي يتمّ بواسطتها توزيع مهمّات الخطّة الخماسية لسهولة تنفيذها ومتابعتها. ولا تمثّل الخطط السنوية إعادة بسيطة لمحتويات الخطّة الخماسية، إذ يجري من خلالها ضبط وتصحيح البيانات والأرقام المقرّرة أساسا للتوزيع على الخطط السنوية، كما تكشف الاحتياطات والامكانات المتوفّرة والتي لم تؤشّر بشكل واضح ودقيق في الخطّة الخماسية. ويتمّ تقسيم المهمّات الواردة في الخطّة الخماسية على شكل مؤشّرات رقمية وفي ضوء الظروف التي من شأنها تحقيق هذه المؤشّرات الرقمية وحتّى امكانية الزيادة عليها.

إنّ القراءة المتأنّية لما تمّ ذكره تدفع بالقول أنّ منهج الإصلاح الفلاحي هو السبيل الذي يجب أن تأخذ به الدول التي تعاني من خلل وقصور في قطاعها الفلاحي، وذلك باتّباع العديد من السياسات الفلاحية المختلفة حسب خصوصية كل دولة وحسب امكاناتها المتاحة، ووفق سياستها الاقتصادية العامّة التي تشكّل الإطار العام للسياسة الفلاحية، ويتجسّد الإصلاح الفلاحي على أرض الواقع عبر وضع خطط زمنية مترتبطة بأهداف التنمية الفلاحية في البلد.

المبحث الرابع: استراتيجيات دعم القطاع الفلاحي

من خلال هذا المبحث سيتمّ استعراض مختلف الاستراتيجيات المهمّة التي تساهم في دعم القطاع الفلاحي وتطويره في سياق تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالتطرق إلى العناصر التالية تباعا: أهمية الدعم الفلاحي، التمويل الفلاحي، التأمين الفلاحي، التسويق والإرشاد الفلاحي.

المطلب الأول: ماهية الدعم الفلاحي

يعدّ الدعم الفلاحي من أكثر المواضيع نقاشا في المنظمات والهيئات الدولية التي تهتم بقضايا الفلاحة والغذاء في العالم؛ لما له من تأثيرات على القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مفهوم الدعم الفلاحي

عُرِّف الدّعم على أنه مساهمة مالية تقدّمها الدولة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها، وبما يحقّق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال كالقروض والمساعدات أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلعة (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول[1].

الفرع الثاني: أساليب الدعم الفلاحي:

هناك أسلوبين في الدعم الفلاحي بشكل عام: الدعم المباشر والدعم غير المباشر. ويمكن ايجازها في الآتي[2]:

---

[1] غردي محمد، **المصدر سبق ذكره**، ص111.

[2] انظر في ذلك: بن الحبيب طه، (2012): "**أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر: دراسة حالة منتوج القمح**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد كمي- غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص ص28-36.

أولا- أساليب الدعم المباشر:

يتمثّل الدعم المباشر في تقديم مساعدات للجهات المعنية دون وجود وسيط، أي بطريقة مباشرة، وقد يكون هذا الدعم مجسّدا في مساعدات مالية، مادية، أحدث التكنولوجيات، وغيرها من طرق الدعم المباشر، ويكون في المجالات التالية: استصلاح الأراضي الزراعية ودعم الموارد النباتية، المجال الحيواني والرعوي، التمويل، استخدام مياه الري، الدعم التكنولوجي.

ثانيا- أساليب الدعم غير المباشر:

يشمل هذا النوع من الدعم جميع الخدمات المساندة للقطاع الفلاحي، حيث تعتبر مهمّة نظرا لدورها التكاملي مع سياسات الدعم المباشر، إذ في كثير من الحالات قد لا يحتاج المستثمرون في القطاع الفلاحي إلى دعم مباشر وإنّما إلى خدمات فنية غير قادرين على توفيرها واستخدامها. ومن أهمّ هذه الخدمات: الإرشاد العلمي، تسويق المحاصيل الفلاحية، التأمين على المحاصيل الفلاحية.

الفرع الثالث: الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الفلاحي

تعتبر سياسة الدعم الفلاحي إحدى الآليات المهمّة المستخدمة في إطار السياسات الفلاحية التي ترمي إلى ترقية القطاع الفلاحي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات، وفي هذا الاتّجاه حرصت معظم الدول وخاصّة النامية منها إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية يمكن حصرها فيما يلي[1]:

أولا- تشجيع ريادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الفلاحية:

اعتمدت الدول النامية في العقود الأخيرة على القطاع الخاص في إحداث التنمية الفلاحية خاصّة بعد فشل النظام الاشتراكي وتحوّل معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق، وذلك بتقديم كل ما من شأنه دفع هذا القطاع للاضطلاع بهذه المسؤولية، مع العلم أن هذه المنهجية تمثّل الإستراتيجية الاقتصادية التي

[1] غردي محمد، **المصدر سبق ذكره**، ص ص112،113.

تعمل وفقها كل الدول المتقدمة، ممّا يحصر دور الدولة في التركيز على تقديم الخدمات والبنيات الأساسية اللازمة. وانطلاقا من هذه الفلسفة التنموية فقد عمدت الدول النامية لتقديم كل الحوافز للقطاع الخاص للنهوض بالقطاع الفلاحي وتنميته، وبهذا انتهجت معظم هذه الدول سياسة فلاحية رشيدة في هذا الاتّجاه، تمثّلت في منح الأراضي الفلاحية البور بالمجّان وتقديم الإعانات المختلفة والقروض الميسّرة، وذلك وفق سياسة تهدف إلى دفع الاستثمار في النشاط الفلاحي.

ثانيا- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي:

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من أهمّ المشاكل التي تواجهها مختلف دول العالم، لذا يمكن استخدام الدعم الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي سواءً على محور توفير الغذاء من زيادة الإنتاج المحلي، وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي والتقليل من المخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية، أو على محور الحصول على الغذاء على أساس أن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض أسعار المستهلكين.

ثالثا- نقل وتوطين التقنيات الحديثة:

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي كمّا وكيفا، جعل هذه الدول تعمل على توفير أساليب نقل وتوطين هذه التقنيات، وذلك باعتمادها على أسلوب الدعم المباشر وغير المباشر لتشجيع وتمكين المنتجين في هذه الدول على اختلاف أنشطتهم لتبنّي هذه التقنيات عن غيرها من الأساليب التقليدية السائدة.

رابعا- تحقيق التنمية الاجتماعية:

إن الغالبية العظمى من المواطنين في الدول النامية لها ارتباط مباشر بالعمل الفلاحي، لذا أولت هذه الدول كل الاهتمام لتنمية القطاع الفلاحي بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال توفير فرص العمل والارتقاء بدخل الفرد ورفع مستوى معيشته خاصّة في المناطق الريفية، وذلك بتطوير استخدام الموارد المتاحة للاستغلال الفلاحي عن طريق استصلاح أراضي جديدة، أو العمل على زيادة إنتاجية الأراضي

المستغلّة، وتقديم الدعم والحوافز الاقتصادية المناسبة لذلك.

خامسا- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة:

يعتبر تحقيق فائض في الإنتاج وتوجيهه للتصدير من أهم أهداف سياسة الدعم الفلاحي في الدول النامية، خاصّة في الزراعات التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها، والتي تتمتّع فيها بميزة نسبية ولها طلب كبير في الأسواق العالمية، ويطبّق الدعم من خلال استخدام الإعانات المالية والتعريفات والحواجز غير الجمركية وغيرها من تدابير الحماية، ممّا يؤدّي إلى زيادة الموارد من العملات الصعبة لاستخدامها في استيراد المواد الأساسية التي لها عجز فيها، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي لسكّان هذه الدول.

سادسا- مساندة الفلاحين لتدعيم قدراتهم التنافسية:

يعمل الدعم الفلاحي على تخفيض تكاليف الإنتاج لدى المنتجين الفلاحيين، ويدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات القادمة في الغالب من الدول المتقدمة، وذلك بتدعيم تكاليف الإنتاج بمعدّلات كبيرة.

المطلب الثاني: التمويل الفلاحي

يعدّ التمويل أحد الركائز الهامّة في تطوير القطاع الفلاحي وتنميته، فالتنمية الفلاحية لا تقوم لها قائمة إلّا بتوفّر موارد مالية لازمة للنشاط الفلاحي واستمراره، فالمخاطر الكثيرة التي تتعرض لها الفلاحة في إنتاجها تتطلّب تمويلها، ممآ يزيل العوائق التي تحول دون تطويرها. ونظرا لأهمية التمويل الفلاحي سيتمّ التركيز عليه بشكل كبير في هذا المطلب.

الفرع الأول: طبيعة التمويل الفلاحي

يقصد بالتمويل الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها لأغراض الاستثمار، وهو عملية تشمل كلّ نواحي الحياة، ومختلف أنماط المشروعات الصغيرة منها والكبيرة، ولذلك فهو العصب الأساسي لعملية التنميـــة، ودون وجود الأموال يصبح من الصعب تصوّر إمكانية نجاح عملية التنميـــة في أيّ مجتمع،

بل إنّ مهمّة إدارة التنمية في محاولاتها لتحقيق أهدافها تصبح صعبة نوعا ما[1].

ولتمويل التنمية معنى حقيقي ومعنى نقدي؛ فأمّا المعنى الحقيقي فهو توفير موارد حقيقية من سلع وخدمات لازمة لسدّ حاجات المشتغلين في مشروعات التنمية، اضافة إلى تكوين رؤوس أموال جديدة، أو سلع الاستثمار الذي يعدّ النوع الآخر من الموارد الحقيقية. أمّا المعنى النقدي للتمويل فيتمثّل في المصادر التي تسمح للدولة بتحصيل موارد نقدية، أو بالأحرى مصادر الموارد النقدية التي يتمّ بموجبها توفير الموارد الحقيقية للتنمية، وبالتالي تكوين رؤوس أموال[2].

ويعتبر التمويل أهمّ العوامل التي تدفع بالاستثمار الفلاحي إلى تحقيق معدّلات هامّة من التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصّة، فهو عصب العملية الاستثمارية، إذ هناك العديد من المشاريع ذات أهمية بالغة أصبحت مجرّد دراسات واقتراحات عند افتقارها للأموال اللازمة لتمويلها[3].

ويهتمّ التمويل الفلاحي في الكيفية التي يمكن بواسطتها الحصول على رأس المال واستخدامه في القطاع الفلاحي، أي أنّه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الفلاحة وبأفضل الطرق لاستعماله في النشاطات الفلاحية[4].

كما يهتمّ التمويل الفلاحي أيضا بدراسة المؤسّسات المالية التي بواسطتها يمكن جعل رأس المال والعمل وحتى الأرض متيسّرة للفلاحة، يضاف لها أمور أخرى كالكيفيّة التي يمكن بها حصول الفلاح على المال، مصادر الاقتراض، الآثار الاقتصادية للأنواع المختلفة من القروض الفلاحية وتوفير المال اللازم للإقراض[5].

---

[1] عزام ادريس، (2010): "**مشكلات إدارة التنمية**"، الطبعة 1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات: القاهرة، مصر، ص89.

[2] عمرو محي الدين، (دون ذكر السنة): "**التخلف والتنمية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر: بيروت، لبنان، ص ص451،452.

[3] بويهي محمد، **المصدر سبق ذكره**، ص152.

[4] الداهري عبد الوهاب مطر، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**"، المصدر سبق ذكره، ص211.

[5] عارف جواد سعد، "**الإقتصاد الزراعي**"، المصدر سبق ذكره، ص63.

الفرع الثاني: أهمية تمويل القطاع الفلاحي

للتمويل الفلاحي أهمية اقتصادية بالغة، حيث اعتمادا على هذا التمويل يكون بمقدرة الفلاحين استغلال أراضيهم أحسن استغلال، إذ يستطيع الفلاح زيادة عدد الدورات الإنتاجية؛ إمّا عن طريق الزيادة في الإنتاج الرأسي أو الزيادة في الإنتاج الأفقي بدل الاعتماد على الزراعة الموسمية، كما أنّ استغلال الأرض في أكثر من دورة انتاجية حتما يعود على الفلاح بعدة نتائج؛ سواءً من حيث زيادة دخله الناتج عن زيادة الإنتاج أو تعدّد المنتوجات الفلاحية، وهذا يتطلب العمل المستمر، ممّا يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشغيل عمال دائمين بدل موسميين للقيام بمختلف العمليات الإنتاجية، وهنا تجد التمويل يعمل على مكافحة البطالة.

ومن المعروف أنّ معظم الفلاحين خاصّة منهم صغار الفلاحين دائما في حاجة ماسّة إلى مبالغ مالية للقيام بالعملية الإنتاجية، وهو ما يؤدي بهم إلى اللجوء إلى الاقتراض، لأنّ الإيرادات في القطاع الفلاحي بطيئة بسبب طول الدورة الإنتاجية، كما أنّ تطور وسائل الإنتاج الفلاحي من استخدام الألات المختلفة والأسمدة والمبيدات من أهمّ العوامل التي أصبحت تلزم الفلاح في الحصول على أموال خاصّة للقيام بالعملية الإنتاجية، يضاف لها الاحتياجات الخاصّة بالاستهلاك الذاتي، إذ تعدّ من الأسباب الضرورية في بعض الأحيان التي تؤدي به إلى اللجوء إلى الاقتراض[1].

ولعلّ معظم الدول النامية حاليا أصبحت تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة، إذ أصبحت مهدّدة بالموت جوعا لما أصابها من جفاف ونقص في الإنتاج الفلاحي. كما أنّ العديد من الدول المتقدمة والمنتجة في الميدان الفلاحي أصبحت تستعمل المواد الغذائية– خاصّة "القمح"– كسلاح اقتصادي، الأمر الذي يشير إلى أنّ المستقبل القريب قد يحمل بين طيّاته مؤشّرا بأنّ هذه المشكلة قد تهدد حرية القرار السياسي، ومن هنا تتّضح خطورة المشكلة من الناحية السياسية، وبروز أهمية الاستثمار الفلاحي في دعم

[1] بويهي محمد، **المصدر سبق ذكره**، ص ص154،155.

الاستقرار السياسي، وإيجاد الحلول عن طريق التمويل الفلاحي، على أساس أنّ القروض الفلاحية تساهم في زيادة الإنتاج وفي توفير العمالة ورفع مستوى الدخل، ممّا يؤدّي إلى خلق حركة من الانتعاش[1].

الفرع الثالث: مصادر التمويل الفلاحي ومؤسّساته

في كثير من الأحيان يجد الفلاح نفسه في حاجة إلى أموال للقيام بنشاطه الفلاحي–خاصّة في بعض المواسم كموسم الحرث أو موسم الحصاد– كشراء البذور والأعلاف، وتشغيل العمال وغير ذلك من احتياجاته الاستهلاكية، ويمكن له الحصول على الأموال الخاصّة بالعملية الإنتاجية من مصادر متعدّدة، ومؤسّسات مختلفة حسب نوع التمويل.

أولا– مصادر التمويل الفلاحي:

تشتمل مصادر الأموال التي تستخدم لتحقيق التنمية الفلاحية في مصدرين أساسيين: مصادر تمويل ذاتية ومصادر تمويل خارجية.

1. التمويل الذاتي:

وهو الذي يستخدم المدّخرات المتأتّية من الأرباح التي حقّقها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، أي الاعتماد في تمويل الاحتياجات على القدرات المالية الذاتية دون اللجوء إلى مصادر أخرى.

2. التمويل الخارجي:

ويكون باستخدام المدّخرات المتاحة في السوق المالية سواءً كان محلّيا أو أجنبيّا لمواجهة احتياجات التمويل. ونميّز في ذلك المصادر التالية:

أ. المصادر المحلية:

وتنقسم بدورها إلى مصادر خاصّة تتضمّن مدخّرات الأفراد، التجار والبنوك التجارية، في حين تشتمـــل المصادر العامّة على المؤسّسات الحكومية والمؤسسات شبه الحكومية.

---

[1] **المصدر نفسه**، ص153.

أ.1. المصادر الخاصّة:

تحتوي المصادر المحلية الخاصّة لتمويل التنمية الفلاحية على:

ﷺ مدّخرات الأفراد:

يقوم الأفراد بتقديم أموال يحتفظون بها إلى الفلاحين في شكل قروض مالية قصيرة الأجل غالبا، فعدم كفاية مصادر التمويل الحكومية وتعقّد الطرق المتّبعة، أدّى إلى الاقتراض من مصادر غير حكومية[1]. كما أنّ الكثير من الأفراد في حوزتهم مبالغ مالية يبحثون عن تشغيلها بدلا من تجميدها، لذلك عندما يطلب منهم الفلاحون الأموال، يقومون بتقديم هذه المبالغ المالية المطلوبة بفوائد كبيرة، فأصحاب هذه الأموال محترفون في هذا العمل وينتهزون الفرص لاحتياج الفلاحين، كما أنّ المقرض لا يطلب من الفلاح تقديم الكثير من الضمانات، وإنّما يعتمد على المعرفة الشخصية للفلاح، وقدرته على العمل وامكانياته، ومن جهة أخرى قد يقوم المقرِض بمتابعة الفلاحين في موسم الإنتاج والتسويق، لتشجيع ماله بما في ذلك الفوائد[2].

ﷺ التجّـــــار:

يقوم تجّار القرى بإقراض الفلاحين بما يحتاجونه من أموال لازمة للعملية الإنتاجية، كما يقومون بتموينهم بمختلف السلع والمواد الضرورية للعملية الإنتاجية، وعلى هذا الأساس فإنّ تجّار القرى يتعاقدون مع الفلاحين عند تدعيمهم بالأموال على بيع المحاصيل للتاجر المُقرِض بأسعار معينة غالبا ما تكون في صالح التّاجر، وبالتالي فإنّ التّاجر يعمل على تحقيق أكبر ربح ممكن والمتمثّل في العائد الناتج عن القرض من جهة وفارق الأسعار الخاص بالمحاصيل من جهة أخرى، وهذا ما يبيّن الفرق بين تجّار القرى والأفراد المقرِضين.

---

[1] الداهري عبد الوهاب مطر، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**"، المصدر سبق ذكره، ص214.

[2] بويهي محمد، **المصدر سبق ذكره**، ص157.

ولاشكّ أنّ هذه العملية هي أخطر من الأولى على الفلاح، لأنّه يقوم بدفع فوائد القروض، وفـي نفس الوقت يُجبَر على بيع المنتوج إلى التّاجر، وخاصّة إذا راعينا الظروف التي يتمّ فيها العقد، وبالتالي يقع الفلاح في تبعية مالية يبقى يتخبّط فيها تّجاه التّاجر[1].

البنوك التجارية الخاصّة:

وهي إحدى المنشآت المالية المتخصّصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح، حيث تعتبر كأداة مهمّة لمنح التمويل اللازم للفلاحين وخاصة إلى كبارهم[2]. وعلى العموم فإنّ هذه البنوك لا تقوم بمنح قروض للفلاحين بشكل كبير، وذلك للأسباب التالية[3]:

– البنوك التجارية مؤسّسات محترفة لمثل هذا العمل، ودورها الأساسي هو البحث عن الربح؛

– تقديم القروض الصناعية يلائم ويتجاوب مع هدفها أكثر من القروض الموجّهة للفلاحين، وذلك لأنّ دورة الإنتاج الزراعي تستغرق وقت أطول مقارنة بالإنتاج الصناعي، وبالتالي فالفائدة من العملية الفلاحية هي أقلّ من الفوائد التي يمكن الحصول عليها على إثر العملية الصناعية؛

– تعرّض الإنتاج الفلاحي لمخاطر أكثر ممّا تتعرض لها عملية الإنتاج الصناعي، وذلك لأنّ الإنتاج الفلاحي يعتمد بالدرجة الأولى على الظروف الطبيعية والمناخية.

إنّ هذه المصادر الخاصّة بالتمويل الفلاحي (الأفراد، التجار، البنوك التجارية) تعتبر التمويل كوسيلة خاصّة لاستثمار أموالهم والحصول على أكبر ربح ممكن، دون الأخذ بعين الاعتبار شؤون الفلاحين والقطاع الفلاحي ككلّ، أي لا يعنيهم الاهتمام بتحسين وسائل الإنتاج أو رفع المستوى المعيشي للفلاحين، وبالتالي تنمية القطاع الفلاحي وتطويره.

---

[1] **المصدر نفسه**، ص158.

[2] أنور محمد سعد، (2005): "**إدارة البنـوك**"، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع: الاسكندرية، مصر، ص14.

[3] **المصدر نفسه**، ص17.

أ.2. المصادر العامّة (الحكومية):

تقوم الحكومة بدور مهمّ في تقديم التمويل إلى الفلاحين لحاجتهم الماسّة إليه، فالحكومة هي الوسيلة الوحيدة التي لديها الامكانات الواسعة للقيام بعملية التمويل، حيث تقدّم التمويل إلى صغار الفلاحين الذين لا يستطيعون الحصول على التمويل بفوائد مناسبة[1]. وتتمثّل المصادر العامّة لتمويل التنمية الفلاحية في ما يلي:

ᔕ البنوك الحكومية:

وهي بنوك مختصّة في تمويل الفلاحة، حيث تسهر على توفير القروض اللازمة والمناسبة لأكبر عدد من الفلاّحين، لأنّ صعوبة الحصول على الأموال اللاّزمة لتمويل المشاريع الفلاحية تحدّ من امكانيتهم في الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة فيما يخصّ زيادة الإنتاج والإنتاجية في الفلاحة، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل الفلاحين حسب احتياجاتهم المالية وبأقل تكلفة ممكنة، كما تفرض أسعار فائدة منخفضة[2].

وهناك الكثير من البنوك الحكومية الخاصّة بتمويل القطاع الفلاحي، حيث تمّ إنشاء عدة بنوك خصّيصا لأداء هذه المهمّة، مثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر العام 1982.

ᔕ الجمعيات التعاونية:

يعتبر التمويل الفلاحي عن طريق التعاونيات أفضل وسيلة تمويل تناسب القطاع الفلاحي، وذلك لأنّ الائتمان الذي يقوم على النظام التعاوني يعتبر أسلم نظام للائتمان الفلاحي، فهو يُقدّم القروض إلى جميع الفلاحين مهما كانت مستوياتهم على أساس الصّالح العام، كما يعتبر هذا النظام أكثر فاعلية وأقرب إلى الفلاحين، إذ يعتمد على البساطة في المعاملة، ويهـدف إلى زيادة الإنتاج الفلاحـي ومساعدة أعضائـه[3].

---

[1] الداهري عبد الوهاب مطر، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**"، المصدر سبق ذكره، ص216.

[2] زبيري رابح، **المصدر سبق ذكره**، ص48.

[3] أبو الغار أحمد محمد، (1973): "**التمويل التعاوني**"، مكتبة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص27.

ب. المصادر الأجنبية:

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية، تجد الدول المتخلفة تحصل على هذه الأموال من مصادر التمويل الخارجية (الأجنبية). ويمكن حصر هذه المصادر في العناصر التالية:

ب.1. الاستثمار الأجنبي الخاص:

يحتلّ الاستثمار الأجنبي الخاص أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية، حيث أنّ المدّخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي الفلاحي بصفة خاصّة[1]، ومع ذلك فهناك حقيقة واضحة، وهي أنّ البلاد المتخلّفة لن تجد الأمر سهلا لجذب كميات من رأس المال الأجنبي الخاص، اضافة إلى أنّ تدفق رأس المال الخاص إلى هذه المناطق لا يحتمل أن يكون كافيا في حدّ ذاته لسدّ الثغرة بين الاحتياجات الرأسمالية وموارد التمويل المحلية أو الجارية[2].

ب.2. المعونات الدولية الخارجية:

يشمل اصطلاح المعونات الدولية بمعناها الواسع جميع الموارد التي تنتقل من البلاد الأكثر تقدّما أو أكثر ثراءً ورخاءً إلى البلدان المتخلفة، أو التي تعاني من اضطراب اقتصادي يهدّدها بالخطر[3]. ولهذه المعونة عدّة أشكال منها[4]:

– منح خالصة تقدّمها حكومات الدول الغنية أو بعض الهبات الدولية إلى البلدان الفقيرة دون مقابل؛

– قروض طويلة الأجل من الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية، حيث تتميز هذه القروض بمرونة الشروط المالية التي تقوم بمقتضاها، فهي تقدّمها الدول الأكثر تقدّما والهيئات الدولية بشروط ميسّرة.

---

(1) انظر في ذلك: عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، **المصدر سبق ذكره**، ص228

(2) بكري كامل، مندور أحمد، **المصدر سبق ذكره**، ص12

(3) **المصدر نفسه**، ص103

(4) البراوي راشد، **المصدر سبق ذكره**، ص44.

وفي العموم تأتي هذه المعونة من المؤسسات الدولية، والتي من بينها[1]:

- مؤسسة التنمية الدولية؛

- مؤسسة التمويل الدولية؛

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث يساهم في اشباع الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة في الدول النامية، وذلك من خلال مشاريعه المتعلّقة بالزراعة والتنمية الريفية، أهمّها: مشروعات التنمية الريفية وإصلاح الأرض؛ مشروعات الإنماء للمحاصيل... [2].

- منظمة الأغذية والزراعة، والتي تتلخّص اختصاصاتها فيما يلي[3]:

- إبداء التوصيات وإعداد مشروعات الاتفاقيات، وذلك فيما يتعلق بشؤون الغذاء والزراعة، خاصّة البحوث العلمية والفنية والاجتماعية والاقتصادية، وتحسين نظم التعليم والإدارة، صيانة الموارد الطبيعية وتحسين أساليب الإنتاج الفلاحي، تحسين تصنيع المنتجات الغذائية والفلاحية وتسويقها، اتّخاذ التدابير الكفيلة بتوفير مصادر الائتمان الفلاحي واتخاذ تدابير دولية بشأن الاتفاقيات السلعية؛
- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء؛
- تجميع البيانات الإحصائية وإجراء تحقيقات عن الفلاحة والسكان ومستويات التغذية؛
- تشجيع إنتاج الغذاء بطريقة أكثر كفاءة وتنظيم، وكذا رفع مستويات التغذية والمعيشة.

ثانيا- أنواع التمويل الفلاحي:

يمكن تحديد أنواع التمويل استنادا إلى المعايير الموضوعة لذلك كما يلي[4]:

---

[1] انظر في ذلك: عجمية محمد عبد العزيز، ناصف ايمان عطية، نجا علي عبد الوهاب، (2007): "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات، الاستراتيجيات، التمويل)**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع: الاسكندرية، مصر، ص282 وما بعدها.

[2] لمزيد من التفاصيل حول مشروعات البنك الدولي للزراعة والتنمية، يرجى الإطلاع على:
صفوت عبد السلام، (1993): "**البنك الدولي-مشكلات التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث**-"، دار النهضة العربية: القاهرة، مصر، ص213 وما بعدها.

[3] البراوي راشد، **المصدر سبق ذكره**، ص ص455،456.

[4] رياش مبروك، (2002): "**تمويل القطاع الفلاحي**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية- فرع التسيير- غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص27.

1. من حيث المدّة:

وينقسم هذا النوع إلى: تمويل قصير الأجل، تمويل متوسط الأجل، تمويل طويل الأجل.

أ. التمويل قصير الأجل:

ويقصد بذلك المبالغ النقدية التي لا تتجاوز السنة، أي المبالغ اللازمـــة لإتمام العملية الفلاحية الإنتاجية كأجور العمال الفلاحيين، اقتناء البذور... وغيرها على أن تسدّد من ايرادات نفس الدورة. وعادة ما تكون مدّة موسم فلاحي واحد، لهذا تسمّى بالقروض الموسمية، بسبب الاستغلال الموسمي، كما تسمّى غالبا هذه القروض بقروض الحَملة أو مصاريف الحملة. وفي الجزائر مثلا فإن الموسم الفلاحي يبدأ من أول أكتوبر وينتهي في 31 سبتمبر من السنة الموالية.

ب. التمويل متوسط الأجل:

ويقصد به المبالغ النقدية التي يتطلّب مدّة استعمالها ما بين 2 و 5 سنوات قبل تسديدها، وتتمثّل هذه القروض في قروض تجهيزية كشراء الآلات الفلاحية ومعدّات السقي، المواشي... .

ت. التمويل طويل الأجل:

ويقصد به الطلب على الأموال لإجراء التحسينات وزيادة إنتاجية الوحدة في المدى البعيد، والتي تزيد فترة استعمالها عن 5 سنوات، وتتمثّل في القروض الخاصّة بالاستثمار الفلاحي كاستصلاح الأراضي، بناء الحضائر لتربية المواشي وغرس الأشجار...، وغيرها من العمليات الإنتاجية التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة.

2. من حيث الغرض:

ينقسم التمويل الفلاحي من حيث الغرض إلى نوعين: تمويل الاستغلال وتمويل الاستثمار.

أ. تمويل الاستغلال:

ويقصد به الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات المتعلّقـــة بتشغيل الدورة الإنتاجية للمشـــروع كنفقات

شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وغيرها من المدخلات اللازمة للعملية الإنتاجية، قصد الاستفادة منها والحصول على عائد في نفس الفترة.

ب. تمويل الاستثمار:

ويقصد به الأموال المخصّصة لمواجهة النفقات التي يترتّب عنها خلق طاقة انتاجية جديدة، أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات، التجهيزات والمواشي، ومختلف العمليات التي يترتّب عنها زيادة التكوين الرأسمالي للمزرعة أو المشروع الفلاحي.

ثالثا- مؤسّسات التمويل الفلاحي:

بصفة عامّة، يمكن التمييز بين شكلين من مؤسّسات التمويل الفلاحي، وهي المؤسّسات التي تموّل الفلاح عينا، والمؤسسات التي تموّل الفلاح نقدا، وهما نوعان معروفان الأكثر شيوعا في مختلف بلدان العالم.

1. المؤسّسات التي تموّل الفلاح عينا:

تقوم هذه المؤسسات بتقديم قروض عينية للفلاحين، وخاصّة الموارد التي هو في حاجة إليها، حيث تقوم مثل هذه المؤسسات بتقديم القروض في شكل عيني في صورة بذور أو أسمدة أو خدمات حرث... وتقدّم غالبا هذه القروض في موسم الحرث والزرع، وكذلك في موسم جمع المحصول الزراعي.

وتكون الطريقة التي يتمّ بها الإقراض على شكل استفادة الفلاح من قيمة قرض معين، أي يحدّد له الاستفادة من مبلغ معين حسب الدراسة الخاصّة بطلبه، وذلك بعد الموافقة على القرض من الجهة المختصّة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم مختلف المواد التي يحتاجها الفلاح للقيام بالعملية الإنتاجية في حدود المبلغ المالي المحدّد لقيمة القرض العيني.

كما يمكن أن تشمل هذه القروض عملية تقديم الماشية أو الأبقار بهدف تسمينها خلال فترة معينة، مع تقديم كل متطلبات العملية من الكلأ والعلف، حيث تحسب للمستفيد بسعر معين للكيلوغرام الواحد، ثم

تشتري عليه بنفس السعر أو زائد بقليل، لأنّ الماشية أو الأبقار المقدّمة للفلاح من طرف التعاونية إمّا أن تكون صغيرة أو ضعيفة. وعليه فالفائدة العائدة على الفلاح من هذه العملية تتمثّل في فرق الوزن الذي تكسبه الماشية في عملية التسمين بعد خصم كل مصاريف الكلأ والعلف.

ويعتبر في الحقيقة هذا النوع من القروض شكلا من أشكال التموين للفلاح، لأنّه لا يتحصّل على النقود، وإنّما يتحصّل فقط على مواد عينة أو خدمات، ومن ثمّ فإنّ نوع التدفّق القائم بين هذا الشخص والمؤسّسة المانحة للتمويل هو تدفّق عيني فقط، ولكن الذي أعطى هذه العملية صفة القرض هو تسجيلها على حساب المستفيد كقرض نقدي ذي فائدة معيّنة.

ومن أهمّ هذه المؤسّسات التي عرفتها الجزائر: الشركة الزراعية للاحتياط والتعاونيات الفلاحية متعدّدة الخدمات[1].

2. المؤسّسات التي تموّل الفلاح نقدا:

هناك الكثير من المؤسّسات المالية التي تختصّ في تقديم قروض نقدية للفلاحين، لأنّ الفلاح في كثير من الأحيان يجد نفسه في حاجة إلى أموال سائلة لعمليته اليومية كشراء بعض حاجياته الخاصّة، أو الحاجة إلى أموال خاصّة بالعملية الإنتاجية أو لدفع أجور بعض العمال الذين يحتاجهم خلال الموسم، أو حتى لقاء حاجاته الاستهلاكية. وتنقسم هذه القروض التي تمنحها هذه المؤسسات إلى: قروض قصيـــرة المدى، قروض متوسّطة المدى، قروض طويلة المدى.

ومن أهمّ المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة في الجزائر: البنك الوطني الجزائري للفترة (1968-1982)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ابتداءً من 1982، يضاف لها القروض المالية التي يقدّمها هذا الأخير[2].

---

[1] بهلول حسن، (1976): "**القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**"، الشركة الوطنية النشر والتوزيع، الجزائر، ص176.

[2] **المصدر نفسه.**

الفرع الرابع: مخاطر التمويل الفلاحي وشروط نجاح سياسته

يختلف تمويل القطاع الفلاحي عن تمويل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في أنّ التمويل الفلاحي يواجه عدة مخاطر، غالبا ما تكون عائقا في وجه هذا التمويل، وهو ما يجعل المؤسّسات المالية لا ترغب في تمويل القطاع الفلاحي.

أولا- مخاطر التمويل الفلاحي:

إنّ التمويل الفلاحي له دور هام وخاصّة في الدول ذات الاقتصاديات الفلاحية، وهنا يمكن التمييز ما بين درجة النمو في المجتمع. ففي الاقتصاديات التي بلغت درجة عالية من النمو توفّرت مقوّمات الوعي في حسن استخدام الأموال دون توجيه من مصادر تقديمه، أمّا في المجتمعات النامية فإنّ استخدام الأموال تحتاج إلى نوع من الإشراف والتوجيه للتحقّق من استعماله في أغراضه، أي أنّ التمويل الذي يساهم في تنمية الإنتاج الفلاحي يجب أن يكون ملائما لخصائص الأنشطة الفلاحية ويستجيب لحاجتها، ويساير أيضا مستويات الفلاحين، لما له من خصوصيات تميّزه عن باقي النشاطات الأخرى كالصناعة والتجارة[1]، ممّا قد يتولّد عنه مخاطر يمكن أن تواجه التمويل الفلاحي منها[2]:

- الإنتاج الفلاحي يتعرّض لمخاطر كثيرة لا يمكن للفلاح التحكّم والسيطرة عليها، بحيث أنّ الإنتاج هنا يخضع للظروف الطبيعية مثل سقوط الأمطار، إصابة المحاصيل ببعض الآفات، سقوط الصعيق... هذه الكوارث تعمل على الإقلال من الناتج الفلاحي الإجمالي، ممّا يؤدّي إلا انخفاض الإيراد الكلي للفلاح، إذ يجعله غير قادر على تسديد التزاماته المالية؛
- يتّصف الإنتاج في القطاع الفلاحي ببطء الدورة الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى عدم تحقيق الدوران السريع للأموال، ممّا يدفع بالجهة المُقرضة بالبحث عن قطاعات أفضل وأحسن لاستثمار الأموال وتُحجم

[1] رياش مبروك، **المصدر سبق ذكره**، ص29.

[2] بويهي محمد، **المصدر سبق ذكره**، ص ص162،163.

عن التعامل مع هذا القطاع، وهو الأمر الذي جعل العديد من الحكومات تعمل على إنشاء بنوك متخصّصة في تمويل الفلاحة؛

- لا يستطيع الفلاح السيطرة على الإنتاج ولا على الأسعار، فبمجرّد توفّر المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري، وقد يتدفّق العرض فتنخفض الأسعار، إذ لا يستطيع الفلاح الاحتفاظ بمنتوجه لمدة طويلة، لأنّ معظم المنتوجات الفلاحية غالبا ما تتعرض للتّلف؛
- إنّ القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الصناعة والتجارة تعمل على اجتذاب رؤوس الأموال على عكس ما هو عليه في القطاع الفلاحي، لأنّ عملية الإنتاج في هذه القطاعات لا تتوقّف بل تكون مستمرة، وأنّ سرعة دوران الإنتاج يؤدّي إلى سرعة دوران الأموال، وبالتالي زيادة أرباح الجهة المُقرضة أو المستثمِرة، بينما التمويل الفلاحي يتّصف بالركود؛
- المعاملات التجارية والصناعية تحكمها عدّة قوانين، أي أنّ المشرّع في القانون التجاري أحاطها بعدّة قوانين تجعلها ملزمة بالوفاء بالتزاماتها في الأوقات المحدّدة، ومعاقبة من يتأخّر بالوفاء بعقوبات بالغة القسوة كإشهار الإفلاس. لذا تجد أنّ العاملين في الصناعة أو التجارة حرصين على الوفاء في الميعاد، وهو ما يشجّع المؤسّسات المالية في التعامل معهم، على العكس التعامل مع القطاع الفلاحي؛
- الإنتاج الصناعي يتوقّف على الدراسة الخاصّة بالإنتاج، وعلى خبرة مختلف شرائح العمال بالعمليات الإنتاجية، وهو ما يؤدي غالبا إلى تحقيق الحجم الإنتاجي المرغوب. أمّا الإنتاج الفلاحي فلا يوجد أيّ مقياس يحكمه، لأنّه في كثير من الأحيان خاضع للعوامل الطبيعية، ممّا يؤثر سلبا عليه.

ثانيا- شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي:

إنّ الوصول إلى الأهداف المرجوة من عملية التمويل في القطاع الفلاحي يتطلّب وضع سياسة رشيدة، وذلك من خلال المتابعة والتأكّد من أنّ القروض المنوحة للقطاع الفلاحي يجب أن تنفق أو تستغلّ في المجالات المخطّطة لها، حتى تكون نتائج هذا القرض هي نفس الهدف المرسوم أو المرجو من

سياسة الاقتراض، لأنّ عملية تقديم القروض بدون مراقبة استعمالها قد يؤدّي إلى تحويل جزء كبير منها إلى استعمالات خارجة عن النطاق المحدّد لها كالاستهلاك أو الاستثمار في مجالات أخرى غير فلاحية[1].

وحتى تكون سياسة التمويل الفلاحي ناجحة عليها أن تراعي الأسس التالية[2]:

✓ على الفلاحين إتّباع الأساليب الحديثة في القيام بالعمليات الإنتاجية الفلاحية، حتى يكون الإنتاج أوفر، وبالتالي التقليل من مخاطر التمويل الفلاحي؛

✓ إن تنوّع الإنتاج الفلاحي يؤدّي إلى التقليل من المخاطر التي ترتبط بالإنتاج، كما أنّ زيادة الدورات الإنتاجية للأرض تعمل على سرعة دوران رأس المال اللازم في العملية الإنتاجية؛

✓ يجب أن يُدعَّم جهاز التسويق الفلاحي في البلاد بالإمكانيات اللازمة له، وذلك بهدف المحافظة على الأسعار التي تضمن للفلاح تسويق منتجاته في أحسن الظروف حتى يستطيع الوفاء بمختلف التزاماته، وتتمثّل هذه الإمكانيات في توفير وسائل الإنتاج، النقل، الطرق، المخازن وغرف التبريد... والتي يعتبر القطاع في أمسّ الحاجة لها؛

✓ إنّ إمكانيات الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيّرة، لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني بعين الاعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبيا)، كما يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وفي شكل أقساط تسهيلا للدفع؛

✓ منـــح الائتمان يجب أن يؤسّس على الحيازة وليس الملكيـة، ذلك أنّ العديــد من الفلاحيــن ليست لهم

---

[1] بويهي محمد، **المصدر سبق ذكره**، ص155.

[2] انظر في ذلك:

-بويهي محمد، **المصدر سبق ذكره**، ص ص160،161.

-بن سمينة دليلة، بن سمينة عزيزة، (2006): "**سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر**"، الملتقى الدولي حول **سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية**- المنعقد يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص ص4،5.

ملكية ثابتة، وهذا يقيّد من طاقتهم على الاقتراض؛

✓ يجب على المؤسّسة المُقرضة أن تضع خطّة بسيطة توضّح فيها شروط الإقراض، حتى يستطيع كل فلاح وخاصّة صغار الفلاّحين الاستفادة من هذه القروض واستخدامها في الوقت المناسب، لأنّ كل عملية إنتاجية لها وقتها المحدد، وفي كثير من الأحيان فوات وقت العملية بأسبوع قد يؤدّي بالضرر للمنتوج؛

✓ يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظّمة يراعى فيها خصوصيات مناطق الإنتاج وطبقات المقترِضين، وهذا التنظيم يحتاج إلي تدعيم مؤسّسات الائتمان، حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة، وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.

✓ يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقّف وظيفة البنوك على منح القروض فقط، وإنّما يجب عليها متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها، كما يجب التأكّد من أنّ استخدامها سوف يُعطي إيرادا يكفي لتسديد ودفع الفوائد عليه، مع ترك ربح مناسب للفلاح.

المطلب الثالث: التأمين الفلاحي

يعدّ قطاع التأمين من القطاعات الهامّة والحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، إذ يلعب التأمين دورا كبيرا في التنمية الفلاحية. فالتأمين الفلاحي من حيث كونه هدفا تنمويا يعمل على استدامة دخل الفلاحين وتعظيم ربحهم، وتقليل المخاطر التي تصيب محاصيلهم وتعويضهم عن الخسائر الممكنة، ممّا يؤدي إلى تشجيعهم وتحفيزهم على الإنتاج، وبالتالي تطوّر واستقرار القطاع الفلاحي وما ينجم عنه من تحقيق للأمن الغذائي، فكون القطاع الفلاحي من بين القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر أدّى بالإنسان إلى استحداث خدمات التأمين الفلاحي الذي يقدّم العديد من التغطيات التأمينية.

الفرع الأول: مفهوم التأمين الفلاحي

التأمين عموما هو شكل من أشكال إدارة المخاطر المستخدمة للحماية ضد خسارة محتملة، والتأمين الفلاحي هو منتج خاص من منتجات التأمين، إذ يستعمل من قبل الشركات الفلاحية. ويهدف إلى تقليل الخسائر التي قد يتعرّض لها الفلاحون، وذلك بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من الفلاحين المشاركين، كما أنّ التأمين الفلاحي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط، بل إنه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات، تربية المائيات والبيوت البلاستيكية[1].

الفرع الثاني: دور التأمين الفلاحي وأهميته

يلعب التأمين الفلاحي دورا رئيسيا في التنمية الفلاحية، كونه أداة فعّالة لإدارة المخاطر المناخية، وقد حدّدت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية ممثّلة في الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي الدور الذي يمكن أن يؤدّيه التأمين الفلاحي كما يلي[2]:

- ✓ المحافظة على التراث الفلاحي والريفي؛
- ✓ ضمان حد أدنى من الدخل، وتكريس النشاط الفلاحي؛
- ✓ ضمان الملاءة المالية الفلاح/البنك؛
- ✓ ضمان الأمن الغذائي واستقرار الاقتصاد الوطني.

وفي حالة تبنّي برنامج تأمين فلاحي مناسب قابل للتطبيق يقبل به الفلاحون وله فرص كبيرة للنجاح في الإقليم، فإنّ ذلك قد يؤدي إلى الكثير من النتائج الإيجابية أهمّها[3]:

---

(1) Ramiro Iturrioz, (2009): **"Assurance Agricole"**, série de Fiches d'Information sur l'Assurance (Numéro 12), Groupe Banque Mondiale: Washington, p p5,6.

(2) M A D R, (2011): **"Le rôle des Assurances Agricole dans le développement de la politique du renouveau Agricole et Rural"**, disponible sur site: (13/05/2014) http://www.minagri.dz/pdf/ateliers/commu%20tic/Communication13.pdf

(3) عامر أسامة، (2014): "**دور التأمين في دعم التنمية الزراعية–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013/2002**–"، الملتقى الدولي التاسع حول **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية** المنعقد يومي 23 و 24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ص6.

✓ تخفيف الخسائر التي يتكبدّها الفلاح في المواسم الرديئة، وهذا يساعد على استقرار دخله، ممّا ينعكس بشكل ايجابي على قطاع الفلاحة وعلى الاقتصاد الوطني، كما يعمل على تثبيت صغار المزارعين في قُراهم ومزارعهم؛

✓ يسهّل وصول صغار الفلاحين للمؤسّسات المقرِضة؛ لأنّه يصلح كضمان لقروضهم وكبديل عن الضمانات التقليدية التي ربما لا يمتلكونها؛

✓ تشجيع الاستثمار في الفلاحة والتراكم الرأسمالي، وولوج عدد كبير من الفلاحين والمستثمرين لهذا القطاع؛

✓ تعزيز استدامة مؤسّسات الإقراض الفلاحي عبر تقوية قدرة التسديد لدى المقترضين المؤمَّنين على مزروعاتهم وممتلكاتهم؛

✓ إعطاء ثقة أكبر للفلاحين بتبنّي أساليب تكنولوجية حديثة تساعد على زيادة وتحسين الإنتاج؛

✓ يعمل على تكريس ظاهرة الاحتفاظ بسجلات مزرعية على مستوى المزارع وسجلات فلاحية على مستوى الدولة وشركات التأمين، ممّا يشكل قاعدة بيانات دقيقة ومفيدة من أجل توسيع قاعدة المؤمّنين والمحاصيل المؤمّنة، بالإضافة إلى تطبيق أساليب متقدّمة في التأمين.

المطلب الرابع: التسويق والإرشاد الفلاحي

يعتبر التسويق والإرشاد الفلاحي من أهمّ الموضوعات ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي، حيث يعتمد نجاح هذا القطاع بشكل رئيسي على نجاح عمليات الإرشاد والتسويق الفلاحي، إذ لا فائدة من عملية الإنتاج إذا لم يسوّق ويباع لضمان ديمومة المؤسّسات الإنتاجية واستمرار عملية الإنتاج. كما أنّ الإرشاد هو حلقة التواصل بين الفلاح وأرضه ووسيلة لتعميق معارفه وتكييفها وفق المعطيات الخارجية، ممّا يعود بالنفع عليه وعلى القطاع الفلاحي ككل.

الفرع الأول: التسويق الفلاحي

إنّ القطاع الفلاحي بحاجة ماسّة لنظام التسويق، وذلك تماشيا مع البيئة والمتغيّرات المؤثّرة؛ ذلك أنّ هذا القطاع من أكثر القطاعات الاقتصادية اضطرابا، إذ يعدّ المستهلك للسلع الفلاحية أقلّ أمان بالنسبة للسلع الأخرى، خاصّة فيما يتعلّق بالوفرة وتذبذب الأسعار.

أولا- مفهوم التسويق الفلاحي:

يعبّر عن التسويق الفلاحي بأنّه "ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفّق السلع الفلاحية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها، بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الفلاحية"[1].

كما يعرّف التسويق الفلاحي على أنّه "أداء كامل أنشطة المشروع التي تتعلّق بتدفّق السلع الفلاحية والخدمات من مراكز الإنتاج الفلاحي إلى المستهلك"[2].

ويعتبر التسويق الفلاحي انجاز الأنشطة التجارية التي تتضمّن تدفّق السلع والخدمات من نقطة ظهور المحاصيل والمنتجات لغاية وصولها وبأيّ شكل كان إلى المستهلك الأخير[3].

رغم أنّ المفاهيم السابقة لا تخرج في مضمونها عن مفاهيم التسويق بصفة عامّة، إلّا أنّ الأمر لا يخلوا من اختلافات لدى تسويق المنتوجات الفلاحية من الناحية العملية، ويعود ذلك إلى الخصائص المميّزة لكلّ من الإنتاج الفلاحي والمنتجات الفلاحية واستهلاك هذه المنتجات؛ فعملية الإنتاج في الفلاحة تختلف عن عملية الإنتاج في الصناعة، كما أنّ المنتوجات الفلاحية تختلف هي الأخرى عن المنتوجات الصناعية، حيث يختلف فيها العرض والطلب ومرونتها، كما تختلف فيه طرق تكوين الأسعار وطرق اكتشافها، بالإضافة إلى اختلافات واضحة في قنوات التوزيع (المسالك التسويقية)، وفي بعـــض الجوانب

---

[1] عبيدات محمد، (2000): "**التسويق الزراعي**"، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص17.

[2] الزعبي عاكف، **المصدر سبق ذكره**، ص41.

[3] أبي السعيد الديوه جي، (2001): "**مبادئ التسويق الزراعي**"، دار حامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص12.

الوظائفية التسويقية[1].

ثانيا- أهداف التسويق الفلاحي:

إنّ الدور الأساسي للتسويق الفلاحي هو نقل المنتجات الفلاحية من المنتج إلى المستهلك، وفي ما يلي إشارة إلى أهداف المؤسّسات العاملة في ميدان التسويق الفلاحي[2]:

1. تركيز وتجميع الإنتاج الفلاحي: وهي عبارة عن عملية تجميع المواد الأولية الفلاحية والمنتجات الاستهلاكية في نقطة محلية ومن ثمّ مركزية من المنتجين الفلاحيّين، وذلك بهدف القيام بالوظائف التسويقية اللازمة لتوصيل هذه السلع من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك، حيث تقوم المؤسّسة العاملة في ميدان التسويق الفلاحي بتجميع المنتجات الفلاحية سواءً من تجّار الجملة أو من المنتجين (الفلاحين) مباشرة، ثمّ القيام بالعمليات التسويقية المختلفة على هذه المنتجات (تعبئة، تغليف...) لكي تكون مهيّأة للتسويق المحلي أو الدولي.

2. الموازنة بين العرض والطلب: وتعني التحكّم في العرض حتّى يتوازن الطلب من حيث الزمن والكمية ودرجة الجودة، أي ايجاد تعادل بين قوتي العرض والطلب، ويرجع هذا إلى أنّ الإنتاج الفلاحي لا يُنتَج وفقا لطلب المستهلكين وأذواقهم، فالإنتاج الفلاحي يتعرّض لتغيّرات طبيعية بسبب تأثير العوامل الطبيعية في الإنتاج، فضلا عن طبيعة الإنتاج الموسمية والاستهلاك الدائم، فعلى سبيل المثال يمكن تخزين المنتجات الفلاحية لمدّة معيّنة، كذلك نقلها من مكان إلى آخر حسب كمية الطلب، وبذلك يمكن تفادي إغراق الأسواق في فترات أخرى، ممّا ينتج عنه تقلّبات كبيرة في أسعار المنتجات الفلاحية، وكذلك أضرار مالية بالمنتوج الفلاحي، ومنه تبرز أهمية التسويق الفلاحي كمرحلة تقوم بعملية التوفيق بين العرض والطلب، وتوضّح أهمية التخزين ووسائله المختلفة التي تعمل على تحقيق هذا التوازن المطلوب من خلال

---

[1] الزعبي عاكف، **المصدر سبق ذكره**، ص41.

[2] دحو سليمان، "**تسويق المنتوج الزراعي كإستراتيجية للدخول للأسواق الدولية: دراسة تسويق التمور في الجزائر**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير-فرع التجارة الدولية- غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص91.

تصريف المنتجات بعد دخولها إلى الأسواق المركزية، فالمواد الفلاحية الأولية (الخامات الفلاحية) تجد طريقها إلى مؤسسات الصناعة التحويلية، بينما المواد الغذائية الاستهلاكية توزّع بواسطة تجّار الجملة على جميع المراحل التي تجتازها السلعة في أماكن تجميعها حتّى وصولها إلى المستهلك.

وفي إطار التسعير، لابدّ من دور للحكومات في تحديد الأسعار بمستوى أعلى من السعر السوقي، ثمّ شراء الفائض كمخزون إستراتيجي وبالذات في حالة المواد الغذائية الأساسية، وفي حالات أخرى تقوم الدولة بدعم الفلاحين، إمّا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إطار الإستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الفلاحي، والتي تؤثّر مباشرة على تنمية وتطوير الإنتاج الفلاحي. كما يتأثّر التسعير بالتكاليف الحقيقية للإنتاج ومعدّلات التضخّم وسعر الصرف[1].

الفرع الثاني: الإرشاد الفلاحي

يعتبر الإرشاد الفلاحي كعامل من عوامل التنمية الفلاحية، كونه يعدّ عنصرا يركّز على النواحي النوعية والاجتماعية للفلاح، إلى جانب التطوير التقني والعلمي لعناصر الإنتاج الفلاحي.

أولا- مفهوم الإرشاد الفلاحي:

يعتبر الإرشاد الفلاحي أسلوبا تعليميا عامّا للفلاح في غير المدرسة، والقصد منه مساعدة أهل الريف على مساعدة أنفسهم، إذ يتعلّمون فيه عن طريق الإقناع الأخذ بما توصي به معاهد الأبحاث ومحطّات التجارب الفلاحية، وبما يؤدّي في النهاية إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل والارتقاء بمستوى معيشتهم[2].

ويعتبر جزءا من أجزاء التنمية، إذ يعدّ عملية متحرّكة تعتمد على نتائج البحوث التي تُجرى في الميادين التطبيقية، لتحاول دائما تقديم المزيد من الاكتشافات والأفكار في الميدان الفلاحي، وبذلك تحتــلّ

---

[1] غردي محمد، **المصدر سبق ذكره**، ص92.

[2] العادلي أحمد السيد، (1972): "**أساسيات علم الإرشاد الزراعي**"، دار المطبوعات الجديدة: الإسكندرية، مصر، ص3.

الجزء المهمّ في السلسة التي تربط بين البحث العلمي (الباحث) والتطبيق الميداني (الفلاح)[1].

ثانيا- أهمية الإرشاد الفلاحي:

إنّ تطبيق مختلف القواعد الخاصّة بالنشاط الإرشادي والاستفادة منها؛ لا بدّ وأن يكون لها بعض القواعد والآليات التي تسمح لجهاز الإرشاد من تحقيق الأهداف المنوطة به، وذلك نظرا لأهميته في عملية التنمية الفلاحية.

وفي ما يلي بعض أهداف الإرشاد الفلاحي[2]:

✓ زيادة دخل الفلاح عن طريق تطوير الإنتاج وتحسين وسائله من خلال الاستخدام الأمثل لمختلف عناصر الإنتاج، والعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية للمزرعة.

✓ توعية سكان الريف وجعلهم أكثر إدراكا وقدرة على تحديد مشاكلهم بدقّة والتفكير السليم في إيجاد حلول لها، مع تشجيع المبادرات الفردية والعمل الجماعي والتعاوني، وبثّ روح الاعتماد على النفس؛

✓ توسيع الآفاق المعرفية للفلاحين وتثقيفهم، وتزويدهم بكلّ ما هو جديد ومفيد من المعارف والخبرات الفلاحية، وتدريبهم وتعريفهم بما يدور حولهم من أحداث وصدى ذلك على حياتهم العامة والخاصّة، كما يتناول علاقة الفرد بمجتمعه المحلي وعلاقة الأسرة بالمجتمع العام، وهذا يكون بتدخّل الدولة في إنشاء مراكز للإرشاد الفلاحي أو مدارس تعليم الفلاحين؛

ويضاف إلى ذلك تدريب الريفيين كي يتمكنوا من إدارة أعمالهم واستثمار مواردهم وتطويرها، وذلك لتعطي إنتاجا وفيرا ومتنوّعا، وتحقيق اكتفاء ذاتي للمستهلك، وفائض للتصدير ذو نوعية تنافسية. ويتمّ الوصول إلى هذا الهدف وفق النقاط التالية[3]:

---

[1] فتح الله معزوز، (2009): "**دور الإرشاد الفلاحي في التنمية الفلاحية في الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية-فرع تحليل اقتصادي- غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص3.

[2] بن الحبيب طه، **المصدر سبق ذكره**، ص19.

[3] **المصدر نفسه**، ص20.

✓ تحسين معارف الفلاح وتنظيمها؛

✓ سدّ احتياجات الفلاحين التكوينية، وتلقينهم التقنيات الحديثة؛

✓ الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفلاحين الخاصّة بالمعيشة، ويتأتّى ذلك برفع مستوى معيشة الفلاح ودخله الفردي.

وتجدر الإشارة أنّ من أهمّ معوّقات الإرشاد الفلاحي في الدول النامية هي عدم التوافق بين سياسات البحث والإرشاد الفلاحي ونتائج البحوث الفلاحية، ويرجع ذلك إلى انعدام التكامل والتنسيق بما يجعل البحوث الفلاحية الجامعية ذات طابع أكاديميّ بشكل يجعلها غير مهيّئة لحلّ كلّ مشاكل القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى أنّ القطاع الفلاحي يعاني من ضعف وقلّة الاتّصال والارتباط بين مؤسّسات البحث والإرشاد الفلاحي، وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى ضعف التمويل وقلّة رأس المال المتاح للقطاع الفلاحي، يضاف إلى هذا معوّقات أخرى كغياب المنهج الاقتصادي الذي يتمّ إتباعه قصد تحقيق الكفاءة والفعالية الاقتصادية[1].

[1] باشي أحمد، (2003): "**القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**"، مجلة الباحث (العدد 2)، جامعة ورقلة، الجزائر، ص ص112،113.

خلاصة الفصل

يشكّل القطاع الفلاحي قطاعا استراتجيا في الاقتصاد الوطني، نظرا لأهمية الفلاحة كمصدر أساسي للغذاء والمواد الأولية، وكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة، حيث يعتبر العصب الحسّاس الذي يؤثّر ويتأثّر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة.

وتهتمّ التنمية الفلاحية المستدامة بالبعد الاقتصادي للتنمية من خلال استدامة الحصول على العوائد المالية من الفلاحة، وبالبعد البيئي بالمحافظة على البيئة وتقليل تأثير النشاط الفلاحي على الموارد الطبيعية، وبالبعد الاجتماعي بالحصول على إنتاج غذائي صحّي لجميع المستهلكين مع حفظ حقوق الأجيال المستقبلية واستمرارها، ممّا يجعل التنمية الفلاحية المستدامة نظاما شاملا ومتكاملا.

وبشكل عام، تسعى التنمية الفلاحية المستدامة إلى إنتاج غذاء صحي وكافي من خلال الاستخدام الحكيم والرشيد للموارد الطبيعية، وتحقيق التوازن بين الإنتاج الفلاحي والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتعتبر التنمية الفلاحية مستدامة عندما تكون ممارستها سليمة بيئيا وناجعة اقتصاديا، وعادلة اجتماعيا، وملائمة ثقافيا وإنسانيا، وتعتمد على منهج علمي شامل.

وعلى صعيد آخر، تعدّ السياسة الفلاحية سبيل القطاع الفلاحي للوصول إلى أهدافه، حيث تعمل على رسم الإستراتيجيات المناسبة الواجب اتّباعها لزيادة الإنتاج والرفع من مردودية القطاع ككل، بالإضافة إلى خلق فرص شغل، وتنمية الأوساط الريفية... .

ولعلّ الإصلاح الفلاحي هو المنهج الذي تأخذ به العديد من الدول لتصحيح الاختلالات على مستوى قطاعها الفلاحي، ووفقا لذلك تضع الحكومات خططا وبرامج تنموية وفق ما يناسب إمكاناتها ومواردها المتاحة، من أجل دفع عجلة التنمية الفلاحية وتحقيق التنمية المستدامة، إذ تتّبع في ذلك العديد من الاستراتيجيات تدخل في إطار الدعم الفلاحي، أهمّها: التمويل الفلاحي، التأمين الفلاحي، التسويق والإرشاد الفلاحي.

الفصل الثالث:

واقع ومؤشرات القطاع الفلاحي

في ولاية قالمة

تمهيـــد

يعتبر القطاع الفلاحي من أهمّ القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، لما يتوفر عليه من مقوّمات طبيعية وبشرية تؤهّله في دفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وزيادة الناتج المحلي الخام، وتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع.

وتعدّ ولاية قالمة من بين مناطق الوطن التي تملك مؤهّلات فلاحية كافية لأن تجعل منها قطبا فلاحيا رعويّا بامتياز، فهي تتمتّع بأهمية استراتيجية في هذا المجال، ذلك أنّها تتميّز بخصوبة أراضيها ومناخها المعتدل وموقعها الجغرافي الهام، وقابلية أراضيها للريّ، والدور الذي يمكن أن تلعبه الولاية في تطوير التنمية الفلاحية محليا ووطنيّا. كل هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تشكّل دفعا قويا لتفعيل وتنشيط الاقتصاد المحلي من خلال الاستغلال الأمثل والعقلاني لها، وذلك حفاظا عليها للأجيال القادمة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كل هذا دفع إلى طرح مجموعة من التساؤلات كما يلي: ما هي المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني؟ ماهي الإمكانات الفلاحية التي تتوفّر عليها ولاية قالمة؟ وممّا يتشكّل الإطار المؤسّساتي لإدارة وتنظيم القطاع في الولاية؟ وما هي أهم هياكل وآليات دعم القطاع الفلاحي بها؟

وبناءً على ذلك، تمّ تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية كما يلي:

☑ **المبحث الأول:** مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني؛

☑ **المبحث الثاني:** الإمكانات الفلاحية لولاية قالمة؛

☑ **المبحث الثالث:** الإطار المؤسّساتي لإدارة وتنظيم القطاع الفلاحي في ولاية قالمة؛

☑ **المبحث الرابع:** هياكل وآليات دعم القطاع الفلاحي في ولاية قالمة.

المبحث الأول: مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

يبدو من الضروري قبل دراسة واقع التنمية الفلاحية في ولاية قالمة، إلقاء نظرة عامة ومختصرة عن دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التعرّض لموارده وأهمّ المؤشّرات الاقتصادية الكلية التي تساعد في تحديد الأهمية النسبيّة للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: لمحة عن الإمكانات الفلاحية في الجزائر

تحوز الجزائر على عدّة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي، حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وقربها من السوق الأوربية وشريط ساحلي طوله 1.200 كلم مطل على أوروبا، فضلا عن امتلاكها لعدّة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية، يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: الموارد الطبيعية

ويمكن التمييز في الموارد الطبيعية بين الموارد الأرضية والموارد المائية.

أولا- الموارد الأرضية:

للجزائر رصيد هامّ من الأراضي الفلاحية، فتبعا لما ورد في التقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر لعام 2012، فإنّ المساحة الكلّية للأراضي العامّة في الجزائر تُقدّر بحوالي 238 مليون هكتار؛ تحتلّ الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ما نسبته 80% من المساحة الكلية، كما تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية حوالي 42,5 مليون هكتار، أي ما يمثّل 17,8% من المساحة الكلية للبلاد، وتشغل المساحة الفلاحية المستغلّة حوالي 8,4 مليون هكتار، أي ما يقارب 20% من المساحة الفلاحية الإجمالية. كما يقدّر نصيب الفرد من المساحة المزروعة بحوالي 0,24 هكتار، وهذا ما يؤكّد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة. وفي المقابل، فإنّ المساحات المسقية ضعيفة ولا تُمثّل سوى 12% من المساحة الفلاحية المستغلّة، ما يعني خضوع ما يقــارب 90%

من الزراعات إلى التغيرات والتقلّبات المناخية، وبالتالي انتاجية متدنّية في بعض الأحيان[1].

ثانيا– الموارد المائية:

تزخر الجزائر بموارد مائية متنوعة سطحية وجوفية، تعود بالأساس إلى التنوع الجغرافي والطبيعي الذي يميّزها عن غيرها من الدول والأقاليم العربية والإفريقية، فكبر المساحة وتنوع التضاريس من العوامل المؤثّرة على عملية التساقط المطري.

كما أنّ اتّساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، إذ تقدّر الموارد المائية في الجزائر بحوالي 20 مليار م^3، منها 13 مليار م^3 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و7 مليار م^3 من المـــوارد المائية الجوفيـــة (منهـــا 2 مليار م^3 بالشمال و5 مليار م^3 في الجنوب)، ونحو 75% من هذه الموارد المائية قابلة للتجديد[2].

ويمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية هي:

1. مياه الأمطار:

يغطّي الإقليم الجزائري مساحة قدرها 2.381.741 كم^2، ويقدّر الحجم المتوسّط السنوي لمياه الأمطار في الجزائر بحوالي 12,5 مليار م^3، إلّا أنّ هذه التساقطات المطرية تمسّ أساسا شمال البلاد، وتتركّز بمقدار 90% في المنطقة التلّية وحدها، ولا تستقبل الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا سوى 10% من مياه الأمطار، بينما تعود إلى المناطق الصحراوية سوى كميات ضئيلة جدّا[3].

---

(1) انظر في ذلك:

-Ministère de l'Agriculture et du développement rural (MADR), (2012): **"Evolution de la répartition générale des terres (2000-2011)"**, Algérie.

-MADR, (2013): **"La sécurité alimentaire en Algérie"**, publication spéciale. Algérie

(2) Boualem Remini, (2005): **"La problématique de L'eau en Algerie"**, Office des publications universitaires: Alger, Algérie, p14.

(3) بلغالي محمد، (2009): "**سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية (العدد 2)، جامعة الشلف، الجزائر، ص74.

ويتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار مابين 95 و100 مليار م^3، يتغيّر توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، حيث أن 80 مليار م^3 منها يتعرّض للتبخر، ما يمثل نسبة 80% إلى 84%، والباقي المتمثل في 16 مليار م^3 يوزّع إلى 3,5 مليار م^3 فقط تساهم في تغذية الطبقات المائية الجوفية، ذلك بسبب الانحدار الذي تتميز به أغلب مناطق الشمال، بينما 12,5 مليار م^3 تتدفّق في الأنهار والوديان، ليحتفظ منها بحوالي 5,2 مليار م^3 في السدود، و7,3 مليار م^3 تتدفق مباشرة في البحر والشطوط المالحة[1].

2. المياه السطحية:

تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدّر الموارد المائية السطحية بين 9,8 مليار م^3/السنة و13 مليار م^3/السنة، حيث أنّها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، إذ تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11,1 مليار م^3 وأحواض الهضاب العليا على 0,7 مليار م^3، أمّا الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0,6 مليار م^3 [2]. وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، حيث بلغ عددها حوالي 70 سدّ سنة 2013 بقدرة استيعابية فاقت 7 مليار م^3 [3].

3. المياه الجوفية:

تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60 ألف بئر صغير، ونحو 90 ألف ينبوع و23 ألف بئر عميق، كما قُدّرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بنحو 7 مليار م^3 في السنة، وهي موزّعة بين الشمال (2 مليار م^3/السنة)، والجنوب (5 مليار م^3/السنة). بالنسبة للشمال مستغلّــة

---

[1] Boualem Remini, **Op.cit**, p17.

[2] عماري زهير، (2014): "**القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الإكتفاء الذاتي: دراسة قياسية منذ سنة 1980**"، الملتقى الدولي التاسع حول **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية** المنعقد يومي 23 و 24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ص9.

[3] معطى الله خير الدين، عمراني سفيان، (2013): "**الزراعة الجزائرية بين شحّ الموارد المائية وتحديات الأمن الغذائي**"، الملتقى الوطني الأول حول **حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي** المنعقد يومي 27 و 28 ماي 2013، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، ص4.

بنسبة 90% (1,8 مليار م^3/السنة)، وتتجدّد سنويا عن طريق ما يتسرّب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أنّ الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية (75%) تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا[1]. كما تستفيد الجزائر من مخزون مائي في المناطق الجوفية التي تتقاسمها مع دول الجوار يقدّر بحوالي 40 ألف مليار م^3، نسبة 60% منها في الجزائر، أي ما يعادل حوالي 24 ألف مليار م^3 سنويا[2].

الفرع الثاني: الموارد البشرية

بلغ اجمالي السكان النشطين بحوالي 11.964 ألف شخص سنة 2013، وقدّر اجمالي السكان المشتغلين بحوالي 10.788 ألف شخص، أي ما يمثّل 28% من اجمالي السكان. كما بلغ عدد السكان الريفيين حوالي 3.536 ألف ساكن، أي ما يمثّل 33% من اجمالي السكان المشتغلين.

وعلى صعيد آخر، بلغ حجم اليد العاملة الكلية بالجزائر سنة 2013 حوالي 10.788 ألف عامل، وقدّرت حجم اليد العاملة الفلاحية بحوالي 1.141 ألف عامل، أي ما يمثّل 10,6% من اجمالي العمالة الكلية. وبهذا قُدِّر متوسّط اليد العاملة الفلاحية بحوالي 1.250 ألف عامل خلال الفترة (2004 2013)، وتراوحت اليد العاملة بين 1.633 ألف عامل و1.617 ألف عامل خلال عامي 2004 و2013 على التوالي، حيث شهدت تذبذبا من سنة إلى أخرى[3].

الفرع الثالث: الموارد الرأسمالية

يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الفلاحي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني.

وبلغ متوسّط رأس المال الفلاحي حوالي 13,61 مليار دولار خلال الفترة (2000–2009)، وتراوحت

---

(1) عماري زهير، "**القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الإكتفاء الذاتي: دراسة قياسية منذ سنة 1980**"، المصدر سبق ذكره، ص9.

(2) معطى الله خير الدين، عمراني سفيان، "**الزراعة الجزائرية بين شحّ الموارد المائية وتحديات الأمن الغذائي**"، المصدر سبق ذكره، ص4.

(3) Office National des Statistiques (ONS), (2013): **"Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2013"**, publication N°653, Algérie, p12.

قيمة رأس المال الفلاحي الصافي بين 12,99 مليار دينار و 14,20 مليار دولار خلال عامي 2000 و2009 على التوالي، وقدّرت الزيادة بنحو 1,2 مليار دولار خلال نفس الفترة، حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر بحوالي 93 مليون دولار[1].

وفيما يخصّ المكننة، بلغ متوسّط عدد الجرارات حوالي 99.646 وحدة خلال الفترة (2000-2008)، وتراوح عدد الجرّرات بين 95.717 وحدة و104.529 وحدة خلال عامي 2000 و2008، وقدّرت الزيادة بنحو 8.812 وحدة، أي بنسبة 9,2%، وبمعدّل نمو 1,03% سنويا[2]. وقدّر معدّل المكننة بجرّار لكلّ 72 هكتار تقريبا، وهو يعادل نظيره في تونس بجرّار لكلّ 71 هكتار. كما عرف استخدام الأسمدة تطوّرا خلال السنوات الأخيرة؛ فعلى سبيل المثال بلغ حجم الاستخدام معدّل 14 كغ لكل هكتار من المساحة الفلاحية المستغلة سنة 2009، ليأخذ منحى تصاعديا خلال السنوات اللاحقة، ويحقّق معدّل 21,7 كغ لكل هكتار من المساحة الفلاحية المستغة سنة 2012، محقّقا بذلك معدّل 18,2 كغ لكل هكتار كمتوسّط للفترة (2009-2012) [3].

إنّ الجزائر تملك أراضي صالحة للزراعة وموارد مائية هامّة تمكّنها من تلبية احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الأساسية، وإحداث تنمية فلاحية مستدامة في هذا القطاع إذا استغلّت هذه الأراضي والمياه بطرق حديثة وبتوفير الموارد المادية والمالية والبشرية الضرورية.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي الخام

لقد عرف الناتج الفلاحي في الجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة، والتي تزامنت مع التجديد الفلاحي الذي عرفته البلاد كما هو موضّح في الجدول الموالي:

---

[1] عماري زهير، "**القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الإكتفاء الذاتي: دراسة قياسية منذ سنة 1980**"، المصدر سبق ذكره، ص10.

[2] FAOSTAT, "**Division statistique (2000-2009)"** , disponible sur site: http://faostat3.fao.org/browse/I/RM/F (2015/01/28)

[3] انظر في ذلك: قاعدة بيانات البنك الدولي، (2014): "**مؤشرات الزراعة والتنمية الريفية**"، على الموقع: (2014/11/20) http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.CON.FERT.ZS/countries

الجدول (3-1)

تطور مؤشّرات الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)

السنوات / البيان	2000	2003	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	4.123,5	5.252,3	7.562,0	9.352,9	11.043,7	9.968,0	11.991,6	14.519,8	15.843,0	16.569,3
الناتج الفلاحي (مليار دينار)	346,2	515,3	581,6	708,1	727,4	931,3	1.015,3	1.183,2	1.421,7	1.627,8
مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	8,4	9,8	7,7	7,5	6,6	9,2	8,4	8,2	9,0	9,8
نصيب الفرد من الناتج الفلاحي (دولار)*	151	186	240	297	323	362	379	439	489	550

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

-ONS, (2014): "**Les Comptes Economiques en volume de 2000 à 2013**", publication N°670, Algérie.

* تمّ الاعتماد في ذلك على: -صندوق النقد العربي، (2008): "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007**".

-صندوق النقد العربي، (2010): "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009**".

-صندوق النقد العربي، (2011): "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010**".

-صندوق النقد العربي، (2014): "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013**".

-صندوق النقد العربي، (2015): "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**".

من خلال القراءة الوجيزة لمعطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أنّ هناك تزايدا مستمرّا في الناتج الفلاحي خلال الفترة (2000-2013)، إذ تراوحت قيمة الناتج الفلاحي بين 346,2 مليار دينار و1.627,8 مليار دينار خلال عامي 2000 و2013 على التوالي، وقدّرت الزيادة بنحو 1.281,6 مليار دينار، أي حوالي 4 أضعاف، وبلغ معدّل النمو السنوي نحو 26,5% طيلة عشرية كاملة. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع معدّلات التضخّم من جهة، وإلى استمرار تطبيق السياسات الفلاحية أيضا التي عزّزت دور النشاط الفلاحي في الجزائر، وذلك من خلال التوسّع في استخدام الأساليب الفلاحية الحديثة، وتطبيق القوانين المشجّعة لزيادة حجم الإنتاج وتحسين مردوديته كالسعر التحفيزي للإنتاج، وإنشاء نظام ضبط أسعار المنتوجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك التي تسمح بامتصاص فائض الإنتاج، بالإضافة إلى تأمين الفلاحين من خلال صناديق التعاضد الفلاحية، والعمل على دعم أسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحي من أسمدة ومبيدات وبذور ذات نوعية وغيرها...

وعلى غرار ارتفاع قيمة الناتج الفلاحي، إلّا أنّ هناك تباينا في حجم الناتج الفلاحي من موسم إلى آخر، ويعزى ذلك إلى الظروف المناخية غير المواتية، نظرا لاعتماد مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية على الهطول المطري، حيث تقدّر بحوالي 88% من إجمالي المساحة المزروعة، إذ يصعب التحكم بإنتاجيتها المحصولية، مع العلم أنّ ما يقارب 60% من المياه موجّهة للري الفلاحي [1].

وبذلك أصبح يمثّل الناتج الفلاحي بالجزائر حوالي 9,8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013، و نسبة 8,3% كمتوسط للفترة (2000-2013)، إذ تراوحت هذه النسبة بين 8,4% و 9,8% خلال الفترة المدروسة كما هو مبيّن في الشكل التالي:

الشكل (3-1)

تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الخام في الجزائر

خلال الفترة (2000-2013)

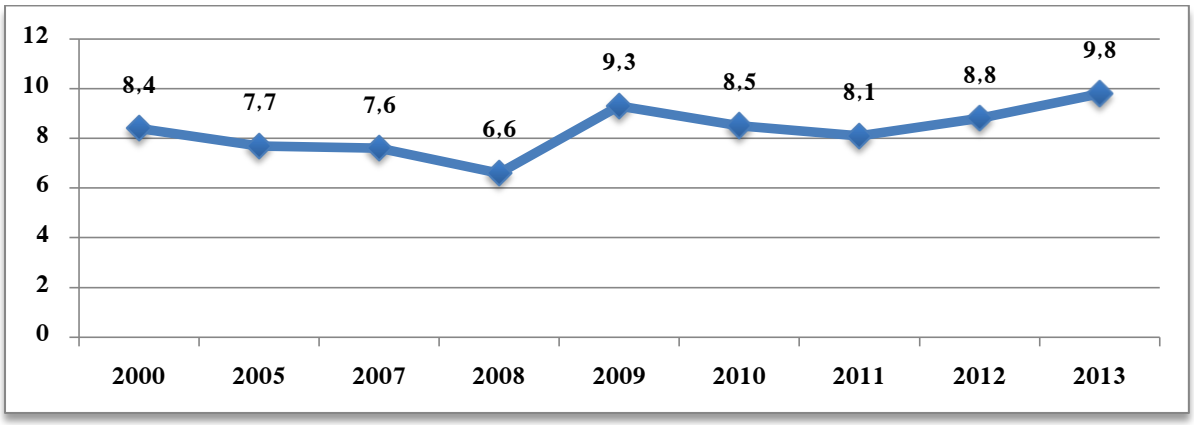

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات الجدول (3-1).

والملاحظ أنّ مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الخام تتناقص باطراد جرّاء ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي المحروقات والخدمات؛ ذلك لما تزخر به الجزائر من موارد بترولية ضخمة، حيث قدّرت مساهمتها في الناتج المحلي الخام بحوالي 30% و23% على التوالي سنة 2013 كما هو موضّح في الشكل الموالي:

[1] انظر في ذلك: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و وزارة الموارد المائية، (2008): "**منشور وزاري مشترك رقم 558 يتعلّق بالتدابير التسهيلية لتقديم رخص حجز المياه الجوفية**"، 22 نوفمبر 2008، الجزائر، ص2.

الشكل (3-2)

مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الخام في الجزائر عام 2013

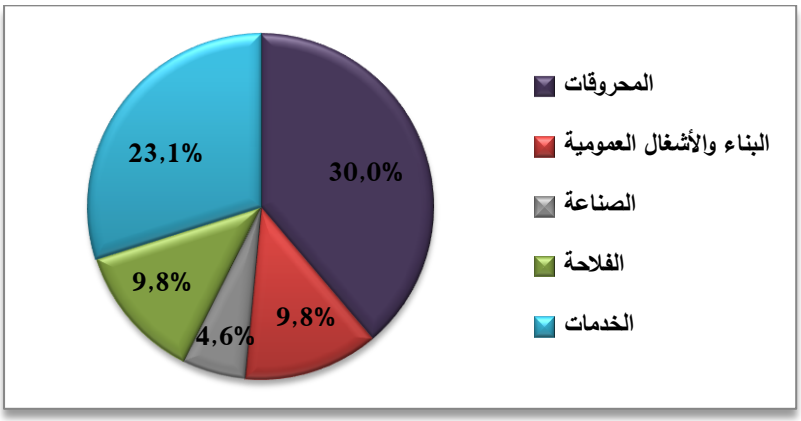

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

ONS, (2014): "**Les Comptes Economiques en volume de 2000 à 2013**", publication N°670, Algérie.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي تتفاوت من دولة إلى أخرى وفقا لاعتبارات وعوامل متعدّدة، أهمّها طبيعة الموارد المتوفّرة في كل دولة من حيث تنوّعها ووفرة عناصرها. ويشر التقرير الصادر عن صندوق النقد العربي عام 2014 أنّ الدول العربية يمكن تقسمها إلى ثلاث مجموعات من حيث مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث صنّفت الجزائر ضمن المجموعة الثانية التي تتميّز بالمحدودية النسبية لأراضيها الفلاحية، وتضمّ الجزائر والأردن وجيبوتي والعراق وتونس، إذ تتراوح مساهمة القطاع بين 3% في الأردن و9,3% في الجزائر، في حين أنّ المجموعة الأولى تضمّ الدول التي مساهمة الفلاحة فيها عالية نسبيا على غرار المغرب ومصر والسودان...، إذ تتراوح نسبتها بين 13,9% في مصر و33,8% في السودان، أمّا المجموعة الثالثة فتضمّ الدول التي تعتبر مساهمة القطاع الفلاحي في نواتجها المحلية هامشية كالسعودية وليبيا وقطر، إذ تتراوح تلك النسبة بين 1,8% في السعودية و0,1% في قطر[1].

وفيما يتعلّق بمتوسّط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، فقد عرف ارتفاعا ملحوظا ومنتظما من سنة إلى أخرى خلال نفس الفتـــــرة، حيـث انتقـل من 151 دولار سنة 2000 إلى 550 دولار سنة 2013،

[1] صندوق النقد العربي، (2014): "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، الفصل الثالث-قطاع الزراعة والمياه-(العدد 34)، ص51.

محقّقا بذلك زيادة قدّرت بنحو 399 دولار، أي تضاعف بنحو 2,6 مرّة، وبمعدّل زيادة سنوي قدره 18,9%، ويعود ذلك إلى تحسّن أداء النشاط الفلاحي خلال هذه الفترة.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان

تعدّ قضيّة توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي قضية راهنة، حيث تشير إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) إلى أنّ 805 مليون نسمة على مستوى العالم ككلّ–أي 12% من سكان العالم– كانوا عاجزين عن تلبية احتياجاتهم من الطاقة التغذوية في الفترة (2012–2013)، ما يعني قرابة شخص من بين كلّ تسعة أشخاص في العالم لا يحصل على غذاء كاف يمكّنه من عيش حياة نشطة وصحّية، كما أنّ حوالي 791 مليون نسمة منهم في الدول النامية، أي الغالبية العظمى (98,26%)، حيث يقدّر حاليّا معدّل انتشار نقص التغذية* بنسبة 11,3% في العالم و13,5% في الدول النامية[1].

فحسب قانون التوجيه الفلاحي الصادر عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عام 2008 يتحقّق الأمن الغذائي عند حصول ووصول كلّ شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتّع بحياة نشيطة [2].

وتعكس حالة الأمن الغذائي مجموعة من المؤشّرات كالفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي. فالفجوة الغذائية تظهر نتيجة عجز معدّلات نمو الانتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدّلات نمو استهلاك الغذاء، أمّا مؤشر الاكتفاء الذاتي فيعني قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الانتاج المحلّي[3].

---

* نقص التغذية يعني أن الشخص غير قادر على الحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية اليومية لمدة عام واحد. وتعرّف الفاو الجوع باعتباره مرادفا لنقص التغذية المزمن.

[1] منظمة الأغذية والزراعة، (2014): "**حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2014**"، منشورات المنظمة: روما، إيطاليا، ص ص8،9.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2008): "**قانون رقم 08-16 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي**، الجريدة الرسمية (العدد 46)، ص6.

[3] الجبوري رقية خلف حمد، (2012): "**السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العددان57-58)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص123.

وتمثّل إتاحة الغذاء جانب العرض، وتقاس بقدرة الدول على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواءً من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية. كما يقدّر مستوى الأمن الغذائي في الجزائر عموما بالإنتاج ووفرة المواد الغذائية.

لقد خطت الجزائر خطوات هامّة في مجالات زيادة الإنتاج وتحسين الغذاء خلال السنوات الأخيرة، حيث شهد الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني خلال هذه الفترة تطوّرا ملحوظا رغم وجود بعض الاضطرابات، إذ تعود للظروف المناخية غير المواتية في بعض الأحيان.

ويحتلّ الإنتاج النباتي مكانة مهمّة في الفلاحة عموما، لأنّه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقّق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا، والعكس صحيح. والجدير بالذكر أنّ هذا الفرع من الفلاحة يضمّ مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، أهمّها: مجموعة الحبوب (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الخرطال)، مجموعة البقوليات (الحمص، العدس...)، مجموعة الخضروات (البطاطا، البصل...)، إلى جانب الزراعات الصناعية[1]. وتتجلّى المكانة الهامّة التي يحتلّها الإنتاج النباتي في مجموع الفلاحة الجزائرية، سواءً من حيث المساحة الفلاحية المستغلّة أو من حيث معدّل الإنتاج، وحتى من حيث ثقله الاقتصادي، إذ تعتبر الحبوب والبقول الجافة من أهمّ مجاميع المحاصيل النباتية نظرا لأهميتها الغذائية الأساسية للسكان.

وبهذا فقد استطاعت الجزائر خلال الفترة (2000-2013) من تحقيق زيادة سنويّة قدرها 30,6% في انتاج الحبوب الذي يعدّ محصولا استراتيجيّا، علماً أنّ الأراضي المستغلة في زراعة الحبوب تشغل حوالي 39% من المساحة المزروعة في الجزائر[2]. أمّا إنتاج الخضروات فقد ارتفع بنسبة سنويّة بلغت

---

[1] غربي فوزية، **المصدر سبق ذكره**، ص119.

[2] عمراني سفيان، "**سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**"، الملتقى الدولي التاسع حول **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية** المنعقد يومي 23 و 24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ص13.

18,5%، إنتاج الزيتون (11,7%)، الحمضيات (13%)، التمور (129,8%)، مجموعة اللحوم (7,3%)، وذلك خلال نفس الفترة.

ويعود السبب في تحسّن مستوى الإنتاج إلى الجهود المبذولة لتحقيق مستويات أفضل للأمن الغذائي، يضاف لها التركيز على التوسّع الرأسي باستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة والبذور المحسّنة، والاهتمام بالخدمات المساندة للإنتاج الفلاحي من بحوث تطبيقية وإرشاد فلاحي.

الجدول (3-2)

تطوّر إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليون قنطار

السنوات / المحاصيل	2000	2004	2007	2009	2010	2011	2012	2013
الحبوب	9,3	40,3	35,9	61,2	45,6	42,5	55,0	49,1
الخضراوات	33,1	54,8	55,2	72,9	86,4	95,7	97,0	118,8
البطاطا	12,1	18,9	15,1	26,4	33,0	37,8	38,2	48,8
الحمضيات	4,3	5,9	6,9	8,4	7,9	11,1	9,6	12,1
زراعة الزيتون	2,2	4,7	2,1	4,8	3,1	6,1	3,9	5,8
التمور	3,7	4,43	5,3	6,0	6,4	7,2	7,9	8,5
اللحوم الحمراء	2,5	3,2	3,2	3,5	3,8	4,2	4,4	4,7
اللحوم البيضاء	1,9	1,7	2,6	2,1	2,8	3,4	3,4	4,2
الحليب (10^9 لتر)	1,6	1,9	-	2,4	2,6	2,9	3,0	3,4

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على :

-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2012): "**تطوّر الإنتاج الفلاحي خلال الفترة (2000-2011)**"، الجزائر.

- MADR, (2014): **"Evaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole (2009-2014)"**, 21eme session d'évaluation trimestrielle, 11 et 13 Décembre 2014, Alger: Algérie.

وفي سياق آخر، يعدّ الانتاج الحيواني هو الآخر ذو مكانة كبيرة في الاقتصاد الفلاحي، نظرا لما يوفّره من منتجات تعدّ تركيبة مهمّة في الغذاء الأساسي للسكان. وتعدّ الجزائر من بين الدول التي تتوفّر على ثروة حيوانية هائلة تسمح بتوفير المنتجات الغذائية للسكان.

وتضمّ الثروة الحيوانية في الجزائر بشكل عام الأصناف التالية: تربية المواشي (الأبقار، الأغنام، الماعز)، تربية الدواجن، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء...

وتشير بيانات الجدول السابق إلى تحقيق نموّ في الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2000-2013)، إذ ارتفع انتاج اللحوم الحمراء من 2,5 مليون قنطار سنة 2000 إلى 4,67 مليون قنطار سنة 2013، أي بمعدل نموّ سنويّ قدره 6,2%. كما ارتفع انتاج اللحوم البيضاء كذلك من 1,9 مليون قنطار سنة 2000 إلى 4,2 مليون قنطار سنة 2013، أي بمعدّل نموٍّ سنوي قدره 8,6% على الرغم من تسجيل انتاج متذبذب طيلة الفترة محلّ الدراسة. بالإضافة إلى ذلك فقد عرف انتاج الحليب تزايدا مستمرّا خلال نفس الفترة، حيث تمّ تسجيل انتاج قدره 1,6 مليار لتر سنة 2000، ليصل إلى 3,37 مليار لتر سنة 2013، أي بزيادة سنوية قدرها 7,9%.

وتعود الزيادة في كمية الإنتاج الحيواني المحقّقة طيلة عشرية كاملة إلى اتّساع مشاريع التربية والإكثار الحديثة، إلى جانب تطبيق السياسات الحكومية الجديدة في تشجيع القطاع الخاص على إقامة المشاريع الكبيرة في هذا المجال، ومختلف برامج الدعم المقدّمة لفروع الإنتاج الحيواني، بالإضافة إلى حجم الثروة الحيوانية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، حيث تبلغ حوالي 31 مليون رأس من الماشية، وقد ساهم ذلك في مواجهة جزء من الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية باعتبارها عنصراً هاماً من عناصر الأمن الغذائي وأحد الأنماط الاستهلاكية الرئيسية في الجزائر.

الجدول (3-3)

تطوّر الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

الوحدة: ألف رأس

السنوات	2000	2004	2007	2009	2010	2011
الأبقار	1.595	1.614	1.634	1.682	1.748	1.790
الأغنام (الضأن)	17.616	18.293	20.155	21.405	22.869	23.989
الماعز	3.027	3.451	3.838	3.962	4.287	4.411
الإبل	234	273	291	301	314	319

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

ONS, (2012): **"production animale -Evolution de l'effectif du cheptel de 2000 à 2011-"**, rétrospective statistique, Algérie.

إنّ تحليل تطوّر نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الكلي تبيّن النمو الذي حقّقه، حيث يسلّط الضوء على الحيوية المدعّمة للقطاع الفلاحي، فإنتاج المواد الغذائية قد تضاعف مرتين أو ثلاث مرات (البطاطا، البقوليات...)، غير أنّ هذا الإجراء لا يخفي التغيّرات الهامّة من سنة إلى أخرى (-7,4 سنة 2008، +21,7 سنة 2009، +9,8 سنة 2013)[1]. ويعود هذا التباين في نمو الإنتاج من موسم إلى آخر إلى الظروف المناخية غير المواتية، نظرا لاعتماد مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية على الهطول المطري، والتي يصعب التحكّم بإنتاجيتها المحصولية.

وعلى صعيد آخر، فإنّ الوفرة الغذائية بالكغ/حريرة لكل نسمة وفي اليوم في تزايد مستمر، حيث انتقلت من 2.944 كغ/حريرة كمتوسّط للفترة (1990-1999) إلى حوالي 3.100 كغ/حريرة للفترة (2000-2004)، لتبلغ ذروتها سنة 2011 بنحو 3.500 كغ/حريرة لكل نسمة في اليوم[2].

ولعلّ من أسباب تطوّر الإنتاج الفلاحي هو مدى استخدام التكنولوجية على غرار الأسمدة والعتاد، حيث عرف استخدام الأسمدة في الفلاحة تطوّرا خلال السنوات الأخيرة، فكما أُشير إليه سابقا بلغ حجم الاستخدام معدّل 18,2 كغ لكل هكتار كمتوسّط للفترة (2009-2012). وبالرغم من هذا المعدّل المحقّق في استخدام الأسمدة إلّا أنّه يعدّ منخفضا مقارنة مع مثيله في دول الجوار كالمغرب وتونس، إذ وصل في المغرب إلى حوالي 39 كغ لكل هكتار، بينما في تونس بلغ حوالي 48 كغ لكل هكتار خلال نفس الفترة[3].

وعلى صعيد آخر، ساهمت زيادة الإنتاج في تقليص الفجوة الغذائية وزيادة معدّل الاكتفاء الذاتي في عدد من المحاصيل بنسب مختلفة. فعلى سبيل المثال تراوح معدّل الاكتفاء الذاتي في الحبوب بين 30% و39% خلال الفترة (2001-2012)، البطاطا (97% و99%)، الخضروات (99,6% و 99,7%)،

---

(1) MADR, (2014): **"Evaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole (2009-2014)"**, Op.cit.

(2) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2012): "**مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق-**"، الجزائر، ص31.

(3) قاعدة بيانات البنك الدولي، "**مؤشرات الزراعة والتنمية الريفية**"، على الموقع: (2015/02/10)
http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.CON.FERT.ZS

مجموع اللحوم في حدود 89%. فبعد أن كانت مجموعة الحبوب تشكل نحو 69,5% من قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية في سنة 2000، أصبحت تشكّل حوالي 68% سنة 2011، لتستقرّ عند 60,7% سنة 2012 (**الملحق 1**).

وتجدر الإشارة إلى أنّ النموّ الديموغرافي يعدّ عاملا يتماشى مع تزايد الحاجيات الغذائية، حيث تطوّرت نسبة النمو الطبيعي بحوالي 3,5% سنوات (1970-1980)، ثمّ انخفضت إلى 1,92% سنة 2008، لتعود تدريجيا إلى الارتفاع منذ ذلك الحين لتبلغ 2,07% سنة 2013 [1].

المطلب الرابع: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير فرص العمل

لقد شهدت الفترة الممتدّة بين (2000-2013) تصاعدا في وتيرة القوى العاملة الكلية كما تبيّنها المعطيات الاحصائية الواردة في **الملحق (2)**، حيث صاحبتها تغيّرات متذبذبة في نسبة اليد العاملة الفلاحية كما هو موضّح في الشكل الموالي:

الشكل (3-3)

تطوّر مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)

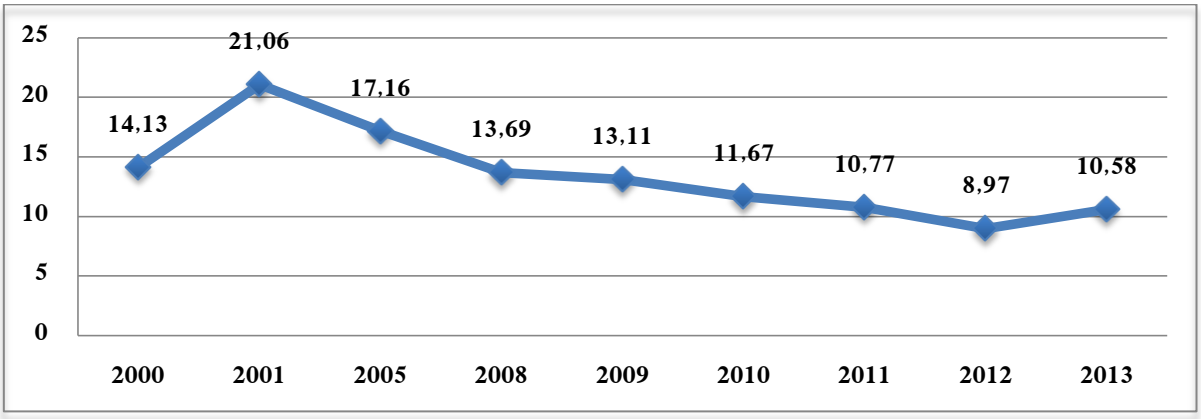

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات الملحق (2).

يتّضح من خلال الشكل السابق أنّ نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي عرفت ارتفاعا سنة 2001 بلغت 21,06% بعدما كانت 14,13% سنة 2000، وهي نسبة جدّ معتبرة تعكس بوادر عودة السكان

[1] ONS, (2014): **"Démographie Algérienne-2013-"**, publication N°658, Algérie, p5.

للنشاط الفلاحي وإلى أراضيهم التي هجروها بسبب انعدام الأمن والمرافق العمومية خلال العشرية السوداء (فترة التسعينات)، لتعرف منعرجا آخر في السنوات التي تلتها، وتسجّل انخفاضا وصل إلى 10,58% سنة 2013.

ويعزى الانخفاض الملاحظ على العمالة في القطاع الفلاحي إلى استمرار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، إذ يعدّ أكبر تحدّ يواجه النشاط الفلاحي، حيث قدّرت النسبة السنوية لانخفاض سكان الريف خلال الفترة (2000–2013) بحوالي 2,5% حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام 2014[1]، كما انخفضت أيضا نسبة السكان النشطين في الفلاحة من 23,57% سنة 2003 إلى 20,09% سنة 2013، أي بمعدّل انخفاض يقارب 14,8%[2]. ويعود ذلك إلى ضعف مستوى الخدمات في الريف مقارنة مع المدينة (تعليم، صحّة، مياه شرب، كهرباء)، وبالتالي البحث عن الرفاهية والاستقرار، بالإضافة إلى ارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الفلاحي الذي يعتمد على الظروف المناخية، حيث ترتفع مستوى البطالة المقنّعة خاصّة في الزراعة المطرية، كما يمكن تبرير نزوح العمالة من الريف الى المدينة بانخفاض العائد من النشاط الفلاحي بالمقارنة مع العائد من النشاطات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي انخفاض الأجور ونقص الحوافز.

وتجدر الإشارة إلى أنّه بالرغم من التسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين، إلّا أنّها في كل مرّة تثبت أن العمل في هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، وهو ما يشير أن أغلب العمال مؤقتين يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة لأخــرى.

وعليه نستخلص أنّ هناك قوة بشرية فلاحية عاملة ومنتجة اقتصاديا، وأخرى متعطّلة أو غير مساهمة في العملية الاقتصادية الفلاحيــة، على الرغم من قدرتها على ذلك من حيث المبدأ، وهـــذا بدوره

---

[1] لمزيد من التفاصيل، انظر في ذلك:

صندوق النقد العربي، (2015): "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**"، ص341.

[2] FAO, (2014): **"Indicateurs économiques d'Algérie"**, publication spéciale, p2.

يبرز مدى حجم الطاقة البشرية المهمّشة والمهدورة، ويجسّد خطورة البطالة ومضاعفتها، وهي بطالة تزداد تفاقما طالما أنّ فرص العمل الجديدة تقلّ أو تعجز عن استيعاب الأفواج الكبيرة من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، إذ يمثّل التشغيل المنتج والمفيد لهذه الطاقة البشرية الفلاحية المتعطّلة أحد مفاتيح التنمية وأحد أهدافها في الوقت نفسه.

وبالنظر إلى هيكل التشغيل في الجزائر حسب قطاعات النشاط الاقتصادي لعام 2013، يتبيّن استحواذ قطاع التجارة والخدمات على ما نسبته 59,8% من اجمالي العمالة، حيث امتصّت أكثر من نصف الوظائف، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية (16,6%)، قطاع الصناعة (13,0%)، أمّا الفلاحة فقد احتلّت المرتبة الأخيرة في استقطاب العمالة بما نسبته 10,6% من اجمالي العمالة في الجزائر. وبهذا تبقى نسبة القوى العاملة في الفلاحة متدنية مقارنة بالقطاعات الأخرى كما هو مبيّن في الشكل الموالي:

الشكل (3-4)

هيكل العمالة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر لعام 2013

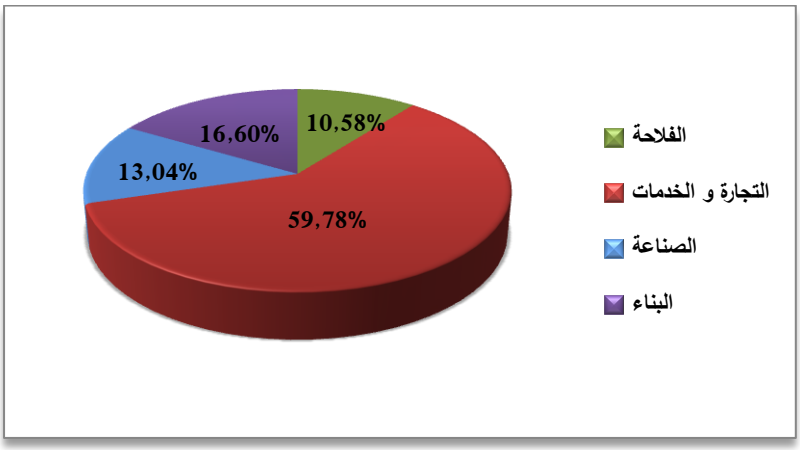

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

ONS, (2013): "**Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2013"**, publication N°653, Algérie, p12.

يبرز الشكل أعلاه أنّ قطاع التجارة والخدمات يشكّل أكثر من نصف اليد العاملة في الجزائر، إذ مازال التركيز على المدينة والعمل في قطاع الخدمات معلما ديمغرافيا وبشريا واضحا، نظرا لتوفّـــره على

مزايا كثيرة منها ارتفاع الدخل، العطل السنوية خاصّة في القطاع الحكومي، تجدّد فرص العمل والحياة عامّة، التأمينات ومنح التقاعد... ليليه قطاع البناء في المرتبة الثانية، وهذا نتيجة لمضاعفة المشاريع التنموية التي انطلقت في هذه الفترة.

المطلب الخامس: مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية

يلعب القطاع الفلاحي دورا هامّا من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية، وخاصّة العملة الصعبة واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التوسّع في المحاصيل التصديرية. ويمثّل الاستهلاك من السلع الغذائية مجموع كميات الإنتاج المحلي مضافاً إليها صافي الاستيراد من هذه السلع، وفي حالة ارتفاع حجم الصادرات عن حجم الواردات تتحقّق معدّلات أعلى من الاكتفاء، حيث يمكن الاستفادة من عائدات التصدير في تعزيز الأمن الغذائي، بينما ينخفض مستوى الأمن الغذائي عندما لا تتوفّر الموارد اللازمة لتغطية الواردات من السلع الغذائية[1].

وفي ذات السياق، فإنّ نموّ الحاجات الغذائية نموّا مستمرّا بسبب الضغوط الناتجة عن التزايد الديموغرافي وهجرة السكان إلى المدن، بالإضافة إلى التحوّلات في نمط الاستهلاك، جعل اقتصاد الجزائر يتّسم بالعجز الغذائي وعدم التوازن بين الانتاج وارتفاع الطلب[2]، خاصّة وأنّ الانتاج الفلاحي في الجزائر يتّسم بالتذبذب من فترة إلى أخرى نتيجة التقلبات المناخية وشحّ الموارد المائية، حيث تقدّر نسبة المساحة المسقية في الجزائر إلى اجمالي المساحة الفلاحية المستغلّة حوالي 12,42%[3]، الأمر الذي أدّى بالدولة إلى تغطية العجز عن طريق الاستيراد كملجأ لتلبية احتياجات السكان المتزايدة من الغذاء.

والجدول الموالي يبيّن تطوّر حجم الواردات والصادرات من السلع الغذائية في الجزائر:

---

(1) صندوق النقد العربي، (2012): "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد-الأمن الغذائي في الدول العربية**-"، الفصل العاشر، ص176.

(2) عمراني سفيان، **المصدر سبق ذكره**، ص16.

(3) MADR, (2012): **"le secteur agricole en bref"**, Publication spéciale, Algérie.

الجدول (3-4)

تطور حصيلة الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2004	2007	2008	2009	2011	2012	2013
الصادرات الكلية	22.031	32.083	63.601	79.298	45.194	73.489	71.866	65.917
الصادرات الغذائية	31	59	88	119	113	355	315	402
نسبة الصادرات الغذائية إلى الصادرات الكلية (%)	0,14	0,15	0,15	0,16	0,25	0,48	0,44	0,61
الواردات الكلية	9.173	18.308	27.631	39.479	39.294	47.247	50.376	54.852
الواردات الغذائية	2.416	3.597	4.954	7.813	5.863	9.850	9.022	9.580
نسبة الواردات الغذائية إلى الواردات الكلية (%)	26,3	19,6	17,9	19,8	14,9	20,8	17,9	17,5
صافي الواردات الغذائية	2.385	3.538	4.866	7.694	5.750	9.495	8.707	9.178

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

-Direction Générale des Douanes (DGD), (2014): **"Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (2000-2013)"**, Algérie.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أنّ هناك ارتفاع في حجم الواردات من السلع الغذائية، حيث تراوحت بين 2.416 مليون دولار و9.580 مليون دولار خلال عامي 2000 و2013 على التوالي، وقدّرت الزيادة بنحو 7.164 مليون دولار، أي تضاعفت بحوالي 3 مرّات، كما شهدت سنة 2008 أكبر قيمة مسجّلة خلال فترة تطبيق المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية بقيمة 7.813 مليون دولار، مسجّلة بذلك نموّا قدّر بحوالي 58% أي أكثر من النصف، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، وذلك نتيجة تظافر عوامل عديدة أهمّها[1]: ارتفاع أسعار النفط، تزايد استخدام الوقود الحيوي، سوء الأحوال الجوية، القيود على سياسات التصدير وارتفاع أسعار العقود الآجلة للحبوب عام 2007-2008. ثمّ انخفضت سنة 2009 بحوالي (25%) نتيجة تراجع الاسعار وزيادة الانتاج المحلي من الحبوب، إذ قدّر بنحو 52,5 مليون قنطار، واستمـرّت في الارتفاع خلال السنوات التاليـة لتصـــل إلى

[1] لمزيد من التفاصيل حول الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمية وبخاصّة الحبوب والقمح تحديدا، انظر في ذلك: مصطفى محمد سمير، (2010): "**الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية-خسائر الواقع وحلول المستقبل**-"، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العدد52)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص138 وص145.

9.580 مليون دولار سنة 2013.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى أنّ الصادرات الغذائية تساهم بنسب ضعيفة في اجمالي الصادرات، حيث انتقلت من 0,14% سنة 2000 إلى 0,61% سنة 2013، وذلك رغم ارتفاع قيمة الصادرات الغذائية من 31 مليون دولار إلى 402 مليون دولار خلال نفس الفترة، حيث قدّرت الزيادة بنحو 371 مليون دولار، أي تضاعفت بنحو 12 مرّة، ما يؤكّد مرّة أخرى على الأهمية الكبيرة التي يحتلّها قطاع المحروقات في تركيبة الصادرات الجزائرية[1]. وفي المقابل، عرفت حصّة الواردات الغذائية من اجمالي الواردات ارتفاعا تارة وانخفاضا تارة أخرى، حيث بلغت 26,3% سنة 2000، ثمّ انخفضت طيلة الفترة الممتدّة بين (2004-2008) في حدود 18%، لتسجّل تذبذبا في السنوات التالية. ويتوقّف ذلك على كمية الإنتاج المحلي، في ظل النمو السكاني المتزايد الذي يرافقه تزايد الحاجيات الغذائية، وبالتالي زيادة حجم الواردات. ولمزيد من الإيضاح تمّ وضع الشكل التالي:

الشكل (3-5)

تطوّر الميزان التجاري الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليون دولار

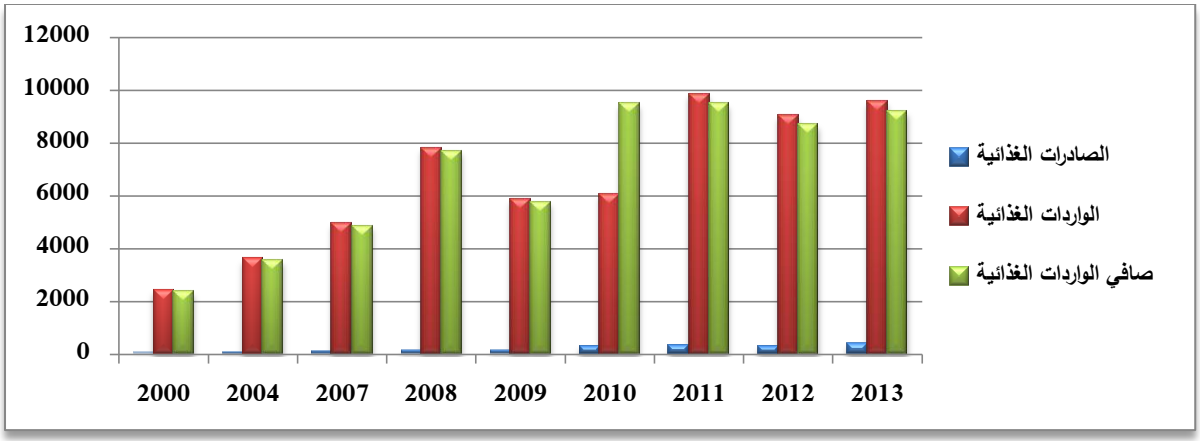

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات الجدول (3-4).

ولتبيان مقدار النزف المالي الذي تتعرّض له الجزائر سنويّا، حاول الباحث أن يستعرض تطوّر الاستيرادات الجزائرية من المواد الغذائية الاستراتيجية من خلال الجدول الموالي:

[1] يشكّل قطاع المحروقات ما يقارب 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية حسب بيانات المديرية العامّة للجمارك الجزائرية لسنة 2013.

الجدول (3-5)

تطوّر حجم الاستيرادات الجزائرية لأهم المواد الغذائية الاستراتيجية للفترة (2006-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنوات / المحاصيل	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الحبوب	1.227,00	1.977,68	4.057,91	2.344,60	1.968,67	4.052,10	3.310,34	3.295,03
الحليب	655,00	1.063,94	1.285,68	862,50	993,96	1.544,11	1.261,81	1.268,66
اللحوم	153,00	141,50	171,00	172,20	168,77	161,61	253,70	256,85
البقول الجافة	137,00	257,32	299,81	261,60	299,41	394,85	457,98	359,08
اجمالي الواردات الغذائية	**3.800**	**4.954**	**7.813**	**5.863**	**6.058**	**9.850**	**9.022**	**9.580**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

DGD: **"Statistiques du commerce extérieure de L'Algérie"**, rapports des périodes (2006_2013), Algérie.

يتّضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أنّ محصول الحبوب يحتلّ النسبة الأكبر في حجم الاستيرادات الغذائية، إذ بلغت هذه النسبة حوالي 33% سنة 2006، لتعرف ارتفاعا في السنوات اللّاحقة، حيث بلغت الذروة سنة 2008 بتحقيق نسبة 51,9% من اجمالي الاستيرادات الجزائرية، أي ما قيمته 4.058 مليون دولار، وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة الغذائية العالمية لعام 2008 وما نتج عنها من ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وعلى رأسها محصول القمح، حيث تشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة أنّ أسعار القمح انتقلت من 135 دولار للطن عام 2006 إلى 206 دولار للطن عام 2008، أي بزيادة تقارب 53%[1]، إذ يقابلها نقص في المخزونات المحلية[*] ويحدث هذا في ظل موجات الجفاف التي أصابت مختلف مناطق الوطن، وبالتالي أثّرت بشكل كبير على المساحات المزروعة، ممّا أسهم في انخفاض الانتاج المحلي وزيادة حجم الواردات، لتعرف فيما بعد تذبذبا في حـدود 32% و40% كمساهمة اجمالية في قيمة الواردات الغذائية.

[1] منظمة الأغذية والزراعة، (2009): "**حالة أسواق السلع الزراعية 2009**"، منشورات المنظمة: روما، إيطاليا، ص58.

[*] إذا كانت المخزونات منخفضة بالنسبة إلى الاستخدام، تكون الأسواق أقلّ قدرة على التأقلم مع هزّات العرض والطلب، وستؤدّي حالات نقص العرض أو زيادات الطلب إلى زيادات أكبر في الأسعار.

وعلى ذكر محصول الحبوب الذي يعدّ مصدر الغذاء الرئيسي في بلدان شمال إفريقيا، لا يزال الإنتاج الوطني غير كاف لتلبية احتياجات السكان التي تُقدر في المتوسط بما يتراوح بين 200 و 210 كغ/السنة /الفرد (الجزائر والمغرب)، علما بأّن المتوسط العالمي يبلغ نحو 152 كغ/السنة/الفرد[1].

وفي المقابل، احتلّت واردات الجزائر من الحليب المرتبة الثانية في اجمالي الواردات الغذائية، إذ بلغت سنة 2006 حوالي 655 دولار، أي ما نسبته 16,41% من اجمالي الواردات الغذائية، لترتفع في السنوات الموالية، حيث وصلت سنة 2008 إلى 1.286 دولار، أي بزيادة قدرها 96,4%، بمقدار الضعف تقريبا، لتعرف تذبذبا في السنوات اللاحقة، مشكّلة بذلك ما نسبته 15% كمتوسّط للفترة (2009_2013)، ويحدث هذا بالرغم من ارتفاع حجم الإنتاج المحلي من هذه المادة الأساسية–كما أُشير إليه سابقا–، ليؤكّد مرّة أخرى عدم كفاية الإنتاج المحلّي من تلبية حاجيات السكان من هذه المادة الغذائية، نظرا لازدياد حجم الطلب عليها، إذ تقدّر احتياجات الجزائر من الحليب بنحو 3,5 مليار لتر، في حين يتأرجح الإنتاج في حدود 2 و3 مليار لتر، ويحدث هذا في ظلّ تقلّص المراعي الطبيعية وتذبذب التساقطات المطرية التي تؤثّر على إنتاج الأعلاف الضرورية للتغذية، يضاف لها ضعف مردود الأبقار بشكل عام.

كما تشكّل نوعية الأبقار المستوردة أحيانا إشكالا من حيث قدرتها الإنتاجية، إذ لا تنتج إلّا 15 لتر يوميا، في الوقت الذي كانت تنتج 40 لتر في موطنها، وهذا راجع لنقص تغذيتها، حيث أنّها تحتاج لثلاثة عناصر (البروتين في العلف، والطاقة في النبات الأخضر وأيضا السيلولوز)، وهذه العناصر يجد المربّي صعوبة كبيرة في توفيرها نظرا لتهرّب الفلاحين من إنتاجها، وتفضيلهم إنتاج الشعير والقمح، كما أنّ الدولة لا تدعّم الفلاحين سوى بـ6 آلاف دينار في الهكتار وهذا قليل جدا، علما أنّ ما عدده 200 ألف

[1] لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لإفريقيا، (2012): "**الأمن الغذائي في شمال افريقيا–تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية**–"، ص15 وما بعدها.

بقرة حلوب مستوردة و200 ألف أخرى محلية لا تجد ما تأكله، الشيء الذي سيؤدي لتحويلها للذبح بعد ثلاث سنوات[1].

وعلى غرار محاصيل الحبوب والحليب، احتلّت مجموعة اللحوم والبقول الجافّة المراتب الأخيرة، حيث بلغت حصّة وارداتها 2,6% و4,5% على التوالي من اجمالي الواردات الغذائية.

وعلى صعيد آخر، ساهم ارتفاع حجم الواردات الغذائية في الجزائر بشكل كبير في حجم الفجوة الغذائية العربية إذا ما قورنت مع دول الجوار كتونس والمغرب؛ فعلى سبيل المثال بلغت مساهمة الجزائر في الفجوة الغذائية العربية حوالي 12,8%، بينما وصلت في تونس والمغرب إلى 1,2% و6,4% على التوالي. ويرجع هذا التباين إلى عدّ عوامل أساسية، أهمّها[2]: عدد السكان؛ الأنماط الاستهلاكية؛ مستويات الدخول والإمكانات الموردية الفلاحية.

ويتوقّف حجم الواردات الغذائية على كمية الإنتاج المحلي، والذي يتحدّد في غالب الأحيان بالظروف المناخية التي تؤثّر بشكل كبير على حجم الإنتاج في ظل تزايد الحاجيات الغذائية، وبالتالي زيادة حجم الواردات من المواد الغذائية.

وبالرغم من ارتفاع معدّلات الإنتاج الفلاحي المحلي من سنة لأخرى –كما أشير إليه سالفا–، لم تتمكّن هذه الزيادة من تغطية الطلب الإجمالي للسكان، وهو ما يعني أنّ نمو الإنتاج الفلاحي لم يساير زيادة الطلب على الغذاء، حيث ظلّ معدّل تغطية الطلب المحلي بالإنتاج الوطني منخفضا ولم يتجاوز نسبة 70%، بمعنى أنّ نسبة 30% من احتياجات المواطنين الغذائية تلبّى عن طريق الاستيراد كما هو موضّح في الجدول الموالي:

---

[1] م. أمال، (2014): "**الجزائر ثاني أكبر مستورد للحليب بعد الصين**"، جريدة المقام (العدد295، 2014/03/09)، الجزائر، ص5.

[2] لمزيد من التفاصيل، انظر في ذلك: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2014): "**أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013**"، منشورات المنظمة: الخرطوم، السودان، ص31.

الجدول (3-6)

تطوّر حجم الإمدادات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

الوحدة: مليون طن

السنوات	2000	2002	2004	2006	2007	2009	2010	2011
الإنتاج الوطني	9,1	11,4	17,8	18,6	17,5	24,6	25,2	25,4
الواردات الغذائية	7,4	8,8	8,1	7,8	8,0	9,2	8,9	11,6
الوفرة الغذائية	16,5	20,2	25,9	26,4	25,5	33,8	34,1	37
معدّل التغطية بالإنتاج الوطني (%)	55	56	69	70	69	73	74	69

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

-Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation et l'Agriculture, (2012): **"cadre programmation par pays –Algérie (2013/2016)-"**, publication spéciale, p119.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أنّ زيادة العجز في الميزان السلعي للجزائر تعني زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية في استيراد احتياجاتها لتغطية عجزها الغذائي والفلاحي، وحيث لا تقابل قيمة الاستيراد قيمة صادرات تغطيتها، فإنّ حجم المشكلة يتفاقم مع الزمن، والاعتماد المتنامي على العالم الخارجي يعرّض إلى الكثير من المخاطر في حالة انخفاض أو توقّف الإمدادات لأسباب سياسية أو مناخية في البلدان الكبرى المصدّرة للغذاء[1].

وعلى هذا الأساس، فإنّ الجزائر تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها من المواد الغذائية، هذا الضعف ترجم في تحويل موارد مالية هائلة لتغطية الفجوة الغذائية بدلا من استعمالها في تنمية القطاعات الاقتصادية[2].

وعلى هذا الأساس يبقى التساؤل مطروحا حول مستقبل الأمن الغذائي في الجزائر، إذ لم يعد هذا المفهوم هو نفسه المتداول بين الاقتصاديين في السابق، وإنّما يتمحور حاليّا في ظلّ التحدّيات الدولية الراهنة حول التســاؤل التالي: **كيف يمكن للبلد أن يكون في مأمن من أن يُستعمل الغذاء ضدّه كسلاح؟**

---

[1] انظر في ذلك: الجبوري رقية خلف حمد، **المصدر سبق ذكره**، ص123.

[2] انظر في ذلك: كواحلة يمينة، معطى الله خير الدين، (2011): "**محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990_2008)**"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية (العدد06)، جامعة قالمة، الجزائر، ص ص 292،293.

لأنّ المعركة اليوم ضدّ الدول النامية أصبح سلاحها يتمثّل في الغذاء أو ما يصطلح عليه بالسلاح الأخضر، وهذا ما يدفع بالتساؤل كذلك حول مردودية المبالغ المصروفة من طرف السلطات الجزائرية طيلة عشرية كاملة، إذ في كلّ مرّة كان الهدف نفسه وهو زيادة الصادرات وتقليص الواردات وجعل القطاع الفلاحي البديل الرئيسي لقطاع المحروقات، لكنّ الواقع أثبت عكس ذلك، فمنذ تطبيق سياسات التنمية الفلاحية مطلع الألفية الثالثة والفاتورة الغذائية في تزايد، وهذا ما يفسّر بدوره التناقض بين الأهداف المرجوّة والنتائج المحقّقة فعلا.

المبحث الثاني: الإمكانات الفلاحية لولاية قالمة

تعتبر ولاية قالمة منطقة فلاحية رعوية بامتياز، وهذا يعود للقدرات الفلاحية التي تتمتّع بها على غرار بعض المناطق داخل الوطن، إذ تتأثّر التنمية الفلاحية بجملة من العوامل، منها ما يعود لاعتبارات طبيعية وجغرافية، ومنها ما يعود لاعتبارات بشرية ومادية، ومنها ما يعود لاعتبارات تتعلّق بالمحيط الاقتصادي الذي تتعامل معه القطاعات الإنتاجية. وعليه يأتي هذا المبحث للوقوف على عوامل التنمية الفلاحية في ولاية قالمة، من خلال ابراز مختلف القدرات الفلاحية التي تزخر بها.

المطلب الأول: بطاقة فنية عن ولاية قالمة

ولاية قالمة هي الولاية 24 من ولايات الجزائر عاصمتها مدينة قالمة، وتقع شمال شرق البلاد، وقد تمّ إنشاؤها على إثر التقسيم الإداري لسنة 1974، وتضمّ 34 بلدية مجمّعة في 10 دوائر، وتنقسم إلى 7 بلديات حضرية و12 بلدية شبه حضرية و15 بلدية ريفية. كما تمتدّ على مساحة تقدّر بنحو 3.686,84 كلم²، ويقدّر عدد سكانها بنحو 518.224 نسمة، وذلك حسب احصائيات نهاية سنة 2013[1].

مرّت ولاية قالمة بعدّة مراحل تاريخية، حيث استوطنت بها عدّة شعوب تاركين وراءهم ما يدلّ على مرورهم بالمنطقة، ومخلّفين رموز حضاراتهم التي مازال البعض منها إلى يومنا الحالي كشاهد على أنّ منطقة قالمة حُظيت بالاهتمام ولفت أنظار الشعوب الراقية منذ القدم. فمن قبل التاريخ إلى العهد المعاصر، كانت الولاية مهدا لحضارات عديدة تناوبت على ترابها، من نوميديا، ماسينيسا ويوغرطا إلى قالمة سويداني بوجمعة وهواري بومدين، مارّة بإمبراطورية بزنطا، روما وقرطاج، ثم بالفتوحات الإسلامية والاستعمار الفرنسي، وهذا ما أدّى إلى تعدّد تسمياتها ومراحلها التاريخية. ضف إلى ذلك فإنّ الولاية تتوفّر على معالم تاريخية هامّة تعود إلى أزمنة تاريخية غابرة.

إنّ غياب اسم المدينة **(كلاما)** في النصوص والخرائط القديمة بدءا من بلينوس إلى بطليموس، فتح

[1] Direction da la Programmation et du Suivi Budgétaire (DPSB), (2014): **"Monographie da la Wilaya de Guelma"**, Wilaya de Guelma, p3.

الباب لاجتهادات المؤرخين خاصة وأنّ اسم (**كلاما CALAMA**) ليس مشتقّا من ألفاظ لاتينية ولا معنى له في هذه اللغة. ثمّ إنّ النقوش البونيقية المعثور عليها في عين المكان احتوى الكثير منها على لفظ (**ملكا MALACA**) في مقاطع نذورية جنائزية، كل هذا حمل بعضهم على القول بأنّ (**كلاما CALAMA**) هي قلب من طرف اللاتينيين للفظ (**ملكا MALACA**) الفينيقية[1].

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية

تشمل الإمكانات الطبيعية للولاية العناصر التالية: الموقع الجغرافي والمناخ، الموارد الأرضية الفلاحية، بالإضافة إلى الموارد المائية.

الفرع الأول: الموقع الجغرافي والمناخ

تزخر ولاية قالمة بموارد مختلفة ومتجدّدة، سواءً من ناحية المساحة التي تمتدّ عليها أو تنوّع تضاريسها، وتتميّز كذلك بمناخها وطابعها البيئي المتنوعين من منطقة لأخرى، نظرا لشساعة مساحتها، ممّا يؤهلها للنهوض بالقطاع الفلاحي، بل وتعطي صورة لآفاق تنمية هذه الموارد ومجالات تعبئتها. وتتمثّل أهم هذه المقوّمات في ما يلي:

أولا- الموقع الجغرافي والتضاريس[2]:

تتمتّع ولاية قالمة بموقع استراتيجيّ هامّ، إذ تقع شمال شرق الوطن وسط سلسلة جبلية ضخمة خضراء، حيث تشكّل من الناحية الجغرافية نقطة التقاء وتقاطع بين الأقطاب الصناعية في الشمال "عنابة وسكيكدة" ومراكز التبادل في الجنوب "أم البواقي وتبسة"، فهي تحتلّ بذلك موقعا وسطا بين شمال الوطن (الهضاب العليا والجنوب).

وتتربّع ولاية قالمة على مساحة تقدّر بحوالي 3.686,84 كلم²، كما ترتفع عن سطح البحر بحوالي 279 م، وتبعد عنه بحوالي 60 كلم، إذ يحدّها من الشمال ولايـــة عنابة، ومن الشمال الشرقي ولايـــــة

(1) DPSB, **Idem**, pp1,2.
(2) **Idem**, pp4,5.

الطارف، ومن الجنوب ولاية أم البواقي، ومن الشرق ولاية سوق أهراس، ومن الغرب ولاية قسنطينة، ومن الشمال الغربي ولاية سكيكدة، كما تبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 537 كم.

وتعتبر الولاية منطقة إستراتيجية بوجودها على ضفاف نهر سيبوس الخصبة الذي يشكّل المجرى الرئيسي للمياه والأكثر أهمية بالولاية، أين تمر المجاري المائية دون انقطاع وخلال كل الفصول.

كما يتميّز إقليم الولاية بتضاريس متنوّعة وغطاء غابيّ هامّ، فهي تتوزّع على النحو الآتي:

1- الجبال بنسبة 37,82%، أهمّها:

- **جبل ماونة:** يقع جنوب المنطقة، ويرتفع عن سطح البحر بحوالي 1.411 م؛
- **جبل هوارة:** يقع شمالا، ويبلغ ارتفاعه 1.292 م؛
- **جبل طاية:** يقع غربا، ويقدّر ارتفاعه بحوالي 1.208 م؛
- **جبل دباغ:** يقع غرب المنطقة، ويرتفع عن سطح البحر بحوالي 1.060 م.

2- السهول والهضاب بنسبة 27,22 %؛

3- سفوح الجبال والتلال بنسبة 26,29 %؛

4- تضاريس أخرى بنسبة 8,67 %.

كما ينقسم إقليم الولاية على المستوى الجيوفيزيائي إلى أربع مناطق رئيسية:

منطقة قالمة: تتربّع هذه المنطقة على أكبر مساحة على مستوى الولاية، فهي متواجدة ضمن الطبقة شبه الرطبة، وتحتوي أيضا على كل المنطقة الوسطى من الشمال نحو جنوب إقليم الولاية، كما تتميّز بغطاء غابي هامّ في الشمال والشرق، في حين أنّ الجزء الجنوبي يعاني من تدهور بشكل مستمر من حيث غياب الغطاء الغابي على الرغم من الطابع الجبلي لهذا الجزء الفرعي للمنطقة، كما أنّها معرّضة لأضرار شديدة (التعرية).

إنّ الاستعمال الحالي للأراضي بالمنطقة يتعلق خاصّة بزراعات متنوّعة في السهول (وادي سيبوس)،

أمّا المساحات الأخرى فتتركّز بها زراعة المحاصيل الكبرى. وبالنسبة للسقي فهو في استعمال متصاعد خاصّة في المنطقة الوسطى، وهذا إثر تشغيل محيط السقي (قالمة- بوشقوف) على مساحة 9.920 هكتار، على طول وادي سيبوس انطلاقا من سدّ بوهمدان.

- **منطقة بوشقوف:** تتميز هذه المنطقة بتضاريس يغلب عليها الطابع الجبلي (75%)، ويعبر هذه المنطقة أيضا وادي سيبوس، كما أنّ الجبال بها مغطّاة بغطاء غابي كثيف، خاصّة على مستوى جبال بني صالح وعين بن بيضاء.

إنّ الاستعمال الحالي للأراضي يتعلّق بزراعات متنوّعة في السهول، وزراعات الحبوب والأعلاف في باقي الأراضي الفلاحية الأخرى. وبالرغم من ذلك، فهناك امكانات هامّة بالمنطقة غير مستغلّة، والتي من المنتظر أن تستغلّ في ظل تشغيل محيط السقي بها.

- **منطقة وادي الزناتي:** تتميز هذه المنطقة بأراضي داكنة كلسية، ممّا يؤهّلها لزراعة الحبوب، كما تخصّص مساحات أخرى للخضر وزراعة الأشجار المثمرة.
- **منطقة تاملوكة:** هذه المنطقة هي الأكثر انتماءً إلى المناخ شبه الجاف، وتنتمي إلى منطقة السهول العليا التي يبلغ معدل الارتفاع بها حوالي 800 م، كما يمرّ بها وادي مقصبة.

الاستعمال الحالي للأراضي بها تغلب عليه زراعة الحبوب والرعي، خاصّة رعي الأغنام. أمّا بالنسبة للإنتاج الفلاحي فتشتهر خاصّة بالحبوب، الخضر، الكلأ، الفواكه، البطاطا، الطماطم وزراعات أخرى[1].

بناءً على ما سبق، يعتبر موقع ولاية قالمة موقعا مناسبا لمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، فهو موقع إستراتيجي يمثّل نقطة عبور مختلف ولايات الشرق، وهذا ما أهّل الولاية لأن تكتسب أهمية اقتصادية كبيرة واستراتيجية تجعل منها قطبا تنمويا، يمكن أن يساهم في التنمية الفلاحية محليا ووطنيا.

(1) DPSB, **Idem**, pp6,7.

ثانيا- المناخ:

يتميّز إقليم ولاية قالمة بمناخ شبه رطب في الوسط والشمال، ومناخ شبه جاف ناحية الجنوب. فعلى العموم هو معتدل وممطر شتاءً، وحارّ صيفا، حيث تتراوح درجة الحرارة ما بين 4 درجات شتاءً إلى 35,4 صيفا، وبالتالي تصل درجة الحرارة في المتوسّط إلى 17,3 درجة مئوية. كما تختلف درجة الحرارة في الفصل الواحد بين المرتفعات والجبال والمنخفضات المحصورة بينها، وتشتدّ خاصة في فصل الصيف.

وتتراوح معدّلات التساقط بالولاية ما بين 400 و500 ملم/سنة جنوبا، وما يقارب 1000 ملم/سنويا شمال الولاية، علما أنّ حوالي 57% من كمية الأمطار المتساقطة تسجّل خلال الفصل الرطب (أكتوبر وماي)، وتبلغ الكمية المتساقطة ذروتها في شهري ديسمبر وجانفي، وبالعكس فإنّ شهور الصيف (جوان، جويلية، أوت) تكون في غالب الأحيان جافّة[1]. أمّا بالنسبة لتساقط الثلوج فيكون على مدار 12,7 يوم/سنة.

لقد ساعد هذا المناخ على تنوّع نباتات المنطقة، فبينما تنتشر أشجار الزيتون والحوامض والفواكه كالتفاح والإجاص في السهول، تغطّي الجبال المجاورة أحراشا وغاباتٍ من أشجار الفلين، العرعار، الصنوبر... وهو ما يشكّل ثروة غابيّة هامّة بالمنطقة، ممّا سمح للولاية أيضا بأن تكون ذات طابع فلاحي ورعوي هامّ [2].

الفرع الثاني: الموارد الأرضية

تعتبر الأرض الصالحة للزراعة أحد الشروط الرئيسية للإنتاج الفلاحي، وبالتالي فإنّه لا يمكن قيام زراعة إنتاجية إلا بتوفّرها. بالإضافة إلى مجموعة من العناصر الأخرى كالمياه والقوى العاملة المتخصصة ورأس المال...

(1) Station Météorologique de Belkhire, (2014) : **"précipitation annuelle"**, wilaya de Guelma.
(2) DPSB, **"Monographie da la Wilaya de Guelma"**, Op.cit, p5.

أولا- طريقة تقسيم الأراضي العامّة في الجزائر:

في سياق البحث في موضوع الموارد الأرضية، فإنّ التقسيم العام للأراضي في الجزائر ينحصر بشكل عام في شقّين أساسيّين هما[1]:

☑ الأراضي المستعملة للفلاحة؛

☑ أراضي أخرى.

1. الأراضي المستعملة للفلاحة (S A T): وتشمل الأراضي الفلاحية المستغلة، المراعي والمسالك وأراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة.

أ. الأراضي الفلاحية المستغلّة (S A U): وتضمّ الأراضي المحروثة والزراعات الدائمة.

أ.1. الأراضي المحروثة: وهي تنقسم بدورها إلى:

- الزراعات النباتية (المحاصيل العشبية): وهي تشمل أراضي مزروعة بمحاصيل موسمية كالخضروات، أو أراضي مزروعة بمحاصيل سنوية كزراعة الحبوب، البقول الجافة والمحاصيل الصناعية، أو مزروعة بمحاصيل دائمة كالأعلاف.
- الأراضي المستريحة*: وهي الأراضي التي تدوم فترة راحتها خمس سنوات، وبعد هذه المدّة تصنّف ضمن المراعي والمسالك.

أ.2. الزراعات الدائمة: وتشمل الأراضي التي تصل لعدةّ سنوات قبل إعادة زراعتها. وتضمّ ما يلي:

- الأشجار المثمرة؛
- الكروم؛
- المروج الطبيعية.

---

(1) ONS, (2008): **"Répartition générale des terres"**, Annuaire Statistique de l'Algérie (n°25), Algérie, p209.

* الأراضي المستريحة هي مساحة الأراضي الزراعية التي لا يتمّ استغلالها في أحد أو بعض المواسم إمّا بسبب عدم كفاية مياه أو إراحتها لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى.

ب. المراعي والمسالك: وتشمل المساحات التي لم يتمّ عليها أيّ عمل فلاحي منذ خمس سنوات على الأقل؛

ت. أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة: ويندرج ضمنها العمارات، الطرق، المحاجز والوديان.

2. الأراضي الأخرى: وتضمّ العناصر التالية:

أ. المناطق الحلفاوية؛

ب. الاستغلالات الغابية؛

ت. النسيج الحضري.

والمخطّط الموالي يلخّص التقسيم العام للأراضي الفلاحية في الجزائر:

الشكل (3-6)

التقسيم العام للأراضي الفلاحية في الجزائر

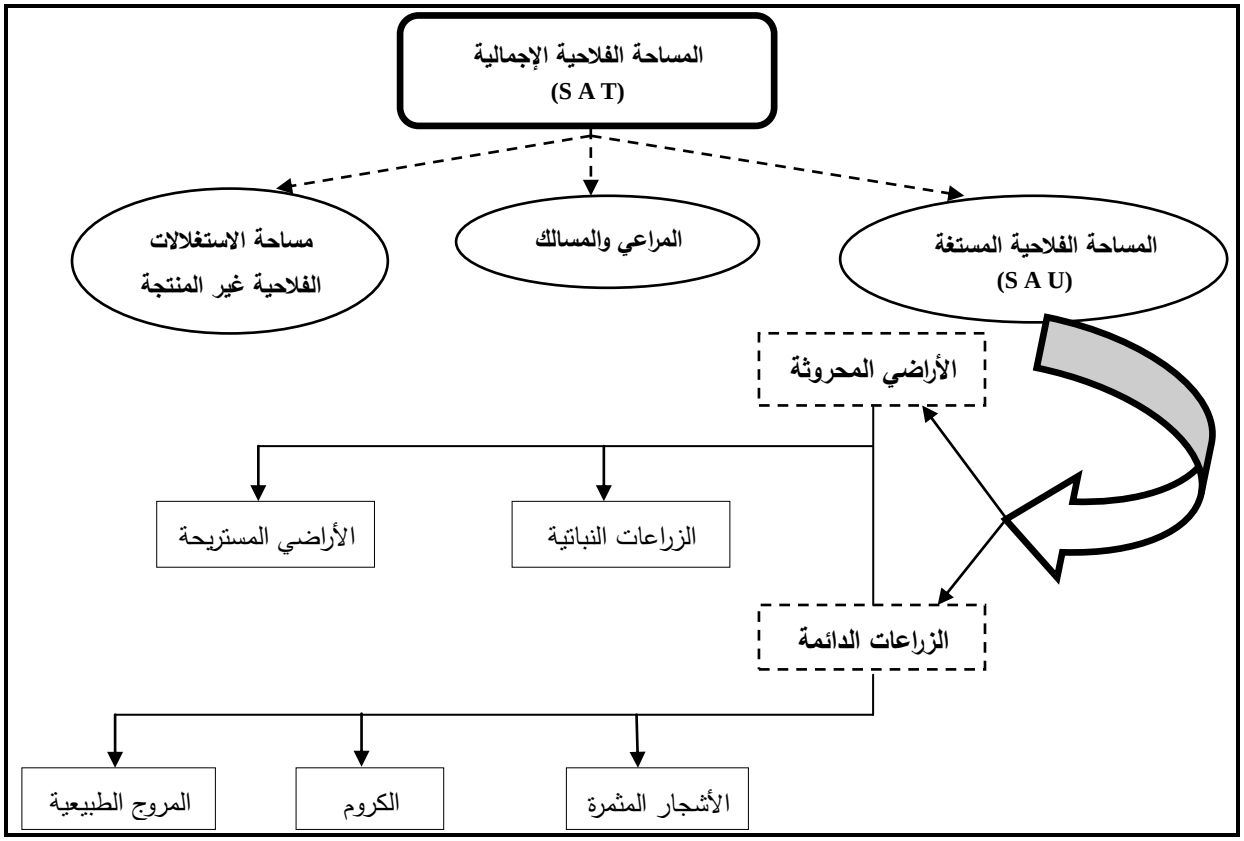

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

-ONS, (2008): **"Répartition générale des terres"**, Annuaire Statistique de l'Algérie (n°25), Algérie, p209.

ثانيا- التوزيع العام للأراضي الفلاحية في ولاية قالمة:

تبعا لإحصائيات العام 2014 التي أشرفت عليها مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة، فإنّ المساحة الكلّية للأراضي العامّة بالولاية تقدّر بنحو 368.684 هكتار، حيث تبلغ المساحة الفلاحية الاجمالية حوالي 264.618 هكتار، ما يمثّل 71,77% من المساحة الكلية. وتقدّر مساحة الأراضي الفلاحية المستغلّة بنحو 187.338 هكتار، ما يمثّل 70,80% من المساحة الفلاحية الإجمالية، وما نسبته 50,81% من المساحة الاجمالية للولاية[1]. والجدول الموالي يوضّح ذلك:

الجدول (3-7)

التوزيع العام للأراضي الفلاحية في ولاية قالمة للموسم الفلاحي (2013/2012)

الوحدة: هكتار

البيـــــــان	المساحة
1. المساحة الفلاحية المستغلّة	**187.338**
1.1. الأراضي المحروثة	175.850
- الزراعات العشبية	108.546
- الأراضي المستريحة	67.304
2.1. الزراعات الدائمة	11.488
- المروج الطبيعية	306
- الكروم	68
- الأشجار المثمرة	11.114
2. المراعي والمسالك	**50.875**
3. أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة	**26.405**
المساحة الفلاحية الكلية (1+2+3)	**264.618**
4. أراضي أخرى	**104.066**
----------	----------
المساحة الفلاحية الكلية	**264.618**
أراضي أخرى	**104.066**
اجمالي مساحة الولاية (1+2+3+4)	**368.684**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

DSA, (2014): **"Statistiques Agricoles (2012/2013)"**, Wilaya de Guelma.

(1) Direction des Services Agricoles (DSA), (2014): **"Statistiques Agricoles (2012/2013)"**, Wilaya de Guelma.

وفي جميع الأحوال يظلّ مجموع الرقعة الأرضية المزروعة في ولاية قالمة أقلّ من إجمالي الرقعة الأرضية القابلة للزراعة فيه، وهو ما يعني أنّ هناك إمكانيات كامنة لتوسيع الرقعة الأرضية المزروعة عندما تتوفّر شروط وإمكانات يفتقر إليها الواقع الراهن مثل توفّر مياه الريّ بشكل كبير وأنواع معيّنة من التقانة الزراعية... والشكل الموالي يبرز إجمالي الأراضي المستعملة للفلاحة بولاية قالمة:

الشكل (3-7)

تقسيم الأراضي الفلاحية الكلية في ولاية قالمة

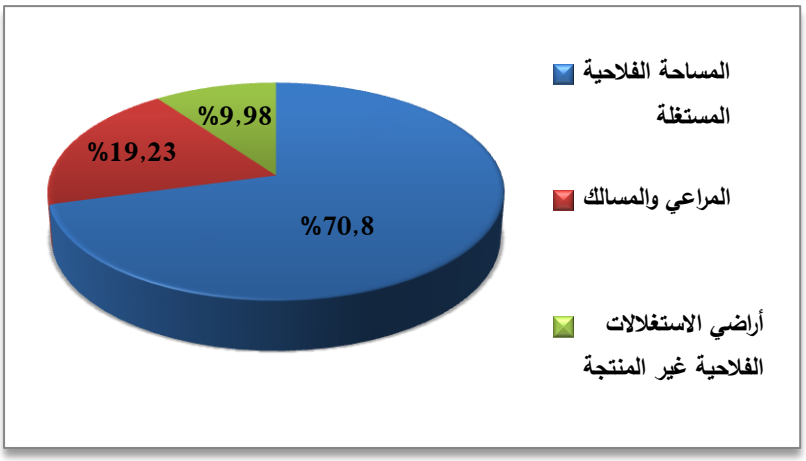

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات الجدول (3-7).

وفي السياق ذاته، تحتلّ زراعة الحبوب مساحة كبيرة في اجمالي المساحة الفلاحية المستغلّة بالولاية، حيث تقدّر بنحو 81.370 هكتار، أي ما يقارب 44% من المساحة المستغلة، وهذا ما يدلّ على الأهمية الكبيرة التي توليها الولاية لهذه الشعبة الفلاحية، حيث تعتبر من المحاصيل الاستراتيجية في الولاية إلى جانب محصول الطماطم الصناعية والخضروات. كما أنّ الأراضي المستريحة تحتلّ مساحة كبيرة، إذ تقدّر بحوالي 67.304 هكتار، أي ما يمثّل 36% من اجمالي المساحة الفلاحية المستغلّة، وهي نسبة كبيرة مقارنة بالمساحة المزروعة بالمحاصيل الزراعية الأخرى، الأمر الذي يستدعي التقليل من مساحة هذه الأراضي واستغلالها في إنتاج محاصيل فلاحية أخرى للرفع من حجم الإنتاج الفلاحي بالولاية.

والشكل الموالي يبيّن توزيع الأراضي الفلاحية المستغلّة في الولاية:

الشكل (3-8)

توزيع الأراضي الفلاحية المستغلّة في ولاية قالمة

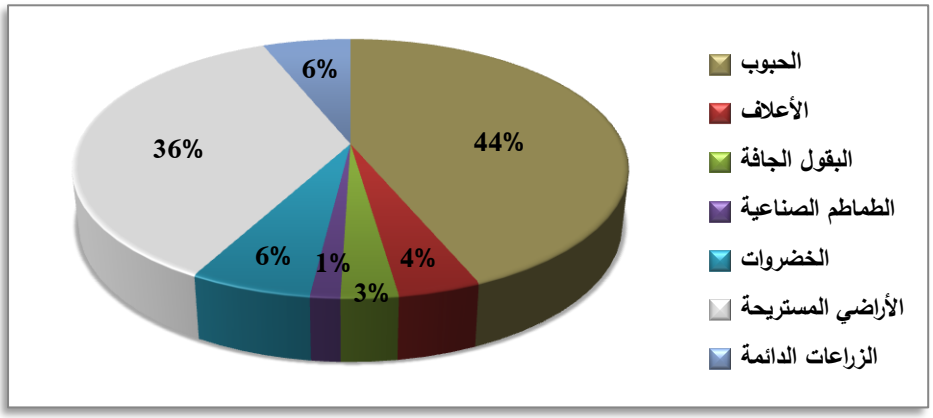

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

DSA, (2014): **"Statistiques Agricoles (2012/2013)"**, Op.cit.

ويقدّر نصيب الفرد من المساحة الفلاحية المستغلّة بحوالي 0,36 هكتار، وهو يفوق بقليل المعدّل الوطني المقدّر بحوالي 0,24 هكتار.

ثالثا- طبيعة المستثمرات الفلاحية في ولاية قالمة:

تتوزّع المساحة الفلاحية المستغلّة في ولاية قالمة على شكل مستثمرات فلاحية، حيث تختلف حسب طبيعة الملكية والعدد والمساحة كما هو مبيّن في الجدول الموالي:

الجدول (3-8)

توزيع المستثمرات الفلاحية في ولاية قالمة خلال الموسم الفلاحي (2013/2012)

طبيعة المستثمرة	العدد	المساحة (هكتار)
مستثمرات جماعية	543	43.269
مستثمرات فردية	1.693	18.884
مستثمرات فردية (عرش، بلدية)	1.221	7.094
مستثمرات خاصّة	9.868	104.936
مزارع نموذجية	9	5.500
محطات تجريبية	1	38
مستثمرات أخرى	1.876	7.425
المجموع	**15.211**	**187.146**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

DSA, (2014): **"volume de la main d'œuvre au niveau des exploitations agricoles**: **compagne agricole (2012/2013) "**, Wilaya de Guelma.

يتّضح من خلال الجدول السابق أنّ استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصّة للدولة تتشكّل من حوالي 3.457 مستثمرة فلاحية، منها 543 مستثمرة فلاحية جماعية، و2.914 مستثمرة فلاحية فردية، حيث تشغل ما يقارب 70 ألف هكتار من الأراضي الصّالحة للزراعة، أي ما يمثّل 37% من اجمالي المساحة الفلاحية المستغلّة، إذ تعدّ من أخصب الأراضي الفلاحية بالولاية. وتحتلّ المستثمرات الخاصّة مساحة تقدّر بنحو 104.936 هكتار، أي ما يقارب 56,1% من اجمالي المساحة الفلاحية المستغلّة، حيث يقدّر عددها بنحو 9.868 مستثمرة، وهو ما يشير إلى سيطرة الخواص على نسبة كبيرة من الأراضي الفلاحية، ما يعكس التوجّه الجديد للدولة نحو خوصصة الأراضي بشكـل جزئي.

رابعا– الغابات:

تزخر ولاية قالمة بثروة غابية هامّة، حيث تشكّل مساحة الغابات حوالي 113.182 هكتار، أي ما يمثّل 30,70% من المساحة الكلية للولاية، وتتركّز أساسا في الجزء الجنوبي الشرقي للولاية، حيث تعتبر غابة بني صالح خزّانا وطنيا، وتقدّر مساحتها بحوالي 2.470 هكتار. كما تختلف هذه الغابات أيضا من حيث انتاجيتها ونباتاتها اختلافا واسعا، إذ تتنوّع بين غابات كثيفة وبقايا غابات ضعيفة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الغابات في إقليم ولاية قالمة لم تحظ بما تستحقّ من الاهتمام والرعاية، إذ تخضع للعديد من التعديات والانتهاكات كالإزالة والاستغلال التجاري الجائر والحرائق والحرث[1].

الفرع الثالث: الموارد المائية

تعدّ الموارد المائية من العوامل المهمّة التي تؤثّر في الفلاحة بدرجة كبيرة، فندرة المياه أو وفرتها تعدّ أهم العوائق للتوسّع الفلاحي، سواءً كان توسّعا أفقيا أو رأسيا، كما أنّ تطور القطاع الفلاحي وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له، والتي تستغلّ في الري وتوسيع المساحة المسقية.

وتمتلك ولاية قالمة ثروة مائية هائلة (سطحية وجوفية)، تجعلها بمنأى عن موجـات الجفاف الـــذي

(1) Conservation des forets, (2014): **"potentialités forestières"**, situation au 31/12/2013, Wilaya de Guelma.

تعرفه بعض ولايات الوطن أحيانا إذا ما استغلّت بشكل رشيد وعقلاني. كما تتعدّد مصادر المياه بالولاية بين مياه سطحية وجوفية، حيث يصل حجم الموارد المائية المعبّأة إلى حوالي 151,8 مليون م^3 عبر كامل إقليم الولاية، بينما تبلغ الطاقة الاستيعابية حوالي 282,9 مليون م^3. وتبرز على النحو الآتي[1]:

أولا- المياه السطحية:

يبلغ حجم المياه السطحية المعبّأة بالولاية حوالي 57,78 مليون م^3 (الطاقة التخزينية تقدّر بحوالي 188,81 مليون م^3)، وهي مقسّمة على النحو الآتي:

- سدّ بوهمدان: بطاقة تخزينية تصل إلى 185 مليون م^3 (الكمية المعبّأة تقدّر بحوالي 55 مليون م^3)؛
- سدّ مجاز البقر(عين مخلوف): تصل سعة تخزينه إلى حوالي 2,86 مليون م^3؛
- سد قفطة (النشماية): بسعة تصل إلى حوالي 0,44 مليون م^3؛
- عدد مهمّ من الحواجز المائية، والتي يصل عددها إلى حوالي 16 حاجز مائي: تقدّر سعتها الإجمالية بحوالي 0,51 مليون م^3، إذ تتطلّب جهودا كبيرة للتنقية.

ثانيا- المياه الجوفية:

تتشكّل من حوالي أربعة مجمّعات مائية جوفية، بالإضافة إلى 1.620 نقطة مائية عملية، حيث تقدّر امكانات حشدها للمياه بحوالي 94,1 مليون م^3.

وفي نفس الإطار، فإنّ الولاية تمتلك محطّة لمعالجة المياه المستعملة، حيث تقدّر نسبة الربط الصحّي (التطهير) بحوالي 97%، ويصل طول الشبكة إلى حوالي 870,7 كم، حيث يقدّر طول الأنابيب الرئيسية بحوالي 330,385 كم، بينما يبلغ طول الأنابيب الثانوية 540,315 كم [2].

وعلى هذا الأساس، وصلت المساحة المسقيّة بالولاية إلى حوالي 14.297 هكتار، أي ما يمثّل 7,63% من المساحة الفلاحية المستغلّة، منها 9.920 هكتار تسقى من سدّ بوهمدان. وهي تعتبر ضئيلة

(1) DPSB, **"Monographie da la Wilaya de Guelma"**, Op.cit, p11.
(2) **Idem**, p29.

مقارنة مع حجم الأراضي الفلاحية المستغلّة، وهذا إنّ دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ أكثر من 93% من المساحة الفلاحية المستغلّة تخضع للتغيّرات والتقلّبات المناخية، وبالتالي انتاجية متدنّية في بعض الأحيان. ومن المنتظر رفع حجم المساحة المسقيّة الحالية مستقبلا، وذلك بفضل تهئية محيط سقي جديد، والمصادقة على مشاريع أخرى للسقي ضمن برامج التنمية الفلاحية والريفية التي استفادت منها الولاية في هذا الإطار، وكلّ ذلك سيسمح بالوصول إلى مساحة مسقية إجمالية تصل إلى 26.000 هكتار، ما يمثّل 13,88% من المساحة الفلاحية المستغلّة[1].

ولا يزال القطاع الفلاحي بالولاية يعرف نقصا فادحا في استعمال التكنولوجية في السقي والاستغلال العقلاني للمياه الجوفية، وذلك بسبب انتشار الأمية بين الفلاحين.

المطلب الثالث: الموارد البشرية

يمثّل العنصر البشري أحد أهمّ عناصر الإنتاج الفلاحي، حيث أنّ أغلب العمليات الفلاحية لازالت تنجز يدويا، بسبب عدم توافر التجهيزات اللازمة لذلك، أو لتعذّر مكننة بعض العمليات الفلاحية التي تتّم بخصائص معيّنة، ولذلك فإنّ زيادة الإنتاج الفلاحي وتحسين نوعيته يعتمد كثيرا على كمية ونوعية اليد العاملة بالقطاع ذاته.

الفرع الأول: توزيع السكان في ولاية قالمة

يقدّر عدد سكان ولاية قالمة بحوالي 518.224 نسمة، يتمركزون في 10 دوائر و34 بلدية، وتقدّر الكثافة السكانية المتوسّطة بنحو 141 نسمة/كم^2، إذ تتباين من منطقة إلى أخرى، كما تصل إلى 2.885 نسمة/كم^2 بعاصمة الولاية. ويتمركز ¾ سكان الولاية في المجمعات الرئيسية، أي ما نسبته 75,39%، بينما 11,02% تتمركز في المجمعات الثانوية، ونسبة 13,59% في المناطق المبعثـــرة[2].

أمّا من حيث الجنس، فيشكّل الذكور والإناث نسبة 50,29% و 49,71% على التوالي، ومـــــردّ

(1) DSA, **"statistiques agricoles 2012/2013"**, Op-Cit.
(2) DPSB, **"Monographie da la Wilaya de Guelma"**, Op.cit, p15.

الارتفاع في عدد السكان هو تحسّن الأوضاع المعيشية وارتفاع معدّل المواليد، حيث بلغ معدّل النمو السكاني 1,2% [1].

وعلى صعيد آخر، يقدّر عدد السكان الريفيين بحوالي 209.204 نسمة، أي ما يمثّل 40,37% من اجمالي السكان، وهذا ما يعني تمركز ما يقارب 60% من السكان في المناطق الحضرية، والذي يصل عددهم إلى حوالي 309.020 ساكن[2]. والشكل التالي يبيّن ذلك:

الشكل (3-9)

توزيع سكان ولاية قالمة بين الريف والمدينة

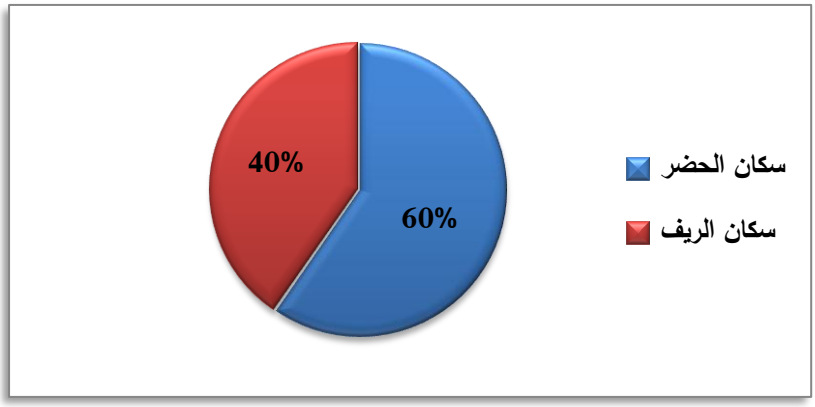

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على المعطيات الواردة أعلاه.

وتعدّ بلدية بن جراح أكبر بلدية يتواجد فيها السكان الريفيين، حيث يقدّر عددهم بحوالي 128.907 نسمة[3]، أي ما يمثّل 41,72% من اجمالي السكان الريفيين في الولاية، وهو ما يعدّ مكسبا للولاية في ظلّ الطابع الرعوي والجبلي لهذه البلدية، وبالتالي يفتح المجال لتطوير الفلاحة الجبلية وتربية الماشية.

الفرع الثاني: اليد العاملة الفلاحية

يقدّر عدد السكان النشطين بحوالي 265.072 نسمة، ما يمثّل 51,15% من اجمالي السكان بالولاية، ويقدّر عدد السكان المشتغلين بنحو 181.389 نسمة، أي ما يمثّل 68,43% من حجم السكان النشطين. بالإضافة إلى هذا، فقد وصل عدد السكان النشطين في القطاع الفلاحي إلى حوالي 113.716

(1) DPSB, **"Monographie da la Wilaya de Guelma"**, Op.cit, p18.
(2) Idem, p20.
(3) Idem.

نسمة، أي ما يمثّل 42,9% من اجمالي السكان النشطين في الولاية، في حين وصل عدد السكان المشتغلين إلى 77.816 نسمة، ما يمثّل 68,43% من اجمالي السكان النشطين[1]. والجدول الموالي يبيّن توزيع السكان في ولاية قالمة:

الجدول (3-9)

التوزيع العام لسكان ولاية قالمة لعام 2013

البيان	العدد (نسمة)	النسبة
اجمالي السكان	**518.224**	**%100**
سكان الريف	209.204	%40,37
السكان النشطين	265.072	%51,15
النشطين في القطاع الفلاحي	113.716	%42,90
المشتغلين في القطاع الفلاحي	77.816	%68,43

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على المعطيات الواردة أعلاه.

يتبيّن من خلال الجدول السابق أنّ عدد النشطين في القطاع الفلاحي يقدّر عددهم بحوالي 113.716 عامل، أي ما يمثّل 42,9% من اجمالي السكان النشطين في الولاية، بينما المشتغلين فعلا يقدّر عددهم بحوالي 77.816 عامل، أي ما يمثّل 68,43% من اجمالي النشطين في القطاع الفلاحي، وبالتالي هناك نسبة معيّنة نشطة في القطاع الفلاحي ولكن غير مشغّلة، حيث يقدّر عددهم بحوالي 35.900 عامل، وهو ما يشير إلى عدم استغلال كل طاقات العمل الموجودة في الريف، ممّا يؤدّي إلى زيادة حدّة البطالة.

وعلى صعيد آخر، تشكّل العمالة المشغّلة في القطاع الفلاحي الحصّة الأكبر من اجمالي العاملين في الولاية كما يبرزه الشكل الموالي:

(1) DPSB, **"Monographie de la Wilaya de Guelma"**, Op.cit, p26.

الشكل (3-10)

توزيع اليد العاملة في ولاية قالمة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي عام 2013

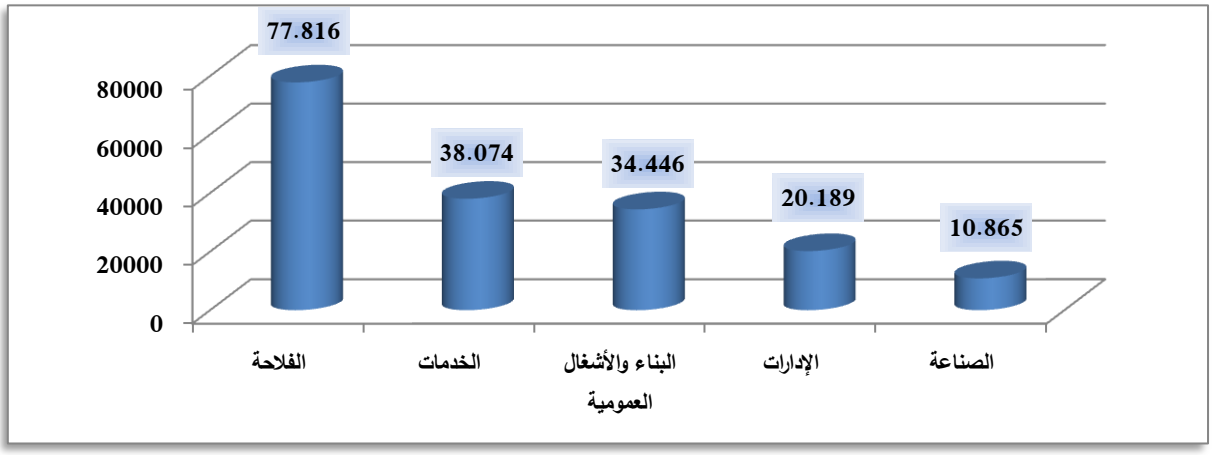

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

DPSB, **"Monographie da la Wilaya de Guelma"**, Op.cit, p26.

يتّضح من الشكل أعلاه أنّ أكبر فئة عاملة تتركّز في قطاع الفلاحة بنحو 77.816 عامل، ما يمثّل 42,9% من اجمالي الفئة المشغّلة بالولاية، يليها قطاع الخدمات الذي يشغّل 38.074 عامل، ما يمثّل 20,99%، ليأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثالثة بنسبة 18,99%، ثمّ قطاعي الإدارات والصناعة بنحو 11,13%، 5,99% على التوالي. ويعود هذا إلى كون ولاية قالمة ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى، وهو ما يفسّر الحجم الكبير للفئة المشغّلة بهذا القطاع، بينما تفتقر الولاية إلى قاعدة صناعية كبيرة تستقطب السكان النشطين، ويضاف إلى ذلك جمود مشاريع البنى التحتية وانعدام شبه كلي للأشغال الكبرى بالولاية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تشبّع هذه القطاعات وعدم حاجتها إلى اليد العاملة، عكس الفلاحة التي لا تحتاج إلى مهارات كبيرة في العمل في ظلّ انخفاض معدّل استخدام المكننة، كما أنّ الغالبية تتوجّه إلى قطاع الخدمات وبالخصوص إلى النقل، وهذا راجع إلى حافز وعائد الربح السريع من هذا القطاع.

ولكن بالرغم من ارتفاع حجم العاملين في الفلاحة إلّا أنّه لا يخفي العزوف الكبير للعمل في هذا القطاع إذا ما أُخذ بعين الاعتبار حجم اليد العاملة في المستثمرات الفلاحية، إذ هي التي تعبّر حقّا عن

العمالة الفلاحية، ويعزى ذلك لعدّة أسباب؛ منها عدم مقدرة العديد منهم على ممارسة النشاط الفلاحي لعدم حيازتهم على عقود ملكية تمكّنهم من الحصول على القروض ومختلف أشكال الدعم الحكومي لمزاولة نشاطهم، بالإضافة إلى عزوف الشباب على العمل في القطاع الفلاحي بمحض إرادتهم.

الفرع الثالث: التأطير الفني

يشكّل التأطير الفني عاملا مهمّا في الدفع بوتيرة التنمية الفلاحية، إذ يعدّ من مقوّمات القطاع الفلاحي وتطوّره. فحسب احصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة لسنة 2013 بلغ اجمالي المؤطّرين على مستوى إقليم الولاية حوالي 236 فرد، يتوزّعون بين عمليات التوجيه والإرشاد الفلاحي وتوعية الفلاحين، بالإضافة إلى البياطرة الذين يتكفّلون بكلّ ما تعلّق بالصحة الحيوانية والنباتية، وهذا إلى جانب الإطارات الفنية التي تشرف بشكل عام على القطاع الفلاحي بالولاية كالمديرية والغرفة الفلاحية والديوان الوطني للأراضي الفلاحية... كما هو مبيّن في الجدول الموالي:

الجدول (3-10)

هيكل التأطير الفني لقطاع الفلاحة بولاية قالمة لعام 2013

المؤطّـــــرون	العدد
الأطباء البيطريون	35
المهندسون	59
التقنيون	77
الإداريون	34
تأهيلات أخرى	31
المجموع	**236**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

DSA, (2014): **"Nombre de cadre affectés à l'agriculture"**, Wilaya de Guelma.

إنّ الإطارات الفلاحية المتخصّصة المشار إليها في الجدول تتوزّع على الوحدات الإنتاجية، قطاعات التنمية الفلاحية، مديرية المصالح الفلاحية.

وبخصوص التكوين، تَبذل الجهات القائمة على شؤون القطاع الفلاحي بالولاية جهودا قصد التحكّم أكثر في تقنيات الإنتاج، وهذا من أجل معرفة الوسط من جهة، ومعرفة تقنيات الإنتاج الحديثة من جهة أخرى (الري بالتقطير، حفر الآبار، مكننة الفلاحة، التلقيح الإصطناعي، انتاج المشاتل، البذور...).

إنّ الموارد البشرية هامّة في القطاع الفلاحي، لكن هذه الأهمية لا تتحقّق إلّا في ظل رفع مستوى التأهيل والتكوين والوعي، لأنّ الملاحظ لحدّ الآن هو أنّ سياسة التكوين ركّزت على الإطارات العليا وأهملت نوعا ما اليد العاملة المنتجة رغم أهميتها، وهو ما يتطلّب إعادة النظر والتركيز في التكوين والتأهيل على مختلف المستويات وفئات العمل، إذ أنّ زيادة كفاءة العاملين في القطاع تتطلّب الاهتمام بالنواحي النوعية في الموارد البشرية. وتجدر الإشارة إلى أنّ القطاع الفلاحي يعرف مشاكل عديدة، فبالإضافة إلى نقص مستويات التأهيل والتأطير، هناك ارتفاع مستوى اليد العاملة المسنّة، ونقص اليد العاملة الشابّة، وكذا هجرة الإطارات والتقنيين والأعوان المتخصّصين، وهو ما يدفع إلى توفير الشروط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تمكّن الشباب من الاندماج في الريف والعمل في القطاع الفلاحي.

المطلب الرابع: الموارد الرأسمالية

إلى جانب المقومات الطبيعية والبشرية التي تتوفّر عليها ولاية قالمة، فإنّها تمتلك موارد رأسمالية معتبرة تسمح بتنمية الفلاحة وتطويرها، ونذكر في ذلك المكننة الفلاحية واستخدام الأسمدة والثروة الحيوانية. حيث يتمّ التركيز فقط على هذه العناصر الأساسية حسب ماهو متاح من معطيات احصائية حولها.

الفرع الأول: المكننة الفلاحية

عرفت حظيرة العتاد الفلاحي في ولاية قالمة تطوّرا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة كما هو مبيّن في الجدول الموالي:

الجدول (3-11)

تطور حظيرة العتاد الفلاحي في ولاية قالمة خلال الفترة (2009-2013)

الوحدة: وحدة

نوع العتاد	2009	2010	2011	2013
عتاد الجرّ	2.558	2.701	2.761	2.950
عتاد الحرث	3.284	3.461	3.480	3.901
عتاد البذر والتسميد	787	1.022	1.062	1.206
عتاد المعالجة	4.652	4.596	4.812	5.386
عتاد حصاد الحبوب	286	302	311	316
عتاد حصاد الكلأ	1.735	1.733	1.786	1.878
عتاد النقل	2.934	2.934	3.095	3.017
عتاد الري	61	96	96	97
عتاد آخر	1.979	1.548	2.355	3.246
مجموع العتاد	**15.718**	**18.393**	**19.758**	**21.997**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

DSA, (2014): **"Situation de Matériel Agricole (2009-2013)"**, wilaya de Guelma.

يتبيّن من خلال الجدول أعلاه أنّ حظيرة العتاد الفلاحي في ولاية قالمة شهدت تطوّرا ملموسا خلال الفترة (2009-2013)، حيث بلغ متوسّط العدد الإجمالي للعتاد الفلاحي ما يقارب 18.967 وحدة خلال الفترة (2009-2013)، وانتقل حجم العتاد الفلاحي من 15.718 وحدة سنة 2009 إلى 21.997 وحدة سنة 2013، أي بزيادة تقدّر بنحو 6.279 وحدة، ما يمثّل 40%، وبمعدّل نمو سنوي وصل إلى 8% خلال نفس الفترة. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى التطوّر الذي عرفه مختلف أنواع العتاد على غرار عتاد الجر، عتاد البذر والتسميد، عتاد المعالجة، الحاصدات، عتاد النقل والري... فعلى سبيل المثال انتقل الحجم الإجمالي لعتاد الجر من 2.558 وحدة عام 2009 إلى 2.950 وحدة سنة 2013، بزيادة قدرها 392 وحدة، ما يمثّل حوالي 15,3%، وقفز الحجم الاجمالي لعتاد البذر والتسميد من 787 وحدة سنة 2009 إلى 1.206 وحدة سنة 2013، أي بزيادة قدرها 419 وحدة، ما يمثّل حوالي 53,2%. ويعود ذلك إلى النمو المتواصل للاعتمادات المالية المخصّصة للعتاد الفلاحي، والذي يتجسّد في مختلف

أشكال الدعم الفلاحي المخصّصة لاقتناء الآلات الفلاحية أو استئجارها عن طريق صيغ قروض الإيجار.

وفي السياق ذاته، فإنّ هذا التطور الكمّي لا يلبث أن تتراجع أهميته إذا ما أخذنا بعين الاعتبار بعض المؤشّرات الأساسية الدالّة على فعالية العتاد كمعدّل العمر والعلاقة التقنية بين أنواع العتاد ونسبة العطل... فعلى سبيل المثال قدّر حجم العتاد المعطّل سنة 2013 بنحو 851 وحدة، أي ما يمثّل 3,9% من اجمالي العتاد الفلاحي الموجود في الحظيرة، حيث قدّر عدد الجرارات المعطّلة بحوالي 93 جرّار، ما يمثّل 10,93% من اجمالي العتاد المعطّل، وما نسبته 28,1% لمجموعة عتاد المعالجة.

وما يلفت الانتباه أنّ بعض العتاد الجديد معطّل، وقد تبيّن من خلال الاستفسارات مع بعض عمّال تعاونية الحبوب والبقول الجافّة ومؤسسة صيانة العتاد الفلاحي في الولاية أنّ الخلل الرئيسي في هذا العتاد يعود إلى المؤسّسات التي أنتجته، بالإضافة إلى أنّ العتاد غير مستغلّ استغلالا أمثلا في حدّ ذاته، والإهمال واللّامبالاة من طرف مستخدميه، الذين لا يكترثون لإبقاء حالة العتاد يعمل بشكل جيّد. وبعبارة أخرى من الناحية النظرية (بالنظر إلى الأرقام) يلاحظ أنّ نسبة المكننة مرتفعة، أمّا على أرض الواقع فإنّ الأمر مختلف تماما، حيث أنّ نسبة كبيرة من المعدّات الفلاحية معطّلة وغير مستعملة نتيجة عدم الصيانة، وخاصّة الصيانة الوقائية وعدم ملائمة الجرّرات بطبيعة الأرض، ويضاف إلى هذا النتائج السلبية المترتّبة عن بيع العتاد الفلاحي الذي كان يساهم بفعالية في الإنتاج الفلاحي في ظل غياب الرقابة والمتابعة من طرف الهيئات المعنية، بالإضافة إلى نقص قطع الغيار الأصلي، وتوفّر إلّا المقلّد منه، كما أنّ هناك خلل في برمجة وصول توزيع العتاد.

وعموما فإنّ المشاكل التي يعرفها القطاع الفلاحي بالولاية في ميدان العتاد تتمثّل في الآتي:

- العجز الكبير في قطع الغيار وتزايد العتاد المطلوب، في ظل تقادم العتاد الحالي؛
- ضعف التكوين والإرشاد المتعلّق بتسيير الحظائر؛
- ضعف الصيانة، حيث تفتقر الوحدات الإنتاجية إلى مرافق الصيانة وذوي الخبرة والإختصـاص، لأنّ

دور الصيانة لا يتمثّل إلّا في الأمور البسيطة جدّا كتنظيف الآلات وتشحيمها ودهنها؛

- نقص العتاد الفلاحي المتخصّص كآلات الغرس والجني والحصاد ونثر الأسمدة...

وهكذا فقد انعكس حجم العتاد الفلاحي على درجة المكننة في القطاع الفلاحي بالولاية، حيث قدّرت بحوالي جرّار لكل 73 هكتار من الأراضي الفلاحية المستغلّة[1]، وهي تقارب المعدل الوطني الذي يقدّر بحوالي جرّار لكل 72 هكتار.

الفرع الثاني: استخدام الأسمدة

تشكّل الأسمدة أهمّ مستلزمات الإنتاج الفلاحي التي تستخدم بداية وأثناء العملية الإنتاجية. وقد عرف استخدام الأسمدة في القطاع الفلاحي بولاية قالمة تطوّرا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعتبر بمثابة دفعة قوية لزيادة الإنتاج الفلاحي ورفع مردوديته، حيث بلغ متوسّط استخدام الأسمدة 137.935,5 قنطار خلال الفترة (2010-2013)، وتراوحت كمية الأسمدة المستخدمة بين 109.864 قنطار و127.816 قنطار خلال عامي 2010 و2013 على التوالي، أي بزيادة تقدّر بـ 17.925 قنطار، محقّقة بذلك معدّل نموّ قدره 16,34%[2].

وتجدر الإشارة إلى أنّ استخدام الأسمدة من طرف الفلاحين لا يتطابق في الكثير من الأحيان والمعايير العلمية، إذ يتمّ اضافة الأسمدة بدون الاعتماد على تحليل التربة وتحديد الاحتياجات الفعلية للمحاصيل المختلفة، وذلك بسبب انخفاض المستوى العلمي للفلاحين، حيث أنّ العديد منهم بدون مستوى، ممّا يحد من قدرتهم على مواكبة الأساليب الحديثة في الفلاحة وتطبيقها عمليا، خاصة وأن برامج التدريب والإرشاد الفلاحي ضعيفة، ويقابلها في ذلك الذهنيات السائدة في الأوساط الريفية حول عدم تقبّل الفلّاحين لمثل هذه البرامج الإرشادية والأساليب العلمية، اعتقادا منهم أنّها ليست ناجعة مقابل أساليبهم التقليدية،

(1) DSA, (2014): **"Taux de mécanisation"**, Wilaya de Guelma.
(2) DSA, (2014): **"Programme du renouveau de l'économie Agricole: Déglobalisation de 2010/2014"**, Wilaya de Guelma.

ناهيك عن ضعف استخدام الأسمدة العضوية، حيث يعتبر مؤشّرا سلبيا في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: الثروة الحيوانية

نظرا للموقع الجغرافي لولاية قالمة وطابعها الجبلي، فقد سمح لها بأن تكون ذات طابع فلاحي ورعوي بامتياز، حيث امتازت الولاية على مرّ السنين بتربية الحيوانات والماشية، ممّا أهّلها أن تمتلك ثروة حيوانية هامّة على مستوى إقليمها الجغرافي. فقد بلغ عدد رؤوس الماشية بالولاية سنة 2013 حوالي 617.400 رأس، ويقدّر عدد رؤوس الأبقار بما فيها الثيران والأبقار الحلوب بحوالي 90.400 رأس، ويبلغ عدد رؤوس الأبقار الحلوب حوالي 53.270 رأس، أي ما يقارب 59% من اجمالي رؤوس البقر، ويعتبر هذا مؤشّرا جيّدا لإنتاج الحليب، إذ تشكّل الأبقار الحلوب العصرية حوالي 3.470 رأس، بينما يمثّل عدد رؤوس الأبقار الحلوب المحلية والمحسّنة حوالي 49.800 رأس. كما يقدّر عدد رؤوس الأغنام بحوالي 464.500 رأس، في حين يصل عدد رؤوس الماعز إلى حوالي 62.500 رأس[1].

وفي السياق ذاته، تكتسي تربية الدواجن* أهمية أساسية نظرا لمحدودية متطلباتها من المياه والأرض، إذ تتمّ تربيتها ضمن الحيازات العائلية الصغيرة التي تنتشر على نطاق واسع. وفي المقابل فقد توسعت شعبة الدواجن في الجزائر وفقا لنظم الإنتاج الحديثة خلال السنوات الأخيرة وحققت نتائج اقتصادية مهمّة[2].

---

[1] DSA, (2014): **"Evolution des Effectifs du cheptel"**, Wilaya de Guelma.

* عدم توافر احصائيات بشأن تربية الدواجن لدى مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة.

[2] عماري زهير، "**تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثّرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980)**"، المصدر سبق ذكره، ص138.

المبحث الثالث: الإطار المؤسساتي لإدارة وتنظيم القطاع الفلاحي في ولاية قالمة

تعدّ الهياكل التنظيمة والإدارية القاعدة الأساسية لتسيير القطاع الفلاحي بالولاية، نظرا للدور الهام الذي تؤدّيه هذه الهياكل في تحديد الأطر التشريعية والتنظيمية لهياكل القطاع على مستوى الولاية.

وفيما سيأتي تسليط الضوء على أهمّ الهياكل المشرفة على القطاع تباعا، وهي: مديرية المصالح الفلاحية، الغرفة الفلاحية، الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، محافظة الغابات.

المطلب الأول: مديرية المصالح الفلاحية (D.S.A)

نظرا للأهمية التي توليها الدولة وبالأخص وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي، فقد استحدثت مديريات على مستوى الولايات تسهر على السير الحسن للقطاع الفلاحي، وتجلّى ذلك في مديريات المصالح الفلاحية.

الفرع الأول: تقديم عام لمديرية المصالح الفلاحية

مديرية المصالح الفلاحية مؤسّسة تابعة للقطاع العام تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وقد تمّ تعيين قواعد تنظيم وسير عملها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-195 مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 جوان 1990 يحدّد قواعد تنظيم مصالح الفلاحة في الولاية وعملها[1]،إذ تعمل بالتنسيق ما بين الهيئات الفلاحية والمعاهد التقنية للولاية، كما تعتبر المسيّر الأساسي للقطاع الفلاحي بجميع فروعه، ولها فروع تابعة لها في كل دائرة تسمّى بالمقاطعة الفلاحية، وهناك أيضا فروع في كل بلدية تسمى بالمندوبيات الفلاحية. وبهذا فالمصالح الفلاحية لولاية قالمة تتجمّع ضمن مديرية مكوّنة من مصالح مقسّمة على شكل مكاتب فرعية فلاحية عبر دوائر الولاية[2]. كما تتكوّن كل ولاية في المتوسط من 6 إلى 20 مكتب فرعي حسب خصوصية وامتداد المساحة الفلاحية، وذلك من أجل تنمية النشـــــاط

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1990): "**مرسوم تنفيذي رقم 90-195 مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 يحدّد قواعد تنظيم مصالح الفلاحة في الولاية وعملها**"، الجريدة الرسمية (العدد 26)، الجزائر، ص871.

[2] DSA, (2012): **"Présentation de la DSA"**, wilaya de Guelma.

الفلاحي، وفي إطار تحسين وتطوير الإمكانيات الموجودة.[1]

الفرع الثاني: مهام مديرية المصالح الفلاحية

تقوم المصالح الفلاحية للولاية بتطبيق جميع التدابير اللازمة من أجل تأطير النشاطات الفلاحية وتنميتها، وعلى هذا الأساس تتكفّل المديرية بالمهام التالية[2]:

- السهر على تطبيق التنظيم في جميع ميادين النشاط الفلاحي؛
- ضمان تفتيش النشاطات البيطرية والصحّة النباتية ومراقبتها؛
- تقديم المساعدة التقنية للمؤسّسات المحلية التابعة لقطاع الفلاحة؛
- استعمال الأدوات والتدابير التي تتطلّبها سياسة الحفاظ على الأراضي الفلاحية والغابية والرعوية؛
- وضع وسائل الإحصائيات الفلاحية وتطويرها وضبطها، وإعداد مختلف البطاقات الضرورية لمتابعة وضعية القطاع وتقييمه بانتظام؛
- اقتراح جميع التدابير أو الأعمال الضرورية لإعداد أدوات التنظيم والسهر على تنفيذ التدابير المقّررة؛
- تنشيط أعمال المؤسّسات الفلاحية الريفية المتدخّلة على المستوى المحلي ومساعدتها تقنيا؛
- تحديد أهداف التنمية الفلاحية في الولاية، والوسائل التي ينبغي تجنيدها لتحقيق ذلك؛
- الحثّ على ترقية الاستثمار الفلاحي؛
- تحريك نشاطات المعاهد الفلاحية الريفية على المستوى المحلي وكذا تقديم المساعدات التقنية لها؛
- تشجيع التجديد الفلاحي والريفي والحفاظ على المنتجات المحلية، مع السهر على ترقية كل نشاط يضمن الأمن الغذائي في المنتجات الفلاحية.

---

(1) MADR, "**L'organisation de l'administration territoriale -Direction des Services Agricoles (DSA) de Wilaya-"**, disponible sur site: (15/04/2013) http://www.minagri.dz/structures_admin.html

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**مرسوم تنفيذي رقم 90-195 مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 يحدّد قواعد تنظيم مصالح الفلاحة في الولاية وعملها**"، المصدر سبق ذكره، ص871.

الفرع الثالث: المصالح الرئيسية للمديرية

للقيام بالمهام السالفة الذكر، فإنّ المرسوم المذكور سالفا ينصّ على أن تُجمع مصالح الفلاحة في الولاية ضمن مديرية تشتمل على مصالح مهيكلة في مكاتب. وبهذا تعتمد مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة من خلال هيكلها الإداري على خمس مصالح متخصّصة تضمن المتابعة لخططها الإنمائية. وتضمّ المديرية المصالح التالية[1]:

- مصلحة الادارة والوسائل؛
- مصلحة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية الفلاحية؛
- مصلحة المفتشيات البيطرية وحماية النباتات؛
- مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات؛
- مصلحة تنظيم الانتاج والدعم التقني.

وتمتدّ مهام المديرية في شكل أقسام فرعية إلى خمس دوائر هي: قلعة بوصبع، وادي الزناتي، حمام دباغ، بوشقوف، لخزارة. حيث يضمّ كل مكتب فرعيّ مكتب للإحصائيات، ومكتب دعم الإنتاج.

المطلب الثاني: الغرفة الفلاحية (C.A)

تعدّ الغرفة الفلاحية من الأجهزة الحسّاسة في حقل تنظيم القطاع الفلاحي، نظرا للدور المنوط بها إلى جانب المصالح الفلاحية الأخرى، فهي تعدّ الأذن الصاغية للفلاحين وانشغالاتهم وحلقة وصل مع الأجهزة الإدارية الأخرى.

الفرع الأول: تقديم عام للغرفة الفلاحية

تعدّ الغرفة الفلاحية مؤسّسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلّف بالفلاحة، إذ تعتبر منبرا لتجمّعات ممثّلي مصالح المهن الفلاحية، ومتعاملا متميّزا للسلطات

(1) DSA, (2012): **"Organigramme générale de la DSA"**, Wilaya de Guelma.

الإدارية والتقنية المحلية أو الوطنية في جميع الميادين التي تهمّ التنمية الفلاحية. ويتمّ إنشاء الغرفة الفلاحية استجابة لمتطلّبات ترتبط بتنمية القطاع الفلاحي[1].

الفرع الثاني: مهام الغرفة الفلاحية

يتمثّل اختصاص الغرفة الفلاحية في العناصر التالية[2]:

- ✓ تنظيم أشكال التشاور والتنسيق والإعلام وتطويرها بين المشتركين فيها، وبينهم وبين المؤسسات العمومية التي تعمل في محيط الإنتاج والتمويل والتموين والتوزيع والتحويل؛
- ✓ تمثيل المشتركين فيها لدى السلطات العمومية في جميع الميادين التي لها علاقة بمهام الغرفة الفلاحية؛
- ✓ الدفاع عن مصالح أعضائها المهنية والاجتماعية؛
- ✓ المساهمة في وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنويعها وأيضا في إعدادها؛
- ✓ تطوير إنشاء أيّة هياكل من شأنها أن تحسّن أداء المنتجين الفلاحيين في مجال الإنتاج، والمساعدة في تقديم الخدمات التي هم في حاجة إليها؛
- ✓ تنظيم الأسواق والمعارض والمسابقات، وتسهيل نشر الإعلام العلمي والتقني والاقتصادي الموجّه إلى أعضائها.

وتشكّل الغرف الفلاحية الولائية مكانا للاستشارة والتشاور بين السلطات الإدارية وممثّلي المصالح المهنية للفلاحين، فهي تسمح بالتنسيق والإعلام وتبادل المعلومات بين أعضائها وبين هؤلاء والهيئات العمومية أو الخاصّة التي تتّصل نشاطاتها مباشرة أو بصفة غير مباشرة بالفلاحة، وتكلَّف بتطوير

---

[1] انظر في ذلك:

Chambre national d'Agriculture (CNA), **"une institution pour la promotion du monde Agricola et rural"**, disponible sur site: (14/04/2014)
http://www.cnagri.dz/qui-sommes-nous.html

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1991): "**مرسوم تنفيذي رقم 91-38 مؤرخ في أول شعبان عام 1411 الموافق 16 فبراير سنة 1991 يتضمّن القانون الأساسي العام للغرف الفلاحية**"، الجريدة الرسمية (العدد 8)، الجزائر، ص286.

الخدمات والأعمال المفيدة تّجاه أعضائها في كلّ المجالات المرتبطة بالنشاط الفلاحي والصحّة الحيوانية، ومن مهامها[1]:

- ✓ إقامة نظام إعلامي يكون هدفه إيصال المعلومات لفائدة عالم الريف؛
- ✓ وضع نظام لرصد وتحليل حالة الفروع الفلاحية وأسواقها؛
- ✓ وضع برامج تكوين بالتنسيق مع الإدارة الفلاحية والهيئات ومراكز التكوين الفلاحي تّجاه الفلاحة والمُربّين؛
- ✓ المساهمة في ترقية المنتجات الفلاحية والعلامات التجارية، بالإضافة إلى تشجيع عمليات التصدير ومرافقتها؛
- ✓ ترقية كل عمل من شأنه تحسين أداء المنتجين الفلاحين على مستوى الإنتاج، وتسهيل توريد الخدمات التي يحتاجونها؛
- ✓ طبع أو نشر كل مجلة وكل دعامة إعلامية تتعلّق بموضوعها.

وتكلّف الغرف الفلاحية بعنوان تبعات الخدمة العمومية بما يأتي[2]:

- ✓ عمليات الاعتراف بصفة الفلاح وإعداد البطاقة المهنية؛
- ✓ مسك سجل الفلاحة وتطهيره؛
- ✓ المساهمة في إحصاء وتحديد قطعان الماشية بالتنسيق مع المؤسّسات التقنية المتخصّصة؛
- ✓ المساهمة في تنظيم التكوين على المستوى الوطني والجهوي، وذلك حول نشاطات الفلاحين وانشغالاتهم حسب كل تخصّص أو فرع، وتسهيل نشر المعلومة العلمية والتقنية والاقتصادية؛
- ✓ المساهمة في ترقية نوعية المنتوجات الفلاحية حسب خصوصيات الأقاليم المختلفة؛

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2010): "**مرسوم تنفيذي رقم 10-214 مؤرخ في 7 شوال عام 1431 الموافق 16 سبتمبر سنة 2010 يحدّد القانون الأساسي للغرف الفلاحية**"، الجريدة الرسمية (العدد 54)، الجزائر، ص ص23،24.

[2] **المصدر نفسه**، ص29.

✓ ضمان المهام التي يمكن أن توكلها السلطات العمومية إليها في إطار تنظيم المهنة وتحليل الفروع وسوقها.

المطلب الثالث: الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (O.N.T.A)

قرّرت الحكومة إنشاء هيئة وطنية تعرف باسم الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وذلك لتلبية انشغال مهنيي القطاع، خاصّة الفوضى وظاهرة البزنسة التي طالت العقار الفلاحي التابع للمجموعات الفلاحية كجزء من الأملاك العمومية الخاصّة التابعة للدولة.

الفرع الأول: تقديم عام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية

الديوان الوطني للأراضي الفلاحية هو الأداة الأساسية لتنفيذ السياسة الوطنية العقارية الفلاحية؛ وهو عبارة عن مؤسّسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتّع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، يسيّره مجلس إدارة تحت وصاية وزير الفلاحة والتنمية الريفية. وهي وحدة تأسّست بمقتضى القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتضمّن التوجيه العقاري، وأنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-87 المؤرخ في فيفري 1996، المعدّلة والمتمّمة بالمرسوم التنفيذي رقم 09-339 المؤرّخ في 22 أكتوبر 1996، من أجل القيام بوظيفته من خلال الأراضي الفلاحية[1].

الفرع الثاني: مهام الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

لقد أوكلت للديوان الوطني للأراضي الفلاحية مهام مراقبة تطبيقات عقود الامتياز وإعداد السياسة الوطنية للعقّار الفلاحي؛ بهدف وضع حدّ للفوضى والتلاعب اللذين طبعا استغلال العقار الفلاحي سابقا، فمن المهام التي أوكلت له؛ إعداد السياسة الوطنية للعقار الفلاحي، حيث خوّلت لهذه الهيئة صلاحيات

[1] انظر في ذلك:

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1996): "**مرسوم تنفيذي رقم 96-87 مؤرخ في 6 شوال عام 1416 الموافق 24 فبراير سنة 1996 يتضمّن إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية**"، الجريدة الرسمية (العدد15)، الجزائر، ص 3 ومابعدها.

-Office national des terres agricoles (ONTA), **"cadre juridique de l' ONTA"**, disponible sur site: (09/06/2014)
http://www.onta.dz/?CADRE-JURIDIQUE

دراسة ملفّات طلبات الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصّة للدولة، بالإضافة إلى السهر على ضمان متابعة الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ويدخل ضمن ذلك وضع أداوت تنظيم استعمال هذه الأراضي ومتابعة حركة أصول المستثمرات الفلاحية قصد الحيلولة دون المساس باستمرارية نشاطها الفلاحي، كما يحرص هذا الديوان على ألّا تؤدّي أية صفقة تتعلق بالأراضي الفلاحية إلى تغيير وجهتها الفلاحية[1]. وتأمل الحكومة من وراء هذا الديوان إلى وضع حدّ لفوضى استغلال العقار الفلاحي، ومكافحة تحويل عقود الامتياز على الأراضي إلى وجهات أخرى لاسيما زحف الإسمنت.

المطلب الرابع: محافظة الغابات (C.F)

يمثّل قطاع الغابات ثروة طبيعية ذات مصلحة وطنية كبرى، إذ يساهم في إقرار التوازن البيئي والبيولوجي للبلاد والحدّ من التأثيرات الخارجية.

الفرع الأول: تقديم عام لمحافظة الغابات

محافظة الغابات هي مؤسّسة ذات طابع إداري تحت إشراف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (المديرية العامة للغابات)، إذ تقوم على مستوى الولاية بتسير العقّار الغابي، وتساهم عن طريق مختلف هياكلها وتنظيماتها القاعدية بالتنسيق مع الجماعات المحلية في تنمية وتطوير كلّ النشاطات الإنتاجية الهادفة إلى استقرار السكان المجاورين للغابة، إذ تسعى إلى المحافظة على الثروة الغابية وحمايتها بكامل تراب الولاية، كما أنّها تضطلع بأدوار ووظائف متعدّدة ومتكاملة تشمل حماية الثّروة الغابية والتنمية الريفية. وتضمّ المحافظة أربع مصالح رئيسية هي[2]:

---

[1] انظر في ذلك:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2009): "**مرسوم تنفيذي رقم 09-339 مؤرخ في 3 ذي القعدة عام 1430 الموافق 22 أكتوبر سنة 2009 يعدّل ويتمّم المرسوم التنفيذي رقم 96-87 المؤرخ في 6 شوال عام 141 الموافق 24 فبراير سنة 1996 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية**"، الجريدة الرسمية (العدد61)، الجزائر، ص ص7،8.

ONTA, **"Missions de l'ONTA",** disponible sur site: (10/06/2014)
http://www.onta.dz/?Missions-de-l-ONTA

[2] بتصرّف من الباحث، اعتمادا على الوثائق الداخلية لمحافظة الغابات لولاية قالمة.

- مصلحة الإدارة والوسـائل؛
- مصلحة تسيير الثروات والدراسات والبرمجة؛
- مصلحة حماية النباتات والحيوانات؛
- مصلحة توسيع الثروات وحماية الأراضي.

الفرع الثاني: مهام محافظة الغابات

تسعى محافظة الغابات إلى الحفاظ على المساحة الغابية وحماية الغابات من التأثيرات الخارجية.

ويمكن حوصلة مهامها بشكل عام في النقاط التالية[1]:

✓ تحسين ظروف المعيشة لسكان الأرياف من خلال السهر على تنفيذ مشاريع التنمية الريفية المندمجة المقرّرة إنجازها لفائدتهم؛

✓ القيام بمشاريع التنمية الريفية (تصحيح المجاري المائية، غرس الأشجار المثمرة، تهيئة وفتح المسالك الريفية، حصر وتهيئة المنابع المائية، الحرث العميق وتحسين خواص التربة وتثبيت حوافها، انجاز الأحواض والبرك المائية...)؛

✓ الحفاظ على الغابات من الحرائق، وحماية الطبيعة والتنوع البيولوجي، وكذا الحدّ من قطع الاشجار (منطقة الغابات)؛

✓ إعادة التحريج والتخزين لتحقيق نسبة كبيرة من غابات التشجير؛

✓ ترسيم موارد الغابات (الحدود) لمكافحة جميع انتهاكات التراث (المباني غير القانونية والتطهير).

المطلب الخامس: الديوان الوطني للسقي وصرف المياه (O.N.I.D)

إنّ إحياء تنمية السقي (الري) الفلاحي والاستخدام العقلاني للمياه كعامل أساسي في مضاعفة الإنتاج الفلاحي يستدعى وجود هيئة تكلّف بتسيير هذا المورد الهام في القطاع الفلاحي، من أجل ضمـان

[1] **المصدر نفسه.**

الأمن الغذائي، الذي يرتبط بشكل وثيق بالأمن المائي.

الفرع الأول: تقديم عام للديوان الوطني للسقي وصرف المياه

الديوان الوطني للسقي وصرف المياه مؤسّسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمل تحت وصاية الوزير المكلّف بالري الفلاحي، وتمّ إنشاءه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-183 المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 18 ماي سنة 2005، يتضمّن تعديل القانون الأساسي للوكالة الوطنية لإنجاز هياكل الري الأساسية وتسييرها للسقي وصرف المياه، حيث يكلّف بتسيير التجهيزات والمنشآت الأساسية للري واستغلالها وصيانتها في مساحات السقي التي تمنحها إيّاها الدولة أو الجماعات الإقليمية عن طريق الامتياز[1].

الفرع الثاني: مهام الديوان الوطني للسقي وصرف المياه

تتمثّل مهام الديوان الوطني للسقي وصرف المياه في العناصر التالية[2]:

- ✓ تسويق الماء الفلاحي؛
- ✓ الإشراف على عمليات السقي؛
- ✓ تسيير شبكات السقي والشبكات المرتبطة بها واستغلالها وصيانتها؛
- ✓ تقديم المساعدة والمشورة لمستعملي الماء الفلاحي.

زيادة على ذلك، يمكن أن تكلّفها الدولة والجماعات الإقليمية بحشد الموارد المائية والفلاحية على مستوى حقول التنقيب والآبار ومآخذ الأودية والمماسك المائية ومنشآت جلب المياه المختلفة الموجّهة لسقي الأراضي الفلاحية.

وتحتوي الوحدات العملية للديوان الوطني للسقي وصرف الميـاه بولاية قالمة على نقاط استقبـال على

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2005): "**مرسوم تنفيذي رقم 05-183 مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 18 مايو سنة 2005، يتضمّن تعديل القانون الأساسي للوكالة الوطنية لإنجاز هياكل الري الأساسية وتسييرها للسقي وصرف المياه**"، الجريدة الرسمية (العدد36)، الجزائر، ص12.

[2] **المصدر نفسه**، ص13.

مستوى كلّ محيط سقي، إذ تلازم الفلاحين أثناء حملة السقي بعرض الخدمات التالية[1]:

- ✓ دراسة تموين ووضع تجهيزات السقي داخل القطع الأرضية (نظام التقطير، الرش)؛
- ✓ مساعدة وتقديم النصائح أثناء حملة السقي؛
- ✓ تنظيم أيام تقنية لصالح أهل المهنة حول اقتصاد الماء والاستخدام العقلاني للمورد.

فمنذ إنشائه سطّر الديوان برنامجا عمليا يرمي إلى تحسين التسيير الموروث عن دواوين المحيطات المسقية السابقة، وذلك عبر نشاطات ملموسة تتميّز بما يلي[2]:

- مضاعفة المساحة المسقية بنفس أقساط الماء الممنوحة؛
- تحسين كفاءة الشبكات وتخفيض ضياع المياه؛
- تخصيص وسائل مادية وبشرية ضخمة لصيانة المنشآت؛
- استرداد ثقة الفلاحين بتحسين الخدمة المقدّمة؛
- استعمال أدوات جديدة في التسيير.

[1] الديوان الوطني للسقي وصرف المياه، (2013): "**الديوان الوطني للسقي وصرف المياه–انجازات وآفاق–**"، منشورات الديوان: ولاية قالمة، الجزائر، ص5.

[2] **المصدر نفسه.**

المبحث الرابع: هياكل وآليات دعم القطاع الفلاحي في ولاية قالمة

تعدّ هياكل الدعم التقني والمالي من أبرز الدعامات التي يقوم عليها القطاع الفلاحي، فالتنمية الفلاحية لا تقوم لها قائمة ما لم تتوفّر الموارد المالية اللازمة والكافية لدعمها، وكذا الوسائل التقنية التي تسمح بالسير الحسن لمختلف النشاطات الفلاحية، بالإضافة إلى توفير عوامل الإنتاج.

المطلب الأول: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R):

إنّ نجاح النظام الاقتصادي في الوقت الحالي أصبح مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة، ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة، وبهذا فإنّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى التأقلم مع التغيرات التي تشهدها الساحة المصرفية الجزائرية نتيجة انفتاح هذه الأخيرة على الأسواق المصرفية العالمية، ويسعى لتمويل القطاع الفلاحي في سبيل دعمه وتطويره. وكان في الماضي البنك الوطني الجزائري هو المسؤول عن تمويل القطاع الفلاحي، ونظرا للحاجات المتزايدة والمستمرّة للقطاع الفلاحي أظهر عجزا ونقصا ملموسا في هذه المهمة، أدّى ذلك إلى ضرورة إنشاء بنك آخر يكلف كلية بهذه المهمّة عن انفراد.

الفرع الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسّسة مالية وطنية تتمتّع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، ويعدّ تاجرا في علاقاته مع الغير، وتمّ إنشاءه بموجب المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1402 الموافق 13 مارس سنة 1982 يتضمّن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي، تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك لأداء مهمّته الأساسية المتمثّلة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي[1].

ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسّسة عمومية، ولكنّها تخضع لوصاية وزارة المالية، كما يعتبر

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1982): "**مرسوم رقم 82-106 مؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1402 الموافق 13 مارس سنة 1982، يتضمّن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي**"، الجريدة الرسمية (العدد11)، الجزائر، ص553.

أداة للتخطيط المالي بحيث يساعد على تنفيذ المخطّطات والبرامج المقرّرة لتحقيق أهداف الهياكل المرسومة، لاسيما ما يتعلق برفع إنتاجها (كما وكيفا) في إطار إنجاز مخطّطات التنمية الوطنية والقطاعية[1].

وتتمثّل مهمّة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها، ومنح القروض والمساعدات من أجل تنمية قطاع الفلاحة وتطوير الأعمال الفلاحية والصناعية. فيستخدم وسائله الخاصّة والوسائل التي تزوده بها الدولة لضمان تمويل هياكل الإنتاج الفلاحي وأعماله، وكذلك الهياكل والأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة مباشرة بقطاع الفلاحة.

كما يقوم البنك بجميع العمليات المصرفية الخاصّة بالقرض، الصرف والخزينة التي لها صلة بأعماله، قصد تسيير أمواله أو استخدامها، ويشارك في جمع الإدّخار الوطني، كما يقدّم المساعدة المالية للمهن الفلاحية والمهن الأخرى المرتبطة بالأعمال الفلاحية.

وتعدّ وكالة قالمة أحد فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، إذ تضمّ خمسة فروع أساسية (بوشقوف، قالمة، وادي الزناتي، عين مخلوف، حمام دباغ)[2].

الفرع الثاني: المنتجات المالية المقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقدّم بنك الفلاحة والتنمية الريفية صيغا مختلفة من القروض البنكية الموجّهة للقطاع الفلاحي، حيث يستفيد الفلاحون من هذه القروض البنكية لتمويل مشاريعهم سواءً على المدى القصير أو على المدى المتوسّط والبعيد. وفي ما يلي إشارة إلى أهمّ هذه الصيغ التمويلية:

أولا- قرض الرفيق* (القرض الموسمي):

قرض الرفيــق هو قرض موسمي يُمنح من طرف البنـوك المتعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفيــة

(1) Banque de l'agriculture et de développement rural (BADR), **"Présentation de la BADR"**, disponible sur site: (25/03/2013)
http://www.badr-bank.dz/?id=presentation&lang=fr
(2) BADR, (2012): " **Présentation de la BADR"**, wilaya de Guelma.

* اختير اسم"الرفيق" لهذا القرض، لكي يكون أحسن رفيق للفلاح، ولكونه يرافقه خلال الموسم الفلاحي.

(بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري)، حيث يستفيد من خلاله الفلاحون والمربّون بصفة فردية أو المنخرطين في تعاونيات أوجمعيات أو فيدراليات من قروض مالية ميسّرة بدون فائدة، تسمح لهم بتعزيز ودعم قدراتهم الإنتاجية عن طريق اقتناء المستلزمات الضرورية، والمتمثّلة بشكل أساسي في اقتناء التجهيزات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية مثل البذور والشتائل والأسمدة ومواد الصحّة النباتية، ويسمح القرض باقتناء الأغذية ووسائل الشرب ومنتجات الأدوية البيطرية لمختلف أصناف الحيوانات، اضافة إلى اقتناء المنتوجات الفلاحية لتخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، كما يمكن أن يوجّه القرض إلى تعزيز قدرات المستثمرات الفلاحية كتدعيم أعمال الحرث والحصاد والدّرس.

وفي نفس الإطار، قدرّت الوزارة الوصية مدّة القرض بسنتين، فعلى كل مستفيد من القروض أن يلتزم بتسديد مستحقّاته في هذا الأجل، على أن تتكفّل الوزارة بدفع فوائد القروض لصالح البنوك والمؤسّسات المالية المانحة وتمكّنه من الاستفادة من قروض جديدة، في حين أنّ كل مستفيد لا يلتزم بآجال التسديد بعد منحه فترة ستّة أشهر كتمديد في الحالات القاهرة كالجفاف والفياضانات، فإنّه يفقد الحقّ في تجديد الاستفادة مرة أخرى ويفقد الحقّ في أن تدفع له الوزارة الفوائد المترتبة عن القرض الذي تقوم بمنحه البنوك المتعاقدة مع الوزارة[1].

وفي ذات السياق، شهد قرض الرفيق إقبالا كبيرا من طرف الفلاحين في ولاية قالمة، حيث قرّروا رفع التحدّي وتطوير الفلاحة وتحقيق نتائج جيّدة، إذ يسمح هذا النوع من القروض دون فوائد لأصحاب المستثمرات بتمويل حملة الحرث والبذر لشعبة الحبوب بمختلف أنواعها، وكذلك اقتناء البذور والأسمدة. فقد بلغ تعداد الفلاحين الذين استعانوا بالقرض الرفيق الموسم (2013/2012) 1.695 فلاحا يمارسون نشاطهم عبر إقليم الولاية، ولم يكن الرقم يتجاوز 345 فلاحا الموسم (2009/2008)، وهي بداية

(1) MADR, **"le crédit agricole-R'FIG-"**, disponible sur site: http://www.badr-bank.dz/?id=dossier_details&did=10 (10/10/2014)

انطلاق التمويل بالقرض الرفيق (أكتوبر 2008). وبهذا فإنّ مؤشّر إقبال الفلاحين على القروض الميسّرة قد ارتفع بحوالي 391% خلال خمس سنوات كما هو موضّح في الجدول الموالي:

الجدول (3-12)

تطوّر حجم التمويل بصيغة القرض الرفيق في ولاية قالمة خلال الفترة (2008-2013)

الوحدة: مليون دينار

المواسم	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة	273,1	537,9	682,2	1.089,1	1.329,8
عدد المستفيدين	345	702	819	974	1.695

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

- BADR, (2014): **"Statistiques Crédit R'FIG"**, Wilaya de Guelma.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتّضح أنّ متوسّط المبالغ الإجمالية الممنوحة في إطار قرض الرفيق بلغت 782,42 مليون دينار، وتراوحت قيمتها بين 273,1 مليون دينار و1.329,8 مليون دينار خلال عامي 2009 و2013، إذ قدّرت الزيادة بنحو 1.056,7 مليون دينار، أي تضاعفت بنحو 3,9 مرّة، ما يمثّل 386,93%، وبمعدّل نمو سنوي قارب 77,4%.

وفي المقابل لوحظ أنّ الارتفاع المسجّل في المبالغ المالية المقدّمة بصيغة "قرض الرفيق" قد ارتبط بارتفاع مماثل في عدد الفلاحين المستفيدين ضمن هذه الصيغة، حيث بلغ متوسّط عدد اللاحين المستفيدين نحو 907 فلاح، وتراوح عددهم بين 345 مستفيد و1.695 مستفيد خلال عامي 2009 و2013، إذ قدّرت الزيادة بنحو 1.350 مستفيد، أي تضاعف العدد بنحو 3,9 مرّة، ما يمثّل حوالي 391%، وبمعدّل نمو سنوي قارب 4%.

ويعود ذلك إلى مرونة التعاملات والثقة المتبادلة بين البنك والفلاحين، علما أنّ نسبة الوفاء بالدين وتسديد القروض قد وصلت إلى 94% حسب ما أورده إطارات البنك أثناء مقابلتهم، ليبقى عدد محدود فقط من هؤلاء ممّن قدّموا للبنك أسبابا موضوعية مثل الجفاف جعلتهم يتأخّرون عن دفع ما عليهم من أقساط، ممّا جعل البنك في راحة مالية وأكثر عزما على مواصلة القرض ودعم الفلاحة المحلية التي تعدّ

المورد الاقتصادي الرئيسي لولاية قالمة. يضاف إلى ذلك عوامل أخرى كالتطوّر الكبير الذي يعرفه قطاع الفلاحة المحلية التي تعتمد على المحاصيل الإستراتيجية الكبرى كالحبوب، البطاطا والطماطم الصناعية، وهي المحاصيل التي تعتمد بشكل رئيسي على التكثيف والتقنيات الحديثة، والتي تحتاج بدورها إلى موارد مالية كبيرة غير متوفّرة لدى الفلاحين، إذ وجدوا الحلول في القرض الرفيق. كما يمكن ارجاع سبب ارتفاع عدد الفلاحين المستفيدين من القرض "الرفيق" عبر الولاية إلى انخراط الأعضاء المُشكّلين للمستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية سابقا بعد تسوية مشكل العقّار الفلاحي في إطار قانون تحويل حق الاستغلال الدائم إلى حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التّابعة للأملاك الخاصّة للدولة، اضافة إلى الحملات التحسيسية الكبيرة التي تنظّمها إطارات البنك بالتنسيق مع مديرية الفلاحة وسط الفلاحين. فكلّ هذا يُعزّز المكانة الرائدة على الصعيد الوطني التي يحتلها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة كنموذج ناجح في هذا النوع من التمويل.

ثانيا- قرض الإيجار:

قرض الإيجار هو قرض يختصّ بتمويل اقتناء الآلات الفلاحية وعتاد الري، وهو عبارة عن عقد بين البنك (الطرف المؤجِّر) وصاحب المشروع (الطرف المستأجِر) من أجل ايجار تجهيزات ومعدّات فلاحية مصنوعة محليّا، حيث يوجّه مباشرة لانجاز مشاريع استثمارية، وتقدّر مدّة الإيجار بحوالي 10 سنوات بالنسبة للحاصدات و05 سنوات للتجهيزات والمعدّات الأخرى، كما يقدّر معدّل الفائدة المطبّق سنويا بـ 9%، علما أنّ ما نسبته 5% يتكفّل بها الزبون، بينما تتكفّل الدولة بالنسبة المتبقّية[1].

وعلى صعيد آخر، بلغت قيمة القروض التي استفاد منها الفلاحون في إطار قرض الإيجار- المخصّص للعتاد الفلاحي- بأكثر من 1,4 مليار دينار منحتها وكالة بدر لولاية قالمة منذ أن باشرت في تقديمه بداية أفريل 2009 وحتى نهاية سنة 2014، حيث استفاد منها حوالي 872 فلاح على مستوى

[1] BADR, (2014): **"le Crédit-bail"**, les publications de l'Agence, Wilaya de Guelma.

إقليم الولاية[1]، ويعدّ هذا المعدّل ضعيفا مقارنة بصيغة القرض الرفيق، ويرجع السبب في ذلك إلى متطلّبات هذا النوع من القروض فيما يخصّ نوعية العتاد الفلاحي المراد اقتناءه، إذ يُشترط أن يكون من صنع محلّي، وهذا في ظل افتقار الحظيرة الوطنية إلى وجود عتاد فلاحي مصنوع محلّيا، ممّا يخلق صعوبة لدى الفلاحين الراغبين في تحديث عتادهم، وهذا ما يؤثّر بدوره على مكننة الفلاحة في الولايـــة.

ثالثا- قرض التحدّي (قرض الاستثمار المدعّم):

قرض التحدّي هو قرض استثماري مدعّم من طرف الدولة، يُمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتعاقد مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وهو عبارة عن قروض مالية ميسّرة مدّتها من 3 إلى 15 سنة، وتتراوح بين 1 مليون دينار بالنسبة للمستثمرات التي لا تتعدّى مساحتها 10 هكتار، و100 مليون دينار بالنسبة للمستثمرات التي تتعدّى مساحتها 10 هكتار. ويتمّ التكفّل بالفوائد من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عندما لا تتعدّى مدّة التسديد ثلاث سنوات، في حين يتوجّب على المستفيد من قرض التحدي تسديد 1% كفوائد عندما يكون السداد خلال فترة ما بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات. كما يتوجّب كذلك على المستفيد من القرض تسديد 3% كفوائد عندما يكون السداد خلال فترة ما بين خمس سنوات وسبع سنوات، أمّا في حال تجاوز هذه المدّة يتوجّب على المستفيد من القرض تسديد كامل قيمة فوائد هذا القرض المحدّدة من طرف البنك.

ويستفيد من هذا القرض مستغلّو المستثمرات ومُربّو الحيوانات، بالإضافة إلى مجمّعات ومؤسّسات الإنتاج الفلاحي والغذائي*، وكذلك التعاونيات والمزارع، إذ تسمح لهم بإعداد وتهيئة وحماية الأراضي، وكذلك تطوير الري الفلاحي، كما يسمح هذا القرض بإنشاء وتجهيز وعصرنة المستثمرات وتعزيز قدراتها الإنتاجية، بالإضافة إلى حماية وتطوير التراث الحيواني والنباتي، وتثمين الإنتاج التقليدي، ويمكن أن يوجّه هذا القرض أيضا إلى توزيع وتصدير المنتجات الفلاحية والغذائية، واقتنـــاء عناصـــر ووسائـــــل

[1] BADR, (2014): **"Statistiques Crédit LEASING"**, Wilaya de Guelma.

* تقوم هذه المؤسّسات (وحدات الصناعات الغذائية) بدورها بتقديم تسبيقات مالية لمربي المواشي والفلاحين العاملين في مجال نشاطها.

الإنتاج[1].

وعلى صعيد الولاية، وصل عدد المستفيدين من قرض التحدّي 103 مستفيد إلى غاية نهاية السداسي الأول من الموسم 2014/2013، بقيمة مالية اجمالية قدّرت بحوالي 274,6 مليون دينار حسب الأرقام المقدّمة من طرف الوكالة [2]. ويرجع سبب الإقبال الضعيف على هذا النوع من القروض لكونه منتوج مالي جديد تمّ استحداثه سنة 2013، حيث يتوقّع أن يرتفع حجم الملفّات المموّلة بهذه الصيغة من القروض في المستقبل نتيجة تكثيف الأيام التحسيسية التي تقوم بها الوكالة على مستوى إقليم الولاية، وذلك في سبيل التعريف بهذه الصيغة التمويلية المستحدثة في إطار تعزيز الدعم المقدّم من طرف الدولة في هذا المجال من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بالإضافة إلى هذه الصيغ التمويلية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية قالمة، هناك صيغ أخرى على غرار قرض السكن الريفي وقروض متوسّطة وطويلة الأجل تمنح لتمويل النشاط الفلاحي، إذ لا تشترط بطاقة الفلاح وعقود الملكية في ذلك، يعني أنّها قروض غير مدعّمة من طرف الدولة بخلاف قرض السكن الريفي فهو مدعّم.

والجدير بالذكر أنّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليس مخصّص للفلاحين وحدهم، فهو مفتوح أمام كل المستثمرين وأصحاب الأموال والشركات، ممّا يخلق عدم تكافؤ للفرص بين الفلاح وأصحاب الأموال الضخمة، في ظل غياب جناح مخصّص لاستقبال الفلاحين.

المطلب الثاني: الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي (C.R.M.A)

يعتبر الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي أحد المؤسّسات الهامّة التي تهتمّ بالتأمين الفلاحي، وهو من الصناديق المكوّنة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، كما يعتبر الرقيب على السير الحسن للعمليات

---

[1] من إعداد الباحث، اعتمادا على:

- BADR, (2014): **"Le Crédit ETTAHADI"**, les publications de l'Agence, Wilaya de Guelma.
- MADR, direction da la formation de la recherche et de la vulgarisation, (2012): **"Guide des procédures du dispositif de création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage"**, publication spéciale, Algérie.

[2] BADR, (2014): **"Statistiques Crédit ETTAHADI "**, Wilaya de Guelma.

المحققة من المكاتب المحلية التابعة له.

الفرع الأول: تقديم عام للصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي

تمّ إنشاء هذا الصندوق في 2 سبتمبر 1972 تحت اسم الصندوق المحلي للتعاون الفلاحي[1]، ولكن بموجب المرسوم التنفيذي رقم 99-273 المؤرخ في 22 شعبان عام 1420 الموافق 30 نوفمبر 1999 والمعدّل للمرسوم التنفيذي رقم 95-97 تمّ إلغاء الصناديق المحلية من مجموع الصناديق التعاضدية الفلاحية، فأصبحت تسمى بالصناديق الجهوية للتعاضدية الفلاحية[2].

تعدّ التعاضدية الفلاحية شركات مدنية ذات طابع تعاضدي لا تهدف إلى تحقيق الربح، ويتمّ إنشاؤها بموجب عقد رسمي، فهي عبارة عن هيئة مهنية تهدف على وجه الخصوص إلى تحقيق كل عمليات التأمين وإعادة التأمين والقرض، والتعويض القائم على روح التضامن والتآزر، وذلك لفائدة أعضائها الشركاء المنخرطين أو المستفيدين[3].

وعلى هذا الأساس، يعتبر الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي شركة تأمين لجميع الفروع، كما أنّها تعدّ الرائدة في مجال التأمين الفلاحي؛ فهو يقدّم للفلاحين المنتجين والمربّين تشكيلة من منتجات تأمينية محدّدة تتكيّف مع نشاطهم، بحيث تسمح هذه المنتجات لهذه الفئات الاجتماعية المهنية بالتركيز على ممارسة مهنتهم[4].

ويعدّ الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بقالمة أحد فروع الصنـــدوق الوطنـي للتعاضد الفلاحـــي،

---

(1) انظر في ذلك:
La Caisse Nationale de Mutualité Agricole (CNMA), **"Présentation de la Mutualité Agricole"**, disponible sur site: (20/04/2014)
http://www.cnma.dz/presentation.htm

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1999): "**مرسوم تنفيذي رقم 99-273 مؤرخ في 22 شعبان عام 1420 الموافق 30 نوفمبر سنة 1999 يعدّل المرسوم التنفيذي رقم 95-97 المؤرّخ في أول ذي القعدة عام 1415 الموافق أول أبريل سنة 1995 الذي يحدّد القانون الأساسي النموذجي لصناديق التعاضدية الفلاحية ويضبط الروابط القانونية والتنظيمية فيما بينها**"، الجريدة الرسمية (العدد 86)، الجزائر، ص4.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2008): "**قانون رقم 08-16 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت سنة 2008 يتضمّن إنشاء التوجيه الفلاحي**"، المصدر سبق ذكره، ص13.

(4) MADR,**"L'assurances Agricoles"**, disponible sur site: (20/04/2014)
http://www.minagri.dz/assurance.html

حيث يضمّ خمسة مكاتب محلّية (حمام دباغ، عين مخلوف، وادي الزناتي، تاملوكة وبوشقوف). كلّها تسهر على تلبية خدمات الفلاحين والمستثمرين في القطاع الفلاحي أو الصناعي، وأيضا في جميع مجالات التأمين، حيث يعمل بالتنسيق مع المديرية العامّة كفاعل جواري، هدفه تقديم أفضل الخدمات في مجال التأمينات بشفافية وفعالية في التصرّف، مانحة بهذا أفضل شروط الحماية التأمينية، وأفضل التسعيرات والتعويض عن الخسائر[1].

الفرع الثاني: مهام الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي

لقد تمّ إنشاء الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بولاية قالمة من أجل تحقيق مجموعة من الوظائف، أهمّها[2]:

- تأمين الفلاحين ضدّ الكوارث والأخطار المرتقبة بالنشاطات الفلاحية؛
- ضمان سلامة المنتوجات والمداخيل والتجهيزات الفلاحية؛
- مساعدة الفلاحين في احترام المسار التقني، وإدراج فكرة صعوبة الوقاية وتسيير الأخطار في ذهن الفلاحين؛
- ضمان دخل الفلاح والمربّي وحمايتهم ضدّ أيّ صعوبة مالية؛
- المساهمة في زيادة الإنتاج كمّا وكيفا، وتحسين المردود؛
- القيام بعمليات التوعية والتحسيس عبر الأبواب المفتوحة، والتقليص في مدّة التعويض؛
- القيام بعمليات تأمين الأملاك والأشخاص في القطاعات التي تخصّه؛
- إعطاء القروض النقدية أو الضمانية للشركاء طبقا للقدرة والتأهيل الذي تمنحه له المديرية العامة للصندوق الوطني؛

---

[1] الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي لقالمة، (2014): "**تقديم عام للصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي**"، منشورات الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، ولاية قالمة، الجزائر.

[2] الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي لقالمة، (2014): "**مهام الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي**"، منشورات الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، ولاية قالمة، الجزائر.

- استلام ملفّات التأمين وإعطاء الموافقة المبدئية على هذه الملفات، ثمّ المتابعة التقنية للأصول المؤمَّنة؛
- امكانية تطوير العمليات المالية لصالح شركائه ولغيره من المنتفعين؛
- تسهيل العمليات المالية التي يقوم بها شركاءه والعمليات المتّصلة بصفة مباشرة بالإنتاج الفلاحي؛
- ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والصناعات المتّصلة بالفلاحة، وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة للقطاع الفلاحي.

الفرع الثالث: المنتجات التأمينية المقدّمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي

يقدّم الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بولاية قالمة تشكيلة مختلفة من المنتجات التأمينية، إذ تغطّي العديد من المخاطر التي يمكن أن تلحق بالمحاصيل النباتية، الثروة الحيوانية والعتاد الفلاحي.

أولا- منتجات التأمين على الثروة الحيوانية:

يقوم الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بتقديم خدمات تأمينية متعدّدة الأخطار على الثروة الحيوانية، حيث تشمل الأصناف التالية: الأبقار، الأغنام، الدواجن، الديك الرومي، تربية النحل. **(الملحق 4)**.

وفي نفس الإطار، عرف النشاط التأميني جرّاء ذلك اقبالا من طرف الفلاحين لتأمين ثروتهم ومنتوجاتهم الحيوانية، وذلك في مختلف الأصناف كما هو موضّح في الشكل التالي:

الشكل (3-11)

تطوّر عدد المؤمّنين في مجال الإنتاج الحيواني في ولاية قالمة خلال الفترة (2010-2013)

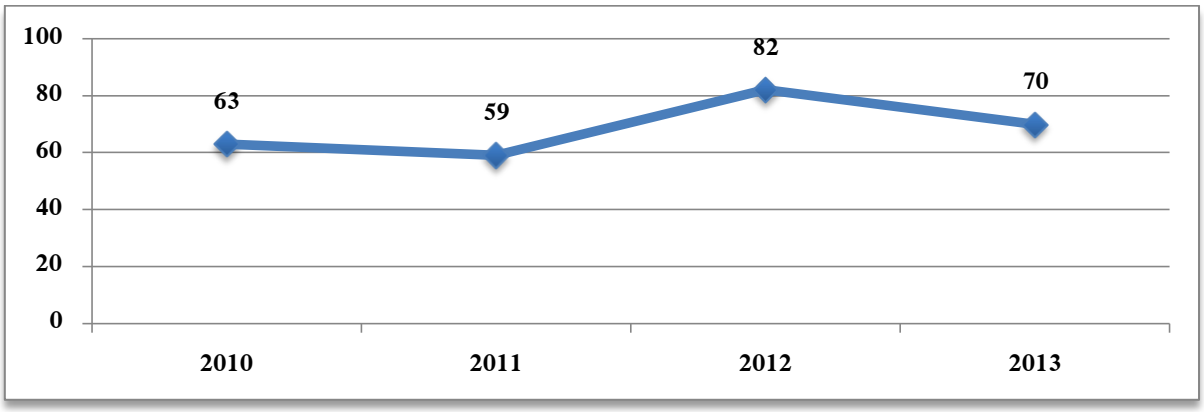

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على الوثائق الداخلية للصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بقالمة.

يوضّح الشكل أعلاه أنّ التأمينات الفلاحية في مجال الثروة الحيوانية في ولاية قالمة تشهد اقبالا متوسّطا من قبل الفلاحين رغم وجود عدد كبير من المنتوجات التأمينية المقترحة من قبل الصندوق، وبلغ متوسّط عدد المؤمّنين ما يقارب 69 مؤمّن خلال الفترة (2010-2013)، وتراوح عددهم بين 63 مؤمّن و70 مؤمّن خلال عامي 2010 و2013، وقدّرت الزيادة بنحو 11,1%. وعليه شهد إقبال الفلاحين على تأمين ثرواتهم الحيوانية تذبذبا من سنة إلى أخرى، إذ لم يعرف انتظاما خلال نفس الفترة. وقد أثّر ذلك على حجم الثروة الحيوانية المؤمّنة، حيث عرفت تذبذبا في أصناف، وغيابا كليا في أصناف أخرى في بعض السنوات كما يوضّحه الجدول الموالي:

الجدول (3-13)

تطوّر حجم الثروة الحيوانية المؤمّنة في ولاية قالمة خلال الفترة (2011-2013)

الوحدة : رأس

نوع الإنتاج	2011	2012	2013
الأبقار	69	92	362
الأغنام	142	-	114
الدواجن	623.428	606.103	425.814
تربية النحل (خلية)	143	126	-
الديك الرومي	-	-	1.450

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على الوثائق الداخلية للصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بقالمة.

من خلال القراءة المتأنّية لمعطيات الجدول أعلاه يتّضح أنّ حجم الثروة الحيوانية المؤمّنة عرف تذبذبا كبيرا خلال الفترة المدروسة. فعلى سبيل المثال ارتفع عدد رؤوس الأبقار المؤمّنة طيلة السنوات الأخيرة من 69 رأس سنة 2011 إلى 362 رأس سنة 2013، وذلك بزيادة قدّرت بحوالي 425%، وبمعدّل 174 رأس كمتوسّط للفترة (2011-2013)، ذلك لكون ولاية قالمة من بين الولايات التي تختصّ بتربية الأبقار على المستوى الوطني. وباستثناء تلك الزيادة الحاصلة في تأمين الأبقار، لم تشهد الأصناف

الحيوانية الأخرى مسارات مماثلة، إذ انخفضت نسبة التأمين بالنسبة للأغنام، الدواجن، في السنوات الأخيرة، وذلك بالنسب 19% و32% على التوالي، في حين التأمين على تربية النحل والديك الرومي عرفت تذبذبا وانقطاعات بين سنة وأخرى، نظرا للتوجّه الضعيف من قبل الفلاحين لممارسة هذا النشاط الفلاحي (تربية النحل والديك الرومي).

ويعود هذا التذبذب والانخفاض إلى أسباب ترجع إلى أسعار أقساط التامين المرتفعة تارة ولعدم انسجام مختلف أنواع التأمينات مع طبيعة النشاط الفلاحي تارة أخرى، كما يعود ذلك إلى التقصير في التعريف بالمنتوجات والمزايا والخدمات التي يقدّمها الصندوق، يضاف هذا إلى غياب ثقافة التأمين عند الفلاح، إذ يعدّ ضعف الإعلام والتحسيس سببا رئيسيا في عرقلة تطوّر القطاع الفلاحي بشكل عام بما في ذلك التأمينات الفلاحية، الأمر الذي طرح اشكالية ضعف نسبة التأمين على النشاطات الفلاحية، ويحدث ذلك بالرغم من أنّ الصندوق يقدّم للراغبين في التأمين الفلاحي كلّ التسهيلات، بما في ذلك التسديد المتأخّر في حالة عدم قدرة الفلاحين على الدفع المباشر.

ثانيا- منتجات التأمين على المحاصيل الزراعية:

بالإضافة إلى تغطية الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بقالمة للمنتجات الحيوانية، فإنّه بدوره يقوم بتغطية تأمينية لمختلف المحاصيل الزراعية، ومنها: الزراعات الكبرى، البيوت البلاستيكية، الطاطم الصناعية، الأشجار المثمرة، البطاطا... **(الملحق5)**.

وبالنظر لإمكانات ولاية قالمة الفلاحية، ضف إلى ذلك التقلّبات المناخية التي لها تأثير كبير على المحاصيل النباتية، يقدّم الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي تأمينات على مختلف المحاصيل الفلاحية النباتية وفي كل الظروف الممكنة ، ممّا يشجّع الفلاحين على الإنتاج ويحفّرزهم بشكل مستمر.

والشكل الموالي يبرز تطوّر عدد المؤمّنين في مجال الإنتاج النباتي خلال الفترة (2010-2013):

الشكل (3-12)

تطوّر عدد الفلاحين المؤمّنين في مجال الإنتاج النباتي في ولاية قالمة خلال الفترة (2010-2013)

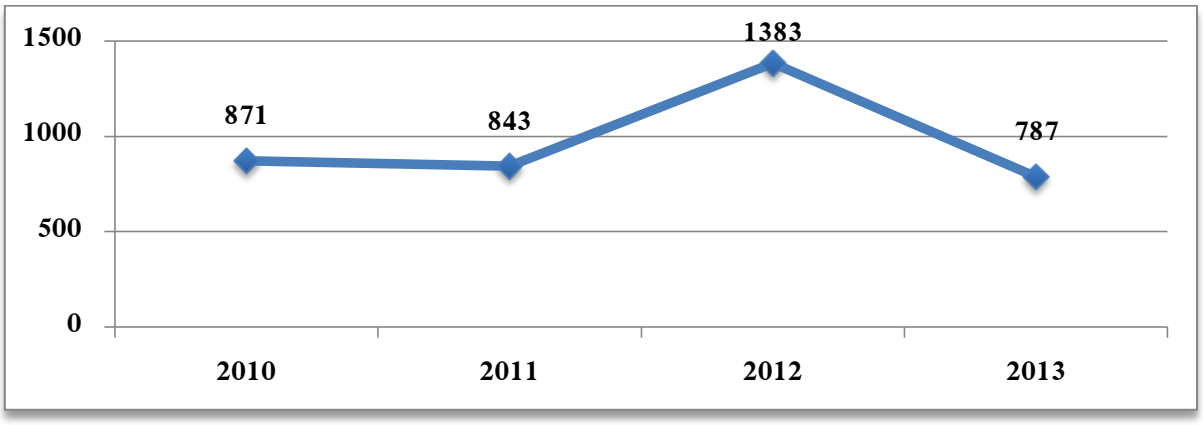

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على الوثائق الداخلية للصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي لقالمة.

يبرز الشكل أعلاه تطوّر عدد الفلاحين المؤمّنين في مجال الإنتاج النباتي، حيث بلغ متوسّط عدد المؤمّنين نحو 971 مؤمَّن خلال الفترة (2010-2013)، وتراوح عددهم بين 871 مؤمَّن و787 مؤمَّن خلال عامي 2010 و2013، وقدّر الانخفاض بنحو 9,6%. وعموما عرف الإقبال على التأمين في مجال الإنتاج النباتي تذبذبا من سنة إلى أخرى ولم يشهد انتظاما طيلة الفترة المدروسة.

ويعود هذا الإقبال على النشاط التأميني في مجال المحاصيل الفلاحية النباتية إلى خسائر القطاع الفلاحي في الولاية التي تتسبّبت بها التقلبات الجوية في الآونة الأخيرة، خصوصا أنّ انتاج الحبوب يتأثّر بسهولة بفعل الاضطرابات الجوية، الأمر الذي دعا الفلاحين إلى الإقبال على التأمين على نشاطاتهم الفلاحية، خوفا من حدوث خسائر كبيرة في المستقبل، في ظل ضعف مردودية انتاجهم، ممّا قد يساعد على تقليل حجم الخسائر الممكن تكبّدها، وبالتالي تحمّل أعباء منخفضة ستقع على عاتقهم. يضاف إلى هذا أنّ التأمينات الفلاحية حتّى وإن كانت غير اجبارية فإنّها تعدّ ضرورة لحماية الأنشطة الفلاحية ضدّ العديد من الأخطار، وكذلك وسيلة لضمان ديمومتها واستمرارها وتوسيعها مستقبلا.

وقد انعكس اقبال الفلاحين على التأمين في مجال الإنتاج النباتي على حجم المحاصيل الزراعية المؤمّنة كما هو موضّح في الشكل الموالي:

الجدول (3-14)

تطوّر حجم التأمين في مجال الإنتاج النباتي بولاية قالمة خلال الفترة (2011_2013)

الوحدة: هكتار

السنوات / المحاصيل	2011	2012	2013
الحبوب	23.429	24.402	25.589
البطاطا	12	66,5	66
الطماطم الصناعية	191	252	384

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على الوثائق الداخلية للصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي لقالمة.

يتّضح من الجدول أنّ نشاط التأمين في مجال المحاصيل الزراعية عرف ارتفاعا محسوسا خلال السنوات الأخيرة، وذلك في الشعب التي تعدّ من اختصاص الولاية وهي: الحبوب، البطاطا، الطماطم الصناعية.

وبلغ متوسّط المساحة المؤمّنة الخاصّة بالحبوب نحو 24.473,33 هكتار خلال الفترة (2011-2013)، حيث انتقلت من 23.429 هكتار سنة 2011 إلى 25.589 هكتار سنة 2013، وذلك بزيادة تقارب 10%، ونفس الشيء بالنسب للمحاصيل الأخرى كالبطاطا والطماطم الصناعية، إذ بلغ متوسّط المساحة المؤمّنة لهذه المحاصيل خلال نفس الفترة نحو 48,17 هكتار و257.67 هكتار على التوالي، حيث شهدت هي الأخرى زيادات تراوحت بين 450% و 101% على الترتيب. ويعود ذلك إلى كون الفلاحة المحلية تعتمد بشكل كبير على هذه المحاصيل الاستراتيجية الكبرى، وبالتالي حاجة الفلاحين إلى تأمين محاصيلهم، فعلى سبيل المثال تتربّع زراعة الحبوب بالولاية حاليا على مساحة متوسطة تقدر بحوالي 81.730 هكتار، مشكّة بذلك ما نسبته 44% من اجمالي المساحة الفلاحية المستغلّة بالولاية، وهذا ما يمثّل الأهمية التي يمكن أن يلعبها النشاط التأميني في حال حدوث كوارث وخسائر تتعلّق بهذا المحصول الإستراتيجي.

ثالثا- منتجات التأمين على العتاد الفلاحي:

يقوم الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بالولاية بتغطيات تأمينية على العتاد الفلاحي، وتتمثّل في منتجات التأمين الخاصة بوسائل الريّ (الريّ المحوري، الري بالرّش، الري بالتقطير) ضدّ جميع المخاطر التي يمكن أن تلحق بها، إضافة إلى التأمين على العتاد الفلاحي المتحرّك والذي وُجد كفرع أو جزء من تأمينات السيارات، وذلك وفقا لهيكل أو تقسيم مديرية التأمينات للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، إضافة إلى تأمين المسؤولية بمختلف أنواعها.

ويضمّ تأمين العتاد الفلاحي المتحرّك المركبات الفلاحية أو العتاد الفلاحي، وجميع الآلات التي يمكن استخدامها في العمل الفلاحي، بغضّ النظر عن نوعها وعن نوع العمل الذي يتمّ إنجازه في المزرعة بالاعتماد عليها، ويشمل هذا النوع من التأمين: الآلات المستخدمة في الزراعة كالجرّارات، آلات السحب، آلات الحرث والدرس والبذر، آلات رشّ المبيدات وآلات نقل المحاصيل، بالإضافة إلى السيارات الخاصة بالمزرعة وكل الآلات التي تستخدم في المزرعة.

ويشمل عقد التأمين على تأمينات إجبارية؛ تتمثّل في أضرار الاصطدام والمسؤولية المدنية والحماية القانونية. كما يشمل العقد تأمينات اختيارية؛ تتمثل في أخطار الحريق، السرقة والحوادث الفردية. وفي حالة تحقّق الخطر، فعلى المؤمَّن إعلام شركة التأمين في آجال سبعة أيّام كحدّ أقصى من تاريخ تحقّق الحادث[1].

ويقوم الصندوق بتقديم تغطية تأمينية على العتاد الفلاحي المتمثّل في: شبكة الري، الجرّرات، آلات الحصاد، العربة المقطورة. **(الملحق 6)**.

لقد سمحت هذه التغطيات التأمينية للفلاحين بالتوجّه للصندوق لتأمين عتادهم الفلاحي، وذلك من شتّى الأخطار التي يمكن أن تلحق بهم الضرر، وتؤثّر بشكل سلبي على عملية الإنتاج الفلاحي. ويمكـن

[1] معطيات مقدّمة من طرف مصالح الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي لقالمة.

تتبّع تطوّر عدد المؤمّنين فيما يخص العتاد الفلاحي خلال السنوات الأخيرة في الشكل التالي:

الشكل (3-13)

تطوّر عدد المؤمّنين في مجال العتاد الفلاحي في ولاية قالمة خلال الفترة (2010-2013)

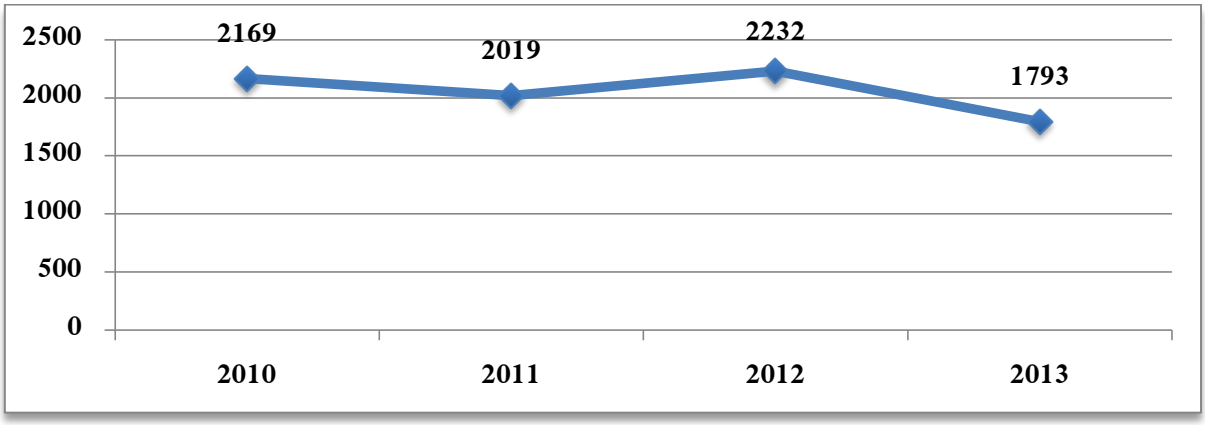

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على الوثائق الداخلية للصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي لقالمة.

من خلال الشكل أعلاه يتّضح أنّ متوسّط عدد الفلاحين الذين قاموا بتأمين عتادهم الفلاحي في الولاية بلغ حوالي 2.053 مؤمّن خلال الفترة (2010-2013)، وتراوح عددهم بين 2.169 مؤمّن و1.793 مؤمّن خلال عامي 2010 و2013، حيث قُدّر معدّل الانخفاض بنحو 17,4%، إذ من الملاحظ أنّ الإقبال على التأمين في مجال العتاد الفلاحي عرف تذبذبا من سنة إلى أخرى ولم يشهد انتظاما طيلة الفترة المدروسة.

ويعود الإقبال على هذا الفرع من التأمين إلى التشكيلة المتنوّعة من المنتجات التأمينية التي يغطّيها الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بالولاية، ممّا سمح بخلق مرونة لدى الفلاحين الراغبين في تأمين ممتلكاهم من العتاد الفلاحي، ضف إلى ذلك تنامي وعي الفلاحين بأهمية حماية عتادهم وحماية مداخيلهم المالية نتيجة للأضرار التي قد تصيب ممتلكاتهم، وذلك بفضل التحسيس والإرشاد الذي يقوم به الصندوق عبر وكالاته المنتشرة في تراب الولاية. ولكن بالرغم من كلّ هذا فإنّ هناك تذبذب في عدد الفلاحين خلال الفترة المدروسة، ويمكن ارجاع ذلك إلى عدم تضرّر ممتلكاتهم في سنوات سابقة، ممّا ترك انطباعا لدى الفلاحين بفقدان جزء من أموالهم دون الاستفادة منها في مشاريـــــع انتاجية.

رابعا- تأمين متعدّد الأخطار للاستثمار الفلاحي:

يغطّي هذا النوع من التأمين الخسائر التي تحدث للممتلكات التابعة للمزرعة نتيجة تعرّضها لمخاطر الحريق والسرقة، ويشمل ذلك الأسباب المحتملة للحريق كالبرق، ارتفاع درجة الحرارة، انفجار مولّدات الكهرباء وغيرها. كما يشمل التأمين على فقدان ممتلكات المزرعة بسبب سرقتها أو إتلافها بسبب الفيضانات أو الزلازل أو العواصف وغيرها من الأخطار*.

من جهة أخرى فإنّ الممتلكات القابلة للتغطية تحت مظلة هذا التأمين تتمثّل في: المباني الفلاحية، الأغراض الشخصية، المنتجات الفلاحية، الثروة الحيوانية، مستلزمات الإنتاج، الآلات والمعدّات الفلاحيـة.

ضف إلى ذلك تأمين المسؤولية المدنية، والذي يغطّي مسؤولية المستثمر الفلاحي تّجاه الغير المتضرّر، سواءً كانت المسؤولية عامة مهنية أو تعاقدية وغيرها من أنواع المسؤولية، وهذا لكل أنواع الاستثمار الفلاحي[1].

المطلب الثالث: المعهد التكنولوجي المتوسّط الفلاحي المتخصّص (I.T.M.A.S):

ممّا لاشكّ فيه أنّ الاستثمار في القطاع الفلاحي يكمن في التكوين، فالعمل على تطوير الفلاحة عن طريق التكوين يسمح للفلاح بمعرفة الاتجاه الذي يأخذه، ويكون على دراية بالمسلك التقني لأي زراعة. ولكي يصل إلى الهدف المرجو لابدّ أن تتوفر فيه القدرات المهنية الكافية، ممّا يجعل الفلاحين مهنيين، وبالتالي يتحكّمون في النشاط الفلاحي.

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصّص

يعــدّ المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصّص مؤسّســة للتكوين في الميدان الفلاحي تحت

* إضافة إلى هذه الأنواع من منتجات التأمين الخاصّة بالنشاط الفلاحي، يمكن أن تجد أيضا منتجات تأمينية كتأمين الحوادث الفردية، تأمينات الحياة بمختلف فروعها، إذ أنّ هذه الضمانات لا تخصّ النشاط الفلاحي بحد ذاته ولكن يمكن أن توجد فيه. كما أنّ الصندوق يقدّم منتجات تأمينية غير فلاحية من بينها: تأمين السيارات، تأمين السفر...

[1] الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، (2014): "**التأمين ضدّ مختلف الأخطار فلاحية**"، منشورات الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، ولاية قالمة.

إشراف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، إذ تأسّست على مستوى ولاية قالمة لمنطقة الشرق. وقد مرّ المعهد بالعديد من المراحل التاريخية منذ نشأته، فقد أنشأت الغرفة الفلاحية لقسنطينة محطة تجريبية بقالمة سنة 1919، ليتمّ إنشاء مدرسة فلاحية تستقبل ثلاثين تلميذا خلال 1922، والتي تمّ ترقيتها فيما بعد إلى المدرسة الفلاحية التطبيقية سنة 1947، ثمّ تحولّت إلى المدرسة الجهوية الفلاحية مع الاحتفاظ بكامل مهامها التكوينية السابقة (تكوين التقنيين، أعوان تقنيين...)، وهذا لتلبية حاجيات القطاع من إطارات جزائرية متخصّصة تدعّم به المجهودات الرامية لتطوير الفلاحة في الجزائر. لتتحصّل في سنة 1973 المدرسة على التسمية الحالية: "المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصّص". ويندرج هذا المعهد في خانة المؤسّسات العمومية ذات الطابع الإداري، حيث يترأّسه مجلس إداري ويسيّر من طرف مدير[1].

الفرع الثاني: مناهج التكوين في المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصّص

بعد التعرّف على المعهد من خلال سرد وجيز لأهم المحطّات التاريخية التي مرّ بها، سيتمّ تسليط الضوء على نشاطات التكوين في المعهد والتأطير الفني، بالإضافة إلى الهياكل القاعدية التي يتوفّر عليها، والتي تسمح بتهيئة الجو المناسب أثناء فترة التكوين.

أولا- نشاطات التكوين:

يعمل المعهد على تقديم نوعين من التكوين: تكوين قاعدي وتكوين متواصل*

1. التكوين القاعدي: يتمّ من خلال التكوين القاعدي تكوين تقنيين فلاحيين يتخصّصون في الإنتاج الحيواني (مدّة التكوين سنتان)، بالإضافة إلى تكوين أعوان تقنيين في الفلاحة يتخصّصون في الإنتاج النباتي والحيواني (مدّة التكوين سنتان). ويكون التكوين في شكل دروس نظرية في القاعة، بالإضافة إلى تطبيقات وأعمال موجهة بالمكتبة أو المخبر، بينما تتمّ الأعمال الفلاحية على مستوى المزرعة، حيث تكون مدعّمة بخرجات ميدانية.

---

[1] Institut de Technologie Moyen Agricole Spécialisé (ITMAS), (2014): **"Bref Historique de l'ITMAS"**, les publications de l'Institut, Wilaya de Guelma.

* كمرحلة أولى في عملية التكوين، يتمّ التسجيل في الغرفة الفلاحية ثمّ المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصّص.

2. التكوين المتواصل: ويتمّ عبر دورات تكوينية قصيرة المدى على مدار العام، حيث تستهدف تحسين المستوى والتكوين المتواصل لإطارات القطاع (تقنيين، مهندسين...)، والمستثمرين الفلاحيين، بالإضافة إلى تكوين وتحسين مستوى الفلاحين (كل المستويات التعليمية)، وذلك في مختلف المجالات، منها: الإنتاج الحيواني (الأبقار، الأغنام، تربية الأرانب، تربية النحل، تربية الدواجن)، والإنتاج النباتي (الأعلاف). وبهذا يهدف التكوين المتواصل إلى اكتساب معلومات جديدة حول كيفية استعمال التقنيات الحديثة في الإنتاج، وأيضا تصحيح الأخطاء المسجّلة في التطبيق العملي لبعض العمليات الفلاحية المهمّة، ممّا يسمح بتكوين يد عاملة مؤهّلة، إذ يضمن لهذه الفئة دعما تقنيا مهمّا بغية الارتقاء إلى المستوى المطلوب.

كما يقوم المعهد كذلك بمرافقة وضع برامج الإرشاد المحلي، وذلك من خلال المشاركة في تنشيط وبرمجة حصص للإرشاد الفلاحي، وكذا مختلف النشاطات التي من شأنها المساهمة في التنمية وذات منفعة وطنية.

وتجدر الإشارة أنّ التكوين في المعهد الفلاحي بالولاية يضمن التكوين لثماني ولايات من الشرق اضافة إلى ولاية قالمة، وهي: عنابة، قسنطينة، سكيكدة، خنشلة، سوق أهراس، الطارف، أم البواقي، تبسة[1].

ثانيا- التأطير البيداغوجي:

في سبيل السهر على إنجاح برامج التكوين المبرمجة من طرف المعهد، سخّر لذلك مؤطّرين من مختلف التخصّصات الفلاحيــة، حيث يقدّر عددهم بـ 10 أساتذة دائمين، بالإضافة إلى أساتـذة مؤقتين، وذلك تحت إشراف مدير بيداغوجي ومسؤول التكوين المتواصل (المديرية البيداغوجية)[2].

---

[1] من إعداد الباحث، اعتمادا على وثائق مقدّمة من طرف المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصّص بقالمة.

[2] ITMAS, (2014): **"Moyens de l'Institut-encadrement pédagogiques-"**, les publications de l'Institut, Wilaya de Guelma.

ويستوعب المعهد حوالي 80 مقعد بيداغوجي، بالإضافة إلى تخصيص 09 قاعات للدروس ومخبرين؛ الأول يخصّ الفيزياء والكيمياء، والمخبر الثاني للبيولوجيا. كما وضع المعهد تحت تصرّف الطلبة المتكوّنين مكتبة تضمّ أكثر من 3000 عنوان باللغتين (العربية والفرنسية)، إلى جانب قاعة للإعلام الآلي وفضاء للإنترنت من أجل انجاز بحوثهم العلمية وتوسيع معارفهم في مجال تخصّصهم[1].

وفي سياق آخر، يحتوي المعهد على مزرعة ملحقة، تقدّر مساحتها الكلية بحوالي 117,5 هكتار، بينما المساحة المزروعة تقدّر بحوالي 102,5 هكتار، أي ما يمثّل 87,2% من المساحة الكلية، وهي مخصّصة للإنتاج الحيواني (أبقار، أغنام، دواجن، أرانب، تربية النحل)، ومكرّسة أساسا لإنتاج أعلاف الحيوانات، كما أنّها مدعّمة ببيت بلاستيكي ملحق متخصّص في إنتاج شتائل خاصّة بالأشجار المثمرة (أشجار الزيتون، الحمضيات، نباتات الزينة)، هذا إلى جانب العتاد الفلاحي المناسب لنشاطها.

وبهذا فالمعهد يساهم بشكل كبير في عملية التكوين والتنمية، فعلى سبيل المثال بلغ عدد المتخرّجين 56 متكوّن نهاية سنة 2013 بين تقني ومساعد تقني في الفلاحة. أمّا في مجال الإنتاج الفلاحي، فالمعهد يقوم بإنتاج الحليب ولحم الدجاج والأغنام، علما أنّ جزءا من إنتاج الحليب يتمّ بيعه للحلّابين، بينما الجزء الآخر يتمّ بيعه لعمّال المعهد والخواص، أمّا فيما يتعلّق بالدجاج فقد تمّ إبرام عقد مع الخواص، يتمّ بموجبه تزويد المعهد من طرف الخواص بالأعلاف والعنصر الحيواني، في حين باقي التجهيزات يتكفّل بها المعهد، ليتحصّل الخواص في الأخير على حصّة معيّنة من الإنتاج متّفق عليهـا[2].

ثالثا- الهياكل القاعدية:

يضمّ المعهد العديد من الهياكل القاعدية تضاف إلى الهياكل البيداغوجية الموجودة، وذلك في سبيـل السهر على راحة الطلبة المتربّصين ورفاهيتهم؛ ففي مجال الإيواء يوجد بالمعهد ثلاثة مراقد؛ مرقدين مخصّصين للذكور الذين يزاولون التكوين القاعدي والآخر مخصّص للإناث، بالإضافة إلى أربعة أجنحة

(1) ITMAS, (2014): **"Moyens de l'Institut-infrastructures pédagogiques-"**, les publications de l'Institut, Wilaya de Guelma.

(2) من إعداد الباحث، اعتمادا على وثائق مقدّمة من طرف المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصّص بقالمة.

خاصّة بالمتربصين الذين يزاولون التكوين المتواصل. هذا إلى جانب مطعم ومطبخ للطلبة، بالإضافة إلى نادي مجهّز بوسائل الراحة، ومساحتين للتطوير الرياضي (إحداها معشوشبة مخصّصة لكرة القدم والأخرى لكرة اليد وكرة السلة)[1].

المطلب الرابع: تعاونية الحبوب والبقول الجافّة (C.C.L.S):

تعدّ تعاونية الحبوب والبقول الجافّة من هياكل الدعم والإسناد الموجودة على مستوى ولاية قالمة، إذ تلعب دورا كبيرا في عملية ضبط المنتوجات الفلاحية، وحلقة وصل لتسويقها، فضلا عن وظيفة التخزين، وهذا في سبيل خدمة التنمية الفلاحية.

وتساهم هذه التعاونية بجميع فروعها المنتشرة عبر إقليم الولاية في تصريف وتسويق منتجات المزارع الفلاحية، وذلك بطريقة تضمن التوازن في السوق والحفاظ على القدرة الشرائية، حيث تستقبل المنتجات الفلاحية بشكل دوريّ حين إنتاجها، حيث تتركّب من مطامر للتخزين، كما تقدّر الطاقة الاستيعابية لها بحوالي 880 ألف قنطار موزّعة على 14 نقطة تخزين عبر إقليم الولاية[2].

ويعدّ المشكل الأساسي الذي تعاني منه هذه التعاونية هو ضعف طاقة التخزين، وهو ما يمنعها من التحكّم أكثر في العمل الموكل إليها، فهي لا تفي بحاجة الفلاحين، إذ يصل حجم إنتاج الحبوب إلى 2 مليون قنطار، وهو الأمر الذي يسبّب في غالبية الأحيان ضياع الإنتاج، ممّا يدفع بالتعاونية إلى ايجار محلّات الخواص لاستيعاب هذه الفوائض من الإنتاج، ويضاف إلى هذا تراكم المنتجات داخل المخازن، نتيجة عدم وجود مخطّط للتوزيع قبل بداية الحصاد وجني المحاصيل الأخرى، يقابله في ذلك انعدام الصيانة بالنسبة للعتاد الفلاحي وارتفاع نسب التعطّل، في ظل سوء التسيير وبيروقراطية الإدارة والإهمال واللامبالاة، ممّا يحتمّ على هذه الهياكل أن تكون طرفا مسؤولا في النتائج المحقّقة في القطاع الفلاحي على مستوى الولاية.

---

(1) ITMAS, (2014): **"Moyens de l'Institut-infrastructure d'internat-"**, les publications de l'Institut, Wilaya de Guelma.

(2) تصريحات مسؤولو مديرية المصالح الفلاحية وتعاونية الحبوب والبقول الجافة بولاية قالمة.

المطلب الخامس: قطاع المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة (P.M.E)

لقد راهنت الدولة الجزائرية على قطاع المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في امتصاص البطالة وتفعيل القطاعات الاقتصادية، نظرا لدورها الفعال في عملية التنمية بصورة عامة، ولكون هذه المؤسّسات تنشط في مختلف القطاعات الحيوية للاقتصاد، بما فيها قطاع الفلاحة.

وفي إطار تشجيع الاستثمارات المحلية وبغرض استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل، قامت الحكومة بإنشاء عدّة أجهزة من شأنها دعم وتشجيع الاستثمارات المحلية في جلّ القطاعات، أهمّها: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

الفرع الأول: لمحة عن المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة

لا يوجد تعريف موحد للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، إذ أنّ كلمة صغيرة ومتوسّطة لها مفاهيم نسبية تختلف من قطاع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ممّا أدّى إلى انفراد كل دولة بتعريف خاص بها، ويرجع ذلك إلى اختلاف معايير التصنيف المعتمدة في كل بلد نتيجة اختلاف الامكانيات والموارد ومستويات التطوّر الاقتصادي من دولة إلى أخرى[1].

ولقد ورد عن المشرّع الجزائري تعاريف للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة على النحو الآتي[2]:

✓ "تعرّف المؤسّسة الصغيرة والمتوسّطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنّها مؤسّسة إنتاج للسلـــع و/أو الخدمات تشغّل من 1 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها وحصيلتها السنوية على التوالي 2 مليار دينار و500 مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية، حيث يجب أن يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسّسة أو مجموعة مؤسّسات أخرى".

---

[1] خوني رابح، حساييني رقية، (2008): "**المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة ومشكلات تمويلها**"، الطبعة 1، دار إيتراك للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص17.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2001): "**قانون رقم 01-18 مؤرّخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية (العدد 77)، الجزائر، ص ص5،6.

✓ "تعرّف المؤسّسة المتوسّطة بأنّها مؤسّسة تشغّل ما بين 50 إلى 250 شخص، ويموّن رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار".

✓ "تعرّف المؤسّسة الصغيرة بأنّها مؤسّسة تشغّل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار".

✓ "تعرّف المؤسّسة المصغّرة بأنّها مؤسّسة تشغّل من 1 إلى 9 عمال، وتحقّق رقم أعمال أقلّ من 20 مليون دينار، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 مليون دينار".

والجدول الموالي يلخّص ذلك:

الجدول (3-15)

تعريف المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة حسب المشرّع الجزائري

طبيعة المؤسّسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
مصغّرة	1 - 9	20>	10<
صغيرة	10 - 49	200>	100>
متوسّطة	50 - 250	(200 - 2000)	(100 - 500)

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على المعطيات الواردة أعلاه.

وتعتبر المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة أفضل وسيلة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، حيث تتميّز بالانتشار الجيد بين مختلف ميادين النشاط وبأعداد كبيرة، وبالتالي تنويع الإنتاج، بالإضافة إلى حجمها الذي يجعلها قريبة من السوق المحلية، وقد تكون هذه السوق ضيّقة إلى درجة تكون عملية تحديد الطلب أمرا سهلا للغاية، حيث أنّ الثغرات الحاصلة في العرض تكون من أهمّ الأسباب التي تدفعها إلى الإنشاء، كما أن تعدّد الاستثمارات يؤدّي إلى اتّساع الوعاء الضريبي ومنه تحقيق مداخيل إضافية لخزينة الدولة، وتوجيه تلك المداخيل إلى تحسين الهياكل القاعدية وتدعيم الاستثمار المحلي[1].

[1] ساري أحلام، بوعلاق نوال، (2011): "**أهمية المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في الاقتصاد الجزائري**"، الملتقى الوطني الأول حول **دور المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة (2000-2010)** المنعقد يومي 18 و 19 ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، ص5.

الفرع الثاني: توزيع المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في ولاية قالمة

في ظل عدم قدرة القطاع العام على استيعاب الأعداد الكبيرة من طالبي العمل ونظرا لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من انخفاض في تكلفة فرصة العمل، عملت الجزائر على تشجيعها ودعمها قصد إحداث النشاط وإعادة هيكلة العمالة.

ويمثّل القطاع الخاص أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة بولاية قالمة، إذ يؤكّد على تراجع القطاع العام ليحلّ محلّه القطاع الخاص. ويتكوّن القطاع العام من 23 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ما يمثّل 0,7% من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة، كما أنّ أغلبها ينشط في قطاعي الفلاحة والبناء (11 في الفلاحة و5 في البناء).

وتتوزّع المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة الخاصّة في ولاية قالمة على أغلب قطاعات النشاط الاقتصادي كما هو موضّح في الجدول الموالي:

الجدول (3-16)

توزيع المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة الخاصّة في ولاية قالمة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2007-2012)

قطاعات النشاط الاقتصادي	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الفلاحة	21	23	33	46	48	50
البناء والأشغال العمومية	1.113	1.223	1.401	1.762	1.935	2.037
الصناعة	275	291	315	447	463	514
الخدمات	892	945	1.543	2.283	2.394	2.614
المجموع	**2.301**	**2.482**	**3.292**	**4.538**	**4.840**	**5.215**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على وثائق احصائية مقدّمة من طرف مديرية الصناعة والمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بولاية قالمة.

يتّضح من خلال الجدول أعلاه أنّ متوسّط عدد المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة الخاصّة الناشطة في القطاع الفلاحي بلغ ما يقارب 37 مؤسّسة خلال الفترة (2007-2012)، وتراوح عددها بين 21 و50 مؤسّسة خلال عامي 2007 و2012، وقدّرت الزيادة بنحو 29 مؤسّسة، أي تضاعفت بنحو 1,4 مرّة،

وبمعدّل نمو سنوي قدره 23,02%.

إنّ هذه الأرقام تبرز الإقبال الضعيف على مشاريع التنمية الفلاحية مقارنة بقطاعات أخرى على غرار قطاعي البناء والخدمات، إذ تشير الإحصائيات أنّ متوسّط عدد المؤسّسات الناشطة في هذه القطاعات بلغ حوالي 1.579 و1.779 مؤسّسة على التوالي خلال الفترة (2007-2013). وبلغ متوسّط نصيب الفلاحة من اجمالي المؤسّسات المنشأة نحو 0,98% خلال الفترة (2007-2013)، في حين قدّر نصيب قطاعي البناء والخدمات بنحو 41,8% و47,1% على التوالي، ويحدث هذا بالرغم من الطابع الفلاحي للولاية، إذ لا تعكس الإمكانات الفلاحية واقع الاستثمار المتوقّع في هذا القطاع.

وعلى صعيد آخر، ساهم إنشاء مؤسّسات صغيرة ومتوسّطة استحداث مناصب شغل في مختلف القطاعات على غرار قطاع الفلاحة، الذي شهد استحداث 260 منصب شغل بنسبة 1,1%، في حين احتّل قطاع البناء المرتبة الأولى بنحو 11.446 منصب شغل[1]، بما يمثّل 48,1% من اجمالي المناصب المنشأة، وذلك راجع إلى حجم برامج الاستثمارات العمومية الجارية على مستوى الولاية.

كما يبرز ضعف هذه المؤسّسات في خلق مناصب شغل إلى كون 89,22% من هذه المؤسّسات هي مصغّرة، بينما يقدّر عدد المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة بنحو 9,68% و1,09% على التوالي[2].

ويعود هذا الضعف في الاستثمار الفلاحي بصفة عامّة إلى احجام البنوك عن تمويل المشاريع الفلاحة نتيجة قلّة الضمانات، إذ أنّ الإنتاج الفلاحي في غالب الأحيان يخضع للتقلّبات المناخية، وبالتالي تذبذب العوائد المالية، وكذلك قصور النظر لدى الكثرين ممّن يسيّرون المشاريع في هذا المجال، وبالتالي غياب الكفاءة التسييرية، كما أنّ بيروقراطية الإدارة وطول الإجراءات الإدارية عاملان يعرقلان الاستثمار بشكل عام ولاسيما في قطاع الفلاحة، يضاف لها عزوف الشباب عن العمل في النشاط الفلاحي والتوجّه إلى قطاعات أكثر جذب وتُحّقق عائد الربح السريع على غرار قطاع الخدمات، دون

[1] احصائيات مقدّمة من طرف مديرية الصناعة والمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية قالمة.

[2] احصائيات سنة 2013 لنفس المديرية.

التكتّم عن مشاكل أساسية في القطاع على غرار اشكالية العقار الفلاحي وتشتّت الحيازات، ممّا يصعّب من تطبيق الأساليب الحديثة وغيرها من العوائق التي تحول دون الاستثمار في هذا القطاع، سيتمّ التطرّق إليها لاحقا.

الفرع الثالث: الهيئات الداعمة للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة

أنشأت الدولة مجموعة من الهيئات تعمل تحت وصاية وزارة المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة من أجل دعم عمل الوزارة في ترقية القطاع، إذ تعمل بشكل متكامل معها، وتقدّم إلى جانب الدعم خدمات تمويلية لمؤسّسات القطاع.

أولا- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار/الشباك الوحيد اللامركزي (A.N.D.I):

تمّ إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-282 مؤرخ في 6 رجب عام 1422 الموافق 24 سبتمبر سنة 2001 يتضمّن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها[1]. وهذا تماشيا مع قانون الاستثمار، حيث عوّضت وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، وينطوي عمل الوكالة من خلال نظام الحثّ على الاستثمار، حيث يمكن أن تستفيد مشاريع الاستثمارات من إعفاء وتخفيض جبائيّ، وفقا لموقع وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كالإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (17%) والإعفاء من الحقوق الجمركية والإعفاء من الضريبة على أرباح الشركـــات (بين 19% 25%) في مرحلة الاستغلال (بعد 3 سنوات من النشاط)...[2].

كما خُوّلت لهذه المؤسسة الحكومية مهمّة تسهيل وترقية ومتابعة ومرافقة المستثمرين، حيث كانت تُدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000، ثمّ أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2001): "**المرسوم التنفيذي رقم 01-282 مؤرخ في 6 رجب عام 1422 الموافق 24 سبتمبر سنة 2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها** "، الجريدة الرسمية (العدد 55)، الجزائر، ص7.

[2] لمزيد من التفاصيل حول المزايا التي يمنحها كل نظام، انظر في ذلك: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الرابط:
http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages (2015/01/16)

وتقوم الوكالة بالعديد من المهام، أهمّها[1]:

- ✓ استقبال وتوجيه ومرافقة المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية؛
- ✓ تُطلع المستثمرين من خلال موقعها الإلكتروني ومستنداتها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة التظاهرات الاقتصادية المنظّمة في الجزائر والخارج؛
- ✓ تُضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينصّ عليها نظام التشجيع، وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة؛
- ✓ تحرص على تنفيذ قرارات تشجيع الاستثمار المتّفق عليهما مع مختلف الإدارات المعنية (الجمارك والضرائب)؛
- ✓ تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

ويعتبر الشباك الوحيد الغير مركزي جزءا من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، إذ تمّ إنشاءه على مستوى الولاية، ويتمثّل دوره في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسّسة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية.

ويضمّ الشباك الوحيد اللامركزي ضمن تشكيلته إطارات الوكالة نفسها، وكذلك ممثّلين عن الإدارات التي تتدخّل في وقت أو في آخر في سياق الاستثمار، وهي: المركز الوطني للسجل التجاري، مصالح الضرائب، مصالح أملاك الدولة، مصالح الجمارك، مصالح التعمير، التهيئة العمرانية والبيئة، التشغيل والعمل، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، ممثّل المجلس الشعبي البلدي، ممثّل لجنة الضبط على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات والضبط العقاري[2].

وعلى صعيد آخر، بلغ عدد المشاريع الاستثمارية في ولاية قالمة 772 مشروع في الفترة (2002-2013) بقيمة قدرها 37.405 مليون دينار، هذه المشاريع استطاعت أن تخلق حوالي 7.933 منصب عمل، موزّعة على مختلف النشاطات الاقتصادية كالآتي:

---

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الشباك الوحيد الغير مركزي، (2014): "**دليل المستثمر في الجزائر**"، منشورات الوكالة، ولاية قالمة، الجزائر.

[2] **المصدر نفسه.**

الجدول (3-17)

"توزيع المشاريع الاستثمارية المصرّح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية قالمة خلال الفترة (2002-2013)

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	المبلغ الإجمالي للاستثمار (مليون دينار)	مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة	9	523	202
البناء والأشغال العمومية	161	9.251	1.866
الخدمات	20	2.289	271
الصناعة	100	18.542	3.468
النقل	472	6.150	1.809
السياحة	4	446	186
الصحّة	6	204	131
المجموع	**772**	**37.405**	**7.933**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، (2014): "**توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاعات النشاط في ولاية قالمة خلال الفترة (2002-2013)**"، منشورات الوكالة، ولاية قالمة، الجزائر.

يتبيّن من خلال الجدول أعلاه أن القطاع الأكثر استقطابا للاستثمار هو قطاع النقل يليه قطاع البناء والأشغال العمومية، أمّا من حيث توفير مناصب العمل فإنّ قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية هما القطاعان الأكثر توفيرا لمناصب العمل بنحو 43,72% و23,52% على التوالي.

ويعدّ الاستثمار في قطـاع الفلاحة ضعيفا مقارنة بالقطاعات الأخرى، إذ وصـل عدد المشاريع الاستثمارية في الفلاحة 9 مشاريع طيلة عشرية كاملة، ما يمثّل 1,2% من اجمالي المشاريع، وبقيمة اجمالية وصلت إلى 523 مليون دينار، ما يمثّل 1,4% من اجمالي مبلغ الاستثمار، وانعكس ذلك على مناصب الشغل المستحدثة، والتي بلغت 202 منصب عمل، ما يمثّل 2,6% من اجمالي المناصب المستحدثة من طرف الوكالة.

ثانيا- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (A.N.S.E.J):

تمّ إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 24

ربيع الثاني عام 1417 الموافق 08 سبتمبر 1996 يتضمّن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي[1]. وهدفها هو إنشاء مناصب شغل دائمة موجّهة إلى الشباب البطالين البالغين ما بين 19 و35 سنة في شكل مؤسّسة مصغّرة، حيث إحدى الآليات الهامّة لترقية التشغيل الذاتي. كما يوفّر هذا الجهاز عدّة حوافز للاستثمار من خلال تخفيض معدل الفائدة البنكية، القرض بدون فائدة (تدفعها الدولة نيابة عن المستثمر)، متابعة الشباب المستثمر بالإضافة إلى منح الامتيازات الجبائية[2]. ومن مهامها[3]:

- ✓ ادماج الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك عن طريق تقديم المشورة والنّصح حول تطبيق المشاريع الاستثمارية؛
- ✓ تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين تُرشّح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسّسات المالية وذلك بالإعانات والمساعدات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب؛
- ✓ تقوم بمتابعة الشباب أصحاب المشاريع خلال استثماراتهم والحرص على ربطهم بجميع الشروط المرتبطة بالوكالة؛
- ✓ تعمل على تشجيع كل الأعمال المؤدّية الى توفير الشغل وزيادة الاستثمارات وترقية الشباب، بما في ذلك برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأوّلي؛
- ✓ تعمل على توفير إعانات، وذلك بتخفيض نسبة الفائدة المتعلّقة بالقروض الممنوحة من قبل البنوك؛
- ✓ تقديم المساعدة للمشاريع خلال مسار التركيب المالي، وكذا تطبيق خطّة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع، وهذا بإقامة علاقات مع البنوك والمؤسّسات المالية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1996): "**المرسوم التنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**"، الجريدة الرسمية (العدد 52)، الجزائر، ص12.

[2] لمزيد من التفاصيل، انظر في ذلك: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الرابط: http://www.ansej.org.dz/ (2014/09/30)

[3] انظر في ذلك: المرسوم التنفيذي الصادر في الجريدة الرسمية والمذكور أعلاه.

ويتمّ التمويل عن طريق الوكالة وفق صيغتين: التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي، بحيث لا يجب أن تتجاوز كلفة الاستثمار 10 مليون دينار[1].

وعلى صعيد آخر، يمكن تتبّع حصيلة المشاريع المموّلة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية قالمة منذ بداية النشاط إلى غاية نهاية سنة 2013 من خلال الجدول الموالي:

الجدول (3-18)

حصيلة المشاريع المموّلة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية قالمة منذ بداية النشاط إلى غاية نهاية سنة 2013

قطاع النشاط	عدد المشاريع المموّلة	مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة	359	961
البناء والأشغال العمومية	464	1.371
الخدمات	4.033	10.371
الصناعة	333	851
الأعمال الحرفية	405	928
المجموع	**5.594**	**14.482**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على احصائيات مقدّمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية قالمة.

يتبيّن من خلال معطيات الجدول أعلاه أنّ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها إلى غاية نهاية سنة 2013 قامت بتمويل 5.594 مشروع، إذ حُظي قطاع الخدمات بالنصيب الأوفر بنحو 4.033 مشروع، بما يمثّل 72,1% من اجمالي المشاريع المموّلة، ويضمّ قطاع النقل أيضا، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنحو 464 مشروع، أي ما يمثّل 8,30%، بينما احتلّ قطاع الفلاحة الصف الرابع بنحو 359 مشروع، بما يمثّل 6,42%.

[1] انظر الملحق (7).

وفيما يتعلّق بمناصب الشغل المستحدثة، ساهمت الوكالة في استحداث 14.482 منصب شغل خلال نفس الفترة، وجاء قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بتوفير 10.371 منصب شغل، بما يمثّل 71,61% من اجمالي المناصب المستحدثة، في حين احتلّ قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة بقدرته على توفير نحو 961 منصب شغل، بما يمثّل 6,64% من اجمالي مناصب الشغل المستحدثة. وذلك لأسباب متعدّدة، سيتمّ التفصيل فيها لاحقا تجنّبا لتكرار المعلومات في كلّ موضع يتمّ التطرّق إليه.

ثالثا- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (C.N.A.C):

علاوة على المهام التقليدية المنوطة به والمتمثّلة في التكفّل المادي بالعمال المسرّحين لأسباب اقتصادية، أُسندت إليه منذ سنة 2004 مهمّة التكفّل بالبطالين باعثي المشاريع الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة تطبيقا للمرسوم الرئاسي رقم 03-514 مؤرخ في 6 ذي القعدة عام 1424 الموافق 30 ديسمبر 2003، يتعلّق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة[1]. ثمّ تمّ تعديل الحد الأدنى للسن بـ 30 سنة عوضا عن 35 سنة.

وحدّدت مهامه في مساعدة العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة على الاندماج في عالم الشغل عن طريق تقديم الاستشارة والمساعدة، وذلك بتكوينهم عن طريق إقامة دورات تدريبية بالإضافة إلي التكفّل بالبطالين أصحاب المشاريع لمساعدتهم على إنشاء مؤسّساتهم الخاصّة، على أن يكون مبلغ الاستثمار لا يفوق 10 مليون دينار، فهو مستفيد من مرافقة المؤسّسات المالية[2].

وفي هذا الإطار، يتمّ تمويل المشاريع من طرف الصندوق عن طريق ثلاثة مصادر[3]:

✓ البطال صاحب المشروع: بمساهمة نقدية أو عينية؛

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2003): "**المرسوم الرئاسي رقم 03-514 مؤرخ في 6 ذي القعدة عام 1424 الموافق 30 ديسمبر 2003 يتعلّق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة**"، الجريدة الرسمية (العدد 84)، الجزائر، ص7.

[2] الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، (2014): "**دليل جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين البالغين من العمر ما بين 30 و 35 سنة**"، منشورات الصندوق، ولاية قالمة، الجزائر.

[3] انظر الملحق (7).

✓ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: بسلفة غير مكافأة (واجبة السداد دون فوائد)؛

✓ البنك: بقرض مخفّض الفوائد يصل إلى 0%.

كما أنّ هناك امتيازات جبائية تصل إلى تخفيض بـ 5% على الرسوم الجمركية وغيرها...[1].

وعلى صعيد آخر، يمكن تتبّع حصيلة المشاريع الممولّة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في ولاية قالمة منذ بداية النشاط إلى غاية نهاية سنة 2013 من خلال الجدول الموالي:

الجدول (3-19)

حصيلة المشاريع المموّلة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في ولاية قالمة منذ بداية النشاط إلى غاية نهاية سنة 2013

قطاع النشاط	عدد المشاريع المموّلة	المبلغ الإجمالي للاستثمار (مليون دينار)	مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة	84	254,5	311
البناء والأشغال العمومية	122	413,6	588
الخدمات	664	2.088,7	1.649
الصناعة	162	547,6	534
النقل	1.364	3.099,1	2.291
المجموع	**2.396**	**6.403,5**	**5.373**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات احصائية مقدّمة من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة لولاية قالمة.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبيّن أنّ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة استحدث 5.373 منصب شغل للبطالين بالولاية، وذلك جرّاء تمويل 2.396 مشروع بمبلغ اجمالي قدّر بنحو 6.403,5 مليون دينار، واحتلّ قطاع النقل الصف الأول بنحو 1.364 مشروع بقيمة اجمالية تقدّر بنحو 3.099,1 مليون دينار، مستحدثا في ذلك نحو 2.291 منصب شغل، في حين احتلّ قطاع الفلاحة

[1] لمزيد من التفاصيل، انظر في ذلك: الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، على الرابط:
https://www.cnac.dz/default.aspx (2014/09/30)

الصف الأخير، إذ حظي بمبلغ اجمالي قدره 254,5 مليون دينار، بما يمثّل 3,97% من اجمالي مبلغ الاستثمار، مكّن من تمويل 84 مشروع فقط، أي ما يمثّل 3,51% من اجمالي المشاريع المموّلة، واستحدث في ذلك نحو 311 منصب شغل، ما يمثّل 5,79% من اجمالي المناصب المستحدثة.

وتركّزت المشاريع الفلاحية المموّلة حسب المعطيات المقدّمة من طرف الوكالة في تربية الأبقار والدواجن وتربية النحل، يضاف لها مشاريع جمع الحليب في مجال الإنتاج الحيواني. كما حُظيت الزراعات الكبرى بجانب من الاهتمام من طرف البطالين، وتركّزت في الحبوب والخضروات وصناعة الأعلاف.

وما يمكن ملاحظته في تركيبة المشاريع المموّلة أنّها تستقطب من يمتلكون مستويات دنيا، حيث يتوزّعون بين مستوى متوسّط وابتدائي؛ فعلى سبيل المثال بلغ عدد البطالين ذوي مستوى متوسّط 32 بطال، و29 بطال ذوي مستوى ابتدائي، في حين أنّ هناك غياب لذوي المستوى الجامعي ووجود شخص واحد فقط من مستوى مهني[1].

رابعا- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر (A.N.G.E.M):

تمّ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 جانفي سنة 2004 يتضمّن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر وتحديد قانونها الأساسي [2]، وذلك عقب التوصيات المقدّمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغّر في الجزائر"، والذي ضمّ عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغّر. وترمي الوكالة إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات، فهو موجّه للنساء الماكثات في البيت والمواطنين بدون

[1] احصائيات مقدّمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية قالمة.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2004): "**المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر وتحديد قانونها الأساسي**"، الجريدة الرسمية (العدد 6)، الجزائر، ص8.

دخل أو ذوي مداخيل غير مستقرّة وغير منتظمة[1].

وتتمثّل الأهداف العامّة للوكالة فيما يلي[2]:

- ✓ محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي، اضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصّة لدى فئة النساء؛
- ✓ استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية، ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرّة للمداخيل؛
- ✓ تنمية روح المقاولة عوضا عن الإتّكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالّتهم.

وتشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر في إطار القرض المصغّر على تسيير صيغتين للتمويل[3]، انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دينار إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دينار والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك[4].

وعلى صعيد آخر، استطاع نشاط القرض المصغّر في ولاية قالمة أن يموّل إلى غاية 2013/12/31 حوالي 1.939 مشروع، كما حقّق استحداث 1.939 منصب عمل، أي منصب بكلّ مشروع.

ويمكن تتبّع حصيلة المشاريع الممولّة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر في ولاية قالمة منذ بداية النشاط إلى غاية نهاية سنة 2013 من خلال الجدول الموالي:

---

[1] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، (2014): "**مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**"، منشورات الوكالة، ولاية قالمة، الجزائر.

[2] **المصدر نفسه.**

[3] انظر الملحق (7).

[4] لمزيد من التفاصيل، انظر في ذلك: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الرابط:
http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/ (2014/09/30)

الجدول (3-20)

حصيلة المشاريع المموّلة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر في ولاية قالمة منذ بداية النشاط إلى غاية نهاية سنة 2013

قطاع النشاط	عدد المشاريع المموّلة	مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة	252	252
البناء والأشغال العمومية	183	183
التجارة والخدمات	239	239
الصناعات الصغيرة والحرف	1.265	1.265
المجموع	**1.939**	**1.939**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات احصائية مقدّمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر لولاية قالمة

يتّضح من الجدول أعلاه أنّ الصناعات الصغيرة والحرف احتلّت المرتبة الأولى بنحو 1.265 مشروع يليها قطاع الفلاحة بنحو 252 مشروع، أي بما يقارب 13% من اجمالي المشاريع المموّلة، وتعادلها في ذلك المناصب المستحدثة، واستحوذ التمويل الثنائي وحده على 250 مشروع في الفلاحة حسب احصائيات الوكالة، أي ما يمثّل 99,21%، نظرا لانعدام الفائدة من جهة، ومن جهة أخرى يسمح القرض في إطار التمويل الثنائي باقتناء المواد الأولية اللازمة للعملية الانتاجية الفلاحية، وحتّى هناك يسر كبير في تسديد القرض في ميعاده.

وعلى هذا الأساس، ومن أجل إعطاء صورة شاملة ودقيقة عن مدى مساهمة هيئات دعم الاستثمار المحلي في دعم القطاع الفلاحي بولاية قالمة، يتعيّن تحليل البيانات الإحصائية عن مشاريع الاستثمار ومناصب الشغل المستحدثة في ولاية قالمة عبر هذه الوكالات.

ولتسهيل ذلك ارتأى الباحث أن يقوم بتجميع كامل البيانات الواردة سالفا في الجداول الإحصائية كما هو موضّح في الجدول الموالي:

الجدول (3-21)

دور هيئات دعم الاستثمار المحلي في دعم القطاع الفلاحي في ولاية قالمة منذ بداية النشاط إلى غاية نهاية سنة 2013

الهيئات الداعمة	اجمالي المشاريع الممـــــولة	نصيب الفلاحة	النسبة (%)	مناصب الشغل المستحدثة	نصيب الفلاحة	النسبة (%)
ANDI	772	9	1,7	7.933	202	2,6
ANSEJ	5.586	359	6,4	14.482	961	6,6
CNAC	2.396	84	3,5	5.373	311	5,8
ANGEM	1.939	250	12,9	1.957	250	12,8
المجموع	**10.693**	**702**	**6,6**	**29.745**	**1.724**	**5,8**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على البيانات الواردة في الجداول التالية: (3-17)، (3-18)، (3-19)، (3-20).

من خلال القراءة المتأنّية للمعطيات الواردة في الجدول أعلاه تمّ تسجيل الملاحظات التالية:

- في إطار دعم الاستثمار المحلي، تمّ إنشاء هيئات حكومية لدعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، تمثّلت في: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر؛
- لقد تمكّنت هيئات دعم الاستثمار المحلي المشار إليها في الجدول أعلاه من تمويل 10.693 مشروع استثماري بولاية قالمة منذ بداية نشاطها إلى غاية نهاية سنة 2013، واستفاد القطاع الفلاحي من 702 مشروع، بما يمثّل حوالي 6,6% من اجمالي المشاريع المموّلة، كما استحدثت 29.745 منصب شغل بالولاية، منها 1.724 منصب شغل في القطاع الفلاحي، بما يمثّل حوالي 5,8% من اجمالي المناصـب المستحدثة؛
- تحتلّ وكالة (ANSEJ) الصف الأول في استقطاب المستثمرين في القطاع الفلاحي، إذ بلغ عدد المشاريع الفلاحية المموّلة منذ بداية نشاطها إلى غاية نهاية سنة 2013 نحو 359 مشروع من أصل 5.586 مشروع تمّ تمويلها خلال هذه الفترة، بما يمثّل 6,4%، يليها وكالة (ANGEM) بنحو 250

مشروع، بما يمثّل 12,9% من اجمالي المشاريع الممولة، ثمّ وكالة (CNAC) بنحو 84 مشروع، بما يمثّل 3,5% من اجمالي المشاريع الممولة، في حين احتلّت وكالة (ANDI) الصف الأخير بـ 9 مشاريع، أي ما يمثّل 1,7% من اجمالي المشاريع المموّلة؛

- في مجال استحداث مناصب الشغل والقضاء على البطالة، كانت وكالة (ANSEJ) السبّاقة في توفير مناصب شغل للبطالين بنحو 961 منصب شغل، بما يمثّل 6,6% من اجمالي المناصب المستحدثة، يليها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذي استحدث 311 منصب عمل، بما يشكّل 6,6% من اجمالي المناصب المستحدثة، ثمّ وكالة (ANGEM) بنحو 250 منصب عمل، لتأتي وكالة (ANDI) دائما في المرتبة الأخيرة، إذ استحدثت 202 منصب عمل فقط من أصل 7.933 منصب عمل اجمالية، بما يشكّل 2,6% من اجمالي المناصب المستحدثة؛
- بالأخذ بعين الاعتبار اجمالي المشاريع المموّلة لكامل هذه الهئيات الداعمة للاستثمار المحلي لقطاع الفلاحة والبالغ عددها 702 مشروع، يتّضح أنّ وكالة (ANSEJ) تساهم بنحو 51,14%، تليها وكالة (ANGEM) بنحو 35,61%، ثمّ وكالة (CNAC) بنحو 11,97%، وأخيرا وكالة (ANDI) بنحو 1,28%؛
- بالنسبة لمناصب الشغل المستحدثة اجمالا من طرف هيئات دعم الاستثمار المحلي في قطاع الفلاحة والمقدّرة بنحو 1.724 منصب عمل، احتلّت وكالة (ANSEJ) الصف الأول بنحو 55,74%، تليها وكالة (CNAC) بنحو 18,04%، ثمّ وكالة (ANGEM) بنحو 14,50%، وأخيرا وكالة (ANDI) بنحو 11,72%؛
- يعود سبب احتلال وكالة (ANSEJ) الصف الأول في استقطاب المشاريع الاستثمارية واستحداث مناصب العمل إلى ضخامة حجم المبلغ الممنوح والسنّ الأدنى المُشترطة في صاحب الاستثمار والمقدّرة بنحو 19 سنة من جهة، ومن جهة أخرى التعديلات الأخيرة التي قامت بها الحكومة بإلغاء الفوائد من

القروض الممنوحة، إذ كانت تشكّل عبئا على الراغبين في الاستثمار في المشاريع الفلاحية، خاصّة في ظلّ المخاطر التي تحدق بهذا القطاع وبطء الحصول على العوائد المالية وضعف التكوين، ممّا استوعب غالبية البطالين، على عكس وكالة (CNAC) التي تشترط السن بـ 30 سنة، وبالتالي الحدّ نوعا ما من تمويل المشاريع عكس وكالة (ANSEJ). أمّا بالنسبة لوكالة (ANDI) فهي لا تقدّم تمويلا وإنّما تحفيزات جبائية فقط عكس الوكالات الأخرى، وهو ما لم يحفّز الأشخاص على التقدّم لطلب الاستثمار من الوكالة، في ظل ارتفاع أسعار المعدّات والآلات الفلاحية والمدخلات الفلاحية بشكل عام، إذ ليس بمقدرة الأفراد على اقتنائها بالرغم من وجود اعفاءات ضريبية، لقلّة الأموال التي بحوزتهم واللازمة للاستثمار. بينما وكالة (ANJEM) يعدّ المبلغ الذي تمنحة غير محفّز للشباب البطال للاستثمار في الفلاحة، إذ يعدّ ضعيفا في نظرهم ولا يفي بالحاجة إزّاء احتياجات النشاط الفلاحي.

الشكل (3-14)

مساهمة هيئات دعم الاستثمار المحلي في تمويل القطاع الفلاحي في ولاية قالمة منذ بداية النشاط إلى غاية نهاية سنة 2013

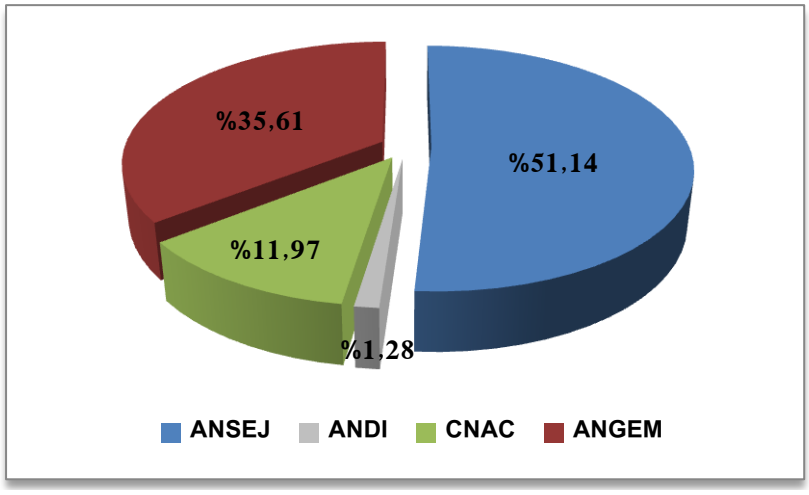

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات الجدول (3-22)

الشكل (3-15)

مساهمة هيئات دعم الاستثمار المحلي في استحداث مناصب شغل بالقطاع الفلاحي في ولاية قالمة منذ بداية النشاط إلى غاية نهاية سنة 2013

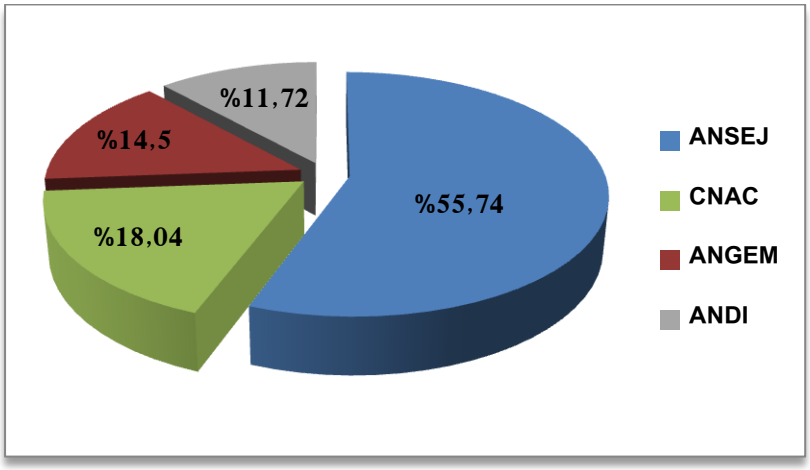

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على معطيات الجدول (3-22)

بالرغم من النتائج المحقّقة من طرف مختلف هيئات دعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في خلق مشاريع ومناصب شغل في القطاع الفلاحي؛ إلّا أنّها تعدّ ضعيفة مقارنة بالإمكانات الفلاحية التي تزخر بها ولاية قالمة من جهة، وضخامة الأموال المخصّصة لدعم المشاريع الإنتاجية من جهة أخرى، وهو ما يدفع إلى طرح التساؤل حول أسباب ضعف الاستثمار في القطاع الفلاحي، وبالتالي هل تكمن أسباب هذا الضعف في طبيعة التمويل المقدّم بحيث لا يشجّع على الاستثمار؟ هل الدولة غير قادرة على مرافقة المشاريع الفلاحية بالولاية؟ أو المشكل يكمن في الشباب في حدّ ذاته وقدراته التكوينة ووجهة نظره تّجاه الاستثمار في الفلاحة، وبالتالي غياب الثقافة الفلاحية.

إنّ البحث في هذه الأسباب يدعو إلى طرح العديد من الاحتمالات الممكنة لذلك، والتي يكون فيها الأفراد والدولة والأداة التمويلية على حدّ سواء طرفا فيها؛ وهذا أمر منطقي، إذ يمكن أن يعود احجام الأفراد عن الاستثمار في هذا القطاع إلى قصور النظر لدى أغلبية الأفراد الذين يفضّلون قطاع النقل بالدرجة الأولى، على اعتباره قطاعا يدرّ أرباحا سريعة عكس الفلاحة التي يتوقّف عائدها على ما تجود

به الأمطار، في ظلّ غياب الثقافة الاستثمارية خاصّة في النشاط الفلاحي، والتي تعود إلى نقص معرفة أساسيات اتخاذ قرار الاستثمار وكيفية حساب المخاطر وأساليب المفاضلة بين بدائل فرص الاستثمار، بالإضافة إلى غياب السلوك الاستثماري الفعّال، والذي يظهر في عدّة مظاهر كالتقليد الأعمى لمشروعات الاستثمار دون دراسة للأسواق، زيادة على ذلك فإنّ جهل العديد من المستثمرين بفرص الاستثمار المتميّزة التي تتيحها هذه الوكالات يعدّ أحد العوامل المهمّة التي تفسّر أسباب ضعف الاستثمار في قطاع الفلاحة، خاصّة أنّ ولاية قالمة تمثّل قطبا واعدا للاستثمار في هذا المجال، كما أنّها تكتسي أيضا أولوية في نظر السلطات العمومية المحلية.

بالإضافة إلى ذلك هناك مشكل رئيسي مرتبط بالقطاع الفلاحي في حدّ ذاته وهو العقّار الفلاحي وصعوبة الحصول عليه، ممّا يشكّل عائقا لديهم للقيام بمشاريعهم الفلاحية، وما يصعّب من الأمر هو أنّ أغلبية الفلاحين في نزاعات كبيرة على ملكية العقار الفلاحي، وبالتالي يستحيل على المقبلين على الاستثمار أن يظفروا بالعقار، ماعدا الذين يمتلكونه وهم بحاجة إلى مدخلات الإنتاج الفلاحي واقتناء الآلات. يضاف لها أنّ الأراضي المزروعة والمستغلّة مازالت قليلة مع ضآلة مساحتها، وهذه الأنواع من الأراضي لا يمكن أن تكون مردوديتها عالية مقارنة بالأراضي ذات المساحة الكبيرة، إضافة إلى قلّة الفرص في الحصول على المزايا والتسهيلات البنكية لهذه الأراضي، وبالتالي يجد صاحبها صعوبة في تمويل مشروعه وتطويره، لأنّ معظم التكاليف تكون على حسابه الشخصي، ممّا يؤدي به إلى اليأس والفرار إلى القطاعات الأخرى، وبالتالي تجد أغلبهم يتّجهون إلى قطاع الخدمات والتجارة نتيجة توفّرها على مزايا كثيرة كارتفاع العائد والربح السريع.

ويمكن ارجاع أسباب ضعف الاستثمار إلى السلطات المتكفّلة بعملية التمويل، ولعلّ أبرزها ما يشتكي منه المواطنون من العراقيل وطول الإجراءات الإدارية، الأمر الذي يتسبّب في بطء عملية معالجة الملفات واعتماد المشاريع، يضاف لها صعوبات الحصول على التمويل من طرف البنوك، كما أنّ غياب

بنك معلومات يتيح معرفة الاحتياجات المحلية وفرص الاستثمار يعدّ أحد أهمّ العوائق التي تواجه الشباب الراغب في الاستثمار. وهناك جانب آخر يتعلّق بالمبلغ الممنوح الذي لا يعدّ كافيا للاستثمار في القطاع الفلاحي الذي ينطوي على مخاطر كثيرة، إذ يتطلّب أموالا ضخمة لا تقوى بعض الوكالات على التكفّل بها على غرار وكالتي (CNAC) و(ANGEM) في ظلّ غياب المؤهّلات القادرة على تحمّل تبعات الاستثمار في هذا القطاع.

إنّ أغلب الأفراد يحجمون عن الاستثمار في إطار بعض الوكالات كوكالة (ANSEJ) سببه الفوائد الربوية المحرّمة شرعا، إذ أنّ الوازع الديني لدى العديد من الأفراد خاصّة سكان الريف. فبالرغم من التعديلات التي قامت بها الحكومة بإلغاء الفوائد، إلّا أنّهم مصرّون على إحجامهم، إدراكا منهم أنّ العقود تبقى ربوية مادامت الحكومة تتكفّل بدفع الفوائد عوضا عنهم، عكس لو تمّ إلغاءها تماما.

خلاصة الفصل

تعتبر التنمية الفلاحية في الجزائر من الأمور الهامّة التي يجب على الدولة أن توليها عناية خاصّة، نظرا للدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الفلاحي كقطاع خالق للثروات ومساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن الضروري الاعتماد عليه للتنويع في الموارد التي تبقى في الوقت الحالي رهينة لمداخيل المحروقات.

وتعدّ ولاية قالمة منطقة فلاحية بامتياز على اعتبار المؤهلات التي تتوفّر عليها، والتي من شأنها أن تحتل مكانة مرموقة على المستوى الوطني، ويعتبر هذا مكسبا كبيرا جدّا في حدّ ذاته لقطاع الفلاحة، إذ تعتبر منطقة إستراتيجية بوجودها على ضفاف نهر سيبوس الخصبة، أين تمرّ المجاري المائية دون انقطاع وخلال كل الفصول. كما أنّها تمتاز بطابع فلاحي بالدرجة الاولى، وثروة غابية هائلة وكذا مياه سطحية وباطنية معتبرة، ممّا يمّكنها من المساهمة في التنمية الفلاحية محليا ووطنيّا.

وفي ذات السياق، فإنّ الانشغال بالميدان الفلاحي رافقه إنشاء هياكل ومؤسّسات وطنية من أجل تدعيم القطاع الفلاحي وتوفير عوامل الإنتاج، وانطلاقا من أهمية هذه الهياكل، فقد تمّ إنشاء: مديرية المصالح الفلاحية، الغرفة الفلاحية، الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصّص، هيئات دعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة... وكان الغرض من إنشاء هذه الهياكل تقديم خدمات إنتاجية للقطاع الفلاحي.

وعلى هذا الأساس، فإنّ عوامل التنمية الفلاحية متوفّرة في ولاية قالمة، لكنّ توفّرها لا يحقّق الأهداف المرجوّة إذا لم تستغلّ استغلالا أمثلا، وهذا بدوره يستدعي تبنّي سياسات تنموية ناجعة تهدف إلى المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية، وتعمل على ترشيد استخدامها، إذ يتطلّب ذلك تدخّل الدولة لرصد الموارد المالية اللازمة، وإطلاق المخططّات والبرامج التنموية، وهو ما سيتمّ التطرّق إليه في الفصل الرابع.

الفصل الرابع:

التنمية الفلاحية في ولاية قالمة في ضوء السياسات والبرامج التنموية المطبقة خلال الفترة (2000_2014)

تمهيـــد

لقد اتّجهت الجزائر غداة استقلالها نحو تبنّي نظام اقتصادي موجّه قائم على أساس تدخّل الدولة في كلّ النشاطات الاقتصادية، باعتبارها المسؤول الوحيد على تمويل الاقتصاد وإعادة توزيع الدخول، إذ سعت من خلال تبنّيها لسياسة المخطّطات الاقتصادية إلى بناء قاعدة اقتصادية، وهذا من خلال الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها في شتّى المجالات، ومنها في قطاع الفلاحة.

ونظرا لاختلاف الأهداف المسطّرة من قبل الدولة واختلاف الوسائل المادية والمالية المخصّصة لتحقيق تلك الأهداف، اختلفت السياسات الفلاحية المتّبعة من قبل الجزائر عبر أكثر من خمسين سنة منذ الاستقلال، وذلك في سبيل السعي من أجل النهوض بهذا القطاع باعتباره الركيزة الأولى للاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، ومع مطلع الألفية الثالثة قامت الدولة بإطلاق عدّة برامج ومخطّطات تنموية اندرجت تحت سياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث كانت ولاية قالمة من بين ولايات الوطن التي استفادت من هذه البرامج، وقد انعكس ذلك بشكل جلّي على مردودية القطاع بشكل عام.

وتجسيدا لأهداف هذا الفصل تمّ وضع أربعة مباحث أساسية على النحو الآتي:

- ☑ **المبحث الأول: مخصّصات القطاع الفلاحي ضمن البرامج الاستثمارية الحكومية خلال الفترة (2001-2014)؛**
- ☑ **المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة (2000-2008)؛**
- ☑ **المبحث الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2009-2013)؛**
- ☑ **المبحث الرابع: انعكاسات جهود السياسة الوطنية على أداء القطاع الفلاحي في ولاية قالمة.**

المبحث الأول: مخصّصات القطاع الفلاحي ضمن البرامج الاستثمارية الحكومية خلال الفترة (2001-2014)

منذ سنة 2001 اعتمدت الجزائر سياسة إنعاش اقتصادي لم يسبق لها مثيل منذ الاستقلال، وذلك من أجل ضمان انطلاقة فعّالة ودائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن، في ظل وجود وفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسّن المستمر في أسعار النفط، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية، وقد حُظي قطاع الفلاحة على غرار باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بنصيب من الاعتمادات المالية المخصّصة لتطويره طيلة عشرية كاملة.

المطلب الأول: طبيعة وأهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي

سياسة الإنعاش الاقتصادي هي عبارة عن سياسة مالية أو ميزانية توسّعية، تتمثّل في صياغة وتنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي وتحفيز حركية الاستثمار والنمو من جديد، فهي تستند على الأسس الفكرية للتوجّهات الكينزية* التي تنادي بضرورة تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق الحكومي الذي يمثّل مكوّنا أساسيّا من مكوّنات الطلب الفعّال، إذ يعتبر المحدّد الرئيسي لتحقيق توازن الاقتصاد وخاصّة في الدول التي تعاني من ركود اقتصادي، حيث تسمح آلية تعزيز الإنفاق الحكومي في تحفيز الاستثمار، بما يؤدّي إلي تحقيق نمو في الاقتصادي الوطني وامتصاص قدر معتبر من حجم البطالة[1].

فالفكر المالي الكينزي يؤكد على أنّ النفقات العامّة* تعتبر إحدى أهمّ عناصر الطلب الكلي التي من

---

* تنصّ النظرية الكينزية المتعلقة بالطلب الكلي الفعّال على أنّه في حالة الركود وارتفاع معدّل البطالة فإنّ زيادة الإنفاق الحكومي الموجّه للاستثمار يؤدّي إلى زيادة الطلب الكلّي الفعال، والذي بدوره يؤدّي إلى زيادة الإنتاج والرفع من مستوى التشغيل والتقليص من حجم البطالة.

[1] علام عثمان، (2015): "**واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014)**"، الملتقى العربي الأول حول **العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي** المنعقد في الفترة (25-28) جانفي 2015، شرم الشخ، مصر، ص3.

* تعتبر سياسة النفقات العامّة من أهمّ أدوات السياسة المالية المتّبعة بالخصوص في الدول النامية، والتي يستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نموّ اقتصادي مرتفعة وتزايد في حجم العمالة.

شأنها التأثير على حجم الناتج ومن ثمّ حجم الدخول والعمالة انطلاقا من قانون "الطلب يخلق العرض"، حيث يشير إلى أنّ في ظلّ وجود جهاز إنتاجي مرن، فإنّ الزيادة في الطلب الكلي التي من شأنها أن تتوفر في ظل التوسّع في النفقات العامة تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي، بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي وحجم العمالة[1].

وتطبّق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب عن طريق استخدام مختلف الوسائل التالية[2]:

✓ التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة...)، أو تلك المتعلّقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيز الطلب، ومنه إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع؛

✓ الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات؛

✓ مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) كحلّ مؤقت لمشكلة البطالة، إلى حين يتمكّن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل؛

✓ تخفيض الضرائب الذي يؤدّي إلى زيادة دخول الأفراد، وهذا يؤدّي بدوره إلى تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

أمّا فيما يخصّ سياسة الإنعاش بواسطة العرض التي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسّسات أقلّ كلفة وأكثر جاذبية، فإنّ تدخّل الدولة غير المباشر يكون في الغالب بواسطـــة

---

[1] عماري عمار، محمادي وليد، (2013): "**آثار الاستثمارات العمومية على أداء الاقتصاد في الجزائر**"، المؤتمر الدولي حول **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)** المنعقد يومي 11 و 12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، ص3.

[2] مسعي محمد، (2012): "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث (العدد 10)، جامعة ورقلة، الجزائر، ص149.

وسيلتين رئيسيتين هما[1]:

✓ تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة، ممّا يشجع على الاستثمار الخاص؛

✓ القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسّسات وتشجيعها على الاستثمار، وتوسيع نشاطاتها مثل تطوير شبكات النقل والاتّصالات أو برامج التكوين المهني والجامعي، وبرامج البحث، وتطوير التكنولوجيات الجديدة...

المطلب الثاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)

لقد حُضي القطاع الفلاحي مطلع الألفية الثالثة كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى باهتمام السلطات الحكومية، حيث استفاد من مخصّصات مالية معتبرة اندرجت تحت إطار انعاش الاقتصاد الوطني. وهو ما سيتمّ بحثه في هذا المطلب.

الفرع الأول: الفلاحة ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

يعتبر هذا البرنامج من وجهة نظر السلطات العمومية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية المتعارف عليها بسياسة الإنفاق العام، وتتمثّل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر، حيث تتركّز أساسا على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية[2].

أولا- أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

مع مطلع الألفية الثالثة عاد الأمن والاستقرار إلى الجزائر، وهو ما تزامن مع تحسّن الوضعية المالية الخارجية للبلاد بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم والمقدّر بحوالي 11,9 مليار دولار سنة 2000، والناتج أساسا عن تحسّن أسعار البترول التي وصلت إلى 28,5 دولار للبرميل، بالإضافة إلى تحقيق

---

[1] **المصدر نفسه.**

[2] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، (2012): "**واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي**"، مجلة رؤى اقتصادية (العدد 3)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص169.

فوائض مالية في ميزان المدفوعات بلغت 8,93 مليار دولار في نفس السنة، وهذا بعدما كان احتياطي الصرف لا يتعدّى 1,5 مليار دولار وسعر البترول في حدود 20 دولار للبرميل سنة 1992[1]. وبهذا فقد تمّ إقرار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001، إذ اعتبر آنذاك برنامجا قياسيا حيث بلغت قيمته المالية 525 مليار دينار، أي ما يعادل 7 مليار دولار، ليصبح غلافه الإجمالي بعد ذلك 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار) بعد إضافة مشاريع جديدة له وإعادة التقييم لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا، وكان يتركّز على ثلاثة عناصر أساسية[2]:

- ✓ الحدّ من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- ✓ خلق فرص عمل والحدّ من البطالة؛
- ✓ دعم التوازن الاقليمي وإعادة تنشيط المساحات الريفية.

ووِفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلّقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فإنّ الأهداف العملية لهذه السياسة حُدّدت فيما يلي[3]:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسّسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسّطة؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

---

(1) Banque d'Algérie, (2012): **"Les Statistiques de la Balance des Paiements (1992 – 2004)"**, Bulletin statistique- Séries Rétrospectives-, Algérie, pp 86,87.

(2) World Bank, (2007): **"A Public Expenditure Review In Algeria"**, Report n° 36270, vol 1, p4.

(3) بوفليح نبيل، (2013): "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (العدد 9)، جامعة الشلف، الجزائر، ص46.

ثانيا- مقوّمات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

تركّزت جملة المخصّصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-1)

مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	المخصّصات المالية	النسبة (%)
دعم الإصلاحات	45,0	8,6
دعم إنعاش الإنتاج، منها:	65,4	12,4
-الفلاحة	**55,9**	**10,6**
الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية	268,7	51.2
التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية	145,9	27,8
المجموع	**525,0**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: مصالح الوزير الأول، (2001): "**برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)**، وثيقة حكومية، الجزائر، ص4.

من خلال معطيات الجدول السابق يمكن ملاحظة بأنّ قيمة المخطّط ارتكزت بشكل كبير على الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية التي أخذت حصّة الأسد من هذا البرنامج (أكثر من نصف المخصّصات المالية للبرنامج)، وذلك لتدارك العجز والتأخّر الحاصل في هذا القطاع نتيجة الظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم وتهيئة الأرضية المناسبة لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من هذا المخطّط، يضاف إلى هذا الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة في مجال التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، حيث بلغت مخصّصاتها الماليـــــة حوالـــي

27,8%، ذلك لما يكتسيه هذا الجانب من أهمّية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية، باعتبار الانسان محور التنمية، وبالتالي تدعيم سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أمّا بالنسبة لقطاع الفلاحة الذي تمّ إدراجه ضمن القطاعات المنتجة للثروة فكان نصيبه من البرنامج ضئيلا نوعا ما مقارنة بقطاعات أخرى، وهذا ما تشير إليه قيمة المخصّصات المالية للبرنامج، إذ قدّرت بنحو 10,6% من القيمة الاجمالية للمخطّط، كون القطاع الفلاحي قد استفاد من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مع نهاية سنة 2000.

ثالثا- مخصّصات القطاع الفلاحي في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

يندرج البرنامج الخاصّ بالفلاحة والصيد البحري الذي رصد له 65,4 مليار دينار ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الفلاحية، وفي نفس الوقت المحافظة على العمالة التي تشتغل في الأراضي الفلاحية والحدّ من ظاهرة النزوح الريفي، كما يهدف إلى تدعيم قطاع الصيد البحري واستغلال الثروة السمكية بتهيئة موانئ الصيد وتوفير المخازن والمعدّات الضرورية، وذلك بحكم الامتداد الكبير للشريط الساحلي للجزائر، حيث خصّص له مبلغ 9,5 مليار دينار[1].

وفي نفس الإطار، خُصِّص للبرنامج الخاصّ بالقطاع الفلاحي مبلغ 55,9 مليار دينار، وهو يأتي لتعزيز ديناميكية المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تنفيذه ابتداءً من سبتمبر سنة 2000، إذ يسعى إلى تجسيد الأهداف التالية[2]:

- حماية السهول والأراضي المعرّضة للانجراف؛

---

[1] مفتاح صالح، رحال فاطمة، (2013): "**دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية (2001-2014) في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**"، المؤتمر الدولي حول **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)** المنعقد يومي 11 و 12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، ص21.

[2] مصالح الوزير الأول، (2001): **المصدر سبق ذكره**، ص23.

- حماية المناطق السهبية من التصحّر؛

- دعم إنتاج الحبوب والحليب؛

- دعم إنتاج المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في القطاع الفلاحي.

كما وُزّع الغلاف المالي المخصّص للقطاع الفلاحي على ثلاثة صناديق مالية مكلّفة بتمويل مشاريع الدعم المسجّلة بالمخطّط الوطني للتنمية الفلاحية كما يلي:

الجدول (4-2)

توزيع المخصّصات المالية الخاصّة بدعم القطاع الفلاحي خلال الفترة (2001-2004)

صناديق الدعم الفلاحي	الاعتمادات المالية (مليار دينار)
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	53,4
صندوق حماية الصحة الحيوانية والنباتية	0,2
صندوق التأمين ضدّ الكوارث الفلاحية	2,3
المجموع	**55,9**

المصدر: مصالح الوزير الأول، (2001): **المصدر سبق ذكره**، ص4.

يلاحظ من الجدول السابق أنّ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية يعتبر أكبر مموّل لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار التنمية الفلاحية، حيث يساهم هذا الأخير بنسبة تقدر بنحو 95,5% من اجمالي المبالغ المالية المخصّصة للقطاع الفلاحي (سيتمّ التطرّق إليه لاحقا بشيء من التفصيل).

وفي نفس الإطار، بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطّط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15.974 مشروع، من بينها 6.312 مشروع في قطاع الفلاحة والري والصيد البحري، أي ما يمثّل 39,5% من اجمالي المشاريع[1].

[1] بوفليح نبيل، (2005): "**آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية-دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) المطبّق في الجزائر**-"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية-تخصص نقود ومالية- غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة الشلف، الجزائر، ص106.

الفرع الثاني: الفلاحة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسّع في الإنفاق الذي شرع في تطبيقه بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسّن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي عرفه سعر النفط الجزائري الذي بلغ حدود 38,66 دولار للبرميل سنة 2004، ممّا نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43,11 مليار دولار في السنة ذاتها، بالإضافة إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات قدّر بحوالي 11,12 مليار دولار[1]. ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقّع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية، أقرّت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

أولا- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو:

بلغت القيمة المالية الاجمالية للبرنامج في شكله الأصلي حوالي 4.203,7 مليار دينار، أي ما يعادل 55 مليار دولار، والتي تضاعفت بعد إعادة التقييم إلى حوالي 8.705,7 مليار دينار، ما يعادل 114 مليار دولار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين؛ أحدهما خاصّ بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار، والآخر خاص بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار، زيادة على الصناديق الاضافية المقدّرة بحوالي 1.191 مليار دينار، والتحويلات الخاصّة بحسابات الخزينة بقيمة 1.140 مليار دينار، بالإضافة إلى الموارد المتبقيّة من المخطّط السابق والمقدّرة بقيمة 1.071 مليار دينار[2].

وكان يهدف هذا البرنامج بالأساس إلى النقاط التالية[3]:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تحسين الجانب الصحّي والتعليمي والأمني؛

---

(1) Banque d'Algérie, **Op.cit**, p87.
(2) World Bank, **Op.cit**, pp1,2.
(3) بودخدخ كريم، سلامنة محمد، (2011): "**أثر التوسّع في النفقات العامّة على البطالة في الجزائر (2001-2009)**"، الملتقى الدولي حول **استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** المنعقد يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص10.

- تحديث وتوسيع الخدمات العامّة، نظرا لأهميتها في تطوير كل من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهمّ العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
- رفع معدّلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج.

ثانيا- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو:

تركّزت المخصّصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية كما هو موضّح في الجدول الموالي:

الجدول (4-3)

مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	المخصّصات المالية	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1.908,5	45,4
تطوير المنشآت الأساسية	1.703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية، منها:	337,2	8,0
-الفلاحة والتنمية الريفية	**300,0**	**7,1**
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	253,9	6,1
المجموع	**4.202,7**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: مصالح الوزير الأول، (2005): "**البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة (2005-2009)**، وثيقة حكومية، الجزائر، ص6.

من خلال معطيات الجدول السابق يتبيّن أنّ المخصّصات المالية لهذا البرنامج ارتكزت على محورين رئيسيين؛ الأول يتعلّق بتحسين مستوى معيشة السكان وتحسين ظروفهم الاجتماعية بشكل عام من خلال توفير السكن وتجهيز المدارس والمطاعم، وكذلك تأهيل المرافق الصحية والرياضية والثقافية...، حيث خصّصت لهذا البند 45,4% من اجمالي المخصّصات المالية. أمّا المحور الثاني فيتعلّق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما تمّ الشروع فيه من قبل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي

الأول، إذ بلغت مخصّصاته نحو 40,5% من اجمالي مخصّصات البرنامج، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادّا، نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات، خصوصا وأنها تمثّل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

ثالثا- مخصّصات القطاع الفلاحي في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو:

استفاد القطاع الفلاحي في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو من غلاف مالي يقدّر بنحو 300 مليار دينار، أي ما يمثّل حوالي 7,2% من القيمة الإجمالية للبرنامج، وذلك في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. وكان يهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي[1]:

- ✓ تطوير المستثمرات الفلاحية وضبط المنتوجات الفلاحية؛
- ✓ تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتشجيع الإنتاج؛
- ✓ إنجاز مشاريع جوارية لمحاربة التصحّر، وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها؛
- ✓ حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛
- ✓ تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها؛
- ✓ تحسين المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

وفي هذا الإطار قامت الدولة بتقديم الاعانات والحفز العموميين لتنمية الفلاحة على نحو ما يأتي[2]:

- ➢ تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد؛
- ➢ تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها، ولاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية؛

---

[1] مصالح الوزير الأول، (2005): **المصدر سبق ذكره**، ص ص38،39.

[2] زرمان كريم، (2010): "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 7)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص209.

- الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحوّل النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية؛
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسّسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، بالإضافة إلى ترقية منظومات الضبط المهني والمشترك بين المهن، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها؛
- ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما منها المنتوجات المحلية والفلاحة الحيوية (البيولوجية)، وحمايتها عن طريق ترتيب التصديق والتنويع؛
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات، وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية؛
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية، بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، وردّ الاعتبار إلى وسائل العمل الجوّي.

ويرافق إنعاش الفلاحة أيضا بمواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية كما يلي[1]:

- دعم النشاطات المدرّة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، وأيضا الإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات؛
- تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي؛
- تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء والغاز)، ومواصلة برامج الإسكان الريفي، بالإضافة إلى مواكبة التنمية بالحصول على الوسائل التقنية والقروض.

الفرع الثالث: الفلاحة ضمن المخطّط الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014)

جاء هذا المخطّط كمكمّل للبرامج السابقة في سبيل اتمام المسيرة التنموية بالجزائر، وينـــدرج ضمن

[1] **المصدر نفسه.**

ديناميكية إعادة الاعمار الوطني وتعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمّة.

أولا-أهداف المخطّط الخماسي للتنمية:

لقد تمّ الإعلان عن المخطّط الخماسي للتنمية وإقراره من خلال اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية يوم الاثنين 24 ماي 2010 وإصدار بيان بذلك، حيث بلغت القيمة المالية لهذا المخطّط حوالي 21.214 مليار دينار، أي ما يعادل 286 مليار دولار[1].

وشمـــل البرنامج شقّيـــن أساسييّـن همـا[2]:

- **الشقّ الأول:** استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكّة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار، أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- **الشقّ الثاني:** إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.514 مليار دينار، ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

وتمحـــــورت الأهـــداف العامّة لهـــذا المخطّـــط فيما يلي[3]:

- ✓ تحسين التنمية البشرية؛
- ✓ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- ✓ دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
- ✓ التنمية الصناعية؛
- ✓ تشجيع إنشاء مناصب شغل؛
- ✓ تطوير اقتصاد المعرفة.

---

[1] مصالح الوزير الأول، (2010): "**برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)**"، بيان اجتماع مجلس الوزراء مؤرخ في 10 جمادى الثانية 1431 الموافق 24 مايو 2010، الجزائر.

[2] **المصدر نفسه.**

[3] **المصدر نفسه.**

ثانيا- مضمون المخطّط الخماسي للتنمية:

إنّ مبلغ الالتزامات المالية التي أقرّتها الحكومة الجزائرية خلال هذا البرنامج الخماسي يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحّة المالية للخزينة الوطنية، وذلك من أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وبهذا فقد جاءت مخصّصات البرنامج كما هو موضّح في الجدول الموالي:

الجدول (4-4)

مضمون المخطط الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014)

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	المخصّصات المالية	النسبة (%)
التنمية البشرية	9.400	44,3
تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية	7.714	36,4
دعم تنمية الاقتصاد الوطني، منها: -الفلاحة والتنمية الريفية	3.850 **1.000**	18,1 **4,7**
تطوير اقتصاد المعرفة	250	1,2
المجموع	**21.214**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: مصالح الوزير الأول، (2010): **المصدر سبق ذكره.**

من خلال البيانات الاحصائية الواردة في الجدول أعلاه يلاحظ أنّه خصّص أكثر من 44% للتنمية البشرية، وذلك من أجل تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين، ممّا يؤكّد أنّ هذه المكانة متزايدة الأهمّية في التنمية البشرية تعتبر ركيزة أساسية لمواصلة مسار إعادة الاعمار الوطني، وذلك عبر إنشاء العديد من الهياكل الأساسية: منشآت للتربية الوطنية، منشآت قاعدية صحية، إنشاء وحدات سكنية، منشآت للشباب والرياضة، التوصيل بالكهرباء والغاز والماء الشروب وبالأخصّ في الأرياف، برامج هامّة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتّصال...

كما تمّ تخصيص نحو 36,4% لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسيّة وتحسين الخدمة العمومية، وذلك بهدف فكّ العزلة عن السكان في كل مناطق البلد وتعزيز المنشآت الأساسية، وبالتالي تدارك التأخير وتعزيز التقدّم الكبير في عدّة مجالات، وببساطة تحسين الحياة اليومية للجزائريين بشكل معتبر.

وفي إطار دعم تنمية الاقتصاد الوطني، تمّ تخصيص نحو 3.850 مليار دينار، بما يمثّل 18,1%، وذلك لتنمية الصناعات الوطنية وتحديثها، وترقية المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، زيادة على تشجيع استحداث مناصب عمل، إذ يهدف البرنامج إلى خلق 3 مليون منصب شغل. أمّا فيما يخصّ دعم التنمية الفلاحية والريفية فخُصّص لها نحو 4,7%، أي حوالي 1.000 مليار دينار، وهو ما يتجسّد في سياسة التجديد الفلاحي والريفي. وفي المقابل، تمّ تخصيص مبلغ 250 مليار دينار لتطوير اقتصاد المعرفة، أي ما يمثّل 1,2%، من أجل دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، واستعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

ثالثا- مخصّصات القطاع الفلاحي في إطار المخطّط الخماسي للتنمية:

لقد استفاد القطاع الفلاحي في إطار المخطّط الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014) من غلاف ماليّ هامّ قُدّر بحوالي 1.000 مليار دينار، أي ما يعادل 200 مليار دينار سنويّا، وتجسّد ذلك في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي، إذ تهدف إلى التحسين المستدام للأمن الغذائي والتنمية المتوازنة للأقاليم الريفية، بالإضافة إلى مكافحة التصحّر وحماية الثروات الطبيعية[1].

ويمكن تلخيص مكانة القطاع الفلاحي ضمن مخطّطات التنمية للفترة (2001-2014) في الجدول الموالي:

[1] لمزيد من التفاصيل؛ انظر في ذلك ما جاء في المبحث الثالث من هذا الفصل حول سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2009-2013).

الجدول (4-5)

مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخطّطات التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: مليار دينار

البيان / البرامج	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	المخطّط الخماسي للتنمية (2010-2014)
المبلغ الإجمالي	525	4.202,7	21.214
نصيب الفلاحة	55,9	300	1.000
النسبة (%)	**10,6**	**7,1**	**4,7**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات الجداول: (4-1)، (4-3)، (4-4).

من خلال الجدول السابق يتّضح أنّ مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخطّطات التنموية تقلّصت تدريجيا منذ انطلاقها مطلع الألفية الثالثة، إذ انخفضت من 10,6% إلى 4,7%، أي بمعدّل انخفاض يقارب 56%، وذلك بالرغم من ارتفاع حجم المخصّصات المالية من 55,9 مليار دينار إلى 1000 مليار دينار، أي تضاعفت بمعدّل 16,9 مرّة خلال نفس الفترة.

الشكل (4-1)

مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخطّطات التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: مليار دينار

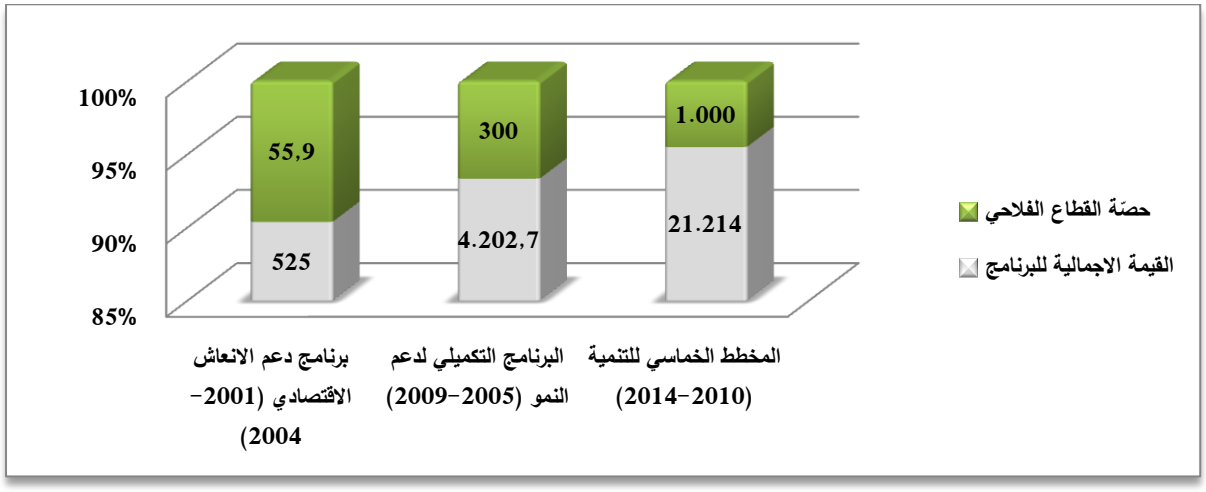

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات الجدول (4-5).

ما يمكن استخلاصه هو أنّ الفلاحة لم تكن أولوية في سياسات الدولة على أرض الواقع، بل كانت في الخطاب السياسي فقط، وهو ما يظهر جليّا في قلّة الاعتمادات المالية المخصّصة للقطاع ضمن برامج التنمية الوطنية خلال الفترة المدروسة، إذ من الممكن أن تؤثّر هذه الوضعية بشكل كبير على قدرة القطاع الفلاحي في المساهمة في الاقتصاد الوطنيّ وتحدّ من تقديم عوائد كبيرة مقارنة بقطاعات أخرى خصّصت لها مبالغ مالية معتبرة، خاصّة إذا لم يحسن توزيعها بشكل أمثل، يضاف إلى ذلك أنّ هذه البرامج التنموية تعتمد على مصدر دخل وحيد وهو النفط. والسؤال المطروح هو: ما مدى القدرة على الاستمرار في مثل هذه البرامج إذا حدث هنـاك اضطراب مالي أدّى إلى تقلّص المداخيل والعوائد الماليـة؟

المطلب الثالث: مخصّصات القطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)

في إطار تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على المستوى الوطني، وكباقي الولايات استفادت ولاية قالمة من غلاف ماليّ قدره 84,2 مليار دينار خلال الفترة (2000-2013) جاءت موزّعة وفقا للنحو الآتي:

الجدول(4-6)

مخصّصات الفلاحة ضمن برامج الانعاش الاقتصادي في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليون دينار

القطاعات	المخصّصات المالية	النسبة (%)
التنمية البشرية	63.534	75,46
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	15.325	18,20
دعم قطاع الفلاحة	5.341	6,34
المجموع	**84.200**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات احصائية مقدّمة من طرف مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قالمة.

يتّضح من خلال معطيات الجدول السابق تركّز المخصّصات المالية في بند التنمية البشرية، والتي ترتكز على تحسين ظروف معيشة السكان، إذ تمّ تخصيص ما قيمته 36.534 مليون دينار، ما يمثّل 75,46% من القيمة الإجمالية للاعتمادات المالية، نظر لرغبة الحكومة في تحسين الأوضاع الداخية وخاصّة في قطاعي التربية والتعليم وقطاعي الصحّة والسكن، بالإضافة إلى قطاعات الشباب والرياضة والثقافة... تليها الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية التي خصّصت لها 15.325 مليون دينار، بما يمثّل 18,2% من اجمالي المخصّصات المالية، حيث تهدف من خلالها إلى تحسين الطرقات والمنشآت الأساسية في قطاعات النقل والسياحة، من خلال بناء منشآت سياحية وانجاز محطّات لنقل المسافرين وغيرها، يضاف لها الهياكل القاعدية للريّ. أمّا القطاع الفلاحي فلم يخصّص له سوى 5.341 مليون دينار من اجمالي المبالغ المالية المرصودة للتنمية، بما يمثّل 6,34%، وذلك رغم الطابع الفلاحي للولاية والقدرات الفلاحية الهائلة التي تزخر بها، إذ كان من المنتظر تخصيص ميزانية أكبر لهذا القطاع الواعد في الولاية.

إنّ الاعتمادات المالية المخصّصة للفلاحة لم تساير الامكانات الفلاحية للولاية برصد ما يلزم لإنعاش الفلاحة وتطويرها، ومنه خلق موارد مالية جديدة بها، ما قد يسهم في تحقيق التنمية الفلاحية محليا ووطنيا، إذ أنّه من المحتمل أنّ التوجّه الجديد للدولة نحو خوصصة القطاع دفع بالسلطات المعنية إلى التخلّي تدريجيّا عن دعمه وفتح المجال للخواص للاستثمار فيه، وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود مردودية ملموسة من المستثمرات الفلاحية التي تمتاز بصغر حجمها وتفتّتها إلى حيازات صغيرة جدّا، ممّا قد يقلّل من فاعلية الدعم الفلاحي المقدّم لها بالدرجة الأولى. وقد يعود ذلك إلى غياب التخطيط الإقليمي (المحلّي) المبني على أمرين أساسيّن هما: مراعاة الإحتياجات الحقيقية للقطاع، والأخذ بعين الإعتبار الإمكانات الموجودة وخصوصيّة المنطقة.

وعلى صعيد آخر، كان تمويـــل القطاع الفلاحي يتمّ من خلال صناديق الدعم الخاصّة، وتمثّلت في الصندوق الوطني للضبـط والتنمية الفلاحية، بالإضافـة إلى الصنـدوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحـي كما هو مبيّن في الجدول الموالي:

الجدول (4-7)

الصناديق الخاصّة بتمويل القطاع الفلاحي في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: دينار

صناديق الدعم الفلاحي	الاعتمادات المالية
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	2.570.103.000
الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي	2.770.145.000
اجمالي الدعم الفلاحي	**5.340.248.000**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على احصائيات مقدّمة من طرف مصالح مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قالمة.

وتكّفل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بتمويل المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية خلال الفترة (2000-2008)، في حين تكفّل الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي بتمويل سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة (2009-2013)[1].

[1] انظر في ذلك المطلب الثاني من المبحث الثاني في هذا الفصل حول تطبيق المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وأيضا المبحث الثالث حول تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

المبحث الثاني: المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة (2000-2008)

إنّ القراءة في مختلف المراحل التي مرّ بها القطاع الفلاحي بالجزائر منذ الاستقلال يعدّ ضرورة للاستيعاب الأحسن للمسار الذي أدّى إلى تبنّي المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. وبناءً على ذلك يتوجّب الوقوف أولا على مسار الإصلاحات الفلاحية في الجزائر منذ الاستقلال وحتى نهاية التسعينات، أي قبل إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لإبراز مكامن الخلل والقصور في هذه السياسات.

المطلب الأول: مسار الإصلاحات الفلاحية في الجزائر منذ الاستقلال إلى نهاية التسعينات

تعرّض القطاع الفلاحي إلى تغيّرات هامّة خلال الأربع عشريات الأخيرة تماشيا مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث عرف إصلاحات هامّة ومتعدّدة عبر مراحل مختلفة.

الفرع الأول: مرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية (1962-1979)

امتدّت هذه المرحلة من بداية الاستقلال إلى الثمانينات، إذ شهدت تبنّي الجزائر نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية، سعيا إلى إعادة تنظيم قطاع الفلاحة، وذلك بإعادة توزيع الأراضي الفلاحية على من يخدمها.

أولا- نظام التسيير الذاتي (1962-1970):

يمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة النّشأة، حيث كانت القرارات السياسية الأولى التي اتّخذتها حكومة الاستقلال هي تأميم مزارع المعمّرين وكبار ملّاك الأراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع الاستعمار، وإلحاقها ثمّ تجميعها في مزارع تُسيّر من طرف الفلاحين أنفسهم حسب نظام التسيير الذاتي[1]. وينصّ هذا النظام على أنّ العمال منتجون ومسؤولون عن تسيير مزرعتهم، وهم أحرار في استعمال وسائل

[1] حمداش عبد المجيد، (2014): "**قراءة في السياسات الزراعية للجزائر ما بين 1962 و 2012**"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول **القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية** المنعقد يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، ص5.

الإنتاج وتقسيم العمل بما يضمن لهم تحقيق برنامج الإنتاج[1].

فبعد فرار المعمّرين تّجاه فرنسا استولى الفلاحون على المزارع دون تدريب أو تكوين سابق، وباشروا في تسييرها، ممّا ساعد على خلق بعض الفوضى الاقتصادية، إذ لم تستقرّ الأوضاع السياسية وكانت هناك صراعات ونزاعات على مستوى القيادة، حتى تدخّلت الدولة بعد طرح ثلاثة خيارات أساسية هي[2]:

✓ بيع أو تأجير المزارع الشاغرة للجزائريين، ولكن هذا الخيار يتضمّن مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية، لأنّه يؤدّي إلى خلق طبقة جديدة رأسمالية تحتكر السوق الوطنية والتجارة الخارجية التي تناقض الاتّجاه الاشتراكي؛

✓ توزيع هذه الأراضي على الفلاحين الفقراء، ولكن هذا ينطوي على عقبات فنية واقتصادية علاوة على تفتيت المزارع الكبرى؛

✓ التسيير الجماعي تحت إشراف الدولة والإبقاء على المزارع كما هي دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة.

واختاروا الحل الثالث على وجه الخصوص، لأنهم كانوا مفتقرين لكفاءات وخبرات، وأقيم نظام التسيير الذاتي من خلال إصدار مجموعة من المراسيم، وتمّ تطبيقه بثلاث مراحل كما يلي[3]:

➢ **المرحلة الأولى:** إصدار مرسوم 22 أكتوبر 1962 يحمي الأراضي الفلاحية الشاغرة من أشكال التعدّي الذي بدأت تتعرّض لها بعد الاستيلاء الفردي والجماعي على المزارع التي تركها المعمّرون، كما يمنع بيعها، زيادة على تأسيس لجان للتسيير الذاتي للمزارع لإدارتها وليس لملكيتها؛

➢ **المرحلة الثانية:** جرت في مارس 1963، وقامت فيها الدولة بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملّاك المعمّرين، إذ شملت 127 مزرعة تقدّر مساحتها بنحو 200 ألف هكتار، معظمها متخصّص في إنتاج

---

[1] زبيري رابح، **المصدر سبق ذكره**، ص37

[2] بهلول حسن، **المصدر سبق ذكره**، ص ص276،277.

[3] زبيري رابح، **المصدر سبق ذكره**، ص18.

المحاصيل التصديرية كالخمور والحمضيات وبدرجة أقل القمح؛

➢ **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة التأميم الكامل من خلال مرسوم أكتوبر 1963 الذي يقضي بتأميم جميع الملكيات العقارية الفلاحية التي كانت بحوزة المعمّرين وإلحاقها بالأملاك الوطنية. وبذلك أصبحت مساحة الأراضي الفلاحية التابعة للدولة تقدر بـ 2,632 مليون هكتار موزعة على 2.191 مزرعة مسيّرة ذاتيـــا.

وعلى هذا الأساس، كان يهدف نظام التسيير الذاتي إلى[1]:

- حماية الأراضي الفلاحية وتأميم جميع الممتلكات العقّارية لتصبح تحت سلطة الدولة؛
- وضع نظام تسيير لا مركزي يكون فيه العمال منتجين ومسيّرين.

ولتأطير القطاع ماديّا تمّ إنشاء مجموعة من الدواوين مثل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، وذلك لتسيير مدخلات ومخرجات المزراع المسيّرة ذاتيا، أما شركة البترول الوطنية حديثة النشأة (سونطراك) فقد كُلّفت بتزويد القطاع بالطاقة والأسمدة والمبيدات الزراعية المختلفة. كما تعاقب على إدارة القطاع خلال هذه الفترة أربعة وزراء، وامتازت بمركزية القرار وغياب مفهوم المشاركة[2].

ثانيا- قانون الثورة الزراعية (1971-1979):

لقد كان القطاع الفلاحي في الفترة السابقة يعاني من ارتفاع سكان الأرياف وانتشار البطالة وعدم تحقيق الإكتفاء الذاتي، ممّا دفع بالسكان إلى النزوح تّجاه المدن، ليتمّ إطلاق مشروع الثورة الزراعية سنة 1971 تحت شعار «الأرض لمن يخدمها»، وأطلق عليها الثورة بدلا من الإصلاح، لأنّها عملية هيكلية تعني تغيير الهياكل القديمة القائمة بدلا من مجرّد تطويرها[3]، كما تمّ صدور ميثاق الثورة الزراعية سنـــة

---

[1] هاشمي الطيب، (2007): "**تقييم برنامج المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة (2000-2006)-نموذج تطبيقي للمخطّط بولاية سعيدة**-"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد التنمية- غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص46.

[2] حمداش عبد المجيد، **المصدر سبق ذكره**، ص5.

[3] بهلول حسن، **المصدر سبق ذكره**، ص279.

1971 الذي حدّد أهداف الفلاحة على المدى البعيد، بهدف ترقية حقيقية للفلاحة من خلال[1]:

- تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان؛
- عصرنة الفلاحة، من خلال زيادة استهلاك السّماد والبذور المختارة واستغلال الأدوات العصرية؛
- تحسين ظروف المعيشة لسكان الريف.

وتقوم هذه الثورة على دعامتين أساسيتين؛ تثبيت حقوق لمن يخدم الأرض من أجل الحدّ من الريع الاقتصادي وهو السبيل الوحيد لتحقيق العدالة الاجتماعية، وكذا استثمار الطاقات الفلاحية وهو الطريق إلى حل ملائم لمشكلة التنمية[2].

ولم تكن أهداف الثورة الزراعية أهدافا اقتصادية فقط، بل كانت أهدافا اجتماعية وأخرى سياسية، حيث أنّ أهداف الثورة الزراعية والتنمية الريفية تأتلف للبحث عن توازن اجتماعي واقتصادي جديد في الريف وبنائه، وهو التوازن في الرقيّ بالنسبة للجماهير الريفية، إذ لا قيمة للثورة الزراعية إلا بإحداث الظروف الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأرياف، وبالتالي فإنّ المعنى الحقيقي للثورة الزراعية يكمن في انطلاق العالم الريفي في تطوّر تدريجي ثوري وعام للتنمية[3].

وقد مرّ تطبيق الثورة الزراعية بثلاث مراحل ابتداءً من تاريخ انطلاقها كما يلي[4]:

- **المرحلة الأولى:** بدأت في جوان 1972، حيث تمّ تأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي، وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية؛
- **المرحلة الثانية:** انطلقت في جوان 1973، حيث اهتمّت بتحديد الملكيات الخاصّة، وتأميم الكبيرة منها

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1971): "**ميثاق الثورة الزراعية**"، الجريدة الرسمية (العدد 97)، الجزائر، ص1634.

(2) خيري عزيز، (1983): "**قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي: مصر والمغرب العربي**"، الطبعة 1، دار الآفاق الجديدة: بيروت، لبنان، ص198.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المصدر نفسه**، ص ص1633،1634.

(4) غربي فوزية، **المصدر سبق ذكره**، ص131.

لتوزيعها على المستفيدين الجدد؛

- **المرحلة الثالثة:** بدأت في نوفمبر 1975، واتّجهت إلى المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية، إذ يجب أن لا يتعدّى 105 رأس للمربّي الواحد، أما الفائض فيؤمّم ويوزّع على المربّين الصغار.

وعلى صعيد آخر، ووفقا لميثاق الثورة الزراعية حدّدت ثلاث طرق لاستغلال الأرض كما يلي[1]:

- التسيير الذاتي الذي يستمرّ كهيكل تسيير متطوّر، حيث ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد، وعلى مستوى تقني ملائم؛
- التعاون في الفلاحة، الذي يشكّل إطارا للمشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الفقراء الذين يعيشون من خدمة الأرض؛
- الاستغلال الخاصّ المنظّم طبقا لحاجات التنمية الوطنية، لأنّ الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصّة لوسائل الإنتاج، وإنّما تقضي على استغلال الإنسان لأخيه الأنسان.

وبهذا أُضيف قطاع ثالث للفلاحة سمي بقطاع الثورة الزراعية بالإضافة إلى قطاع التسيير الذاتي والقطاع الخاص. كما عرفت هذه المرحلة عملية واسعة من تأميم الأراضي الفلاحية الخاصّة المعروفة باسم الثورة الزراعية، حيث شملت نحو مليون هكتار، وتمّ خلق التعاونيات الزراعية الجماعية وتعاونيات الخدمات، إذ بلغ عددها 6000 و600 تعاونية على التوالي على مستوى كل بلدية لاستغلال الأراضي المؤمّمة[2].

وشهدت هذه المرحلة أيضا عملية واسعة لقلع الكروم الموجّهة لإنتاج الخمور (نحو 400 ألف هكتار) على مستوى مزارع الدولة خاصّة، واستبدالها بالمحاصيل الحقلية (قمح وأعلاف)، وبقيت النظم الزراعية تسودها الحبوب والكروم (زراعة مطرية) والحوامض (زراعة مسقية).

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1971): **المصدر سبق ذكره**، ص1631.

[2] حمداش عبد المجيد، **المصدر سبق ذكره**، ص5.

وفي ذات السياق، تمّ إنشاء معاهد للتكوين لتأطير عملية تطبيق الثورة الزراعة في الميدان، وصاحبه كذلك إنشاء المزارع النموذجية بهدف إنتاج البذور والشتلات والسلالات الحيوانية المحسّنة، ووضع برامج للإرشاد الفلاحي. زيادة على وضع مجموعة من المشاريع بالتعاون مع منظّمات دولية مثل منظمة الزراعة والتغدية قصد التوسّع الرأسي في إنتاج المحاصيل الإستراتيجية كالقمح والبقول الجافة، والتقليل من أراضي البور بشمال البلاد واستبدالها بمحاصيل الأعلاف قصد تنمية إنتاج الحليب واللحوم الحمراء. وامتازت هذه المرحلة بالاستقرار السياسي، حيث تعاقب وزيرين فقط على القطاع، كما تميّزت باستمرار مركزية القرار [1].

وعلى العموم، فإنّ الثورة الزراعية قد سمحت بتحقيق مكسبين أساسيين شكّلا العناصر المشجّعة في مجهود التنمية الفلاحية هما[2]:

- ✓ إلغاء الملكية العقّارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها؛
- ✓ تجميع الأراضي المؤمّمة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجع، على خلاف لو كانت مجزأة ومتفرّقة.

كما كانت أهمّ الإنجـــازات المحقّقـــة تمثّل فيمـــا يلي[3]:

- محاولة تعميم الكهرباء حتى في المناطق النائية؛
- انتشار المدارس الريفية وإلحاق الأطفال الريفيين الذين بلغوا سنّ الدراسة بشكل واسع؛
- الرعاية الطبية المجّانية، إلا أنّها كانت محدودة للغاية في الريف بسبب قلّة المعدّات والأطبّاء.

---

[1] **المصدر نفسه**، ص7.

[2] غربي فوزية، **المصدر سبق ذكره**، ص131.

[3] خيري عزيز، **المصدر سبق ذكره**، ص221.

الفرع الثاني: مرحلة إعادة الهيكلة والتنظيم (1980-1989)

لقد استمرّت الإصلاحات في القطاع الفلاحي، فبعد تحليل الوضع الاقتصادي عموما وحصر الإيجابيات والسلبيات التي ظهرت أثناء العملية التنموية السابقة؛ تمّ اتّخاذ مجموعة من القوانين التي تصبّ في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي وتطويره، إذ مع بداية الثمانينات شرعت الحكومة في ما يسمّى بإعادة هيكلة مزارع القطاع العام نتيجة لما آلت إليه السياسات والبرامج السّابقة من فشل ومشاكل عديدة، حيث قامت الدولة بإعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية وخوصصة تسييرها.

أولا- مضمون سياسة إعادة الهيكلة (1980):

تعتبر هذه العملية إجراءً تطبيقيا لتوجيهات اللجنة المركزية للحزب في دورتها الثالثة (ماي 1980) حول ضرورة تطهير ومنح الاستقلالية في التسيير للوحدات الإنتاجية الفلاحية التّابعة لقطاع الدولة، حتّى تتمكّن من إنجاز برامجها والاضطلاع بمهام الإنتاج الموكلة إليها بعيدا عن الضغوط البيروقراطية لهياكل المحيط، وقد أعطت التعليمة الرئاسية رقم 14 الصادرة في 17 مارس 1981 العملية صبغتها الرسمية لتدخل حيّز التطبيق في 15 أكتوبر 1981 بمنشور وزاري رقم 707[1].

لقد تقرّر في هذه المرحلة وباقتراح من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وتزكية الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائرين أن تقوم إعادة الهيكلة بدمج كل المزارع المسيّرة ذاتيا والتعاونيات الفلاحية لقدماء المجاهدين وتعاونيات الثورة الزراعية في نظام انتاجي يشتمل على 5.000 مزرعة فلاحية اشتراكية، بهدف خلق مزارع جديدة ممكن التحكم فيها بشريا وقابلة للحياة اقتصاديا، وذلك من خلال[2]:

- توحيد أشكال الحيازة والاستغلال في القطاع العام (الاشتراكي)؛
- تشكيل مزارع متجانسة عقاريا على الأراضي التابعة للدولة؛

---

[1] زبيري رابح، **المصدر سبق ذكره**، ص25.

[2] **المصدر نفسه**، ص26.

– تخصيص المزارع حسب نوع المنتوج.

وانتهت العملية في سنة 1983 بتكوين 3.429 مزرعة فلاحية اشتراكية على مساحة اجماليـة قدرها 2,83 مليون هكتار، بمعدّل 825 هكتار للمزرعة[1].

ثانيا– قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية (1983):

تمّ صدور قانون حيازة الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح في 13 أوت 1983 تحت رقم 83–18، حيث يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المتعلقة بحيازة الملكية العقارية الفلاحية باستصـلاح الأراضي، وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الخاصّة الفلاحية والقابلة للفلاحة. وينصّ على اعتراف الدولة بحقّ الملكية العقارية لكل شخص طبيعي أو معنوي تابع للنظام التعاوني يستصلح أرضا بوسائله الخاصّة، إذ تمنح له مهلة خمس سنوات باستثناء حالة القوة القاهرة لإنجاز برنامج استصلاح أرضه، حيث تشمل الأراضي التي يسمح القانون باستصلاحها الأراضي العمومية الواقعة في المناطق الصحراوية أو ذات طبيعة مشابهة، وكذا الأراضي الأخرى غير المخصّصة التابعة للملكية العامّة والممكن استخدامها للفلاحة بعد الاستصلاح، وذلك باستثناء الأراضي التابعة للتسيير الذاتي أو للصندوق الوطني للثورة الزراعية[2].

ويقصد بالاستصلاح في مفهوم هذا القانون كل عمل من شأنه جعل أراضي قابلة للفلاحة صالحة للاستغلال، إذ يمكن أن تنصبّ هذه الأعمال على أشغال تعبئة المياه وتنقية الأراضي والتجهيز والسقي والغراسة والمحافظة على التربة قصد اخصابها وزرعها.

وفي هذا الإطار، يمكن للملاك بناءً على طلب منهم، الاستفادة من مساهمات قابلة للتسديد في شكل

---

[1] **المصدر نفسه**، ص27.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1983): "**قانون رقم 83–18 مؤرّخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتعلّق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية**"، الجريدة الرسمية (العدد 34)، الجزائر، ص2045.

اعتمادات مخصّصة لتمويل برنامج الاستصلاح، زيادة على الاستفادة من الاعفاء من الرسوم والحقوق والأتاوي المفروضة على مواد التجهيز واللوازم الضرورية لتنفيذ برنامج الاستصلاح أو استغلال الأراضي التي أصبحت منتجة. وفي المقابل، يخضع حجم مشاريع الاستصلاح لضوابط منها على الخصوص؛ توفير الأراضي والمياه، قابلية الحياة الاقتصادية في المزرعة، تحديد موقع الأراضي المطلوب استصلاحها[1].

وعلى هذا الأساس، كان القانون يرمي إلى تحقيق هدفين أساسيين؛ يتمثّل الأول في زيادة المساحة الصالحة للفلاحة التي عرفت تناقصا بسبب الزحف العمراني والصناعي غير العقلاني والتصحر، أمّا الهدف الثاني فيتمثّل في بعث التنمية الفلاحية بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية[2].

وبهذا وزّعت 250 ألف هكتار على 57 ألف مستفيد، استصلحت منها 95 ألف هكتار ودخلت 71 ألف هكتار عملية الإنتاج، وانتشرت عملية الاستصلاح في المناطق الزراعية بالجنوب ثمّ تلتها الهضاب العليا[3]. بالتالي عرفت هذه المرحلة بصفة عامة زيادة كبيرة في استهلاك المدخلات الزراعية من بذور وأسمدة ومبيدات، وتعميم المكننـــة الزراعية في مزارع الدولة، كما شهدت تعاقب ثلاثة وزراء على القطـاع[4].

ثالثا- قانون المستثمرات الفلاحية (1987):

نظرا للسلبيات التي سُجّلت خلال المراحل السّابقة، خاصّة مع تزايد الاحتياجات الوطنية للمواد الاستهلاكية وضعف مردودية القطاع الفلاحي في ظل التنظيم القانوني السّابق، وضرورة مواجهة التأثيرات السلبية للأزمة البترولية الناتجة عن الانخفاض الكبير لأسعار البترول سنة 1986، تقرّر اتّخاذ تدابيـــر

---

(1) **المصدر نفسه**، ص2046.

(2) زبيري رابح، **المصدر سبق ذكره**، ص29.

(3) هاشمي الطيب، (2007): **المصدر سبق ذكره**، ص60.

(4) حمداش عبد المجيد، **المصدر سبق ذكره**، ص8.

لتجنّب تلك الآثار، وأولى هذه التدابير تمثّلت في قانون المستثمرات الفلاحية الذي أحدث تغييرا جذريا في التنظيم القانوني الفلاحي، وتغيّرت معها التّسمية من المزراع الاشتراكية إلى المستثمرات الفلاحية[1].

لقد تمّ صدور قانون المستثمرات الفلاحية في 08 ديسمبر 1987 تحت رقم 87-19 المتضمّن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، إذ يرمي إلى تحقيق ما يلي[2]:

- ✓ ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثلا؛
- ✓ رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني؛
- ✓ ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية؛
- ✓ إقامة صلة خاصّة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج.

وتمنح الدولة المنتجين الفلاحيين المعنيّين بهذا القانون حقّ الانتفاع الدائم على مجمل الأراضي التي تتألّف منها المستثمرة، وذلك مقابل دفع أتاوة من طرف المستفيدين يُحدّد وعاؤها وكيفيات تحصيلها وتخصيصها في قوانين المالية. كما تمنح الدولة المنتجين الفلاحيين حق امتلاك جميع الممتلكات المكوّنة لذمّة المستثمرة ما عدا الأرض على الشيوع وبالتساوي بين أعضاء الجماعات بصفة حرّة، ويتمّ التنازل عن هذا الحق بمقابل مالي، كما أنّها تستغلّ جماعيا (3 فلاحين أو أكثر) بصفتها شركة أشخاص مدنية، ويمكن استغلالها استثنائيا بصفة فردية حسب الحالات وضمن الشروط المحدّدة بموجب هذا القانون. ويمسّ تطبيق القانون الأراضي التالية: المزراع النموذجية؛ مؤسّسات التكوين والبحث؛ معاهد التنمية[3].

---

[1] غربي فوزية، **المصدر سبق ذكره**، ص ص134،135.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1987): "**قانون رقم 87-19 مؤرّخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 8 ديسمبر سنة 1987 يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم**"، الجريدة الرسمية (العدد 50)، الجزائر، ص1919.

[3] **المصدر نفسه**، ص1920.

وفي إطار تحقيق التنمية الشاملة وضمان مسار التنمية الفلاحية في هذا السياق، تقـــوم الدولـة على الخصوص بالأعمال التالية[1]:

- ✓ التوجيه العام للنشاطات الفلاحية؛
- ✓ تحديد الخطوط العريضة للتخطيط الفلاحي؛
- ✓ السعي إلى تطوير ولا مركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الفلاحي.

وعلى هذا الأساس، ترتّب عن قانون المستثمرات الفلاحية تحويل 3.264 مزرعة اشتراكية مع نهاية 1987 كانت تشغّل 138 ألف عامل دائم و200 ألف عامل موسمي إلى 22.356 مستثمرة جماعية على مساحة تقدّر بنحو 2,2 مليون هكتار، و5.677 مستثمرة فردية تمتدّ على مساحة تقدّر بنحو 56.000 هكتار[2].

الفرع الثالث: مرحلة التعديل الهيكلي واقتصاد السوق (1990-1999):

سميت هذه المرحلة بإصلاحات برامج التعديل الهيكلي* الذي كان مدعوما من طرف صندوق النقد الدولي، حيث جاءت في ضوء الوضع الاقتصادي الذي أصبحت فيه الجزائر تعاني من أزمة اقتصادية، ممّا حتّم عليها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، حيث دعا إلى ضرورة تطوير الفلاحة وترقيتها مع رفع مستويات وسائل التأطير والمؤطّرين، بالإضافة إلى إزالة القيود الكمية على استيراد السلع، وتفكيك الإجراءات الإدارية لمنح العملات الصعبة وتحرير الأسعار وتخفيض الإعانات، وتخفيض قيمة الدينار، وإعادة هيكلة العقار الفلاحي[3].

---

[1] **المصدر نفسه.**

[2] عماري زهير، "**تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثّرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**"، المصدر سبق ذكره، ص74.

* التكييف الهيكلي هو تكييف مع الصدمات والتغيرات الداخلية والخارجية التي تعرفها البلدان النامية بهدف إزالة الاختلالات وتحقيق التنمية.

[3] لمزيد من التفاصيل، انظر في ذلك: غربي فوزية، **المصدر سبق ذكره**، ص ص139-141.

أولا- قانون التوجيه العقاري (1990):

في سنة 1990 وبدخول البلاد نمطاً اقتصاديا جديداً، صدر قانون التوجيه العقاري رقم 90-25 في 18 نوفمبر 1990، حيث يحدّد هذا القانون القوام التقني والنظام القانوني للأملاك العقارية وأدوات تدخّل الدولة والجماعات والهيئات العمومية[1]. وكان من أهمّ ما جاء به هذا القانون هو إعادة الأراضي المؤمّمة في إطار الأمر 71-73 المتضمّن الثورة الزراعية إلى ملّاكها الأصليين[2].

ويرمي هذا القانون في مضمونه إلى تحقيق ثلاث غايات هي[3]:

- حماية الأراضي الفلاحية من أشكال التعدّي الناجمة عن التوسّع الحضري والصناعي، حيث حدّد بدقّة الأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية، وهي كلّ أرض تنتج بتدخّل الإنسان سنويا أو من خلال عدّة سنوات إنتاجا يستهلكه الإنسان أو الحيوان أو الصناعة استهلاكا مباشرا أو بعد تحويله، زيادة على ذلك منع تحويلها عن وجهتها الفلاحية إلّا بقانون، وبذلك وضع حدّا للتجاوزات التي كانت تؤدّي إلى ضياع آلاف الهكتارات من الأراضي الصالحة للفلاحة سنويّا؛
- ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية، نظرا إلى الأهمية الاقتصادية والوظيفية الاجتماعية المنوطة بالأراضي الفلاحية، إذ اعتبر قانون 90-25 عدم استثمارها فعلا تعسّفيا في استعمال الحقّ، وجعل الاستثمار الفعلي سواءً المباشر أو غير المباشر واجبا على كلّ مالك عقار أو حائزه. ولرفع أيّ التباس اعتبر القانون أرضا غير مستثمرة كلّ قطعة أرض فلاحية تثبت بشهرة علنية أنّها لم تستغلّ استغلالا فلاحيّا فعليا مدّة موسمين فلاحيين متعاقبين على الأقل. ولإضفاء الفعالية على تطبيق أحكام القانون

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1990): "**قانون رقم 90-25 مؤرّخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 يتضمن التوجيه العقاري**"، الجريدة الرسمية (العدد 49)، الجزائر، ص1561.

(2) هاشمي الطيب، (2007): **المصدر سبق ذكره**، ص65.

(3) انظر في ذلك: - محتوى القانون رقم 90-25، **المصدر نفسه**، ص1561، ص1565.

- زبيري رابح، **المصدر سبق ذكره**، ص43.

وضع المشرّع إجراءات عملية متدرجة تتمثّل في أنّه إذا ثبت عدم استثمار أرض فلاحية ينذر المستثمر ليستأنف استثمارها، وإذا بقيت الأرض غير مستثمرة بعد أجل مدّته سنة واحدة تقوم الهيئة العمومية المخوّلة لهذا الغرض باتّخاذ اجراءات معيّنة منصوص عليها في هذا القانون كالبيع أو التاجير...؛

➢ مراجعة الإصلاحات السّابقة وتسوية النّزاعات العقارية النّاجمة عنها، حيث أنّ هذا القانون نصّ على إلغاء الأمر المتضمّن الثورة الزراعية وإعادة الأراضي المؤمّمة إلى ملّاكها الأصليين، لكنّ هذه العملية واجهت مشاكل أهمّها مشاكل خاصّة بأراضي الملك الخاص التي أمّمت أو تبرّع بها أصحابها في إطار الثورة الزراعية.

وقد رافق هذا القانون العديد من الإصلاحات أهمّها[1]:

✓ منح مساعدات للفلاحين المتضرّرين خلال عام 1990، حيث اشتملت على تقديم تعويضات مالية وإعفاءات جبائية، وإعادة جدولة تسديد ديونهم، وتعدّ هذه المساعدات الأولى من نوعها منذ الاستقلال لاهتمامها بالفلاحين الخواص[2]؛

✓ استرجاع الأراضي المؤمّمة، واستصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية، مع تشجيع وتدعيم استصلاح الأراضي بطرق تحفيزية كالقروض أو الإعفاءات الضريبية؛

✓ دعم الاستثمارات لتطوير جهاز الإنتاج، والاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات؛

✓ ترقية المنتجات ذات النوعية الإيجابية الحقيقية، وترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين، والمحافظة على مصالح الفلاحين والمستهلكين؛

✓ ترقية ورفع مستويات وسائل التأطير والمؤطرين.

✓ وضع خطط تنموية شاملة ومتكاملة بكل منطقة طبيعية، وبالتالي العمل على وقف تدهور وانهيار

---

[1] غربي فوزية، **المصدر سبق ذكره**، ص138.

[2] هاشمي الطيب، (2014): **المصدر سبق ذكره**، ص174.

القطاع الفلاحي؛

✓ السعي لرفع الإنتاجية الفلاحية وتكثيف الإنتاج من أجل مضاعفته، وذلك عبر مواصلة دعم بعض المنتجات الفلاحية لأسباب اقتصادية واجتماعية.

إلّا أنّه ما إن شُرِع في التطبيق الميداني للإصلاحات حتّى دخلت الجزائر وضعا صعبا، ولم تعرف إصلاحات 1990 نتائج تذكر، إذ لازال ملف العقّار الفلاحي يراوح مكانه بسبب اختلاف الرؤى حول خوصصة القطاع التي لم يعد هناك جدال فيها[1].

ثانيا- المشاورة الوطنية حول الفلاحة (1992):

نُظّمت مشاورات وطنية واسعة كردّ فعل للآثار والصدمات النّاجمة عن السياسات أو الإصلاحات المتعاقبة، حيث ضّمت ممثلي عدد كبير من فاعلي القطاع وخبراء جامعيين سنة 1992 بغرض إعادة تشخيص القطاع طيلة 30 سنة الفارطة، مع اقتراح مقاربة جديدة لتنمية الاقتصاد الفلاحي، واعتماد نموذج جديد للعلاقات الواجب إقامتها بين الإدارة وأصحاب المهنة في إطار التحوّل نحو السوق العالمية، وتبعا لتوصيات هذه المشاورات اتّخذت الدولة عدّة تدابير لإعادة تنظيم القطاع من خلال تنظيم مجموعة من الملتقيات الوطنية لمعالجة مواضيع محدّدة، خاصّة تلك المتعلقة بإشكالية العقّار الفلاحي، ليتمّ سنة 1996 إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية الذي لم يتمّ تنشيطه على أرض الميدان إلّا سنة 2011.

وللأسف فإنّ العديد من التوصيات التي جاءت بها المشاورة الوطنية وكذا ملتقيات المواضيع المحدّدة لم تجسّد فورا على أرض الواقع، نظرا للصعوبات المرتبطة بالأزمة المالية التي مرّت بها البلاد طيلة فترة التسعينات، وبسبب تدابير التقشّف التي فرضها برنامج التعديل الهيكلي في تلك الفترة[2].

لقد تميّزت هذه المرحلة بمحاولات لتكييف القطاع الفلاحي مع سياسة الانفتاح الاقتصادي والانتقال إلى

---

[1] هاشمي الطيب، (2007): **المصدر سبق ذكره**، ص66.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق-**"، المصدر سبق ذكره، ص3.

اقتصاد السوق، حيث عرفت الدخول القوي للقطاع الخاص الوطني والأجنبي لملء الفراغ الذي تبع حلّ مؤسّسات الدولة على غرار الدواوين، كما شهدت تنوّعا كبيرا في الأنظمة الفلاحية كالتوسّع في زراعة البطاطا لتشمل الأراضي الصحراوية، وانتشار زراعة القمح فيها بدعم من الدولة. كما أنّها امتازت كذلك بعدم الاستقرار السياسي، حيث تعاقب على القطاع سبعة وزراء، في ظل غياب الأمن العام في الأرياف، وهو ما عُرف بالعشرية السوداء، ممّا أثّر سلبا على القطاع الفلاحي بشكل عام[1].

الفرع الرابع: أسباب ونتائج فشل الإصلاحات الفلاحية المطبّقة خلال الفترة (1962-1999)

إن تقييم فعالية أي سياسة اقتصادية يعتمد أساسا على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها. وعليه؛ بعد السرد الوجيز لمسار الإصلاحات الفلاحية في الجزائر منذ الاستقلال وحتّى نهاية التسعينات، يستوجب الوقوف على مكامن القصور والخلل لهذه السياسات، وبالتالي تحديد أسباب فشلها كما يلي:

أولا- المرحلة الأولى (1962-1979):

شهدت هذه المرحلة ترسانة من القوانين والمراسيم تخصّ التسيير الذاتي والثورة الزراعية، والتي كانت موجّهة للفلاحين وسكان الريف من أجل تحسين مستوى معيشة سكان الريف باعتباره الموقع الجغرافي للتطبيق، كما أنّ هذه القوانين كانت مجرّد حبر على ورق، لأن سكّان الريف والفلاحين بالأخصّ لم يكن لهم حقّ المشاركة والمساهمة في القرارات التي تخصّ شؤونهم بالدرجة الأولى، فبالرغم من أنّ القوانين تبيّن بأنّ العمّال والفلّاحين أحرار في تسيير أنفسهم بأنفسهم، إلّا أنّ الواقع أثبت عكس ذلك، حيث أنّ الدولة كانت تستعمل طرق تسيير تميّزت بالمركزية والبيروقراطية، إذ كانت الفكرة السائدة في أذهان المسؤولين حول مفهوم التنمية أنها تأتي من القمّة إلى الأسفل وليس العكس[2].

كما حدث اختلال كامل في التوازن بين القطاع المسيّر والقطاع التقليدي، وظهر تفاوت كبير بين

---

[1] حمداش عبد المجيد، **المصدر سبق ذكره**، ص ص8،9.

[2] هاشمي الطيب، (2014): **المصدر سبق ذكره**، ص143.

درجة تطوّر وسائل الإنتاج وتوزيع السكان الفلاحيين غير العادل بينهما، فالقطاع المسيّر ذاتيا وهو تحت إشراف الحكومة يُعدّ قطاعا أكثر تقدّما وتطوّرا، إذ يتميز بإنتاجية قوية، ويستحوذ على مساحة تقدر بحوالي 33,2 مليون هكتار من المساحة الإجمالية، وتعدّ أراضيه من أخصب الأراضي في الجزائر (تربة خصبة، أمطار كافية، آلات زراعية، خبرة...)، ويستخدم وسائل إنتاج حديثة، بالإضافة إلى وجود كثافة سكانية أقل، إذ يشغّل نحو 18,5% من السكان. وأما القطاع التقليدي فإنّه يملك مساحة تقدّر بحوالي 652,5 مليون هكتار، أي ما يمثّل 70% من المساحة الإجمالية، وهي أراضي أقل خصوبة من أراضي القطاع المسير ذاتيا وذو إنتاجية ضعيفة، إذ يساهم في الإنتاج الفلاحي بنحو 15% ويعتمد على الوسائل التقليدية البدائية كالثيران، وتتركّز فيه أكبر عمالة فلاحية بنحو 81,5% من اجمالي العمالة الفلاحية[1].

وقد أشار الرئيس الراحل هواري بومدين إلى فشل السياسات الفلاحية للرئيس الراحل أحمد بن بلّا في حديثه الصحفي في أكتوبر 1965 قائلا: "في الجزائر لدينا إنتاج الخطب لا الإنتاج الاقتصادي، وأنّ التسيير الذاتي كان مجرّد نظرية وكاختيار شعبي، وليس عمل يومي وواقع حيّ"، وأضاف في خطاب آخر في شهر جوان 1966 أنّه يجب القضاء على البيروقراطية في التسيير الذاتي الذي غاص في حلقةٍ مركزية موروثة عن الحكومة السابقة[2]. كما أشار آخرون مهتمّون بشؤون الفلاحة في البلاد إلى أنّه لم يكن في الماضي تسيير حقيقي في الفلاحة، ولكن كانت هناك نصوص فقط ليس لها أيّة فعالية حقيقية على العمّال، وفي الحقيقة فإن الشروط الإيجابية الفعّالة للتسيير الذاتي غير متوفّرة[3].

ويضاف إلى ذلك اتسّاع مساحة المزارع المسيّرة ذاتيا، والتي لم يتمّ التحكّم في تسييرها لقلّة التكوين، وكذا تجزّء أراضي المزارع والتعاونيات الإنتاجية وتشتّتها على مسافات بعيدة، زيادة على تداخل أراضي

---

[1] بهلول حسن، **المصدر سبق ذكره**، ص94.

[2] هاشمي الطيب، (2014): **المصدر سبق ذكره**، ص144.

[3] غربي فوزية، **المصدر سبق ذكره**، ص130.

المزارع والتعاونيات وعدم تعيين حدودها بدقّة[1]، وتخلّل ذلك انتشار ظاهرة تغيّب المُلّاك الفلاحين عن أراضيهم لأسباب مختلفة، إذ أدّت إلى بقاء مساحات شاسعة غير مستغلّة تماما وأخرى مستغلّة استغـلالا ناقصا بعد أن عهد أصحابها أمر استغلالها إلى الغير مقابل أجر نقدي أو عيني[2].

وعلى هذا الأساس فإنّ مرحلة التسيير الذاتي لم تحقّق أهدافها المسطّرة بسبب واحد وهو أنّ هذه الإصلاحات جاءت تلقائية بعد الاستقلال مباشرة دون وضع استراتيجية واضحة لها، إذ كان الهدف منها هو التخلّص من سيطرة المعمّرين على الأراضي الفلاحية فقط، وبالتالي نجم عن هذا الإصلاح عدّة مشاكل أهمّها مركزية القرار، ممّا أدّى إلى فشل هذا الإصلاح وظهور إصلاح جديد تمثّل في قانون الثورة الزراعية[3].

إنّ النتائج المرجوّة من تطبيق الثورة الزراعية لم تكن في المستوى المطلوب، أو أنّها لم تكن عند مستوى تحقيق الأهداف الطموحة التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية، وعلى رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه[4]، فمن بين الانتقادات التي وُجّهت لقانون لثورة الزراعية أنّ نفس المشاكل والعيوب التي كانت في السياسة السّابقة بقيت كما هي ولم تتغيّر، كتفشّي بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخل التعاونيات الفلاحية ممّا أدّى إلى فشلها، وهيمنة الطبقة البرجوازية على الأراضي واستفادتها من قانون الثورة الزراعية، في حين نسبة ضئيلة جدّا من فقراء الريف استفادوا من هذا القانون، والتي بلغت 8,7%، أي 87 ألف مستفيد مقارنة بمليون مستفيد الذي كان متوقّعا[5].

لقد واجهــت هذه المرحلة صعوبات عملية حدّت من تحقيــق الأهداف المرجوة، فالمتابعـة الميدانيـة

---

(1) زبيري رابح، **المصدر سبق ذكره**، ص ص25،26.

(2) **المصدر نفسه**، ص24.

(3) هاشمي الطيب، (2007): **المصدر سبق ذكره**، ص77.

(4) غربي فوزية، **المصدر سبق ذكره**، ص132.

(5) هاشمي الطيب، (2014): **المصدر سبق ذكره**، ص147.

للسياسة لم تتّسم بالصرامة اللازمة، بالإضافة إلى انتشار العديد من الممارسات السيّئة كاللامبالاة والإهمال والاختلاس والرشوة والاستهلاك الذاتي... ممّا ألحق ضررا بالتعاونيات الإنتاجية، والذي تسبّب في عدم تحقيق الزيادة المرجوّة في الإنتاج الفلاحي وتحسين القطاع[1]. كما أنهّ خلال هذه الفترة ظلّت طرق تمويل القطاع الفلاحي أساسا عمومية في شكل اعانات كان حجمها مرهونا بشكل ضيّق لمستوى الإيرادات النفطية، وكان منحها محدّدا حسب الأولويات المخصّصة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذا ما جعل الجهود المبذولة بعيدة على أن تعطي النتائج المنتظرة، فقد كان النموّ المتوسّط للإنتاج الفلاحي ضعيفا، وأصبحت فاتورة الواردات للمواد الغذائية ثقيلة على تحمّلها أكثر فأكثر بفعل الارتفاع الثابت للطلب الداخلي الناجم عن النمو الديمغرافي القوي لتلك الفترة، وكذا تحسين القدرة الشرائية الغذائية للسكان[2].

ويرى الباحث "زبيري رابح" من جامعة الجزائر أنّ هذه الأسباب تكشف بوضوح الطابع الاستعجالي والإرتجالي الذي ميّز المزارع والتعاونيات والذي لم يراع أبسط المبادئ الاقتصادية في تكوين وإدارة الوحدات الإنتاجية الفلاحية، كما تكشف عن جانب من الأسباب التي جعلت قطاع الفلاحة لا يحقّق نتائج مرضية طيلة هذه الفترة[3].

ثانيا- المرحلة الثانية (1980-1989):

شهدت هذه المرحلة نفس السيناريو السابق، حيث أنّ الإصلاحات كانت مجرّد نظرية أكثر منها تطبيقية، وظلت القرارات التنموية مركزية ولم يكن للفلاحين دور فعّال في صنع القرار، ممّا انعكس على هذه الإصلاحات بالفشل، لأنّها كانت عن طريق الثورة والتغيير الجذري الشامل بدلا من الإصلاح

---

(1) غربي فوزية، **المصدر سبق ذكره**، ص132.

(2) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2012): "**مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق-**"، المصدر سبق ذكره، ص1.

(3) زبيري رابح، **المصدر سبق ذكره**، ص26.

التدريجي المعتمد بالدرجة الأولى على تشجيع الملكية عن طريق توزيع الأراضي، وبالتالي لم تغيّر هذه المراسيم والإصلاحات من حياة الريف شيء، بالإضافة إلى العجز المستمر في الإنتاج الفلاحي والارتفاع المتزايد في الواردات الزراعية الغذائية، فلقد تبيّن بأنّها تتزايد كمّا وتكلفة سنة بعد سنة رغم انخفاض المداخيل البترولية سنة 1986[1]، ويضاف لها السياسة الاستثمارية التي تدلّ بوضوح على التحّيز الكبير نحو القطاع الصناعي وغيره من القطاعات الأخرى، حيث لم يحظ القطاع الفلاحي بأهمّية نسبية كما حُظي بها القطاع الصناعي؛ بل أنّه عرف تهميشا لازمه منذ الاستقلال[2].

كما يعاب على إعادة هيكلة المزارع الاشتراكية عدم ارتباط دخول العمال بناتج عملهم، فرغم أنّ الأمر 75-42 المتعلّق بالتسيير الذاتي الذي ينصّ على أنّ كل عضو في المجموعة يتلقّى جزءا من عائدات المستثمرة المسيّرة ذاتيّا يتماشى مع العمل المبذول والنتائج المحقّقة، حيث يمكنه الحصول على تسبيقات شهرية تتحدّد على أساس الدخل المتوقّع للمزرعة، إلّا أنّ التطبيق كان يسير في اتّجاه مخالف، فالوضعية المالية للمزرعة لم يكن لها تأثير ملموس في تحديد دخول العمال التي أصبحت مضمونة مهما كانت النتائج المالية للمزرعة، ممّا أدّى إلى قتل الحافز لدى العمال على زيادة الإنتاج والاكتفاء بتقديم أقلّ جهد ممكن، يضاف لها العجز المالي المزمن لمستثمرات القطاع العام[3].

كما أنّ الإصلاحات التي جاء بها قانون المستثمرات الفلاحية (قانون 87-19)، والتي كانت تهدف إلى بعث ديناميكية جديدة للفلاحة الجزائرية من خلال تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وإيجاد نوع من التسيير الخاصّ للاستغلالات الفلاحية، عرف العديد من السلبيات أهمّها[4]:

✓ استفـادة أشخاص لا ينتمون إلى العالم الفلاحي من أراضي المستثمـرات الفلاحيـة بهـدف إنشـاء

---

[1] هاشمي الطيب، (2014): **المصدر سبق ذكره**، ص4.

[2] غربي فوزية، **المصدر سبق ذكره**، ص133.

[3] زبيري رابح، **المصدر سبق ذكره**، ص ص37،36.

[4] هاشمي الطيب، (2007): **المصدر سبق ذكره**، ص ص82،81.

استثمارات غير فلاحية في أخصب الأراضي، إذ كان من المفروض أن توزّع على من هم أولى بها كالفلاحين (الشباب أو متخرّجي المدارس الفلاحية...)؛

✓ استمرار معاناة الفلاحين من المشاكل المرتبطة بالقروض من جانب التمويل، والحبوب والأسمـــدة من جانب التموين، بالإضافة إلى عدم تعبئة استغلال الأراضي، ممّا ترك مجالا للوسطاء لمبادلتها بالنقـــود؛

✓ كثرة التغيّرات داخل المستثمرات الفلاحية الجماعية كان له انعكاسات سلبية على العمل والإنتاج، إلى جانب التأخّر في إعداد العقود الإدارية التي تعتبر ضرورية في علاقتها مع البنوك، باعتبارها ضمانات للقروض، يضاف إلى هذا ضعف الأراضي المستغلّة والتي تمثّل 3% من مجموع المساحة الكلية للبلاد، بينما المساحة المسقية منها لا تتعدّى 4,5%؛

✓ عدم التجانس بين العمال والإطارات التقنية، ممّا يؤدّي إلى عدم التفاهم في اتّخاذ القرار بين أفراد المجموعة، إلى جانب المشاكل المرتبطة بالعلاقة مع المحيط، نظرا لعدم استيعاب الدور الذي تقوم به المستثمرة الفلاحية في تطبيق السياسة الفلاحية للدولة التي تهدف إلى تلبيـة الحاجات الغذائية، وبالتـــالي تقليل استيراد المواد الغذائية؛

✓ تميّزت اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالشيخوخة وعدم الاستقرار، إذ أنّ مجموع ما يقارب 60% من العاملين تفوق أعمارهم سنّ الخمسين، إضافة إلى تفشّي ظاهرة الأمية في القطاع، إذ بلغت نسبة 9,3% ممّن لم يتلقّوا التأهيل، وهذا رغم إدراك السلطة ضرورة تدعيم القطاع الفلاحي بالطاقات الشابّة والمتكوّنة، بغية تحقيق هدف مزدوج يتمثّل في توجيه الشباب للعمل في القطاع الفلاحي، وأيضا محاولة امتصاص البطالة في أوساط الشباب.

✓ قلّة المساحات الموزّعة أو المستصلحة، والتي تتميّز بقلّة المردودية في أغلب الأحيان، يضاف لها صعوبة التمويل نظرا للبيروقراطية التي يعرفها الجهاز المصرفي.

ثالثا- المرحلة الثالثة (1990-1999):

في هذه المرحلة كانت الإصلاحات محتشمة في البداية، حيث تضخّمت على إثر الأزمات النفطيــة والمالية التي عرفتها البلاد والمصادقة على تدابير التعديل الهيكلي موجِّهة نحو اقتصاد السوق الذي تبع ذلك، فقد أدّت سياسات إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الفلاحي ورفع أسعار المنتجات الفلاحية إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت على وتيرة الإنتاج الفلاحي، وأدت إلى إفقار الكثير من الفئات السكانية[1]. يضاف إلى ذلك التخلّي شبه العام عن الإعانات على المدخلات وتراجع الاستثمارات الفلاحية، ممّا زاد في تفاقم وضعية الفلاحين، كما أجبر السلطات العمومية على وضع بعض آليات الدعم والضبط من جديد، غير أنّ مدى هذه الإصلاحات لاسيما تلك المتعلّقة بإدخال حقّ الانتفاع الدائم على أراضي المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية ظلّ محدودا نسبيّا، ويمكن تفسير ذلك بأنّ الأغلبية منها تمّت المصادقة عليها في غياب استشارة وتحسيس كافيين للمستثمرين، ومحيط مؤسّساتي متزعزع. وفي نفس الوقت تضاعفت المعاملات غير القانونية على الأراضي بدون إنعاش الاستثمارات الخاصّة في الفلاحة، وما زاد في خطورة الوضع الفصل بين الدائرة الفلاحية ودائرة الصناعة الغذائية[2].

كما أنّ العديد من التوصيات التي جاءت بها المشاورة الوطنية وكذا ملتقيات المواضيع المحدّدة لم تجّسد فورا على أرض الواقع، نظرا للصعوبات المرتبطة بالأزمة المالية التي مرّت بها البلاد طيلة التسعينات، وبسبب تدابير التقشف التي فرضها برنامج التعديل الهيكلي في تلك الفترة، وما زاد في الطين بلّة الوضعية الأمنية التي دفعت بعدد من العائلات الريفية إلى ترك قراها وحقولها[3]، إذ أصبح الاستقرار الأمني من أولويات الحكومة شاملة على كامل التراب الوطني، وكان الوضع الاقتصادي حرجا، وبالتالي

---

[1] غربي فوزية، **المصدر سبق ذكره**، ص131.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2012): "**مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق-**"، المصدر سبق ذكره، ص2.

[3] **المصدر نفسه**، ص3.

تقهقر الإنتاج الفلاحي وتقلّصت الأراضي الصالحة للزراعة بشكل خطير في ظل غياب أدوات الرقابة، وتواطؤ الجميع بما فيهم العاملين في النشاطات الفلاحية، أدّى إلى إفشال السياسيات المطبّقة، سواءً لعدم مطابقتها للّذهنيات السائدة أو لغموض النصوص القانونية وعدم استقرارها، وفي كثير من الأحيان عدم تكيّفها مع الواقع[1].

إنّ كلّ السياسات الفلاحية السابقة التي تبنتها الجزائر أثبتت فشلها في مختلف المراحل، ممّا زاد من تفاقم المشاكل التي عانى منها القطاع لسنوات عديدة، الأمر الذي استدعى القيام بإصلاحات جديدة مطلع الألفية الثالثة، إذ كانت البداية مع إطلاق المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية بداية سنة 2000.

المطلب الثاني: أهداف وبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2008)

بعد فشل السياسات الفلاحية السابقة، شرعت الحكومة في تنفيذ مخطط وطني سنة 2000 هو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، ثمّ توسّع بعد ذلك سنة 2002 ليشمل الريف ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر، حيث تضمّ ما يقارب نصف فقراء الجزائر، نظرا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سدّ حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي.

بدأت الجزائر تنفيذ المخطط في السداسي الثاني من سنة 2000 تحت عنوان الأمن الغذائي الدائم، ويعتمد المشروع على إعادة الديناميكية للفضاءات الريفية وتثبيت الأهالي في مناطقهم للتخفيف من النزوح نحو المدن، وتحسين ظروف معيشتهم وتنويع نشاطاتهم مع حماية الموارد الطبيعية، وإقحام الفلاح في عملية التنمية[2].

---

[1] هاشمي الطيب، (2014): **المصدر سبق ذكره**، ص181.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (2002): "**مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية**"، الجزائر، ص ص81،82.

الفرع الأول: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

تنطلق هذه السياسة الفلاحية الجديدة من فكـرة الأمن الغـذائي بدلا من الاكتفاء الذاتي، تُراعــى فيها التحوّلات الاقتصادية الراهنة المتمثّلة خاصة في انتهاج سياسة اقتصاد السوق، ويهدف المخطّط إلى تحسين وعصرنة القطاع، وتحسين مستوى معيشة سكان الريف من خلال ردّ الاعتبار للمهن الريفية وخلق أنشطة اقتصادية جديدة والتشغيل[1].

وقد استفاد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من غلاف مالي قدره 40 مليار دينار[2]، كما قُدّر الغلاف المالي المخصّص لدعم القطاع الفلاحي في إطار تنفيذ المخطّط في شطره الأول في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) حوالي 55,9 مليار دينار، وفي إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطّط تمّ تخصيص غلاف ماليّ قدره 300 مليار دينار في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، ممّا رفع تكلفة تنفيذ المخطّط إلى 395,9 مليار دينار خلال الفتــرة (2000-2008)[3].

وفيما يلي أهمّ الأهداف التي جاء بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[4]:

- تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني؛
- التحسين المستدام لمستوى الأمن الغذائي الوطني، بهدف تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتّفق عليها دوليا؛
- تنمية القدرات الإنتاجية للوحدات الفلاحية ووسائل إعادة الإنتاج، والاستغلال العقلاني والرشيد للمــوارد

---

[1] هاشمي الطيب، (2014): **المصدر سبق ذكره**، ص200.

[2] **المصدر نفسه**، ص205.

[3] تمّ التطرّق إليها في المبحث الأول من هذا الفصل من خلال إبراز حصّة الفلاحة في إطار برامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2014).

[4] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (وزارة الفلاحة سابقا)، (2000): "**منشور وزاري رقم 332 مؤرخ في 18 جويلية 2000 يتضمن استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية** "، الجزائر، ص ص71،72.

الطبيعية وتثمينها (الأرض والمياه)، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى (المالية والبشرية)، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة؛

- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافّة وشبه الجافّة وتلك المهدّدة بالجفاف (المخصّصة للحبوب أو متروكة بورا) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية؛
- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنوّع المناخي؛
- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية، ورفع الصادرات من المواد الفلاحية؛
- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز، وترقية المنتجات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية لاسيما المنتجات الفلاحية البيولوجية؛
- تنمية المنتجات المتكيّفة مع المناطق الطبيعية والمزروعات، بهدف تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويع منتجاتها، وتحقيق التكامل الصناعي الفلاحي حسب الفرروع (الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء)؛
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها؛
- تحسين مداخيل وظروف معيشة الفلاحين.

الفرع الثاني: برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

تتمحور برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة فيما بينها بهدف تحقيق الأهداف المبرمجة، وهذا من خلال القيام بعمليات الدعم والتحفيز والتأطير لهذه المشاريع المتمثّلة فيما يلي[1]:

[1] **المصدر نفسه**، ص ص74-77.

أولا- دعم تكييف أنظمة الإنتاج:

يُعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيّين، حيث يقدّم هذا النظام دعما مباشرا حتّى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين على المدى القصير والمتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها، دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع.

ثانيا- دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:

في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع، خصّص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، الأمهات والفحول الحيوانية) للمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنّها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، وتولي عناية خاصّة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محلّ تصدير.

كما أعطى بعدا إستراتيجيا للتنمية الفلاحية من خلال تكييف أنظمة الإنتاج عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ المناسب لكل منتوج، وبالتالي فإنّ تنفيذ هذا البرنامج مبني على أساس مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيّين، وعلى نظام دعم مرتبط مباشرة بالأنشطة التي تؤمّن مداخيل آنية أو على المدى المتوسّط للفلاحين، من أجل تغطية الخسائر الناجمة عن الحالات الظرفية بسبب إنجاز برامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية.

ثالثا- دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الصالحة للزراعة عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي 97-483 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997، المحدّد كيفيات منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية، السهبية والجبلية بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطـــق

والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة واسترجاع التوازن البيئي.

كما يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة لهذه المناطق، ومكافحة النزوح الريفي، وذلك بخلق مناصب شغل وامتصاص البطالة. وقد تبنّت الحكومة ضمن هذا البرنامج استصـــلاح 600 ألف هكتار وإنشاء 500 ألف منصب شغل على مدار ثلاث سنوات.

رابعا- دعم البرنامج الوطني للتشجير:

يهدف هذا البرنامج إلى إعطاء أولوية للتشجير المفيد والاقتصادي بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة، وذلك من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية، وفي هذا الإطار تمّ تخصيص 8 آلاف هكتار لإعادة تشجيرها، و10 آلاف هكتار لغرس أشجار الفواكه، 350 هكتار لزراعة أشجار الكروم، 156 كم لفتح المسالك وتهيئتها، 30 ألف كم لتصحيح التدفّقات المائية، 18 ألف هكتار للعناية بالأشجار و1.500 هكتار للتحسين العقاري. كما أنّه يهدف إلى زيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من 11% إلى 14%.

خامسا- دعم استصلاح الأراضي بالجنوب:

لقد جاء برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب من أجل وضع السياسات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، وإدماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، ويتمّ ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ كالنخيل التي تعتبر مصدرا مهمّا وجالبا للعملة الصعبة لكون إنتاجها ذو ميزة نسبية. والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية، أمّا الاستصلاحات الكبرى التي تتطلّب وسائل مادية ومالية كبيرة، إلى جانب التقنيات الحديثة والمتطورة، فيفسح فيها المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيات المتطوّرة.

المطلب الثالث: آليات تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

لقد تمّ إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصّصة لدعم وتمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وذلك من أجل تنفيذه وفق الأهداف التي رسمت له خلال الفترة (2000-2008)، وجرى ذلك على مرحلتين؛ المرحلة الأولى خلال الفترة (2000-2004)، بينما المرحلة الثانية من المخطّط كانت خلال الفترة (2005-2008). زيادة على وضع نظام تقني متعدّد الأشكال من أجل متابعة كل البرامج المخطّطة وتأطيرها بنجاح وفعالية.

الفرع الأول: آليات تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية خلال الفترة (2000-2004)

عرفت هذه المرحلة إنشاء عدّة صناديق متخصّصة لتمويل ودعم المخطط أهمّها: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

أولا- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (F.N.R.D.A):

تمّ إنشاء هذا الصندوق بمقتضى القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 الذي يتضمّن قانون المالية لسنة 2000، وذلك بدمج كل من حساب التخصيص الخاص رقم 052-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" وحساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه "الصندوق لضمان سعر الإنتاج الفلاحي" في حساب موحّد، وهو حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي يحمل عنوان "الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحيـــة[1].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1999): "**قانون رقم 99-11 مؤرّخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 يتضمّن قانون المالية لسنة 2000**"، الجريدة الرسمية (العدد 92)، الجزائر، ص76.

وفي هذا الإطار، يتولّى هذا الصندوق دعم الأنشطة الفلاحية التالية[1]:

- ✓ تطوير الإنتاج والإنتاجية، وتثمين المنتوجات الفلاحية؛
- ✓ تطوير الري الفلاحي؛
- ✓ تسويق الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبه وحتّى تصديره؛
- ✓ حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية؛
- ✓ تمويل المخزون الأمني (المنتوجات الزراعية والبذور والشّتائل)
- ✓ حماية مداخيل الفلاحين؛
- ✓ دعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- ✓ تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية والزّراعات الغذائية ذات المدى القصير والمتوسّط والطويل (القروض القصيرة والمتوسّطة والطويلة المدى المتحصّل عليها في إطار برامج تنمية القطاع الفلاحي)؛
- ✓ تأطير الأشغال الخاصّة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد الفلاحي ومتابعة تنفيذ المشاريع.

أمّا الفروع الفلاحية المدعّمة من طرف الصندوق في إطار النشاطات المذكورة سابقا هي[2]:

- ➢ **فروع الإنتاج النباتي:** البطاطا، الزراعات تحت البيوت البلاستيكية، الحبوب، البقول الجافة، زراعة الأعلاف، زراعة الأشجار المثمرة (الكروم، الزيتون، الحمضيات، النخيل)، الزراعة الصناعية (الطماطم، التبغ، الزيتيات، البنجر السكري، القطن...)، شتائل الأشجار والكروم، البذور النباتية والحيوانية.
- ➢ **فروع الإنتاج الحيواني:** الحليب، تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الأرانب، تربية المواشي (الأغنام، الأبقار، الماعز، الإبل، الخيل)، حيوانات التكاثر، التلقيح الاصطناعي.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2000): "**قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1421 الموافق 25 يونيو سنة 2000، يحدّد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**"، الجريدة الرسمية (العدد 53)، الجزائر، ص ص23-25.

[2] **المصدر نفسه**، ص25.

ويستفيد من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الفئات التالية[1]:

- الفلّاحون والمربّون بصفة فردية أو مُنظمّون في تعاونيات أو تجمّعات أو جمعيات مهنية؛
- المؤسّسات الاقتصادية العمومية والخاصّة، بما فيها المؤسّسات العمومية ذات الطابع الصّناعي والتّجاري المتدخّلة في نشاطات الإنتاج الفلاحي في مجال التّحويل والتّسويق والتّصدير للمنتوجات الفلاحية والصّناعة الغذائية، الموقّعة على دفتر شروط يحدّد حقوق المستفيدين من هذا الصندوق وواجباتهم.

وتتغيّر المساعدات المالية المقدّمة من طرف الصندوق من 10% إلى 70% من قيمة الاستثمار، وهذا حسب طبيعة العمليات، فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصّة للفلّاحين[2].

ثانيا- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (F.P.Z.P.P):

تمّ إنشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، وذلك بإقفال حساب التخصيص الخاص رقم 070-302 الذي عنوانه "صندوق ترقية الصحّة الحيوانية" وتعويضه بحساب التخصيص الخاص رقم 071-302 الذي عنوانه "صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية"[3].

ويهدف هذا الصندوق دعم الأنشطة التالية[4]:

✓ تنمية الصحّة الحيوانية وحماية الصحّة النباتية؛

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2000): "**مرسوم تنفيذي رقم 2000-118 مؤرّخ في 26 صفر عام 1421 الموافق 30 مايو سنة 2000، يحدّد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**"، الجريدة الرسمية (العدد 31)، الجزائر، ص8.

(2) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2000): "**منشور وزاري رقم 599 مؤرخ في 8 جويلية 2000 يحدّد شروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكيفيات دفع الإعانات**"، الجزائر.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1999): **المصدر سبق ذكره**، ص77.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2000): "**قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 22 ربيع الأول عام 1421 الموافق 25 يونيو سنة 2000، يحدّد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 071-302 الذي عنوانه صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية**"، الجريدة الرسمية (العدد 53)، الجزائر، ص ص26-28.

✓ الذّبح الإجباري المقرّر إثر الوباءات الحيوانية أو الأمراض المعدية؛

✓ حملات العلاج الوقائي؛

✓ تعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرّض لها المستغلّون من جرّاء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرّة بالفلاحة؛

✓ المكافحة الوقائية للحفاظ على الزراعات.

ثالثا- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (F.D.R.M.V.T.C):

تمّ إنشاء هذا الصندوق بمقتضى القانون رقم 02-11 المؤرخ في 20 شوال 1423 الموافق 24 ديسمبر سنة 2002 الذي يتضمّن قانون المالية لسنة 2003، حيث فُتح له حساب التخصيص الخاص رقم 111-302 الذي عنوانه "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز"، ليحلّ محلّ حساب التخصيص الخاص رقم 094-302 الذي عنوانه "الصندوق الخاص لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز"[1].

وفي هذا الإطار، يقوم هذا الصندوق بتقديم الدعم والإعانات للنشاطات التالية[2]:

✓ الإعانات الموجّهة لعمليات التنمية الريفية المتمثّلة في: استصلاح الأراضي الفلاحية، التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، ترقية الإنتاج الحيواني وتثمين المنتوجات الفلاحية؛

✓ الإعانات الموجّهة لعمليات استصلاح الأراضي المتمثلة في: تهيئة المياه، التزوّد بالطاقة الكهربائية،

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2002): "**قانون رقم 02-11 مؤرخ في 20 شوال 1423 الموافق 24 ديسمبر سنة 2002 الذي يتضمّن قانون المالية لسنة 2003**"، الجريدة الرسمية (العدد 86)، الجزائر، ص ص43،44.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2003): "**قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 13 صفر عام 1424 الموافق 15 أبريل سنة 2003 يحدّد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 111-302 الذي عنوانه صندوق التنمية الرّيفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز**"، الجريدة الرسمية (العدد 36)، الجزائر، ص ص20،21.

ممرّات الدخول إلى محيط الأراضي، إنجاز مجموع العمليات الضرورية للاستعمال العقلاني والأفضل للأملاك العقّارية المعدّة للاستصلاح؛

✓ المصاريف الخاصّة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط؛

✓ تقديم كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات العلاقة مع أهداف الصندوق، ولاسيما: إنشاء المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون التقليدية، مذابح تقليدية، تصليح العتاد الفلاحي، صناعة الزرابي، توضيب الفواكه والخضر وتحويلها، صناعة أغذية الأنعام، تأدية خدمات وخدمات تقنية (البيطرة، الصحة النباتية، تحليل التربة، الأشغال الفلاحية)، تصليح المضخّات الموجّهة للاستعمال الفلاحي، توظيب المنتوجات الحيوانية والغابية وتحويلها...

الفرع الثاني: آليات تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية خلال الفترة (2005-2008)

إنّ دعم المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لم يتوقّف عند سنة 2004، بل استمرّ بعد ذلك، حيث حوّلت تسمية الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية سنة 2005 إلى الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، ليختصّ في دعم الاستثمارات الفلاحية فقط، بالإضافة إلى إنشاء الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي. حيث سيتمّ التركيز على هذه الصناديق فقط بما يخدم أهداف الدراسة.

أولا- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (F.N.D.I.A):

تمّ إنشاء هذا الصندوق بمقتضى الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 25 يوليو 2005 الذي يتضمّن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، ليحلّ محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في حساب التخصيص الخاص رقم 067-302[1].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2005): "**أمر رقم 05-05 مؤرّخ في 18 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 25 يوليو سنة 2005 يتضمّن قانون المالية التكميلي لسنة 2005**"، الجريدة الرسمية (العدد 52)، الجزائر، ص8.

ويقوم الصندوق بدعم الأعمال والأنشطة المتمثّلة في[1]:

- ✓ تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية؛
- ✓ تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبه وتصديره؛
- ✓ عمليات تطوير الري الفلاحي؛
- ✓ حماية الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتثمينها؛
- ✓ دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- ✓ تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والزراعية الغذائية ذات المدى القصير والمتوسط والطويل المتحصّل عليها في إطار برامج القطاع الفلاحي؛
- ✓ المصاريف المتّصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة تنفيذ المشاريع.

والملاحظ أنّ هذا الصندوق بقي محافظا على نفس النشاطات التي كان يدعّمها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ماعدا النشاطات التي لا تدخل ضمن الاستثمارات الفلاحية كحماية مداخيل الفلاحين. كما أنّ الفروع الفلاحية المدعّمة من طرف الصندوق بقيت نفسها دون تغيير، وحتّى المستفيدين من الدعم كذلك[2].

وفيما عدا ذلك، عرف نظام الدعم في هذه المرحلة تغييرات تمثّلت في ربط مبالغ الدعم بنسب مئوية من تكلفة المشروع الاستثماري، والتي حددت بنسبة 30% من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى وضع سقوف قصوى لحجم الدعم، ورفع حجم الدعم لبعض الفروع الفلاحية، مع إدخال فروع جديدة في عمليـــة

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2006): "**قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 25 ربيع الأول عام 1427 الموافق 24 أبريل سنة 2006، يحدّد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي**"، الجريدة الرسمية (العدد 44)، الجزائر، ص ص23-25.

[2] انظر في ذلك : **المصدر نفسه**، ص25.

الدعم كإنشاء معاصر الزيتون، تجهيز أماكن لحفظ وتحويل زيت المائدة، إنشاء مراكز لتكييف الفواكه والخضر للتصدير، دعم قدرات التبريد ومراكز لتجفيف التبغ، إنشاء مصانع لتحويل الطماطم، إنشاء مراكز لتكييف التمور بهدف التصدير بنحو 30% من حجم كل استثمار، مع تحديد حدود قصوى لحجم الدعم لكل نوع من هذه الاستثمارات[1].

ثانيا- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (F.N.R.P.A):

تمّ إنشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005، وفُتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 121-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي"[2].

ويقوم الصندوق بتقديم الدعم والإعانات للأنشطة الفلاحية المتمثلة في ما يلي[3]:

✓ حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتّبة على تحديد الأسعار المرجعية، وهذا بالنسبة لكل المنتوجات الفلاحية ذات سعر مرجعي محدّد، لاسيما الحبوب والحليب؛

✓ الإعانات الموجّهة لضبط المنتوجات الفلاحية، من خلال المساهمة في مصاريف تخزين المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع والبذور والشتائل، تقديم المنحة عند إنتاج المنتوجات الفلاحية الآتية وجمعها وتحويلها (الحليب، اللحوم، البيض، العسل، الطماطم...)، المنح القصوى للفائض من الإنتاج الفلاحي، التكفّل بمصاريف تنوّع الإنتاج الفلاحي المترتّبة عن تحويل نمط الإنتاج.

يستفيد من دعم هذا الصندوق الفلّاحون والمربّون بصفة فردية أو المُنظمّون في تعاونيات أو تجمّعات أو جمعيات، وكذا المؤسسات الاقتصادية المتدخّلة في النشاطات المرتبطة بتثمين المنتوجات الفلاحيـــة.

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2005): "**مقرّر رقم 2023 مؤرخ في 15 ديسمبر 2005 يحدّد شروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم الاستثمار الفلاحي وكيفيات دفع الإعانات**"، الجزائر.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2005): **المصدر سبق ذكره**، ص9.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2006): "**قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 25 ربيع الأول عام 1427 الموافق 24 أبريل سنة 2006 يحدّد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاصّ رقم 121-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي**"، الجريدة الرسمية (العدد 44)، الجزائر، ص27.

وللإشارة، يتمّ التكفّل بالنفقات المتعلّقة بالأعمال المؤهّلة للاستفادة من صناديق الدعم المشار إليها سالفا من الهيئات الماليّة المتخصّصة، والمتمثّلة في الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحيّة، وبنك الفلاحة والتنمية الريفيّة.

الفرع الثالث: الآلية التقنية لتنسيق ومتابعة برامج المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

موازاة مع التأطير المالي تمّ اتّخاذ اجراءات تقنية متعدّدة الأشكال بما يتلاءم وطبيعة الأنشطة المحدّدة في البرامج المخطّطة، وهذا بهدف إعادة الاعتبار للمستثمرات الفلاحية كوحدة أساسية في عملية الإنتاج الفلاحي، عن طريق تجنيد المؤطّرين الإداريين والتقنيين المهندسين للتقرّب من هذه الوحدات وتأطيرها تأطيرا مدعّما عن طريق خلايا تقنية متعدّدة الاختصاصات على مستوى الولايات، وتُكلّف بتحقيق الانسجام بين المشاريع التنموية والمخطّطات التوجيهية لتهيئة الفضاء الفلاحي.

ويتضمّن هذا النظام مجموعة من الأنشطة تتمثل في التكوين والإرشاد والإعلام والاتصال، يضاف إليها مجموعة من الإجراءات للتنسيق ما بين المعاهد المعنية بإعداد وتنفيذ المشاريع، أمّا فيما يخصّ المتابعة والمراقبة والتقييم فقد أوكلت إلى المصالح المركزية واللّامركزية من أجل تتبّع مدى تقدّم البرامج، وذلك من أجل تدارك أيّ خلل بالدراسة والمتابعة من أجل إعادة التسوية لتحقيق الأهداف المسطّرة[1].

المطلب الرابع: واقع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في ولاية قالمة

بعد التعرّف على مضمون المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، سيتمّ في هذا المطلب تسليط الضوء على واقع تطبيق هذا المخطط على مستوى ولاية قالمة.

الفرع الأول: توجّهات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في ولاية قالمة

لقد شكّل المنشور رقم 332 المؤرّخ في 18 جويلية 2000 من مراسيـم، مقرّرات، قرارات، تعليمات،

[1] بوعزيز عبد الرزاق، **المصدر سبق ذكره**، ص ص67،68.

والمسيّر للصناديق الخاصّة بتمويل القطاع الفلاحي الإطار التنظيمي الذي يرجع إليه مدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات لتنفيذ برامج التنمية الفلاحية[1].

وعلى هذا الأساس، استفادت ولاية قالمة على غرار باقي ولايات الوطن من دعم الدولـــة في القطـاع الفلاحي، وذلك في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وكانت أهمّ توجّهات المخطّط تتمحور حول تطوير المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصّناعات الغذائية، بالإضافة إلى تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق البور وتحويلها إلى زراعة الأشجار المثمرة والأعلاف والبقول الجافة، وذلك للتقليص من المساحات غير المستغلّة.

وبناءً على ذلك، ارتأت مديرية المصالح الفلاحية وتحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إلى تخصيص مبالغ مالية لتجسيد هذا المخطّط على أرض الواقع خلال الفترة (2000-2008)، حيث استفادت من غلاف ماليّ قدره 2.570 مليون دينار، وتمّت عملية التمويل عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية خلال الفترة (2000-2006)، في حين تكفّل الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي بالعملية خلال الفترة (2006-2008).

وقد حدّد هذا المخطّط شروط المستفيدين من الدعم، أي الأشخاص الذين يمكنهم الانخراط بالبرامج الفلاحية، حيث شمل كل من الفلّاحين والمربّين بشكل فردي وجماعي أو المُنظمّين في تعاونيات وجمعيات، بالإضافة إلى المؤسّسات الاقتصادية العاملة في مجال نشاطات الإنتاج الفلاحي، وأيضا المؤسسات التي تعمل على تثمين أو تصدير المواد الفلاحية والتغذية[2].

وعلى صعيد التنمية الريفية، اعتمدت الحكومة برنامجا طموحا للتنمية الريفيـة سنة 2002 جاء لتعزيز

---

[1] هاشمي الطيب، (2007): **المصدر سبق ذكره**، ص95.

[2] مديرية المصالح الفلاحية، (2012): "**الحصيلة الإجمالية للمشاريع المدعّمة من طرف صناديق الدولة خلال الفترة (2000-2008)**"، ولاية قالمة، الجزائر.

وتدعيم سياسة التطوّر الريفي، وهو موجّه خصّيصا للبلديات والمناطق الأكثر عزلة، وذلك حتّى يتمكّن السكّان من الاندماج في ديناميكية الإنعاش الاقتصادي للبلاد ودعم برامج التنمية الريفية.

وكما تمّت الإشارة إليه سالفا، تحوّل المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية إلى المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بإدماج العالم الريفي، إذ يهدف إلى تحسين الأمن الغذائي للعائلات الريفية، وبالأخصّ الذين يعيشون في المناطق النائية، ولا يتأتّى ذلك إلّا من خلال[1]:

- ✓ تحسين الظروف المعيشية للسكان؛
- ✓ تسوية المستثمرات الفلاحية وتعزيز نشاطاتها الإنتاجية؛
- ✓ ترقية وتثمين الحرف الريفية المساندة للنشاطات الفلاحية وتربية المواشي؛
- ✓ توفير الشروط الملائمة لتثبيت سكان الريف، خاصّة بعد فرارهم لأسباب أمنية واقتصادية.

فالأنشطة الموجّهة للتنمية الريفية متعدّدة ومتنوّعة، إذ يقوم بانجازها متعاملون متعدّدون، وهي مدعّمة من طرف عدّة إدارات كما ينصّ عليه المنشور رقم 221 المؤرّخ في 13 جويلية 2002 المتعلّق بتنظيم وتثمين مخطّط الأعمال من أجل التنمية الفلاحية والريفية.

وعلى هذا الأساس، تمّ إطلاق مشاريع جوارية للتنمية الريفية، وهي عبارة عن برنامج أعمال للتنمية موجّه إلى المجموعات الريفية المعنيّة في إطار مسعى مرافقة المجهودات التي تبذلها الإدارة اللّامركزية، والذي يهدف إلى التحسين الدائم لمداخيلهم انطلاقا من ظروف معيشتهم، كما تتركّز أهدافه الرئيسية حول تحسين الأمن الغذائي المستدام للأسر، بالإضافة إلى تعزيز وتدعيم النشاطات الاقتصادية الأساسية (الزراعية، الغابية والرعوية على وجه الخصوص)، وكذا الأملاك في هذا الوسط، يضاف لها التسيير الدائم للموارد الطبيعية.

---

[1] محافظة الغابات، (2008): "**المشاريع الجوارية المنجزة (2003-2007) والإستراتيجية الجديدة (2007-2013)**"، ولاية قالمة، ص1.

ويتضمّن المشروع الجواري للتنمية الريفية إنجاز عمليات ذات استعمال جماعيّ (الطرق، الإنارة الريفية، المياه الصّالحة للشرب، المنشآت التربوية والصحّية...) مموّلة عن طريق موارد الدولة، وكذا انجاز عمليات ذات استعمال فردي (الآبار، ورشات تثمين الإنتاج، وحدات تربية الحيوانات، المؤسّسات الصغيرة للإنتاج وتأدية الخدمات) والتي تُدعَّم عن طريق الصناديق العمومية[1].

وبصفة عامّة يقوم هذا المشروع على المرتكزات التالية[2]:

✓ مبادرة المجموعات الريفية التي تشارك في كلّ مراحل تحضير وصياغة برنامج النشاطات وفي تمويله وتنفيذه، ونظام اللّامركزية في اتّخاذ قرارات مصادقة المجموعات الريفية بنفسها على المشاريع، ثمّ من طرف رئيس الدائرة والوالي، وبعدها الحصول على دعم الدولة؛

✓ عدم مجاوزة آجال تنفيذ النشاطات المقرّرة مدّة 12 شهر، مع إدماج المرأة في تحديد نشاطات التنمية الواجب القيام بها وتنفيذها، حيث أنّ الفئات المعنية بهذا المشروع هم الأشخاص أو الأسر التي تعيش في الوسط الريفي أو التي ترغب في الرجوع إليه لممارسة نشاط اقتصادي فيه، كما يمكن تنفيذ هذا المشروع في كلّ البلدية أو في جزء منها.

الفرع الثاني: مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في ولاية قالمة

لقد سمح تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بتحقيق نتائج مرضية، حيث استفاد منه أغلبية المشاركين المسجّلين للاستفادة من أشكال الدعم المقدّمة، إذ جرت عملية تنفيذه على مرحليتن، متبوعا ببرامج التنمية الريفية كما يلي[3]:

---

[1] **المصدر نفسه**، ص ص2،3.

[2] **المصدر نفسه**، ص3.

[3] مديرية المصالح الفلاحية، **المصدر سبق ذكره**.

أولا- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (2000-2006):

لقد عمدت الدولة في إطار سياسة متكاملة على ايجاد الصيغ الكفيلة التي من شأنها الدفع بهذا القطاع إلى الأمام بمقتضى المقرّر الوزاري رقم 2000-599 المؤرّخ في 08 جويلية 2000 المتعلّق بتحديد شروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، من أجل تنمية شاملة تنعكس ايجابا على المواطن لتلبية حاجياته والحدّ من النزوح الريفي. وعلى هذا الأساس فالصندوق يعتبر المموّل الوحيد لدعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية قصد تطويرها.

وعلى هذا الأساس، تكفّل خلال هذه المرحلة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بعملية التمويل، حيث قدّرت الإعتمادات المالية المقرّرة لتمويل برامج التنمية الفلاحية بحوالي 2.292,45 مليون دينار، بينما وصلت نسبة المشاريع المنجزة إلى ما يقارب 63% من الحجم الإجمالي للمبلغ المخصّص، أي بقيمة اجمالية تقدّر بحوالي 1.438,70 مليون دينار، وبهذا بقي 853,75 مليون دينار من مبلغ الدعم، أي ما يمثّل 37%. وفي المقابل بلغ عدد الملفّات المعتمدة (المشاريع الاستثمارية) 5.930 ملف، حيث تمّ الموافقة عليها بصورة كلية من طرف المصالح التقنية التابعة لمديرية الفلاحة بالولاية.

وحسب الحصيلة الاجمالية للمشاريع الاستثمارية الممولّة والتي تمّ الحصول عليها من مديرية المصالح الفلاحية، فإنّها تنوّعت بين دعم الإنتاج الفلاحي ودعم اقتناء وسائل الإنتاج كمعدّات الريّ وهياكل التخزين والتحويل، وذلك كما يلي:

1. في مجال الإنتاج الفلاحي:

لقد حُظي تكثيف الإنتاج الفلاحي بمخصّصات مالية معتبرة، نظرا للطابع والخصوصية التي تتمتّع بها ولاية قالمة في مجال إنتاج الحبوب خاصّة، إذ يعدّ من المحاصيل الاستراتيجية في الولاية، وقد بلغ عدد المشاريع المعتمدة والموافق عليها من طرف المصالح التقنية لمديرية الفلاحة بحوالي 4.505 مشروع

استثماري في مجال تكثيف إنتاج الحبوب، أي بنسبة تقارب 76% من اجمالي المشاريع المعتمدة والموافق عليها، حيث مسّت مساحة تقدّر بحوالي 98.400 هكتار.

وعلى صعيد آخر، حظي التشجير باهتمام كبير من طرف المصالح المحلية، حيث تمّ إطلاق برنامج استثماري لغرس الأشجار المثمرة على مساحة تقدّر بنحو 1.250 هكتار، خصّص منها 400 هكتار للحوامض، وهو ما يعني تشجير نسبة 0,6% من اجمالي المساحة الفلاحية المستغلّة. وتعدّ نسبة ضعيفة مقارنة مع الحجم الاجمالي للأراضي الفلاحية المستغلّة بالولاية والتي تقدّر بنحو 187.338 هكتار.

كما تمّت الموافقة على إنجاز مشتلتين عبر إقليم الولاية من أجل تكثيف الإنتاج وتحسين مردودية الهكتار الواحد من مختلف أنواع الخضروات، وذلك في السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي منها.

ومقارنة بالمشاريع المعتمدة في المجال الإنتاج النباتي، لم يحظ الإنتاج الحيواني بنفس الاهتمام، على الرغم من الطابع الرعوي وخصوصية المنطقة بتربية الحيوانات، إذ اقتصر التمويل في هذه الفترة على مشاريع تربية النحل، حيث تمّ تمويل اقتناء 4.660 خلية نحل.

2. في مجال الري الفلاحي:

في هذا المجال تمّ تمويل اقتناء عتاد الري بالرش، حيث تمّ اقتناء 362 مجموعة و24 رشاش، ما يغطّي 1.810 هكتار، أمّا بالنسبة لعتاد الري بالتقطير فقد تمّ تمويل اقتناء 50 وحدة، ما يغطّي 939 هكتار.

كما بلغ عدد المشاريع المتعلّقة بحفر الآبار العميقة بنحو 10 مشاريع و155 مشروع بالنسبة للآبار غير العميقة، وتمّ دعم إنشاء 153 حوض مائي، في حين تمّ اقتناء 231 محرّك كمضخّات.

إنّ هذه العمليات من شأنها تحقيق أهداف توسيع المساحات المسقية في الولاية ورفع المردود الفلاحي.

3. في مجال التخزين والتحويل:

لقد أعطى المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية أهمية بالغة لمشاريع التخزين والصناعة التحويلية الغذائية، نظرا لدورها الكبير في ضبط المنتوج الفلاحي وتشجيع الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الاستراتيجية، إذ تمّ دعم 10 مشاريع خاصّة بغرف التبريد بسعة 12.820 م^3، بالإضافة إلى دعم إنشاء أربع وحدات من معاصر الزيتون، وملبنة بقدرة إنتاجية تصل إلى 10 آلاف لتر يوميّا. وهو ما يعطي دفعا قويّا لهذه الولاية في مجال تكثيف الإنتاج الفلاحي والمساهمة في التنمية الفلاحية وطنيا.

وفيما يلي حصيلة المشاريع الاستثمارية المموّلة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية خلال الفترة (2000-2006):

الجدول (4-8)

حصيلة المشاريع الاستثمارية المموّلة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2006)

طبيعة المشاريع الاستثمارية	حجم المشاريع
شعبة الحبوب	4.505
خلايا النحل	4.660
المشتلات	02
عتاد السقي، ومنه:	412
-عتاد السقي بالرش	**362**
-عتاد السقي بالتقطير	**50**
مجمّع محرّكات المضخّات	231
الأحواض المائية	153
الآبار العميقة	10
الآبار غير العميقة	155
غرف التبريد	10
معاصر الزيتون	4
ملبنات	1
غرس الأشجار المثمرة (هكتار)	1.250

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على وثائق مقدّمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة.

ثانيا- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (2006-2008):

لم يتوقّف دعم الدولة عند سنة 2006 مع الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، بل استمرّ الدعم من خلال تعويض الصندوق الأول بصندوق جديد هو الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.

وحسب الأرقام والوثائق المتحصّل عليها من المصالح الفلاحية لولاية قالمة، تبيّن أنّ حجم المشاريع المعتمدة في إطار دعم هذا الصندوق بلغ 1.310 مشروع، وتمّت الموافقة عليها جميعا، حيث بلغت الاعتمادات المالية المقّررة لتمويل البرامج الفلاحية نحو 277,65 مليون دينار، في حين قدّرت الإنجازات بنحو 214,72 مليون دينار، ما يمثّل 77,05%. وقد جاءت حصيلة المشاريع على النحو الآتي:

1. في مجال الإنتاج الفلاحي:

في هذا المجال، تمّ تمويل 565 مشروع في شعبة الحبوب، وذلك على مساحة تمتدّ على 16.250 هكتار، بالإضافة إلى دعم اقتناء 2.540 خلية نحل لإنتاج العسل، كما تمّ غرس حوالي 110 هكتار من الأشجار المثمرة، منها 13 هكتار تخصّ الحوامض.

2. في مجال الري الفلاحي:

واصل الصندوق الجديد دعمه للري الفلاحي، حيث استفاد من تمويل الصندوق 107 مشروع خاصّ باقتناء عتاد الري بالرش يمسّ مساحة تصل إلى 535 هكتار، والري بالتقطير لمساحة تصل إلى 33 هكتار، وهو ما يفسّر التوجّه الجديد للدولة نحو اعتماد أدوات الري المقتصدة للمياه للحفاظ على الثروة المائية.

3. في مجال التحويل:

اقتصر تمويل الصندوق في هذا المجال على إنشاء ملبنة فقط، تصل طاقتها الإنتاجية إلى 5.000 لتر يوميّا، وذلك من أجل دعم إنتاج الحليب، خاصّة وأنّ ولاية قالمة تشتهر بتربيـــة الأبقـــار، خاصّـــة

الحلوب منها، وبالتالي استغلال الثروة الحيوانية بشكل يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال.

وفيما يلي حصيلة المشاريع الاستثمارية المموّلة في إطار الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي خلال الفترة (2006-2008):

الجدول (4-9)

حصيلة المشاريع الاستثمارية المموّلة في إطار الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي في ولاية قالمة خلال الفترة (2006-2008)

طبيعة المشاريع الاستثمارية	حجم المشاريع المموّلة
شعبة الحبوب	565
خلايا النحل	2.540
عتاد السقي بالرش	107
السقي بالتقطير (هكتار)	33
إنشاء ملبنات	1
غرس الأشجار المثمرة (هكتار)	110

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على وثائق مقدّمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة.

وفيما يلي الحصيلة الإجمالية للمشاريع المدعّمة من طرف صناديق الدولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة (2000-2008):

الجدول (4-10)

الحصيلة الإجمالية للمشاريع المدعمة من طرف صناديق الدولة في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة: مليون دينار

صناديق الدعم	حجم الإعتمادات المالية	حجم الإنجازات المالية	نسبة الإنجاز
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (2000-2006)	2.292,45	1.438,70	%63
الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (2006-2008)	277,65	214,72	%77
المجموع	2.570,1	1.653,42	%64

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: مديرية المصالح الفلاحية، **المصدر سبق ذكره.**

ثالثا- تنفيذ برامج التنمية الريفية:

إنّ تنفيذ أهداف المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في مجال التنمية الريفية يتوقّف علىانجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، حيث يتمّ تمويلها عن طريق الموارد العمومية (الميزانيات القطاعية، الميزانيات المحلية، الصناديق القطاعية للمساعدة والدعم، القروض البنكية ذات الفوائد المنخفضة والمساهمات الشخصية لأعضاء المجموعات)[1].

ولضمان نجاح مخطّط برنامج التنمية الريفية، مرّت عملية التطبيق الفعلي لهذا الأخير بخمس مراحل متسلسلة كالتالي[2]:

- **المرحلة الأولى:** عرفت هذه المرحلة في بدايتها نقاشا واسعا شمل إطارات القطاع؛ وذلك لشرح مفاهيم هذا البرنامج والمنهجية التي يجب اتّباعها استجابة للمهام الجديدة للقطاع، مع تعيين فرق للتحقيقات الميدانية؛
- **المرحلة الثانية:** تتمثّل في تكوين إطارات القطاع في كيفية إجراءات التحقيقات العائلية، وأسلوب ووسائل النقاش مع المجموعات الريفية بالمعهد التكنولوجي للغابات بباتنة من طرف أخصّائيين في هذا المجال، كما تواصلت سلسلة من اللقاءات التكوينية لفائدة الأعوان عبر المقاطعات والأقاليم تحت إشراف إطارات المحافظة؛
- **المرحلة الثالثة:** تتمثّل في التعرّف على المجموعات السكّانية الريفية وطريقة توزيعهم في هذه المناطق، مع التقرّب منهم لدراسة المعطيات الطبيعية التي تزخر بها كلّ منطقة من حوافز وعوائق طبيعية؛
- **المرحلة الرابعة:** تكمن في نتائج التحقيقات الميدانية وبلورتها حسب انشغـالات المواطنين إلى مشاريـع

---

[1] محافظة الغابات، **المصدر سبق ذكره**، ص3.

[2] **المصدر نفسه**، ص5.

جوارية حسب الأولوية التنموية، وذلك بعد نقاش جماعيّ وتقييمها، وتحديد مصدر تمويل هذه المشاريع من حيث نوع وتعدّد القطاعات؛

➢ **المرحلة الخامسة:** ترتكز على تنصيب لجان المتابعة والتقييم للمخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للدوائر والولاية.

وفي هذا الإطار، تمّ الأخذ بعين الاعتبار الأولويات ومطالب وانشغالات ربّ الأسرة، كما تمّ ضبط كلّ مشاريع التنمية لكلّ القطاعات من خلال صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز مثلما أُشير إليه سابقا، إذ يتكفّل هذا الأخير بتمويل مشاريع التنمية الريفية.

ولقد أسفرت عملية التحقيقات العائلية التي قامت بها محافظة الغابات على تسجيل النتائج التالية:

الجدول (4-11)

نتائج التحقيقات الميدانية لمحافظة الغابات في إطار الاستفادة من مشاريع التنمية الريفية خلال الفترة (2003-2007)

البيان	العدد
البلديات المستهدفة	30
المناطق المحصية	62
المناطق المستهدفة	52
المشاتي المستهدفة	540
العائلات المستهدفة	3.554
التحقيقات المستهدفة	4.549
مجموعات الحوار	197

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: محافظة الغابات، **المصدر سبق ذكره**، ص7.

وفي هذا الإطار، فقد كرّس هذا العمل المتواصل وضع كلّ الطاقات البشرية، حيث تمّ إعداد 25 مشروع جواريّ موزّع على 20 بلدية تمّت الموافقة عليها من طرف اللجنة التّقنية للولاية، وذلك من بين 30 بلدية كانت مستهدفة، ما يمثّل 67% من الحجم الإجمالي المستهدف، حيث تحصّلت هذه المشاريع

على اعتماداتها المالية وتمّ انجازها، كما بلغ كذلك عدد المشاريع المنجزة من طرف محافظة الغابات 18 مشروع جواري، في حين قدّر عدد المشاريع المنجزة والمسيّرة من طرف مديرية المصالح الفلاحية 7 مشاريع جوارية.

وعلى صعيد آخر، رُصدت أغلفة مالية هامّة لتجسيد هذه المشاريع على أرض الواقع، إذ كلّفت 30 مقاولة ومؤسّسة أشغال بعملية الإنجاز لمجموع 25 مشروع على مستوى الولاية منذ سنة 2003 إلى سنة 2007، وذلك بتكلفة مالية اجمالية قدّرت بـ 969.343.065 دينار، حيث تكفّل صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز بقيمة مالية اجمالية قدّرت بنحو 193.698.301 دينار، في حين استهلك ما قيمته 146.722.836 دينار فقط من المبلغ المعتمد، أي بنسبة انجاز 74,92%[1].

ولكن بالرغم من حجم المشاريع المموّلة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، إلّا أنّ هناك مجموعة من المشاكل التي صادفت تجسيد هذا المخطّط على أرض الواقع، منها:

✓ تسجيل تأخّر ملحوظ في كل البرامج المكوّنة للمخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وذلك ناتج عن سوء فهم وإدراك من طرف كلّ الفاعلين بما فيهم الإدارة والمؤسّسات المالية والمهنية، ونقص في وسائل التأطير في المستثمرة ومن حولها؛

✓ تميّز النشاط الفلاحي بالصبغتين التقليدية والتوسّعية، ممّا أدّى إلى ضعف كبير في المردود وعدم عقلنة استغلال الموارد؛

✓ انحلال كلي وتباين، بل انعدام علاقة اقتصادية بين دائرة الإنتاج وما قبلها وما بعدها وحتّى داخل دائرة الإنتاج نفسها؛

✓ النظرة إلى القطاع الفلاحي كقطـــاع اجتماعي على عاتق الدولة بدل طابعه الحقيقي كقطاع اقتصادي

---

[1] **المصدر نفسه**، ص6.

خاصّ يُبنى على المبادرة والتجاوب مع الدور التأطيري للدولة؛

✓ ممارسة النشاط الفلاحي بطرق بدائية خارج المقاييس الاقتصادية وضعيفة النتائج والمردودية؛

✓ عدم حيازة الكثير من الفلاحين على عقود ملكيّة على الأراضي التي يستغلّونها، ممّا حرمهم من الحصول على مختلف أشكال الدّعم، وهو ما قد يفسّر المبالغ المتبقية من الدعم الفلاحي، وعدم تمكّن هؤلاء من التقدّم لدى المصالح المعنية، لأنّهم في نهاية المطاف يقابَلون بالرّفض؛

✓ تباطؤ في دراسة الملفات من طرف الجهات المعنيّة وذات الصلة؛

✓ تعقيدات مكوّنات الملف، وتتمثّل تحديدا في رخص الحفر التي لا تمنح إلّا بعقد الملكيّة؛

✓ تذمّر كثير من الفلاحين بسبب تعدّد لجان الدّراسة والمتابعة، سواءً على مستوى المصالح الفلاحية أو على مستوى البنوك؛

✓ نقص أو غياب المؤسّسات المؤهّلة لإنجاز المشاريع وعدم انطلاق العديد منها.

كلّ هذه النقائص التي كلّل بها المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وأخرى؛ دفع بالدولة إلى تبنّي سياسة جديدة مبنيّة على مقاربات جديدة تخدم أهداف التنمية المستدامة، وهو ما تجسّد في سياسة التجديد الفلاحي والريفي. فهل نجحت سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق أهدافها؟

المبحث الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2009-2013)

ترتكز هذه السياسة على قانون الفلاحة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008، حيث يحدّد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة. وبهذا سيتمّ التطرّق إلى هذا القانون قبل الشروع في استعراض السياسة الفلاحية الجديدة وواقع تطبيقها في ولاية قالمة.

المطلب الأول: قانون التوجيه الفلاحي (أوت 2008)

في سنة 2008 تمّ المصادقة على قانون التوجه الفلاحي 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008، والذي سطّر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة.

أولا- مضمون قانون التوجيه الفلاحي:

يتضمّن قانون التوجيه الفلاحي تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتثمين وظائفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم. ويعدّ هذا القانون خلاصة تجربة العشريتين الأخيرتين، إذ يعتبر استجابة لحاجة ولضرورة تزويد البلاد بنطاق توجيهي قانوني وتنظيمي يؤطّر المستقبل القريب والمتوسّط المدى، إذ يعتبر الأول منذ الاستقلال[1].

ثانيا- أهداف قانون التوجيه الفلاحي:

يرمي قانون التوجيه الفلاحي إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية [2]:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2008): "**قانون رقم 08-16 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت سنة 2008 يتضمن إنشاء التوجيه الفلاحي**، الجريدة الرسمية (العدد 46)، الجزائر، ص5.

[2] **المصدر نفسه**، ص ص5،6.

✓ مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛

✓ ضمان تطوّر محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛

✓ وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطوّر الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التّساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشّركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛

✓ مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرّة.

وقصد تجسيد الأهداف أعلاه يرمي هذا القانون على وجه الخصوص إلى[1]:

- تمكين القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيّا من الموارد المالية اللّازمة لتجسيد وتنفيذ المخطّطات والبرامج؛
- ضمان ديومة المستثمرات الفلاحية*، والمحافظة عليها بواسطة هياكل فلاحية ملائمة تسمح بالتطوّر المطلوب؛
- إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية ودعمها لإنتاج البذور والشتائل، وكذا الحيوانات النزوية الإناث؛
- تحسين مستوى وإطار معيشة الفلاحين وسكّان الريف عن طريق توفير الدولة لظروف ايجابية لإحداث ديناميكية تنموية مستدامة للفضاءات الريفية؛

---

[1] **المصدر نفسه**، ص6.

* المستثمرة الفلاحية هي وحدة إنتاجيّة تتشكّل من الأملاك المنقولة وغير المنقولة، ومن مجموع قطعان المواشي والدواجن، والحقول والبساتين والاستثمارات المنجزة، وكذا القيم غير المادية بما فيها العادات المحلّية.
ويعدّ مستثمرا فلاحيّا كلّ شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا فلاحيا كما هو محدّد أعلاه، ويشارك في تسيير المستثمرة، ويستفيد من أرباحها، ويتحمّل الخسائر التي قد تترتّب عن ذلك.

- التشجيع على استقرار الشباب في الفلاحة وتطوير التشغيل فيها؛
- المحافظة على الخصوصيّات الفلاحيّة المحليّة، وتثمين المناطق المحليّة عن طريق وضع خرائط فلاحية، وتكييف أنظمة إنتاج تتناسب وقدرات هذه الأراضي؛
- المحافظة على الثروة العقّارية وتثمينها عن طريق الدقّة في التنظيم العقّاري وتحديد النّمط الملائم لاستغلال الأراضي الفلاحية؛
- السماح بتوسيع القدرة الفلاحية وتثمينها بأعمال الاستصلاح و/ أو بإعادة تنظيم العقّار الفلاحي؛
- تعزيز الحماية الصحّية النباتية والحيوانية، وكذا سلامة المنتجات الفلاحية؛
- المساهمة في ضبط المنتجات الفلاحية من أجل حماية مداخيل الفلاحين، والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين، خاصة في المنتجات الفلاحية الأساسية؛
- وضع وسائل وآليات تنظيمية ومعيارية واقتصادية تسمح بتوجيه الاستثمارات والإنتاج؛
- وضع نظام إعلامي ومعلوماتي وتقني واقتصادي وإحصائي، وضمان مرافقته للنشاط الفلاحي؛
- التشجيع على انتهاج سياسة تتناسب مع التعليم الفلاحي والتكوين المستمر والبحث والإرشاد؛
- ضمان عصرنة المستثمرات الفلاحية، وتكثيف الإنتاج الفلاحي، بالإضافة إلى ضمان عصرنة الصناعة الزراعية حسب الفروع وتكثيفها وإدماجها؛
- السماح باستعمال رشيد للتربة بتكييف أنظمة الإنتاج، لاسيما في المناطق المهدّدة بالتدهور؛
- ضمان التنمية الفلاحية والريفية في المناطق الجبلية بواسطة تشجير منسجم والمحافظة على الطبيعة وحماية الأحواض المنحدرة، بالإضافة إلى تجديد الغطاء النباتي للمراعي، وحماية السهوب ومناطق الرعي؛
- ضمان الاستعمال الرشيد للموارد المائية وتثمينها لسقي الأراضي الفلاحية؛

وبهذا يعدّ مخطّط التوجيه الفلاحي أداةً تحدّد التوجيهات الأساسية على المديين المتوسط والطويل، وتهيئة الفضاءات الفلاحية واستغلالها بطريقة تضمن تنمية فلاحية مندمجة ومنسجمة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة* وعلى المستوى الوطني[1].

ثالثا- قانون استغلال الأراضي الفلاحية التّابعة للأملاك الخاصّة للدولة:

اهتمّ قانون التّوجيه الفلاحي أساسا بأدوات تأطير العقّار الفلاحي، حيث نصّ على أنّها تُطبّق على الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وتلك التابعة للملكية الخاصّة، حيث يُمنع بموجب أحكام هذا القانون كلّ استعمال غير فلاحيّ لأرض مصنّفة كأرض فلاحيه أو ذات الوجهة الفلاحية. وبشأن نمط استغلال الأراضي الفلاحية فإنّ عقد الامتياز يشكّل نمط استغلال الأراضي الفلاحية التّابعة للأملاك الخاصّة للدولة[2].

وعلى هذا الأساس، تعزّز فيما بعد قانون التوجيه الفلاحي بهذا الخصوص بقانون 10-03 المؤرخ في 10 أوت 2010 الذي يحدّد شروط وكيفيّات استغلال الأراضي الفلاحية التّابعة للأملاك الخاصّة للدولة، حيث يشمل مجال تطبيق هذا القانون الأراضي الفلاحية التّابعة للأملاك الخاصّة للدولة التي كانت خاضعة للقانون رقم 87-19، أي أعضاء المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية الذين استفادوا من أحكام هذا القانون، إذ يشكّل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية المحدّدة، بمعنى تحويل عقد حق الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الامتياز؛ وهو عقد تمنح بموجبه الدولة حقّ استغلال الأراضي الفلاحيّة التّابعة للأملاك الخاصّة للدولة، وكذا الأملاك السطحية المتّصلة

*المنطقة: هي فضاء مكون من مجموعة من الولايات لها خصائص طبيعية وتنموية متجانسة في المجالات الفلاحية والغابية والرعوية.

الفضاء الريفي: هو جزء من الإقليم أقل بناءً، ويتكون من مساحات مخصّصة للنشاط الفلاحي كنشاط اقتصادي أساسي، وكذا المناطق الطبيعية والغابات والقرى.

[1] **المصدر نفسه**، ص ص7،8.

[2] **المصدر نفسه**، ص8.

بها (مجموع الأملاك الملحقة بالمستثمرة ولاسيما منها المباني والأغراس ومنشآت الري) بناءً على دفتر شروط يحدَّد عن طريق التنظيم لمدّة أقصاها أربعون (40) سنة قابلة للتجديد مقابل دفع أتاوة سنوية تضبط كيفيات تحديدها وتحصيلها وتخصيصها بموجب قانون المالية، كما يعدّ عقد الامتياز لفائدة كل مستثمر صاحب الامتياز في الشيوع وبحصص متساوية، وهو قابل للتنازل والتوريث والحجز، ويعدّ بمثابة رهن لدى هيئات القرض[1]. وتعطي إدارة الأملاك الوطنية **الأولوية** في الحصول على الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصّة للدولة إلى الفئات التالية[2]:

- ✓ المستثمرين أصحاب الامتياز المتبقّين من المستثرة الفلاحية ذات أصحاب امتياز متعدّدين؛
- ✓ المستثمرين أصحاب الامتياز المحاذين من أجل توسيع مستثمراتهم؛
- ✓ الأشخاص الذين لهم مؤهّلات علمية أو تقنية، ويقدّمون مشاريع لتعزيز المستثمرة الفلاحية وعصرنتها.

وفي هذا الإطار، وبغية تحسين هياكل المستثمرات الفلاحية، تبادر الدولة بكل إجراء تحفيزي يهدف إلى التشجيع على تجميع مستثمرات فلاحية، لاسيما من خلال عمليّات تجميع الأراضي الفلاحية الممنوحة للامتياز، غير أنّه ومع مراعاة النجاعة الاقتصادية للمستثمرة الفلاحية يمكن للمستثمر صاحب الامتياز في المستثمرة الفلاحية المتعدّدة الأعضاء أن يختار تشكيل مستثمرة فردية، كما أنّه يتوجّب على المستثمرين إدارة مستثمراتهم الفلاحية مباشرة وشخصيا، وفي حالة تواجد عدّة مستثمرين أصحاب امتياز يتوجّب عليهم تحديد العلاقات فيما بينهم، ولاسيما طريقة تعيين ممثّل المستثمرة الفلاحية، وطريقة مشاركة كلّ واحد منهم في أشغال المستثمرة الفلاحية، يضاف لها توزيع واستعمال المداخيل[3].

ويمكن حصـــر بعض الايجابيـات التي جاء بها هذا القانون والتي لم تكـــن في سابقـه في النقـــاط

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2010): **"قانون رقم 10-03 مؤرخ في 5 رمضان عام 1431 الموافق 15 غشت سنة 2010 يحدّد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصّة للدولة**، الجريدة الرسمية (العدد 46)، الجزائر، ص ص4،5.

(2) **المصدر نفسه**، ص6.

(3) **المصدر نفسه**، ص5.

التالية[1]:

✓ يتمّ إقصاء المستفيدين من قانون 87-19 والذين لجأوا إلى تغير طبيعة الأرض الفلاحية إلى نشاط آخر، وفسخ عقد الامتياز عند كل إخلال من المستثمر صاحب الامتياز بالتزاماته، وبالتالي فهو يكشف الآلاف من عمليات التحويل للأراضي الفلاحية عن طبيعتها، بشرط أن يشمل هذا الإجراء جميع المستفيدين دون استثناء؛

✓ يمكّن هذا القانون الدولة من تحصيل الإيجارات في شكل عوائد، ومن ثمّ استخدامها لتعزيز السياسة الفلاحية؛

✓ لتحسين شروط تمويل النشاط الفلاحي، عقد الامتياز يخوّل لصاحبه حق تقديم رهون لدى البنوك من أجل الحصول على الائتمان المصرفي والذي لم يكن ممكنا من قبل، ممّا يساهم في تحديث القطاع الفلاحي؛

✓ يمكن للمستغلّين أن يشتركوا حصريا مع شركاء يحملون الجنسية الجزائرية يسهمون في تمويل المستثمرة عن طريق عقد شراكة، ممّا يتيح إنشاء سوق لحقوق استخدام الأراضي التّابعة للدولة، والسماح من الناحية النظرية على الأقل بحركة الأرض بالنسبة لأولئك الذين لا يملكون المهارات أو القدرات لاستغلال هذه الأراضي؛

✓ عملية تجميع المستثمرات الفلاحية محلّ الامتياز من شأنه أن يساهم في إنشاء مزارع أكثر ربحية، ويسهّل استعمال الأساليب الفلاحية الحديثة.

المطلب الثاني: المعالم الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي

تعدّ سياسة التجديد الفلاحي والريفي **(PRAR)** رؤية جديدة للحكومة الجزائرية لإنعاش القطاع

[1] عماري زهير، "**تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثّرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980)**"، المصدر سبق ذكره، ص ص96،97.

الفلاحي في إطار المخطّط الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014)، حيث تعدّ امتدادا للسياسة السابقة والمتمثّلة في المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وقد كان الإعلان الرسمي عليها من خلال خطاب رئيس الجمهورية في 28 فيفري 2009 في ولاية بسكرة في إطار الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي والريفي، الذي وضع أسسها واستراتيجيات تنفيذها[1].

الفرع الأول: أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

شُرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 2009، وكان أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند على تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها البلاد.

وترتكز هذه السياسة على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر في شهر أوت 2008، إذ يحدّد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة[2].

وتتمثّل الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة في العناصر التالية[3]:

- التحسين المستدام للأمن الغذائي؛
- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛
- مكافحة التصحّر وحماية الثروات الطبيعية.

وعلى هذا الأساس، تؤكّد سياسة التجديد الفلاحي والريفي من جديد على الهدف الأساسي الذي تتّبعه

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول خطاب الرئيس الذي أعلن فيه عن أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي، يرجى الإطّلاع على الرابط: http://www.minagri.dz/mesures_du_president_de_la_republique.html# (2013/03/04)

(2) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2010): "**الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر –التجديد الفلاحي والريفي**–"، الجزائر، ص1.

(3) MADR, (2013): **"le renouveau rural évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance"**, 16éme réunion d'évaluation des cadres le 06/01/2013, Algérie, p2.

السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ الاستقلال، أي التدعيم الدّائم للأمن الغذائي الوطني مع التّشديد على ضرورة تحوّل الفلاحة إلى محرّك حقيقيّ للنمو الاقتصادي الشامل، ويتجلّى ذلك من خلال الاستراتيجية المقرّرة في التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة بفضل الإشراك القويّ لمختلف الفاعلين الخواص والعموميّين، وترقية بروز حكامة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية[1].

ويتأتّى ذلك من خلال النقاط التالية[2]:

- زيادة الإنتاج الوطني من المواد الواسعة الاستهلاك (قمح صلب، حليب) لضمان متوسّط حدّ أدنى من معدل التّغطية بنحو 75% من الاحتياجات؛
- عصرنة ونشر التقدّم التّكنولوجي في المستثمرات الفلاحية (التخصيب، المكننة، استخدام البذور، المورّثات المحسَّنة)؛
- عصرنة وتنظيم شبكات جمع وتسويق الإنتاج الوطني، وتموين الفلاحة بالمدخلات والخدمات؛
- وضع نظام ضبط فيما بين المهن، يجمع مختلف حلقات فروع الإنتاج ذات الاستهلاك الواسع مثل: الحبوب، الحليب، البطاطا، زراعة الزيتون، اللحوم... وخلق شروط استقرار السّوق؛
- تعميم وتوسيع أنظمة الري الفلاحي، باستهداف 1,6 مليون هكتار في آفاق 2014 مقابل حوالي 900 ألف هكتار (بداية تنفيذ السياسة سنة 2009)؛
- تنمية القدرات الوطنية التي تسمح بالوصول إلى الاكتفاء الذاتي فيما يخصّ تغطية الاحتياجات من البذور والشتلات والمحسّنات الجينية؛
- تحقيق تنمية متوازنة للأقاليم الريفية، منسجمة ومستدامة.

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق-**"، المصدر سبق ذكره، ص5.

[2] MADR, (2010): **"Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal (2010-2014)"**, Algérie, p1.

الفرع الثاني: ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تقوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز أساسية: التجديد الفلاحي، التجديد الريفي، دعم القدرات البشرية والدعم التقني.

أولا- التجديد الفلاحي:

يركّز التّجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجّع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة فرع، وذلك لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول السلسة من الإنتاج إلى الاستهلاك.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين* وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.

وفي الإطار نفسه، تمّ اعتبار حوالي عشرة فروع ذات الاستهلاك الواسع ذات أولوية، وهي: الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطا، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنّخيل، البذور، الشتائل.

ثم أضيف عاملان آخران أُنجزا خصّيصا للإنتاج الفلاحي وهما: نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلّاحين والأسعار عند الاستهلاك، ويتمثّل الثاني في عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية[1].

ولتجسيد سياسة التجديد الفلاحي عمليا، تمّ اعتماد ثلاثة برامج عملية تتمثّل في الآتي[2]:

---

* اندماج فروع الإنتاج هو نظام يهدف إلى جمع مختلف الفاعلين الحاضرين طيلة حياة فرع من الفروع (إنتاج فلاحي، مورّدي مدخلات، تدعيم- نصائح، نقل، تحويل، صناعات فلاحية غذائية، تسويق...) وتزويدهم بأدوات الحوار والضبط وترقية التجهيزات والقدرات البشرية من أجل تسيير أفضل لحركة الفرع.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق-**"، المصدر سبق ذكره، ص7.

[2] MADR, (2010): **"Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal (2010-2014)"**, Op.cit, pp2,3.

➢ إطلاق برامج التكثيف والتحديث التي تهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، وأيضا تكامل الفروع المعنية، إذ تستهدف هذه البرامج: الحبوب، الحليب المجمّع، البقول الجافّة، البطاطا، زراعة الزيتون، الطماطم الصّناعية، الأشجار المثمرة، زراعة النخيل، اللحوم الحمراء والدواجن. كما أنّ تحقيق هذه البرامج يتوقّف على تعميم الأنظمة المقتصدة للمياه، تنمية الموارد الغذائية للماشية، تطوير إنتاج البذور، الشتائل والمحسّنات الجينية، بالإضافة إلى تطوير استخدام المكننة والتّسميد، وتعزيز القدرات الإدارية لمختلف الفاعلين؛

➢ تطبيق نظام الضبط (SYRPALAC) والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، واللحوم، الزيوت والبطاطا)، ومن جهة أخرى يهدف إلى حماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط كأماكن لتخزين المنتجات الفلاحية، وتوفّر المذابح؛

➢ إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدّات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعّالة من أجل الحدّ من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظّمات المهنية.

ثانيا- التجديد الريفي:

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي بهدف ترقية التنمية الاقتصادية للبلاد ضمن استراتيجية تشاركية تجمع كلّ العالم الريفي، إذ تستند هذه السياسة على إشكالية الحكم المحلّي والتنمية المستدامة والإنصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية اللّامركزية، وكذا تقوية الرّوابط الاجتماعية*.

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، حيث تمّ انجاز

* تحمل هذه السياسة الشعار: "لا تكون التنمية مستدامة إلّا إذا مسّت جميع الأقاليم بدون إقصاء وبدون تهميش"، وذلك في إشارة إلى الهدف الرئيسي لها وهو تحقيق التنمية المستدامة للوسط الريفي الذي تمّ تهميشه في وقت مضى.

سياسة التّجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة التي تمّ إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية، وقد نتج عن ذلك إطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة (PPDRI)[1]، حيث كانت سنة 2006 أوّل ما اعتمِدت هذه المشاريع ونقطة الانطلاقة لها[2].

وفي سنة 2008 عُزِّزت هذه الاستراتيجية بالنّصوص القانونيّة والتنظيميّة المشتركة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفيّة ووزارة الداخليّة والجماعات المحليّة مع وزارة الماليّة، السكن والعمران، المؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة والصّناعات التقليدية، وكذا بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتسيير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، بعد تدارك النقائص وتصحيح طرق التنفيذ. وتجدر الإشارة إلى أنّ أهمية المشروع ذاته الذي ينطلق من فكرة تصوّر للتكفّل بانشغالات سكّان الأرياف من طرف المعنيّين أنفسهم أوّلا قبل التبنّي والقبول النهائي... فالإنجاز مع المتابعة والتقييم[3].

ويعتبر التّجديد الريفي أوسع من التّجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، فهو يستهدف كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، وخاصّة الذين يعيشون في المناطق التي تتميّز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال، السهوب، الصحراء).

ويُشرك التّجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظّمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسّسات غير الفلاحية، الحرفيّون، المصالح التقنية والإدارية، هيئات

---

(1) المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة هي مشاريع مندمجة وجامعة تُبنى من أسفل إلى أعلى، وتتوزّع المسؤوليّة فيها بين مصالح الإدارة والمحليين المنتخبين والمواطنين والمنظّمات الريفية. وتنطلق المشاريع الجوارية بفكرة سواءً فردية أو جماعية من سكّان الريف، المنظّمات الريفية (جمعيات، تنظيمات مهنية) أو المجلس الشعبي البلدي أو إدارات محلية، أي تدعو بضرورة مساهمة السكان، حيث تعتبر العنصر الجوهري في مبدأ الجوارية، وتشكّل أحد أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة واستمرار أعمال التنمية والاستثمار.

(2) انظر في ذلك : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**العرض العام لسياسة التجديد الريفي**"، على الموقع: (2013/05/20) http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/presentation_a0.htm

(3) المجلس الشعبي الولائي، (2009): "**الفلاحة بين سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والتنمية الريفية**"، مجلة ماونة (العدد 0)، ولاية قالمة، الجزائر، ص12.

التكوين والقرض...). وبالرغم من أنّ الفلاحة تبقى إحدى المكوّنات الرئيسية للنشاط الاقتصادي للمناطق الريفية؛ يوسّع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، تثمين الموروث الثقافي...) بالترقية ما بين القطاعات[1].

وتتجسّد هذه السياسة من خلال أربعة أهداف أساسية[2]:

- ✓ تحسين ظروف معيشة سكّان الأرياف (تطوير القرى والمداشر والمشاتي والقصور)؛
- ✓ تنويع النّشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل؛
- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها؛
- ✓ حماية وتثمين التراث الريفي المادّي وغير المادّي.

ويتمّ تنفيذ هذه الأهداف التي تدخل في إطار التسيير الدائم للموارد الطبيعية بالاعتماد على البرامج التالية والتي تعدّ كأهداف فرعية[3]:

- حماية الأحواض المنحدرة؛
- تسيير وحماية الثروات الغابية؛
- مكافحة التّصحر؛
- حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحميّة واستصلاح الأراضي.

ثالثا- برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني:

تأتي هذه الركيزة كردّ على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، إذ يتّجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي.

---

(1) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق-**"، المصدر سبق ذكره، ص6.

(2) MADR, **"le renouveau rural évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance"**, Op.cit, p4.

(3) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المصدر نفسه**، ص7.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق العناصر التالية[1]:

- ✓ عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- ✓ الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- ✓ تعزيز القدرات المادّية والبشرية لكلّ المؤسّسات والهيئات المكلّفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- ✓ تعزيز مصالح الرّقابة والحماية البيطرية والصحّة النباتية، ومصالح تصديق البذور والشتائل، والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

ويتمحور البرنامج حول مختلف أشكال تقوية القدرات البشرية في الميادين التالية: التكوين (إنتاج عتاد وعروض تكوين بما يتلاءم وحاجيات الفاعلين)، خبرة استشارية متخصّصة، مرافقة جوارية مدعّمة مستهدفة، أنظمة الإعلام الإحصائي، اليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر، بحث وتنمية، الاتّصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين ولإرشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي[2].

كما أوكلت مهمة تنفيذه لمختلف معاهد التّكوين التابعة للدولة والمقدرة بنحو 13 معهد متخصّص، حيث يتمّ إعداد برامج تكوينية لصالح هذه الفئات بهدف تقوية معارفهم ورفع مستوى الأداء والممارسات، وذلك بالموازاة مع دمج هذه العملية في جهاز الإرشاد الفلاحي، حيث تستفيد الفئات المعنيّة من لقاءات تحسيسيّة وتوعويّة وإسداء المشورة للفلاحين. ويعتمد برنامج تأهيل القدرات البشرية والدعم التقني أيضا على القطاعات التكوينية الأخرى على غرار التكوين المهني والتعليم العالي، وذلك ضمن خطة مندمجة تساهم في رفع مستوى الأداء التطبيقي للتقنيات الفلاحية والتسييرية. كما ترتكز الخطة على المعاهد

---

(1) MADR, (2010): **"Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal (2010-2014)"**, Op.cit, p5.

(2) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق-**"، المصدر سبق ذكره، ص7.

التقنية بمختلف محطّاتها البالغ عددها 67 محطّة على المستوى الوطني بما في ذلك المرشدين الفلاحيين البالغ عددهم 1.371 مرشد على المستوى الوطني، وكذا المنشّطين التّابعين لمصالح الغابات المقدر عددهم بـ 1.059 منشّط، إذ يتولّون عملية متابعة وتسهيل انجاز المشاريع الجواريــة للتنمية الريفيــة[1].

المطلب الثالث: ميكانيزمات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي

لتحقيق أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي وتجسيدها على أرض الواقع، تمّ اتّخاذ آليات متعدّدة الأشكال، تمثّلت في وضع الآلية المالية، وكذا البرامج الكبرى لتفيذ هذه السياسة.

الفرع الأول: استراتيجيات تمويل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

لقد سجّل تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مرحلتها الأولى في إطار المخطط الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014) تجنيد غلاف مالي قدّر بنحو 1.000 مليار دينار من الأموال العمومية، أي ما يعادل 200 مليار دينار سنويا، ليصبح الغلاف الاجمالي فيما بعد حوالي 230 مليار دينار سنويا بعد إعادة التقييم. وكانت موزّعة كالآتي[2]:

- **برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي:** 160 مليار دينار (70%)؛
- **برنامج تجديد الاقتصاد الريفي:** 42 مليار دينار (18%) ؛
- **برنامج تقوية القدرات البشرية والدعم التقني:** 28 مليار دينار (12%).

والشكل الموالي يوضّح ذلك:

---

[1] حفناوي أمال، (2013): "**مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح**"، الملتقى الدولي حول **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001/2014)** المنعقد يومي 11 و 12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، ص ص21،22.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق-**"، المصدر سبق ذكره، ص28.

الشكل (4-2)

مخصّصات سياسة التجديد الفلاحي والريفي

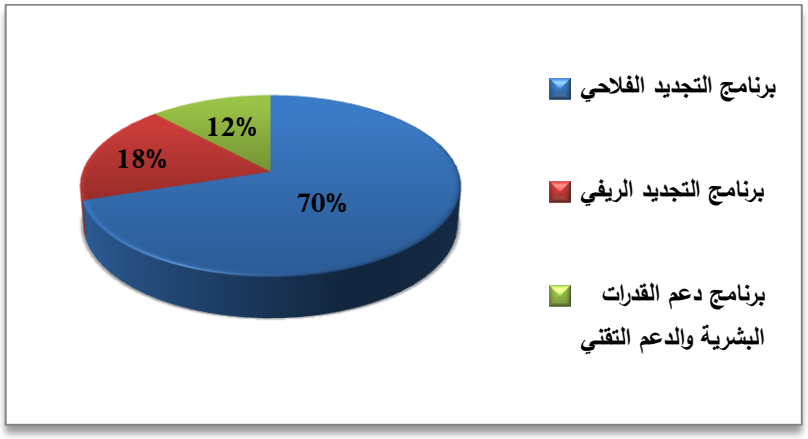

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق-**"، المصدر سبق ذكره، ص28.

لقد خُصِّصت أكبر حصّة من الميزانية لتجديد الاقتصاد الفلاحي، خاصّة لدعم الأسعار عند الاستهلاك، وتبدو الحصّة المتعلّقة بتجديد الاقتصاد الريفي أقلّ أهمية، ولكنّها في الحقيقة لا تعكس إلّا الدعم الذي يقدّمه القطاع الفلاحي، إذ أنّ هناك مساهمات القطاعات الوزارية الأخرى في الوسط الريفي، بالإضافة إلى الموارد المالية التي تدخل في ميزانيات البلديات، والتي يجب أخذها في الحسبان. والملاحظ كذلك أنّ الدولة لم تول اهتماما كبيرا بالبحث والتكوين الذي خصّصت له 12% فقط من الميزانية، وهو أمر يستدعي التساءل رغم التركيز الشديد في الخطاب السياسي على أهمية البحث والتكوين في الفلاحة.

وفي سياق آخر، تنوّعت صناديق الدّعم المالي للقطاع الفلاحي، فقد تطوّر الدعم لصالح المستثمرين ومتعاملي الفروع وسكّان الأرياف، وتمثّلت الصناديق الخاصّة في الآتي[1]:

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي؛
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي؛
- صندوق حماية الصحّة الحيوانية وحماية الصحّة النباتية؛

[1] **المصدر نفسه.**

- صندوق الضمان ضدّ الكوارث الفلاحية؛
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز؛
- صندوق مكافحة التصحّر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب؛
- الصندوق الخاص لدعم مربّي الماشية وصغار المستغلّين الفلاحيين.

وتستعمل هذه الصناديق لإعانة جزء من الاستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين (عادة من 30% إلى 50%)، مع التخفيض إلى غاية 100% من نسب الفوائد على القروض كعلاوات التحفيز على النوعية أو على تثمين المنتوجات أو كتخصيص خاصّ لضبط الأسواق، بالإضافة إلى تقوية القدرات المخصّصة للمتابعة والتقييم والأنظمة المعلوماتية، ممّا يساهم في الإستعمال الفعلي للصناديق العمومية[1].

وفي هذا الإطار، فقد تمّ إطلاق سلسلة من التدابير والإجراءات المرافقة لهذه السياسة، والتي كلّلت بوضع الآليات الضرورية لإنجاح الإستراتيجية الجديدة لتأمين مُولِّدي الثروات فيما يخص العقار والتمويل، ويمكن حصرها في النقاط التالية[2]:

✓ إنشاء صندوق لضمان القروض مُوجّه للفلاحين وللأنشطة الريفية؛

✓ تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي من خلال الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى: العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي، التعليم والتكوين المهنيين...؛

✓ إنشاء العديد من القروض التمويلية:

– **القرض الميسّر** لمرافقة إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة؛

– **القرض الإتّحادي الميسّر** لتعزيز أنظمة ضبط المواد الفلاحية ومقاربة الشعبة؛

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**مسار التجديد الفلاحي والريفي–عرض وآفاق–**"، المصدر سبق ذكره، ص ص28،29.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2011): "**مقترحات لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل**"، الجزائر، ص6.

– توسيع **القرض الإيجاري** لتدعيم مكننة وعصرنة الفلاحة؛

– توسيع **قرض الرفيق** بدون فوائد لتدعيم وتأمين الحملات الفلاحية السنوية.

وبناءً على ذلك، وضعت الوزارة الوصيّة إطارا تحفيزيا يشتمل على الأدوات المطوّرة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة عملها الريادي، وتتمثّل أساسا في[1]:

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المتلقّاة؛
- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛
- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
- الميكانيزمات المختلفة لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين؛
- تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصّة وعمومية) للبرمجة، وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

الفرع الثاني: برامج تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تترجم هذه السياسة على أرض الواقع من خلال تطبيق سلسلة من برامج التنمية حسب كل قسم على النحو الآتي[2]:

أولا– برنامج تكثيف الإنتاج:

يهدف هذا البرنامج خلال الفترة (2010–2014) إلى تحقيق زيادة في إنتاج الحبوب تصل إلى 55,2 مليون قنطار؛ 34,4 مليون قنطار منها تكون من منتوج القمــح، فهــذا البرنامج يسعى أساسـا إلى

---

(1) **المصدر نفسه**، ص8.

(2) Djaouti M'hand, (2010): **"Renforcement des capacités des acteurs de la filière céréales en Algérie dans le cadre d'un partenariat Nord-Sud-Cas de la wilaya de Sétif-"**, Série Master Of Science (n° 106), Institut Agronomique Méditerranéen de Montpelier, CIHEAM, pp117,118.

تحقيـق زيادة الإنتاج والإنتاجية وتكامل القطاع.

ثانيا- البرنامج المتخصّص (البذور والشتلات):

يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان معدّل تغطية من البذور والشتلات ذات النّوعية الجيدة تستطيع تلبية احتياجات مختلف برامج التكثيف؛
- إفادة الفلاحين من التطوّر الجيني عن طريق توفير الأنواع الفعّالة والبذور ذات النّوعية الجيّدة؛
- ضمان مخزون الأمان عن طريق إنشاء احتياطات إستراتيجية من المواد النباتية للإنطلاق.

ثالثا- برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه:

يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم اقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461.000 هكتار، تتكون من 278.000 هكتار كتحويل للنظم التقليدية و138.000 هكتـار مخطّطـات جديـدة.

رابعا- برنامج التجديد الريفي:

قُدّرت أهمّ المشاريع المبرمج تنفيذها في هذا المجال بنحو 10.200 مشروع للتجديد الريفي للفترة (2010-2014)، وذلك في 2.174 موقع ريفي، ممّا يسمح بتحسين ظروف معيشة 726.820 أسرة ريفية ستكون قريبة من 4.470.900 ساكن، وسيكون لها آثار على استصلاح حوالي 8,2 مليون هكتار تتواجد في المناطق الجبلية والسهوب والمناطق الصحراوية؛ منها 250.000 هكتار عن طريق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، كما ستسمح بخلق حوالي مليون منصب شغل[1].

[1] انظر في ذلك:

MADR, (2010): **"Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal (2010-2014)"**, Op.cit, p6**.**

خامسا- برامج أخرى:

إلى جانب البرامج التي سبق ذكرها، ينطوي تنفيذ هذه السياسة الجديدة على برامج أخرى تتمثل في: برنامج إنتاج الحليب؛ برنامج متخصّص لتكثيف إنتاج البقوليات الغذائية؛ برنامج تنمية وتطوير إنتاج البطاطا؛ برنامج تنمية وتطوير إنتاج الطماطم الصناعية؛ برنامج تنمية وتطوير إنتاج الزيتون؛ برنامج تنمية وتطوير زراعة النخيل.

وتستند كل هذه البرامج السالفة الذكر على الأدوات التالية[1]:

- نظام المعلومات لبرنامج دعم الإنتاج الريفي، وذلك من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسّسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحه؛
- النظام الوطني لدعم اتّخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، إذ يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخّلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة؛
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحّر، من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولّدة للثروة من جهة أخرى.

وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي نجاعة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن على النحو الآتي[2]:

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر-التجديد الفلاحي والريفي**-"، المصدر سبق ذكره، ص2.

[2] **المصدر نفسه**، ص ص2،3.

- عقد نجاعة للتنمية الفلاحية، تمّ توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا، استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الفلاحية وخصوصيّات وقدرات كلّ ولاية، ويتمّ تقييم الأداء بالتركيز على التغيّرات في معدّل الإنتاج الفلاحي والإنتاجية؛
- عقد نجاعة للتنمية الريفية تمّ توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر)، تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية، ويستند تقييم الأداء على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المشعرة والمنفّذة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تمّ استحداثها.

وتترجم عقود النجاعة تحديد القيم المرغوب الوصول إليها على الصعيد الوطني ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي، حيث تهدف أساسا إلى ما يلي[1]:

- **تحسين المعدّل السنوي لنمو الانتاج الفلاحي:** من 6٪ في (2000-2008) إلى 8,33% خلال الفترة (2010-2014)؛
- **نموّ الانتاج وتحسين ادماجه وجمعه:** تثبيت انتاج الحبوب بنحو 54 مليون قنطار سنويا، وزيادة انتاج الحليب إلى3 مليار لتر، منها 1 مليار لتر مجمّعة؛
- **تعزيز التنمية المستدامة والمتوازنة للأقاليم الريفية وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف:** من خلال 10.200 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة كما سبق ذكرها، وتهدف هذه المشاريع أيضا إلى حماية وتثمين 8 ملايين هكتار متواجدة في المناطق الجبلية والمساحات السهبية والمناطق الصحراوية؛
- **النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الادماج الزراعي الصناعي ضمن الفروع؛**
- **استحداث مناصب الشغل:** (1,2 مليون معادل مناصب دائمة) فيما يخصّ استحداث مناصب الشغل

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "**مسار التجديد الفلاحي و الريفي-عرض وآفاق-**"، المصدر سبق ذكره، ص10.

ومداخيل خارج الفلاحة، ولاسيما في المناطق الفقيرة والمحرومة.

المطلب الرابع: واقع تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في ولاية قالمة

لقد استفادت ولاية قالمة كباقي ولايات الوطن من السياسة الفلاحية الجديدة، فبعد استكمال تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة (2000-2008)، تمّ الشروع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي مع مطلع سنة 2010، بعدما تمّ وضع أسسها سنة 2009، إذ برزت بأهداف ورؤى جديدة تختلف عن المخطّط الأول، خاصّة بعد إبرام عقود النجاعة مع المديريات المحلية، وذلك حسب قدرات وخصوصية كل منطقة.

الفرع الأول: استراتيجية تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي

قدّر المبلغ المالي الإجمالي الذي استفادت منه ولاية قالمة خلال الفترة (2009-2013) في إطار تنفيذ السياسة الجديدة بنحو 2.770.145 دينار، في حين أنّ المستهلَك منه وصل إلى 1.213.918 دينار، ما يمثّل 44% فقط من المبلغ المعتمد[1]، وتمثّلت آلية التمويل في الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، كما أنّ الأهداف المحدّدة في هذا الإطار هي تجديد الاقتصاد الفلاحي.

وفيما يخصّ العقّار الفلاحي، شهد تحويل عقد الانتفاع الدائم المعمول به سابقا إلى عقد امتياز الخاصّ بأصحاب المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية التّابعة للأملاك الخاصّة للدولة تقدّما ملحوظا، فمنذ انطلاق العملية سنة 2010 إلى نهاية سنة 2013 استقبل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بولاية قالمة 5.485 ملف من أصل 5.791 كانت مستهدفة، ما يمثّل 95% من اجمالي الملفّات المستهدفة، إذ بعد معالجتها تمّ منح 3.385 عقد امتياز لأصحاب هذه المستثمرات، أي ما يقارب 62% من اجمالي الملفّات المودعة، حيث أنّ بقيّة الملفّات منها ما تمّ رفضه من طرف مديريـــة مسح الأراضـــي والمقـــدّرة

[1] احصائيات مقدّمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية في إطار عرض نتائج التنمية الفلاحية بولاية قالمة، قدّمت أثناء زيارة وزير الفلاحة والتنمية الريفية السابق "عبد الوهاب نوري" للولاية يوم 20 جوان 2014.

بحوالي 337 ملف، والآخر قيد الدراسة لدى نفس المديرية والديوان[1].

وبالنسبة لسياسة التجديد الريفي التي تتكفّل بتمويلها محافظة الغابات عن طريق صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، فقد تجسّد من خلال الاستراتيجية الجديدة للتنمية الريفية وهي المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، حيث اعتمدتها الدولة مع بداية سنة 2006 مع إشراك كل القطاعات الفاعلة. كما نُظِّمت عدّة جلسات عمل في إطار وضع حيّز التنفيذ برنامج التنمية الريفية المندمجة؛ لشرح كيفية إنجاز المشاريع الجوارية على مستوى دوائر كلّ الولاية تحت إشراف رؤسائها، ضمّت ممثّلي قطاعات الغابات، المصالح الفلاحية، التخطيط، المجالس الشعبية، الجمعيات وأعضاء المجتمع المدني، حيث تمّ إعداد 43 مشروع صودق على 40 منها من طرف اللجنة التقنية الولائية بعد تأكيدها من طرف لجان الدائرة، كما تمّ إعداد ملفّات لطلب تسجيل المشاريع المقترح تمويلها في إطار البرامج القطاعية في انتظار تجسيدها ميدانيّا، حيث يستعمل المشروع عدّة مصادر للتمويل وتتظافر فيه الجهود العامة والخاصّة، وتتآزر فيه مختلف عمليات التنمية للإقليم[2].

والملاحظ من برنامج الدعم المخصّص لتجديد الاقتصاد الفلاحي هو ضعف استهلاك مبلغ الدعم الذي لم يصل إلى النّصف، إذ قدّر بحوالي 44%، ويعود ذلك إلى تأخّر المشاريع التنموية الفلاحية، ممّا جعل هذه الأموال تعاد إلى الخزينة العمومية مرّة أخرى في الوقت الذي تشهد الولاية تراجعا كبيرا في بعض مواردها الفلاحية على غرار ضعف الموارد المائية وضعف الطاقة الاستيعابية لهياكل التخزين...

ويرجع ضعف نسبة استهلاك المخصّصات المالية إلى عدّة أمور أهمّها:

✓ مشكل الملكيّة العقّارية، والذي ما زال يعاني منه الكثيـــر من الفلّاحيـــن، إذ لا يتمكّنون من الحصـــول

(1) ONTA, (2014): **"Bulletin de renseignement hebdomadaire au 18/12/2013 de l'opération de conversion du droit de jouissance en droit de concession"**, Wilaya de Guelma.

(2) محافظة الغابات، **المصدر سبق ذكره**، ص10.

على مختلف أشكال الدعم الفلاحي بسبب عدم امتلاكهم لعقود ملكية تثبت وضعيتهم القانونية؛

✓ بيروقراطية الإدارة المحلية التي تطبقها، إضافة أنّه لا تزال القرارات مركزية، إذ لا تُراعي الاحتياجات الحقيقيّة للولايات، ودون دراسة دقيقة للقدرات الموجودة؛

✓ نقص أو غياب المؤسسات المؤهّلة لإنجاز المشاريع، في ظل عدم انطلاق العديد منها.

الفرع الثاني: أهداف عقود النجاعة للفترة (2009-2013)

كما تمّ الإشارة إليه سابقا، فإنّ عقد النجاعة عبارة عن عقد يجمع بين وزارة الفلاحة ومديريات الفلاحة على المستوى المحلي، حيث يحدّد من خلاله الأهداف المتوقّعة من الإنتاج الفلاحي في مختلف الشعب الفلاحية، وذلك حسب خصوصيّة كل منطقة وقدراتها الفلاحية. بالإضافة إلى عقود نجاعة خاصّة بتنمية الأوساط الريفية، حيث تمّ إبرامها مع محافظات الغابات على المستوى المحليّ.

وعلى هذا الأساس، أبرمت مديرية الفلاحة ومحافظة الغابات لولاية قالمة هذه العقود مع الوزارة الوصيّة، وأسفرت عن عقود نجاعة خاصّة بالتجديد الفلاحي، وعقود نجاعة خاصّة بالتجديد الريفي.

أولا- أهداف عقود النّجاعة في إطار التجديد الفلاحي:

بالنسبة للتّجديد الفلاحي تمّ تحديد أهداف الإنتاج المتوقّعة للفترة (2009-2013) بالنسبة لمختلف الشعب الفلاحية، سواءً ما تعلّق بالإنتاج النباتي أو الإنتاج الحيواني.

1. أهداف عقود النجاعة في مجال الإنتاج النباتي:

تمّ تحديد عقود النّجاعة الخاصّة بالإنتاج النباتي للفترة (2009-2013) على النحو الآتي:

الجدول (4-12)

أهداف عقود النّجاعة في مجال الإنتاج النباتي في ولاية قالمة للفترة (2009-2013)

الوحدة: قنطار

الشعب الفلاحية	2009	2010	2011	2012	2013
الحبوب	1.355.800	1.532.500	1.779.800	2.045.700	2.272.500
الأعلاف	850.000	1.100.000	1.200.000	1.300.000	1.400.000
البقول الجافة	36.300	37.500	41.200	44.200	46.700
الطماطم الصناعية	800.000	950.000	1.100.000	1.250.000	1.400.000
الخضروات، منها: **البطاطا**	950.000 400.000	1.500.000 500.000	1.800.000 600.000	2.300.000 700.000	2.600.000 750.000
زراعة العنب	3.700	3.800	3.900	4.000	4.100
زراعة الزيتون	49.500	55.000	58.300	61.800	62.700

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

DSA, (2015): **"Contrat de performance (2009-2013)"**, Wilaya de Guelma.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ المصالح الفلاحية لولاية قالمة قد حدّدت أهداف عقود النّجاعة بالنسبة للإنتاج النباتي المتوقّع طيلة فترة تطبيق سياسة التّجديد الفلاحي بمعدّل نموّ يختلف من شعبة فلاحية إلى أخرى كما هو مبيّن في الجدول التالي:

الجدول (4-13)

تطوّر معدّل نمو الإنتاج النباتي حسب عقود النّجاعة في ولاية قالمة للفترة (2009-2013)

الشعب الفلاحية	2009	2010	2011	2012	2013
الحبوب	-	%13	%16	%15	%11
الأعلاف	-	%29	%9	%8	%7
البقول الجافة	-	%3	%10	%7	%6
الطماطم الصناعية	-	%19	%16	%14	%12
الخضروات، منها: **البطاطا**	- -	%58 %25	%20 %20	%28 %17	%13 %7
زراعة العنب	-	%3	%3	%3	%3
زراعة الزيتون	-	%11	%6	%6	%2

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات الجدول (4-12).

من خلال الجدول السابق يلاحظ اختلاف معّدلات نمو الإنتاج النباتي المتوقّعة بين مختلف المحاصيل الفلاحية، إذ يتّضح ارتفاع المؤشّر في محاصيل الحبوب، الطماطم الصناعية، الخضروات ومنها محصول البطاطا، حيث بلغت كمتوسّط للفترة (2010-2013) 14%، 15%، 30%، 17% على الترتيب.

وهذا ما يدفع بالقول أنّ ولاية قالمة تراهن كثيرا على هذه المحاصيل الفلاحية الغذائية، إذ تحتلّ أهمية استرتيجية في الولاية، سواءً من حيث المساحة الزراعية المخصّصة لها بما يتلاءم مع خصوصية المنطقة الفلاحية، أو من ناحية الدعم المقدّم لها، زيادة على أنّها تدخل في إطار تحقيق الأمن الغذائي الوطني المسطّر لهذه الفترة، حيث خصّصت له الدولة برامج هامّة وعلى رأسها برنامج تكثيف الإنتاج والإنتاجية في الشعب الاستراتيجية على غرار الحبوب والبطاطا واللحوم والحليب.

2. أهداف عقود النجاعة في مجال الإنتاج الحيواني:

حدّدت أهداف عقود النجاعة للإنتاج الحيواني كما هو مبيّن في الجدول الموالي:

الجدول (4-14)

أهداف عقود النّجاعة في مجال الإنتاج الحيواني في ولاية قالمة للفترة (2009-2013)

الوحدة: قنطار

الشعب الفلاحية	2009	2010	2011	2012	2013
اللحوم الحمراء	55.000	65.000	80.000	95.000	110.000
اللحوم البيضاء	30.000	33.000	35.000	39.000	42.000
الحليب (10^3 لتر)	35.000	38.000	42.000	46.000	55.000
البيض (10^3 وحدة)	52.000	59.000	66.000	70.000	75.000
العسل	860	920	980	1.050	1.120

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

D S A, (2015): **" Programme du Renouveau Agricole- Contrat de performance (2009-2013)-"**, Wilaya de Guelma.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ المصالح الفلاحية لولاية قالمة قد حدّدت أهداف عقود النجاعة بالنسبة للإنتاج الحيواني المتوقّع طيلة فترة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي بمعدّل نموّ يختلف من شعبة فلاحية إلى أخرى كما هو مبيّن في الجدول التالي:

الجدول (4-15)

تطوّر معدّل نمو الإنتاج الحيواني حسب عقود النّجاعة في ولاية قالمة للفترة (2009-2013)

الشعب الفلاحية	2009	2010	2011	2012	2013
اللحوم الحمراء	-	%18	%23	%19	%16
اللحوم البيضاء	-	%10	%6	%11	%8
الحليب	-	%9	%11	%10	%20
البيض	-	%13	%12	%6	%7
العسل	-	%7	%7	%7	%7

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات الجدول (4-14).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ اختلاف معّدلات نمو الإنتاج النباتي المتوقّعة بين مختلف المحاصيل الفلاحية، إذ يلاحظ ارتفاع المؤشّر في شعبة اللحوم الحمراء، حيث قدّر معدّل متوسّط الإنتاج المتوقّع للفترة (2009-2013) بـ 19%، كون خصوصيّة المنطقة تُعرف بتربية المواشي خاصّة الأبقار والأغنام، زيادة على حجم الدعم المقدّم إلى هذه الشعبة الفلاحية، بينما نفس المعدّل قدّر بـ 9% بالنسبة للحوم البيضاء، أمّا شعبة إنتاج العسل فهي التي لم تراهن عليها المصالح المعنية كثيرا، إذ بقي المعدّل ثابتا عند 7%، نظرا للصعوبة الكبيرة التي يجدها مربّــو النحل أثناء نشاطهـــم الفلاحي وعزوف الكثيرين عن تربية النحل، يقابله قلّة التكوين في هذا المجال، وانخفاض العائد في بعض الأحيان.

ثانيا- أهداف عقود النّجاعة في إطار التجديد الريفي:

على غرار أهداف عقود النجاعة الموقّعة في مجال التجديد الفلاحي، أبرمت عقود نجاعــة في إطار

التّجديد الريفي، وكُلّفت بتنفيذها المصالح التّابعة لمحافظة الغابات، كما سُخِّر لصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز مهمّة تمويل المشاريع. وجاءت الأهداف المسطّرة في هذا الإطار وفقا للنحو الآتي:

الجدول (4-16)

أهداف عقود النّجاعة في مجال التنمية الريفية في ولاية قالمة للفترة (2009-2013)

المشاريع التنموية	الأهداف المسطّرة
تحسين خواص التربة (هكتار)	1.758,50
حصر وتهيئة المنابع المائية (وحدة)	177
تصحيح المجاري المائية ($م^3$)	53.494
الحرث العميق (هكتار)	775
حفر الآبار (وحدة)	118
غرس الأشجار المثمرة (أشجار الزيتون) (هكتار)	1.710
انجاز قنوات جرّ المياه (متر طولي)	1.400
انجاز الأحواض المائية (وحدة)	02
نزع الأحراش (شجرة)	31.000
تهيئة المسالك الريفية (كم)	30,50
فتح المسالك الريفية (كم)	14,50

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

Conservation des Forets, (2014):**"Programme du Renouveau Rural-Contrat de performance (2009-2013)"** , Wilaya de Guelma.

يتبيّن من خلال الجدول الأهمية التي توليها الدولة إلى الأقاليم الريفية، لكون الريف المجال الجغرافي لتطبيق مشاريع التنمية الفلاحية بصفة خاصّة، ونظرا للأهمية الاستراتيجية لولاية قالمة وخصوصيتها الفلاحية استفادت من عديد المشاريع المتعلّقة بالتنمية الريفية، حيث تعدّدت بين فتح المسالك الريفية ودعم الموارد المائية من خلال حفر الآبار وتهيئة المنابع المائية، حيث تتوقّع محافظة الغابات انجاز 118 بئر، وحصر وتهئية 117 منبع مائي، مع تصحيح المجاري المائية على امتداد 53.494 $م^3$، يضاف

إليها فتح مسالك ريفية على امتداد 14,50 كم وتهيئة أكثر من 30 كم. كما كان الاهتمام كذلك لعمليات الاستصلاح، إذ تتوقّع نفس المصالح غرس 1.710 هكتار من الأشجار المثمرة، تتمثّل خاصّة في أشجار الزيتون.

ولكن بالرغم من كلّ هذه الأهداف التي تحمل في مضمونها إصلاح القطاع الفلاحي والريفي، وضمان الإنتاج وتحسين سبل العيش في الريف، وتقليص الهجرة من الريف إلى المدينة، تبقى نتائجها رهينة من يطبّقها ويجسّدها على أرض الواقع. الشيء الذي يدفع إلى طرح التساءل التّالي: هل تمّ الوصول إلى النتائج المتوقّعة؟، وما مدى تطبيق برامج التجديد الفلاحي والريفي على أرض الواقع؟ لأنّه لا يمكن التكلّم عن حجم المبالغ المصروفة والجهود المبذولة بقدر ما يجب التكلّم عن مردوديتها...

إنّ الإجابة على هذه التساؤلات يدفع إلى استعراض تطوّر الإنتاج الفلاحي خلال هذه الفترة للمقارنة مع الأهداف وتحديد نسبة انجازها، وهو ما سيتمّ التطرّق إليه في المبحث الأخير.

المبحث الرابع: انعكاسات جهود السياسة الوطنية على أداء القطاع الفلاحي في ولاية قالمة

يعدّ الاهتمام بتقدير أثر البرامج التنموية مسألة جدّ مهمّة، حيث يمكن تقييم مدى جدواها ونجاعتها على أرض الواقع، وكذا الكشف عن أوجه الخلل أو القصور المترتّبة عنها، فيتسنّى لمتخّذي القرار بعد ذلك تداركها وإجراء التعديلات اللّازمة التي تسمح بالتأثير في القطاع الفلاحي بشكل فعّال وايجابي للمساهمة في تحقيق الأهداف التّنمويّة للدولة. وعليه يتمّ التطرّق في هذا المبحث إلى انعكاسات جهود التنمية في القطاع الفلاحي من خلال عرض أهمّ مؤشّرات الأداء الفلاحي في ولاية قالمة.

المطلب الأول: تحليل تطوّر المساحات الفلاحية خلال الفترة (2000-2013)

إنّ المساحة الفلاحية المستغلة هو مؤشّر يُستخدم لمعرفة إمكانيّة وقدرة الإنتاج، ويمكن تتبّع تطوّر المساحات الفلاحية في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013) في الجدول الموالي:

الجدول (4-17)

تطوّر المساحات الفلاحية في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: هكتار

السنوات	2000	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013
المساحة الفلاحية الإجمالية(1)	264.618	264.618	264.618	264.618	264.618	264.618	264.618	264.618	264.618	264.618
المساحة الفلاحية المستغلة(2)	180.000	185.988	186.423	187.297	187.338	187.338	187.338	187.338	187.338	187.338
نسبة 1/2	68,03	70,3	70,4	70,8	70,8	70,8	70,8	70,8	70,8	70,8
المساحة المسقية(3)	7.067	9.703	9.801	10.104	8.640	9.378	10.389	13.113	15.115	14.297
نسبة 2/3	%3,9	%5,2	%5,3	%5,4	%4,6	%5,0	%5,6	%7,0	%8,1	%7,6

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

– MADR, (2000): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.
– DSA, (2012): **"Evolution des principales productions (2004-2011)"**, Wilaya de Guelma.
– DSA, (2014): **"Statistiques agricoles (2011-2013)"**, Wilaya de Guelma.

يتّضح من خلال معطيات الجدول السابق أنّ هناك تحسّنا محسوسا في المساحات الفلاحية في ولاية قالمة، فقد سمح تطبيق المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في شطره الأول بتسجيل نتائج ايجابية خلال تلك الفترة، حيث ارتفعت المساحة الفلاحية المستغلّة بأكثر من 3% خلال فترة تطبيق المخطّط، نتيجة برامج الاستصلاح الفلاحي التي كانت أولويّة اقتضتها الضرورة بعد الإهمال الذي حلّ بالأراضي الفلاحية التي تسبّب فيها المعاناة المأسوية في الفترة السابقة، حيث انتقلت من مساحة تقدّر بحوالي 180.000 هكتار سنة 2000 بداية تطبيق المخطّط إلى حوالي 185.988 هكتار سنة 2004، كما سمح اقتناء أدوات جديدة للسقي في إطار هذا المخطّط بارتفاع حجم المساحة المسقية إلى حوالي 9.703 هكتار سنة 2004، في حين لم تكن تتجاوز 7.067 هكتار سنة 2000، محقّقة بذلك ارتفاعا في المساحة المسقية بأكثر من 37% خلال أربع سنوات.

كما شهدت المرحلة الثانية من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ارتفاعا محسوسا في المساحة الفلاحية المستغلّة بالولاية، حيث انتقلت من مساحة تقدّر بحوالي 186.423 هكتار سنة 2005، لتصل إلى حوالي 187.297 هكتار، 187.333 هكتار عامي 2006، 2007 على الترتيب، كما بلغت سنة 2009 حوالي 187.338 هكتار. وبهذا فقد عرفت المساحة الفلاحية المستغلّة نموّا بين سنتي 2005 و2009 قُدّر بحوالي 0,5%. كما أنّ استمرار الدولة في تشجيع السقي بالطرق الحديثة انعكس بصورة واضحة في تطوّر المساحات المسقية، والتي انتقلت من مساحة تقدّر بحوالي 9.801 هكتار سنة 2005 إلى حوالي 10.389 سنة 2009، أي بمعدّل نموّ يقدّر بنحو 6% خلال فترة تطبيق البرنامج.

وعلى صعيد آخر، وفي إطار تطبيق السياسة الفلاحية الجديدة، لم تعرف المساحات الفلاحية المستغلّة تطوّرا خلال هذه الفترة، حيث قدّرت حجم المساحة الفلاحية المستغلّة سنة 2010 نحو

187.338 هكتار، وبقيت نفسها سنة 2013 قبل انتهاء فترة تطبيق السياسة، وهذا بالرغم من كلّ برامج الاستصلاح التي جاء بها هذا البرنامج. وفي المقابل، ارتفعت المساحة المسقية بفضل برنامج تكثيف استخدام الأنظمة المقتصدة للمياه، إذ شكّلت المساحة المسقية 7,6% من المساحة الفلاحية المستغلّة سنة 2013 بعدما كانت تقدّر بنحو 5,6% سنة 2009، ولعلّ الهدر الكبير في الموارد المائية من طرف الفلاحين ذاتهم هو من يتسبّب في العديد من الأحيان في ضعف المساحة المسقية.

وتعتبر هذه الزيادة في الأراضي الفلاحية خلال هذه الفترة غير كافية، على اعتبار أن هذه الأراضي ضيّقة مقارنة بعدد السكان، ويضاف إليها السطو المستمر للأراضي ذات الطابع الفلاحي، كما أنّ المساحات المستريحة تسبّبت في تقلّص الأراضي الفلاحية المستغلّة، إذ تشير إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة أنّ مساحة الأراضي المستريحة عرفت ارتفاعا بين سنتي 2000 و2013 بمعدّل 3%، حيث انتقلت من 65.329 هكتار سنة 2000 إلى 67.304 هكتار سنة 2013. وزيادة على ذلك تجد أنّ الأراضي الفلاحية الصالحة في الولاية تعاني من التشتّت والتفتّت حسب مسؤولي القطاع الذين تمّ الالتقاء بهم، أي أنّ عددا كبيرا من المستثمرات تحوز على مساحات صغيرة جدا، وهذه من أكبر المشاكل التي تعاني منها الأراضي الصّالحة للفلاحة؛ بحيث يصعب إدخال التقنيات الحديثة في المستثمرات ذات الحيازات الصغيرة، ممّا يؤدّي إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية، وبالتالي تصبح الفلاحة مجبرة لإتّباع أساليب تقليدية في الإنتاج.

ولكن لا يمكن إخفاء الإنجازات المحقّقة بفضل جهود الفلاحين من أجل تحسين مستثمراتهم الفلاحية والتكيّف مع الأوضاع الحالية، وبفضل حجم الإمكانات المالية والمادّية المسخّرة لذلك، وكذلك بفضل جهود الدولة وعزمها لتطوير القطاع الفلاحي، إذ تمّ حدوث تغييرات على الأراضي الفلاحية أهمّها[1]:

[1] احصائيات مقدّمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة.

✓ زيادة في مساحات التشجير بنسبة 198,7% بين سنتي 2000 و2013؛

✓ زيادة في المساحات المسقية بنسبة 102,7% خلال نفس الفترة.

المطلب الثاني: تحليل تطوّر الإنتاج الفلاحي خلال الفترة (2000-2013)

يعدّ مؤشّر الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني من المؤشّرات الدالّة على تطوّر القطاع الفلاحي، إذ يعتمد على المساحات المخصّصة للمحاصيل، ويضاف لها عامل الإنتاج والإنتاجية (المردودية). وعليه سيتمّ التطرّق إلى تطوّر الإنتاج النباتي والحيواني من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تحليل تطوّر الإنتاج النباتي خلال الفترة (2000-2013)

يشمل الإنتاج النباتي محاصيل الحبوب (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الخرطال)، الطماطم الصناعية، البقول الجافّة، الخضروات وغيرها.

أولا- إنتاج الحبوب:

يعتبر محصول الحبوب الغذاء الرئيسي للسكان في الجزائر عموما، ونخصّ بالذكر القمح الصلب والقمح الليّن، في حين يعتبر الشعير والشوفان كمواد التغذية بالنسبة للحيوانات.

فمن خلال البيانات الواردة في الملحق (8) لتطوّر إنتاج الحبوب خلال الفترة (2000-2013)، يتبيّن أنّ هناك تذبذبا كبيرا في الإنتاج، وتعدّ سنة 2002 أقلّ كمية مسجّلة طيلة الفترة المدروسة، إذ عرفت انخفاضا بمعدّل 51,4% عن سنة 2000، حيث انتقلت كمية الإنتاج من 886.000 قنطار سنة 2000 إلى 430.850 سنة 2002، ويعود ذلك إلى تقلّص المساحة المزروعة بحوالي 3,9%، حيث انتقلت من 91.910 هكتار سنة 2000 إلى 88370 هكتار سنة 2002 (الملحق 9)، ليعرف بعده الإنتاج تحسّنا كبيرا سنة 2003، محقّقا بذلك زيادة قدرها 270%، حيث انتقل من 88.370 قنطار سنة 2002 إلى 89.065 قنطار سنة 2003، بفعل تحسّن تساقط الأمطار والارتفاع المحسوس في المساحة

المزروعة التي بلغت 89.065 هكتار سنة 2003 بعدما كانت تبلغ 88.370 هكتار سنة 2002، أي بمعدّل نمو يقارب 1%. وبفضل البرامج الفلاحية التي شهدتها الولاية خاصّة في مجال تكثيف إنتاج الحبوب، عرف الإنتاج تطوّرا ملحوظا خلال السنوات اللّاحقة، حيث وصل إلى 2.005.420 قنطار سنة 2013 محقّقا قفزة نوعية لم يشهدها من قبل، حيث بلغ معدّل النمو 126,4% عن سنة 2000، وهو مؤشّر جدّ ايجابيّ بالنسبة لولاية قالمة في هذا المجال، بفضل المجهودات المبذولة من طرف الدولة والفلاحين، وبفضل برامج الدعم المخصّصة لهذه الشعبة الفلاحية، خاصّة عند إقتناء عوامل الإنتاج الزراعية كمعدّات البذر والتسميد ومكافحة الأعشاب الضارة مع الحرث المبكر، إذ يستفيد الفلاح من 6.000 دينار/ الهكتار، وفي حالة دون الحرث يدعم بـ 4.100 دينار/ الهكتار، كما بلغت عدد المشاريع المعتمدة في شعبة الحبوب 5.070 مشروع خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ما مثّل نسبة 70% من اجمالي المشاريع المعتمدة في المخطّط، ولكن هذا لا يخفي بعض التغيّرات التي تحدث من سنة إلى أخرى، حيث تتحكّم فيها التقلّبات المناخية بالدرجة الأولى، وسنة 2008 أحسن مثال على ذلك، حيث عرفت الولاية موجة من الجفاف بسبب انخفاض كمية الأمطار المسجّلة خلال أشهر فيفري وأفريل وماي، وهي الفترة التي تتطلّب أكبر كمّية من المياه بالنسبة للحبوب، وبالتالي أدّت إلى انخفاض الإنتاج الذي بلغ 1.064.188 قنطار في ذات السنة.

وعلى صعيد آخر، عرفت مردودية إنتاج الحبوب تطوّرا ملحوظا خلال نفس الفترة، وذلك نتيجة إرتفاع حجم الإنتاج من جهة، وزيادة المساحات المخصّصة لإنتاج الحبوب من جهة أخرى، حيث انتقل مردود الهكتار الواحد من الحبوب من 10,2 قنطار سنة 2000 إلى 24,5 قنطار سنة 2013، بمعدّل زيادة قارب 141% (الملحق 9)، وهو مؤشّر جيّد يؤكّد على عزم الفلّاحين على رفع التحدّي بالنسبة لهذا المحصول، لأنّ الرهان اليوم ليس زيادة الإنتاج الفلاحي فقط، وإنّما زيادة مردودية الهكتار الواحد، في ظلّ

تقلّص المساحات الفلاحية لاعتبارات عديدة، ولا يتمّ ذلك إلّا باتّباع أساليب الإنتاج الحديثة، وتطبيق العلم والمعرفة في مجال الفلاحة، لأنّ هناك غياب أو تغييب لهذا المجال على أرض الواقع.

الشكل (4-3)

تطوّر إنتاج الحبوب في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: قنطار

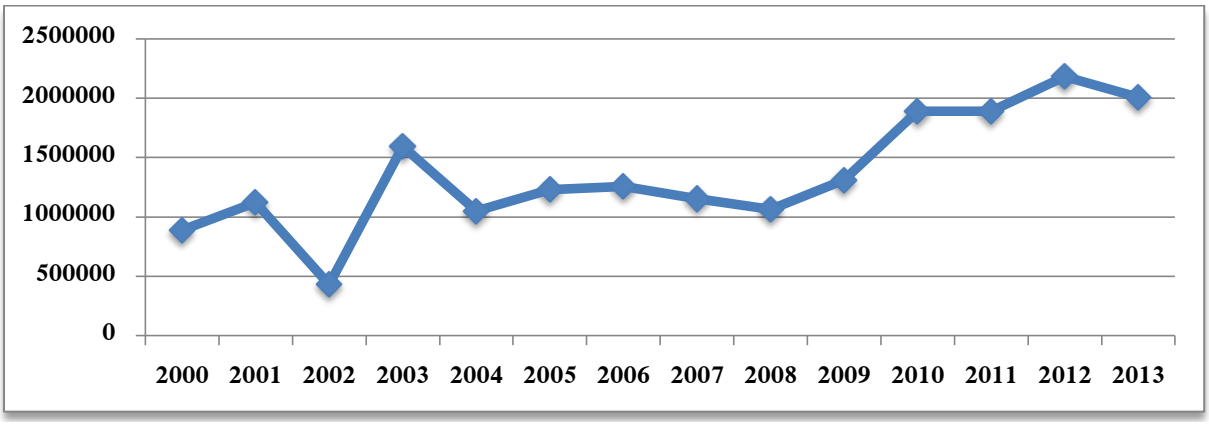

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات الملحق (8).

وبهذا فقد حقّقت الولاية الهدف المنشود والمتوقّع من محصول الحبوب في إطار عقود النّجاعة، إذ فاق المعدّل المسطّر وهو بلوغ 1.797.260 قنطار كمتوسّط للفترة (2009-2013)، حيث وصل الإنتاج الفعلي إلى 1.856.552 قنطار لنفس الفترة، محقّقا بذلك انجازا قدره 103,3%.

ثانيا- إنتاج البقول الجافّة:

تعتبر محاصيل البقول الجافّة من المجموعات الفلاحية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة، لكونها تشكل مصدرا رئيسيّا للبروتين الذي يحتاجه الإنسان في تغذيته اليومية، ولهذا فإنّ إنتاجها على درجة كبيرة من الأهمية، كما أنّ زيادة إنتاج أيّ نوع منها يحقّق مزيدا من الأمن الغذائي، وأيّ نقص في إنتاج أيّ منها يمثّل بدون شك حالة حرجة. وتضمّ البقول الجافّة: الفول الجاف؛ الحمص، العدس؛ البازلاء...

فمن خلال معطيات الملحق (8) يمكن تتبّع تطوّر إنتاج البقول الجافّة في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)، إذ يشير إلى أنّ حجم الإنتاج عرف تذبذبا خلال السنوات الأولى من بداية تطبيق

المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث بلغ متوسّط الإنتاج خلال الفترة (2000-2008) حوالي 14.000 قنطار، ليرتفع بداية تطبيق سياسة التجديد الفلاحي، إذ وصلت كمّية الإنتاج إلى 70.310 قنطار سنة 2013، بزيادة قدرها 402,2% عن متوسّط الإنتاج للفترة (2000-2008)، وتعزى هذه الزيادة إلى التحفيزات والدعم المقدّم إلى هذه الشعبة الفلاحية، حيث يتمّ تقديم منحة جمع المحصول بنحو 3.000 دينار/ القنطار بالنسبة للبازلاء، و2.600 دينار/ القنطار بالنسبة للعدس، كما يمنح هذا الدعم للفلّاحين الذين يقدّمون إنتاجهم إلى تعاونيات الحبوب والبقول الجافّة المنتشرة عبر تراب الولاية والمقدّرة بنحو 14 نقطة تخزين.

الشكل (4-4)

تطوّر إنتاج البقول الجافّة في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: قنطار

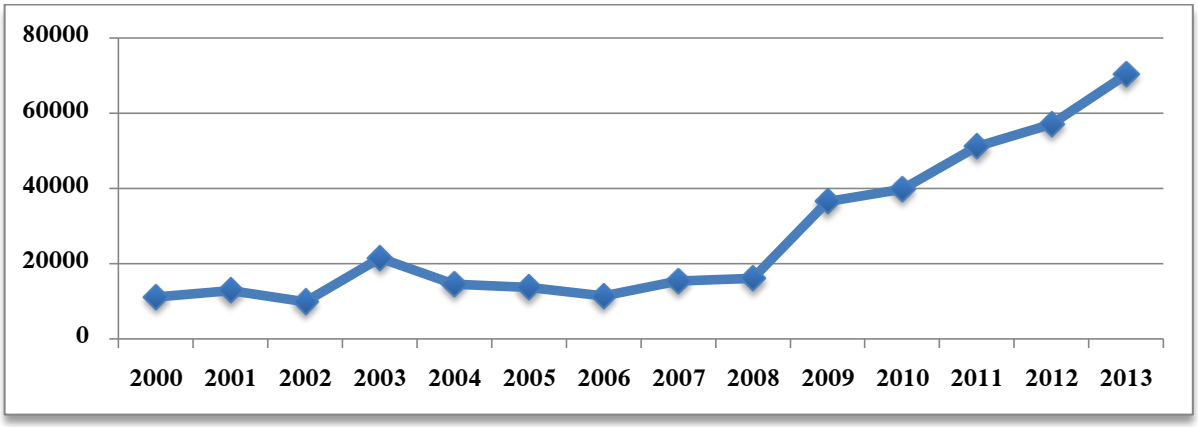

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات الملحق (8).

وعلى هذا الأساس، حقّقت الولاية انجازا كبيرا في مجال إنتاج البقول الجافّة، إذ تجاوز الإنتاج الأهداف المسطّرة في إطار عقود النجاعة للفترة (2009-2013) وذلك بهدف مسطّر عند 41.180 قنطار، في حين بلغ متوسّط الإنتاج خلال هذه الفترة 50.953,4 قنطار، محقّقة بذلك نسبة انجاز تقارب 124% عن الهدف المتوقّع.

ثالثا- إنتاج الخضروات:

تضمّ شعبة الخضروات العديد من المحاصيل، منها: البطاطا؛ الطماطم؛ البصل؛ الجزر... وغيرها. ويمكن تتبّع تطوّر إنتاج الخضروات في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013) من خلال المعطيات الواردة في الملحق (8).

ويتبيّن أنّ حجم الإنتاج لم يعرف تطوّرا محسوسا خاصّة خلال فترة تطبيق المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية خلال الفترة (2000-2008)، ماعدا الإنتاج المسجّل سنوات 2003، 2004، 2006، حيث بلغ الإنتاج 1.057.060 قنطار، 1.039.002 قنطار، 1.051.197 قنطار على التوالي، وذلك بفعل توسيع الزراعات الحقلية الموسمية الجافّة ذات الاستهلاك الواسع على غرار الطماطم، البطاطا، البصل، الثوم... يضاف لها توفير الشروط النوعية والتحكّم في المسار التقني لهذه المحاصيل، في حين أنّ كمّية الإنتاج في بعض السنوات تضرّرت كثيرا بالعوامل المناخية على غرار سنوات 2001، 2007، 2008، إذ بلغ حجم الإنتاج 701.830 قنطار، 856.321 قنطار، 899.255 قنطار على التوالي، نظرا لارتباط محاصيل الخضروات بحجم وتوزيع الأمطار الربيعية شأنها شأن الحبوب، كما لوحظ أيضا في مرحلة الجني عدم كفاية اليد العاملة، يقابلها ضعف مستوى المكننة.

وبداية من سنة 2009 شهدت محاصيل الخضروات ارتفاعا محسوسا، إذ انتقل حجم الإنتاج من 1.031.025 قنطار سنة 2009 إلى 2.931.520 قنطار سنة 2013، أي بزيادة قدرها 184,3%، وبمعدّل قدره 254% عن الكمية المنتجة كمتوسّط للفترة (2000-2008) والمقدّرة بنحو 828.911 قنطار، وذلك بفعل برنامج الدعم المقدّم للفلاحين المنتجين، وتحسّن إنتاج البطاطا والطماطم التي تعتبر من المحاصيل الأساسية في غذاء الفرد، حيث شهدت سياسة التجديد الفلاحي تقديم دعم لمنتجي البطاطا يتمثّل في دعم شراء الآلات الفلاحية لغرس البطاطا بمبلغ 100.000 دينار، مع اشتراط أن يكون مالكا

أو مستغلّا لقطعة أرض تفوق 5 هكتارات، بالإضافة إلى دعم استخدام الموارد الطاقوية من الكهرباء والمازوت، إذ تدعّم الأرض الفلاحية فيما يخصّ الكهرباء بـ 170 دينار/ الهكتار، و140 دينار/ الهكتار فيما يخصّ المازوت.

الشكل (4-5)

تطوّر إنتاج الخضروات في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: قنطار

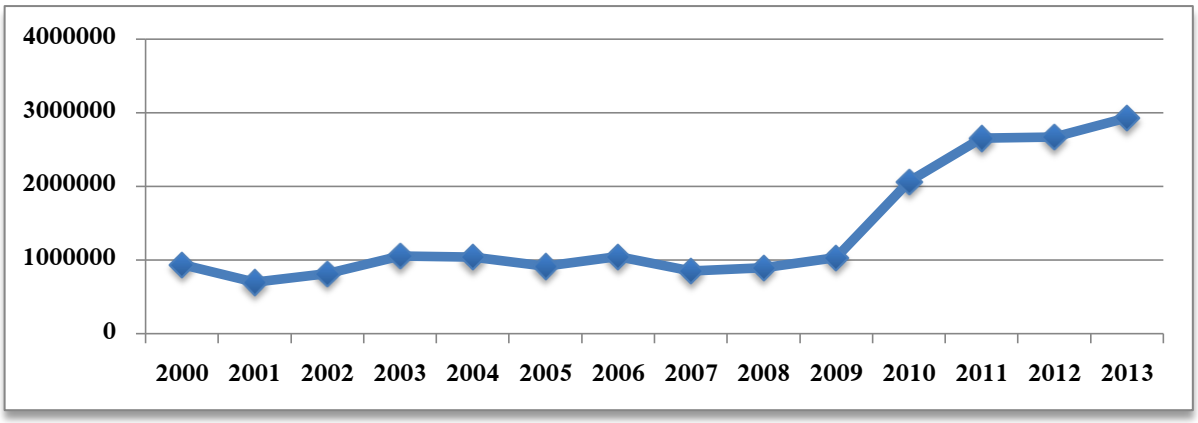

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات الملحق (8).

وفي إطار عقود النجاعة، فاق إنتاج محاصيل الخضروات الأهداف المسطّرة، إذ بلغ متوسّط الإنتاج خلال الفترة (2009-2013) معدّل 2.272.239,8 قنطار، في حين قدّر حجم الإنتاج المتوقّع خلال نفس الفترة بنحو 1.830.000 قنطار، ما يمثّل 124,2% كنسبة انجاز محقّقة.

رابعا- إنتاج الطماطم الصّناعية:

تعدّ الطماطم الصّناعية من الزراعات الصّناعية إلى جانب التبغ، إذ تحتلّ مكانة هامّة في الولاية، وتعدّ كذلك من المحاصيل الاستراتيجية في الولاية، فهي بذلك تعدّ مكسبا هامّا بالنسبة للصناعة التحويلية، إذ يتواجد بالولاية حاليّا أربع وحدات لتحويل الطماطم، حيث يعتبر مجمّع "بن عمر" أحد أهمّ الصناعيين في الولاية في هذا المجال (سيتمّ التطرّق إليه لاحقا في أحد أجزاء هذا المبحث).

ويمكن تتبّع تطوّر إنتاج الطماطم الصناعية في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013) من خلال

الملحق (8). ويتّضح من خلال الملحق أنّ إنتاج الطماطم الصّناعية في الولاية لم يعرف تطوّرا كبيرا خلال الفترة (2000-2008)، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى نقص اليد العاملة التي تقوم بجنيها، ممّا يهدّد الإنتاج بالفساد والتلف، وهذا ما ينجرّ عنه خسائر كبيرة يتكّبدها الفلاحون، ممّا جعل أغلبهم يهجر زراعة الطماطم الصناعية إلى زراعة الحبوب التي لا تتطلّب يد عاملة كبيرة، غير أنّ الإنتاج شهد ارتفاعا إلى غاية سنة 2013، حيث وصل إلى 1.984.810 قنطار سنة 2013، محقّقا نموّا قدره 330,5% عن سنة 2000، وقد كانت سنة 2009 انطلاقة جيّدة لرفع الإنتاج، وذلك بفضل الدعم الممنوح للفلاحين من أجل تطوير شعبة الطماطم، خاصّة في مجال التكوين والتأطير وإدخال التقنيات العلمية الحديثة للرفع من المحصول كتوفير الأدوية الفلاحية اللازمة في وقتها للمنتجين، واعتماد طرق السقي بالتقطير وغيرها من الإمكانيات الأخرى التي سهرت الدولة على توفيرها للفلاحين على غرار إدخال نظام المكننة خلال عملية زرع وجني محصول الطماطم الصناعية، إلّا أنّ بعض الفلاحين غير قادرين على شرائها بالرغم من القروض والتدعيمات المحفّزة من طرف الدولة، وللإشارة فإنّ ولاية قالمة من بين الولايـات التي تشكّل العصب الحسّاس لإنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر.

الشكل (4-6)

تطوّر إنتاج الطماطم الصّناعية في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: قنطار

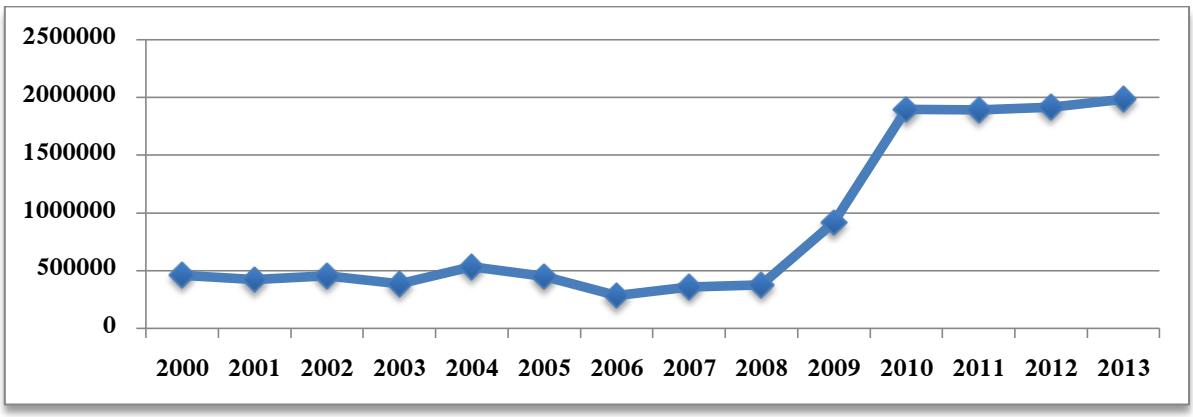

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات الملحق (8).

وبفضل هذه النتائج المحرزة، فقد فاق انتاج الطماطم الصناعية هي الأخرى أهداف عقود النّجاعة بمعدّل 156,4%، إذ بلغ متوسّط الإنتاج المحقّق خلال الفترة (2009-2013) معدّل 1.719.864 قنطار، في حين كان يتوقّع إنتاج 1.100.000 قنطار خلال نفس الفترة.

الفرع الثاني: تحليل تطوّر الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2004-2013)

يشكّل الإنتاج الحيواني جزءا مهمّا من الإنتاج الفلاحي سواءً من حيث مساهمته في الناتج المحلي الفلاحي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكّان من مختلف المنتجات الحيوانية، وتزداد أهميته أكثر نظرا لثقله في تركيبة الإنتاج الفلاحي. وتضمّ الثروة الحيوانية في ولاية قالمة: الأبقار، الأغنام، الماعز، بالإضافة إلى الدّواجن وتربية النّحل.

أولا- إنتاج اللحوم الحمراء:

تعتبر اللحوم من السّلع التي يزيد استهلاك الفرد منها بمعدّلات عالية تعادل أو تفوق نمو الدخل لدى المستهلك، وقد شهدت ولاية قالمة تحسّنا كبيرا في إنتاج اللحوم الحمراء خاصّة خلال السنوات الأخيرة كما يبيّنه الملحق (8). فقد عرف الإنتاج تأرجحا من سنة إلى أخرى، حيث بلغ حوالي 30.044 قنطار سنة 2004، ثمّ ارتفع بنسبة 10,4% سنة 2005 بإنتاج قدره 33.182 قنطار، وانخفض سنة 2006 بنحو 34,5%، حيث بلغ 21.731 قنطار. ويعود ذلك إلى الصعوبات التي تعترض الموّالين والمربّين، والمتعلّقة أساسا بأوضاعهم المالية الصعبة وغلاء وندرة وسائل الإنتاج، بالإضافة إلى الظروف والعوامل المناخية، وخاصّة ضعف تساقط الأمطار وانعكاساتها على حالة المراعي الطبيعية وما توفّره من المواد العلفية الضرورية للتّغذية. ليشهد بعدها ارتفاعا تدريجيا خلال السنوات اللاحقة، حيث وصل حجم الإنتاج إلى 117.581 قنطار سنة 2013 محقّقا نموّا قدره 291,4% عن سنة 2004، ويعود هذا التحسّن إلى التدابير المتّخذة لرفـــع الإنتاج من خلال التركيـــز على علف الماشية المحسّنة، وتكثيـــف تربيـة الأبقار

والأغنام والماعز، زيادة على دعم التلقيح الاصطناعي.

الشكل (4-7)

تطوّر إنتاج اللحوم الحمراء في ولاية قالمة خلال الفترة (2004-2013)

الوحدة: قنطار

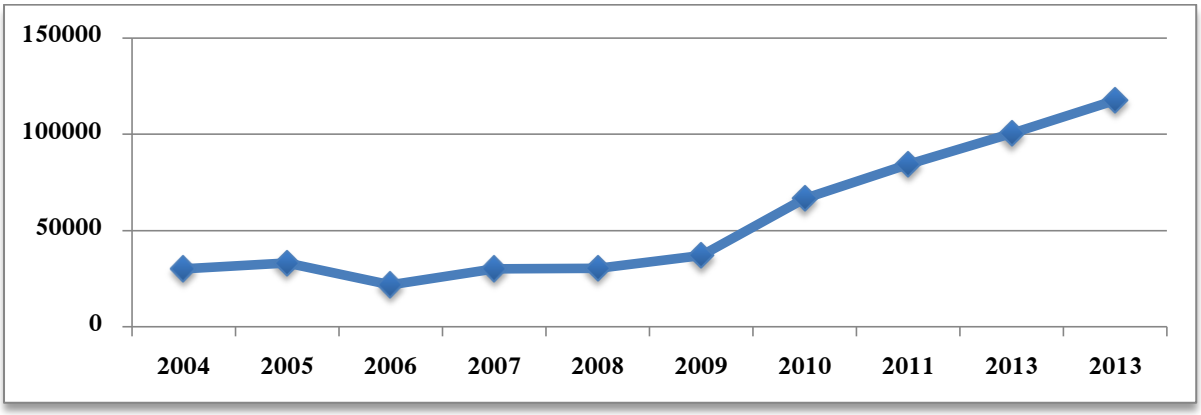

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات الملحق (8).

وبهذا تجاوز حجم الإنتاج المحقّق خلال الفترة (2009-2013) الهدف المتوقّع في إطار عقود النّجاعة بنسبة 100,3%، حيث قدّر الهدف بالوصول إلى 81.000 قنطار خلال نفس الفترة، بينما تمّ إنتاج 81.258,2 قنطار.

ثانيا- إنتاج اللحوم البيضاء:

تعتبر اللحوم البيضاء من النواتج الرئيسية للحوم الدواجن كالدجاج والديك الرومي، حيث أولته الحكومة أهمية كبيرة من خلال الدعم وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التّدجين.

ويتّضح بشكل جلّي من خلال البيانات الاحصائية للملحق (8) التطوّر الكبير الذي عرفه إنتاج اللحوم البيضاء في ولاية قالمة، إذ عرف زيادات طفيفة فقط خلال الفترة (2004-2008)، لكن مع انطلاق السياسة الفلاحية الجديدة سنة 2009 ارتفع حجم الإنتاج ليصل إلى 73.018 قنطار سنة 2013، محقّقا بذلك زيادة قدرها 570% عن سنة 2004 خلال 10 سنوات، ويعود ذلك إلى الدعم المقدّم إلى مربّي الدواجن، إذ تمّ تغيير في عملية دعم تنمية الإنتاج والإنتاجيـــة بكل ما يتعلق بهـــا مـن

اقتناء العتاد والتجهيزات الخاصة بالتّربية، وكذا تحسين شروط البيئة الداخلية للمنشأة الخاصّة بتربية الدجاج وشروط إنتاج اللحوم، وتحسين شروط تربيه دجاج البيض، حيث أصبحت كل هذه الأعمال تدعَّم بنسبة 30% من حجم الاستثمار، مع وضع حدود قصوى لدعم أي استثمار كما أُشير إليها سابقا.

الشكل (4-8)

تطوّر إنتاج اللحوم البيضاء في ولاية قالمة خلال الفترة (2004-2013)

الوحدة: قنطار

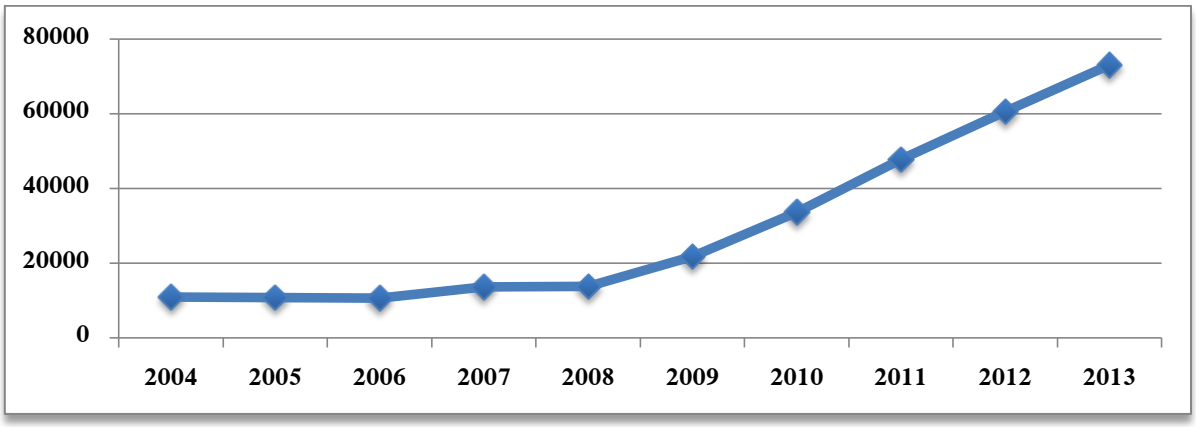

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات الملحق (8).

وبناءً على ذلك، فاقت كمية الإنتاج كلّ التوقّعات بخصوص عقود النجاعة، حيث كانت تهدف إلى تحقيق 35.800 قنطار كمتوسط للفترة (2009-2013)، في حين وصل الإنتاج الفعلي إلى ما قيمته 47.368,8 قنطار، بنسبة انجاز فاقت 132% عن الهدف المتوقّع.

ثالثا- إنتاج الحليب:

يعتبر الحليب من المكونات الغذائية الأساسية، لكونه أحد المصادر الطاقوية للبروتين الحيواني، والذي ترتبط بالصحة العامّة للإنسان. وعلى هذا الأساس فقد سعت الجزائر إلى ضرورة توفير المراعي والأعلاف الخضراء على مدار السنة من أجل الرفع من القدرات الإنتاجية من الحليب، إذ يتمّ تربية نوعين من الأبقار لغرض إنتاج الحليب، وهي الأبقار المحلية والأبقار المحسّنة.

وفي هذا الإطار، عرف إنتاج الحليب في ولاية قالمة تطوّرا ملحوظا خـــلال الفترة (2004-2013)

كما هو مبيّن في الملحق (8)، إذ تشير البيانات أنّ إنتاج الحليب شهد ارتفاعا محسوسا خلال الفترة المدروسة، حيث بلغ نحو 30.052 (10^3 لتر) سنة 2004، ليرتفع خلال السنوات اللاحقة، حيث وصل إلى 50.310 (10^3 لتر) سنة 2013، محقّقا بذلك زيادة قدرها 67,4% عن سنة 2004، ويعود هذا التحسّن إلى جملة التدابير والتحفيزات الميدانية، والتي تمحورت حول إعادة تعمير الإسطبلات وتسيير القطعان بطريقة حديثة وعلمية، بالإضافة إلى توسيع المساحات الخاصّة بالأعلاف الخضراء، وكذا تحسيس المنتجين بأهمية الإندماج في عملية الجمع المنَظّم للحليب وإطّلاعهم بالتحفيزات المتوفّرة والدعم المالي المخصّص لهذه الشعبة، إذ يتمّ تقديم دعم بـ 12 دينار/ لتر لكل مربّي منتج لحليب البقر والماعز، ودعم بـ 5 دينار/ لتر بالنسبة لمُجمّعي الحليب ولمراكز الجمع، وكذا دعم ما بين 2 و4 دينار لكلّ محوّل مصنّع للحليب المبستر المعبّأ، بالإضافة إلى دعم انتاج الأعلاف والمقدّرة بـ 50% بسقف لا يتعدّى 6.000 دينار/ هكتار لكلّ مستثمر فلاحي يدمج الزراعات العلفية في أنظمته الإنتاجية، زيادة على دعم اقتناء خزّانات الجمع وأحواض التبريد وغيرها. كما ساهمت التساقطات المطرية كذلك في تحسّن الإنتاج نتيجة ارتواء المراعي الخضراء، وما تشكّله من غذاء مناسب وصحّي للأبقار.

الشكل (4-9)

تطوّر إنتاج الحليب في ولاية قالمة خلال الفترة (2004-2013)

الوحدة: 10^3 لتر

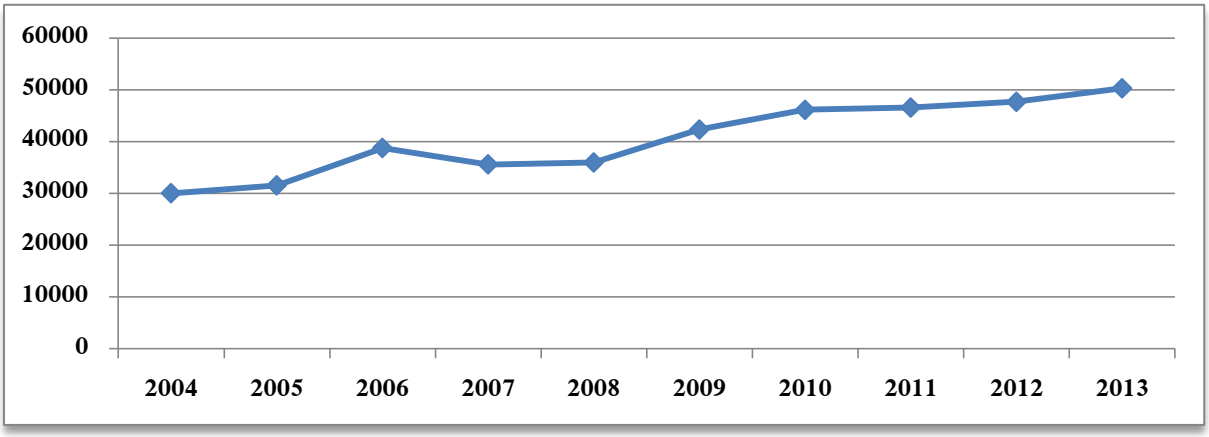

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات الملحق (8).

وتجدر الإشارة إلى أنّه برغم الكمية المنتجة من الحليب إلّا أنّ النوعية في العديد من الأحيان ليست بالجيّدة، ويرجع ذلك إلى عدم احترام المحوّلين للنسبة الضرورية للحليب الطازج في حليب الأكياس.

وعلى صعيد آخر، سجّلت شعبة الحليب تقدّما محسوسا فيما يخصّ عقود النّجاعة، إذ بلغ الإنتاج الفعلي 46.610,6 (10^3 لتر) خلال الفترة (2009-2013)، في حين كان الهدف المسطّر هو بلوغ 43.200 (10^3 لتر)، أي نسبة انجاز قاربت 108%.

المطلب الثالث: مساهمة الإنتاج الفلاحي المحلي في الإنتاج الفلاحي الوطني

لقد سمح تطوّر الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني خلال الفترة المدروسة بتحقيق معدّلات موجبة في الإنتاج الفلاحي من حيث القيمة كما يوضّحه الشكل الموالي:

الشكل (4-10)

تطوّر قيمة الإنتاج الفلاحي في ولاية قالمة خلال الفترة (2008-2013)

الوحدة: مليون دينار

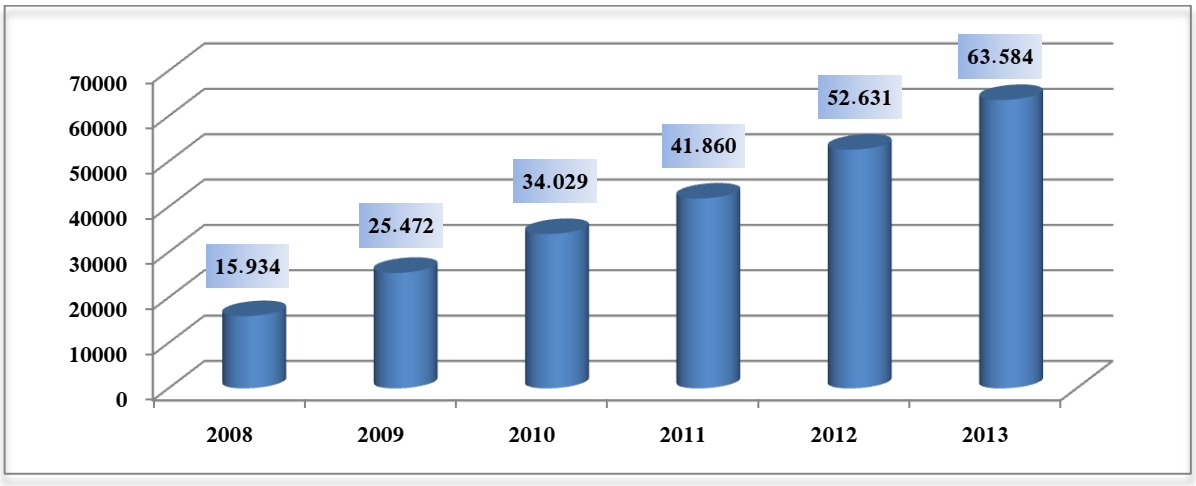

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

DSA, (2014): **"Valeur de la production agricole (2008-2013)"**, Wilaya de Guelma.

يتّضح من خلال الشكل أعلاه أنّ الإنتاج الفلاحي لولاية قالمة سجّل ارتفاعا محسوسا خلال الفترة (2008-2013) من حيث القيمة، حيث انتقل من 15.934 مليون دينار سنة 2008 إلى 63.584 مليون دينار سنة 2013، محقّقا بذلك نموّا قدّر بنحو 3 مرّة، أي بنسبة تقارب 300%. كما أنّ تكثيف

الإنتاج بفعل دعم الدولة عن طريق سياسة التجديد الفلاحي والريفي من خلال توفير الأسمدة والبذور وإدخال التّقنيات الحديثة في الإنتاج، وكذلك رصد الأموال اللازمة لذلك، مكّن الفلاحين من بذل مجهودات كبيرة للرفع من حجم الإنتاج في مختلف المحاصيل الفلاحية بالولاية، كما أنّ تجاوز أهداف عقود النّجاعة الخاصّة بالإنتاج انعكس بشكل ايجابي على قيمة الإنتاج، ولكن هذا لا يخفي حقيقة هذا الإرتفاع الذي قد تتسبّب فيه ارتفاع الأسعار بفعل المضاربة وكثرة الوسطاء وفوضى السوق، إذ من الممكن أن لا يواكب حجم الإنتاج من حيث الكمّية نظيره من ناحية القيمة.

إنّ ارتفاع الإنتاج الفلاحي من حيث القيمة أو الكمية يعدّ مؤشّرا جيّدا على حالة القطاع الفلاحي المحلي، لكن يبقى التساؤل قائما حول مدى مساهمة الولاية في تغطية الإحتياجات الوطنية من هذه المحاصيل الفلاحية الغذائية، وبالتالي امكانية مساهمة الولاية في الأمن الغذائي الوطني واستدامته، إذ أنّ الولاية احتلّت المرتبة 16 وطنيّا، وبنسبة مساهمة في الإنتاج الفلاحي الوطني قدّرت بنحو 2,5%، لتبقى الصدارة لولاية بسكرة بقيمة إجمالية قدّرت بحوالي 150.867 مليون دينار، وبنسبة مساهمة تقدّر بنحو 5,9% من الناتج الفلاحي الوطني[1]. **(الملحق 12)**

ولمعرفة دور أو مدى مساهمة ولاية قالمة في الإنتاج الفلاحي الوطني بشكل أدقّ نوعا ما، سيتمّ مقارنة الإنتاج الفلاحي في الولاية بالإنتاج الوطني لأهمّ المحاصيل الفلاحية الاستراتيجية كما هو موضّح في الجدول الموالي:

[1] DSA, (2014): **"Valeur de la production agricole (2008-2013)"**, Op.cit.

الجدول (4-18)

مساهمة ولاية قالمة في الإنتاج الفلاحي الوطني لعام 2013

المحاصيل الفلاحية	الإنتاج الفلاحي المحلي (قنطار)	الإنتاج الفلاحي الوطني (قنطار)	معدّل التغطية (%)	المرتبة وطنيا
الحبوب	2.005.420	49.100.000	4,1	10
البطاطا	2.931.520	48.800.000	6,0	13
الحليب (10^3 لتر)	50.310	3.400.000	1,5	28
اللحوم الحمراء	117.581	4.700.000	2,5	12
اللحوم البيضاء	73.018	4.200.000	1,7	22

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

- معطيات الملحق (8) ومعطيات الجدول (3-2).

-MADR, (2014): **"Evaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole-compagne agricole 2013)"**, 20eme session d'évaluation trimestrielle, 8 et 9 Mars 2014, Alger: Algérie.

يتّضح من خلال الجدول أعلاه أنّ ولاية قالمة تساهم بنسب بسيطة جدّا في الإنتاج الفلاحي الوطني، وهذا بالرغم من القدرات الفلاحية الكبيرة التي تتمتّع بها الولاية، فالملاحظ أنّ محصول البطاطا هو الذي يحظى بمساهمة كبيرة في الولاية بنسبة 6%، إذ تحتلّ المرتبة 13 وطنيّا، يليه محصول الحبوب بنسبة 4,1%، محتلّة المرتبة 10 وطنيّا، ثمّ اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الحليب بالنسب 2,5%، 1,7%، 1,5% والمراتب 12، 22، 28 على الترتيب*.

إنّ كلّ هذه النتائج المحقّقة تدفع بالتساءل عن هذه المساهمة الضعيفة، أو بمعنى آخر؛ مالفائدة من تحقيق إنجازات كبيرة في مجال عقود النّجاعة إذا كانت الولاية لا تشارك في تلبية احتياجات الوطن من المواد الغذائية الأساسيّة، والتي تعدّ من اختصاص الولاية كالحبوب والحليب واللحوم، رغم أنّ من

* في سنة 2012 احتلّت ولاية قالمة المرتبة 8 وطنيا بالنسبة لانتاج الحبوب، المرتبة 13 بالنسبة للبطاطا، المرتبة 28 بالنسبة للحليب، المرتبة 15 بالنسبة للحوم الحمراء، المرتبة 22 بالنسبة للحوم البيضاء. (احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عام 2013).

وللاستزادة، انظر في ذلك:

MADR, (2014): **"Evaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole-compagne agricole 2012)"**, 19eme session d'évaluation trimestrielle, 5 et 6 Janvier 2013, Alger: Algérie.

اهتمامات الولاية الثروة الحيوانية وميدان تخصّصها في الحبوب*، إذ كان من المفروض أن تغطّي نسبة معتبرة من الاحتياجات الوطنية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى ما مدى امكانية تحقيق الهدف الأسمى وهو الأمن الغذائي الذي يبقى رهانا كبيرا بالنسبة للجزائر للتقليص من حجم الفاتورة الغذائية؟

وبالتالي ما يمكن استخلاصه هو أنّه بالرغم من النتائج المحقّقة إلّا أنّها مازالت بعيدة عن النتائج المرجوّة مقارنة بالمؤهّلات الكبيرة للولاية، إذ لابدّ من إعادة النظر في السياسات المصاغة، وذلك للتمكّن من تحقيق الأهداف المرجوّة على أرض الواقع، خاصّة في ظلّ الإمكانات الفلاحية التي تزخر بها الولاية، إذ يبقى رهان تحقيق شروط التنمية الفلاحية وتطوير الإنتاج الفلاحي قائما، كي تساهم بنسبة أكبر، وخاصّة في ميادين تخصّصها.

ومن جانب آخر، فإنّ التحدّث عن الكمّ وحده لا يكفي إذا كان الأفراد ذو الدخل الضعيف لا يصلون إلى مختلف السلع الغذائية التي توفّرها الولاية، نظرا لإرتفاع أسعارها نتيجة المضاربة وكثرة الوسطاء، وفي ظل غياب الرقابة والمتابعة لمثل هذه الحالات، إذ تتّسم الأسواق التجارية بالفوضى، إذ يجب التنسيق بين المعنيين بالأمر، ونشير في ذلك إلى مديرية الفلاحة ومديرية التجارة من أجل ضمان وصول المنتوج إلى المستهلك دون وجود كمّ هائل من الوسطاء داخل السوق.

المطلب الرابع: تحليل تطوّر اليد العاملة الفلاحية خلال الفترة (2002-2013)

إنّ تطبيق برامج التنمية الفلاحية لم يكن لها تأثير فقط على الإنتاج الفلاحي، إذ شهدت العمالة الفلاحية هي الأخرى تغييرا وتطوّرا خلال فترة تطبيق هذه البرامج. ويمكن تتبّع تتطوّر اليد العاملة الفلاحية في ولاية قالمة كما يلي:

* تقوم الولاية بإنتاج نوع من القمح يعدّ من أجود الأنواع في العالم، وهو قمح دائرة وادي الزناتي التي تبعد بحوالي 34 كم عن عاصمة الولاية، نظرا لطبيعة التربة الخصبة بهذه المنطقة، والتي من الممكن أن تشكّل قطبا واعدا في المستقبل إذا ماتمّ توفير الموارد اللازمة لتنميتها.

الشكل (4-11)

تطوّر اليد العاملة الفلاحية في ولاية قالمة خلال الفترة (2002-2013)

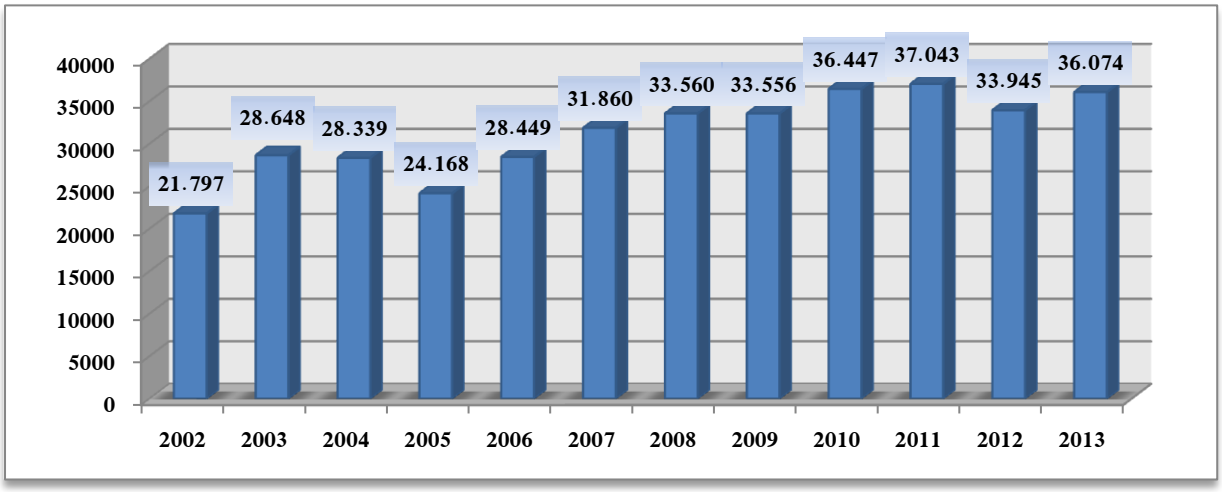

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

D S A, (2014): **"volume de la main d'œuvre agricole (2002-2013)"**, Wilaya de Guelma.

من خلال الشكل أعلاه يتّضح أنّ حجم اليد العاملة الفلاحية في ولاية قالمة يعرف تأرجحا من فترة إلى أخرى، كما أنّ هذا لا يخفي التطوّر الذي شهده خلال فترة الدراسة، إذ قدّر حجم العمالة بنحو 21.797 نسمة سنة 2002، ليصل إلى 36.074 نسمة سنة 2013، محقّقا زيادة قدرها 65,5%، ويعزى هذا إلى تطبيق مخطّطات التنمية الفلاحية والريفية التي عرفتها الولاية خلال هذه الفترة، والتي كانت تسهدف خلق مناصب شغل في القطاع الفلاحي وتثبيت سكان الأرياف، إذ رافق ذلك منح مساعدات كبيرة لإنجاز السكن الريفي، حيث بلغ حجم القروض المقدّمة حوالي 288 ألف دينار نهاية سنة 2013 حسب احصائيات وكالة بدر لولاية قالمة، إلّا أنّ ذلك لم يحدّ من استمرار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، نظرا لضعف مستوى الأداء الخدماتي للمواطن في الريف بالمقارنة مع نظيره في المدينة (تعليم، صحّة، مياه شرب، كهرباء)، وبالتالي البحث عن الرفاهية والاستقرار، وكذا ارتباط العمل بالنشاط الموسمي للانتاج الفلاحي الذي يعتمد على الظروف المناخية، وبالتالي ترتفع مستوى البطالة المقنعة خاصّة في الزراعة المطرية. كما يمكن تبرير نزوح العمالة من الريف إلى المدينة إلى عزوف

الشباب عن خدمة الأرض، ممّا سبّب أزمة في اليد العاملة للحقل الفلاحي، نتيجة انخفاض العائد من النشاط الفلاحي بالمقارنة مع العائد من النشاطات الاقتصادية الأخرى، ونقص الحوافز في هذا القطاع، فبرغم التسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين، إلّا أنّها في كل مرّة تثبت أن العمل في هذا القطاع يبقى مرهونا كذلك بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، وهو ما يشير أن أغلب العمال مؤقّتين يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة إلى أخرى.

والأمر الملاحظ كذلك هو أنّ أكبر فئة تعمل بهذا القطاع هي فئة الكهول والعجائز وتلاميذ المدارس في الموسم الصيفي، إذ تساهم بنسبة قليلة في جني مختلف المحاصيل الزراعية، ناهيك عن حرارة موسم الصيف، بالإضافة إلى وكالات دعم التشغيل التي تساعد الشباب على إنشاء مؤسّسات مصغّرة، وكذا الأجور التي يتقاضونها شهريّا، والخاصّة بالعمل عن طريق مختلف العقود.

وعلى هذا الأساس، احتلّت ولاية قالمة المرتبة 32 وطنيّا في توفير اليد العاملة الفلاحية خلال الموسم الفلاحي (2012/2011)، وذلك بنسبة 1,3%، وهذا يعدّ مؤشّر ضعيف على قدرة الولاية على خلق مناصب شغل في هذا القطاع الحيوي، على الرغم من الطابع الفلاحي للولاية، ناهيك عن نسبة سكان الأرياف التي تصل إلى 41% من اجمالي السكّان. (الملحق 13)

المطلب الخامس: مساهمة الفلاحة في تنمية الصّناعات الغذائية المحلية

إنّ تطوير الصّناعة التحويلية للمنتوج الفلاحـــي يعتمد بشكل كبير على تطوير القطاع الفلاحي، لأنّ ربح رهان رفع الإنتاج الفلاحي يستدعي التفكير في وضع قاعدة صناعية لتطوير الصّناعة التحويلية الغذائية، لأنّ ولاية قالمة بطابعها الفلاحي تشكّل دفعا قويّا لهذا القطاع.

لقد ساهم القطاع الفلاحي في ولاية قالمة بشكل واضح في تنمية القطاع الصّناعي وتطويره، من خلال قيام صناعة غذائية عن طريق إقامة العديد من الوحدات الصّناعيـــة التي تقوم بتحويل المنتجـات

الفلاحيّة بشقّيها النّباتية والحيوانية إلى منتجات صناعية كما هو موضّح في الجدول الموالي:

الجدول (4-19)

توزيع مؤسّسات الصّناعة الغذائية في ولاية قالمة

الوحدات	العدد
وحدة تحويل الطماطم	4
وحدة إنتاج السّميد	3
ملبنات (انتاج الحليب)	2
وحدة صنع العجائن الغذائية	1
وحدة انتاج السّكر	1
الديوان الوطني لتغذية الأبقار	1

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

-Direction de la petite et Moyenne Industrie et la promotion de l'Investissement, (2014): **"les Unités Industrielles privées de production"**, Wilaya de Guelma.

يتّضح من خلال الجدول أنّ هناك العديد من الوحدات الإنتاجية التي تنشط في مجال الصّناعة الغذائية بولاية قالمة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى القرب من المادة الأولية والمتمثّلة في الخامات الفلاحية، نظرا للإمكانات الفلاحية للولاية، إذ أنّ أكبر الوحدات تتركّز في مجال الطماطم الصناعية من خلال تواجد أربع وحدات تنشط في كل من بلديات: الفجوج، بوعاتي محمود، بلخير، بومهرة أحمد. ناهيك عن إنتاج السّميد الذي يعتمد على القمح الصلب بشكل أساسي، حيث تنشط وحدتين تابعتين للقطاع العام (مؤسّسة الرياض)؛ أحدهما بهليوبوليس والأخرى ببوشقوف، وتشغّلان في المجموع 96 عامل، في حين هناك وحدة إنتاجية تابعة للقطاع الخاص ببلدية الفجوج بطاقة إنتاجية تصل إلى 700 طن/ يوم. أمّا فيما يخصّ إنتاج الحليب، فهناك ملبنتين بالفجوج لإنتاج الحليب، حيث تقدّر الطاقة الإنتاجية لأحدهما بنحو 5.000 لتر/ يوميا، بينما الأخرى تصل طاقتها الإنتاجية إلى 32.000 لتر/ يوميا[1].

وفي هذا الإطار، يعدّ مجمّع "عمر بن عمر" للصّناعات الغذائية في ولاية قالمة أحد التّجـارب الرّائدة

[1] Direction de la petite et Moyenne Industrie et la promotion de l'Investissement, **Op.cit**.

في هذا المجال، إذ يقدّر رقم أعماله بحوالي 20 مليار دينار، ويشغّل حوالي 1.652 عامل، كما يضمّ المجمّع ثلاث شركات تتخصّص في الصّناعة الغذائية كما يلي[1]:

- ✓ شركة المصبّرات المنتجة للمصبّرات بمختلف أنواعها من طماطم وهريسة ومربّى؛
- ✓ شركة المطاحن التي تتولّى تحويل وإنتاج السّميد من القمح الصلب؛
- ✓ شركة العجائن بمختلف أنواعها مثل الكسكس والعجائن الأخرى.

ويمكن تلخيص إنتاج المجمّع في الشكل الموالي:

الشكل (4-12)

حصيلة الإنتاج لمجمّع "عمر بن عمر" للصّناعات الغذائية لعام 2012

الوحدة: طن/ سنة

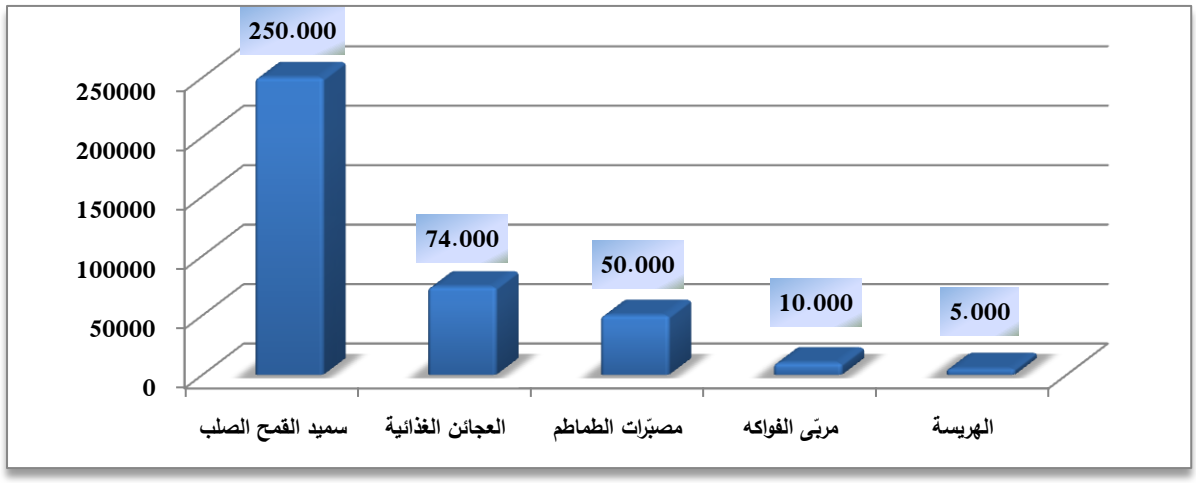

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: عمراني سفيان، **المصدر نفسه**، ص ص18-20.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتبيّن أن المجمّع يتخصّص في إنتاج سميد القمح الصّلب بطاقة إنتاجية تصل إلى 250.000 طن/سنويا، تليها العجائن الغذائية بقدرة إنتاج تصل إلى 74.000 طن/سنويا، مصبّرات الطماطم بقدرة تبلغ 50.000 طن/ سنويّا، إذ من الملاحظ أنّ هذه المنتوجات تعتمد

[1] عمراني سفيان، (2014): "**أثر التكامل الصناعي الفلاحي على تحقيق التنمية المحلية-عرض نماذج محلية رائدة في مجال الصناعات الغذائية**-"، الملتقى الوطني حول **التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر** المنعقد يومي 9 و 10 ديسمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، ص17.

على المحاصيل الاستراتيجية التي تعدّ من اختصاص الولاية وهي الحبوب (القمح بشكل خاص) والطماطم الصناعية، ممّا يعطي دفعا قويّا للنشاط الفلاحي بالولاية، كما أنّ المجمّع من جهته يغطّي حوالي 30% من احتياجات الولاية، بينما تقدّر نسبة تغطية السّوق الوطنية بحوالي 66%، والباقي يوجّه إلى التصدير[1].

إنّ الاستعراض الوجيز جدّا لتجربة مجمّع "بن عمر" للصّناعات الغذائية هو من باب تبيان مدى أهمّية القطاع الفلاحي في دعم قطاع الصّناعات التحويلية الغذائية، باعتباره أحد التّجارب الرّائدة في الجزائر وليس في ولاية قالمة فقط، إذ يبقى المجال مفتوحا للاستثمار في هذا المجال بالولاية، ممّا يعطي دفعا قويّا للرفع من الإنتاج الفلاحي، إذ أنّه يخلق اطمئنانا لدى الفلّاحين الذين يجدون صعوبة في بعض الأحيان في تسويق منتوجهم، وبالتالي يجدون في هذه الهياكل الإنتاجية ملاذا آمنا تستقبل منتوجهم الفلاحي في كلّ وقت، وبأسعار تناسبهم في العديد من الأحيان، نتيجة الدعم المقدّم من طرف الدولة.

المطلب السادس: مساهمة القطاع الفلاحي في تحسين أوضاع السكّان الريفيين

لقد كان لسياسات التنمية الفلاحية والريفية أثر كبير على وضعية السكّان الرّيفيين، إذ سعت الحكومة جاهدة إلى تحسين الأوضاع بالوسط الريفي، الذي اعتبرته مكمنا ثمينا وخزّانا للثروات والموارد الطبيعية، فقد تمّ إدماج العالم الريفي إلى سياسات التنمية الفلاحية بداية سنة 2002 في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ومن بين نتائج تطبيقه في ولاية قالمة إطلاق مشاريع جوارية للتنمية الريفية خلال الفترة (2003-2007)، والتي قدّر عددها بنحو 25 مشروع كما أشير إليه سابقا، إذ استفادت 20 بلدية من بين 30 بلدية مستهدفة، بما يمثّل 67%، شملت 101 مشتة من بين 540 مشتة مستهدفة، أي ما نسبته 18,7%، وهو ما نتج عنه استفادة 1.431 عائلة من بين 3.554 عائلة كانت مستهدفة، بما يمثّل

[1] **المصدر نفسه**، ص21.

40,3%، كما سمح تجسيد المشاريع الجوارية على أرض الواقع بخلق 3.677 منصب شغل، منها 483 مناصب دائمة، بينما بلغت المساحة الفلاحية الإجمالية التي شملتها المشاريع 48.559 هكتار، منها 12.187 كمساحة مستغلّة[1].

وعلى صعيد آخر، سمح تطبيق السياسة الجديدة للفترة (2009-2013) وفي إطار تنفيذ عقود النّجاعة الخاصّ ببرنامج التجديد الريفي القيام بالعديد من الأعمال التنموية على مستوى أرياف الولاية، إذ تمّ القيام بأعمال الحرث العميق لحوالي 976.5 هكتار للأراضي، بنسبة انجاز وصلت الى حوالي 56%، كما تمّ تحسين خواص التربة عى مساحة قدّرت بحوالي 36.485 هكتار، بنسبة انجاز وصلت الى 69%. وفي مجال الموارد المائية فقد تمّ حصر وتهيئة حوالي 133 منبع مائي من مجموع 177 منبع مائي كان مبرمجا لذلك، أي بنسبة انجاز وصلت إلى 76%، كما تمّ فتح المسالك الريفية على طول 5,6كم بنسبة انجاز وصلت إلى 39%، وبالنسبة للتشجير الذي يعدّ أولوية في السياسات الفلاحية والريفية لتحقيق التنمية المستدامة، فقد وصلت نسبة الإنجاز إلى 100% وذلك بغرس 1.710 هكتار كما كان مقرّرا في أهداف النجاعة الخاصّة بالتجديد الريفي للفترة (2009-2013).

وعليه؛ بلغ اجمالي المشاريع الجوارية المنجزة منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2013 نحو 111 مشروع جواري، استفادت منه أكثر من 20 ألف عائلة في 33 بلدية موجودة بإقليم الولاية[2].

وعلى صعيد آخر، وفي إطار مشروع السكن الريفي، استفادت ولاية قالمة على غرار باقي ولايات الوطن من برنامج اجمالي يضمّ ما يقارب 21.300 وحدة سكنية ريفية خلال الفترة (2005-2013)، تمّ انجاز 12.421 وحدة سكنيـــة، أي ما يمثّل 58,3% كنسبـة انجاز[3]، علما أنّ الحصّـــة المتبقّيـــة منها

---

[1] محافظة الغابات، **المصدر سبق ذكره**، ص ص7-9.

[2] Conservation des Forets, **Op.cit**.

[3] احصائيات مقدّمة من طرف مديرية السكن والتجهيزات العمرانية لولاية قالمة.

في طور الإنجاز، والأخرى قيد الدراسة.

إنّ كلّ هذه النتائج المحقّقة سمحت بالحدّ نوعا ما من النّزوح الرّيفي نحو المدينة نتيجة تحسّن أوضاع سكّان الأرياف بفضل الجهود المبذولة من طرف الدولة في إطار برامج التنمية الفلاحية والريفية، إذ انتقل عدد سكّان الأرياف من 185.327 نسمة سنة 1998 إلى 181.751 نسمة سنة 2008، ليصل إلى 209.204 نسمة سنة 2013، أي بزيادة قدرها 9,12% بين سنتي 1998 و2013[1].

المطلب السابع: التحدّيات التي تواجه القطاع الفلاحي

يواجه القطاع الفلاحي في الجزائر عموما وولاية قالمة خصوصا الكثير من التحدّيات والمعوّقات التي تحول دون اسهامه في التنمية بالشكل المطلوب، فبالرغم من الامكانيات الفلاحية التي تحوزها الجزائر إلّا أنّها حبيسة العديد من الظروف والمشاكل.

ترى الباحثة "غربي فوزية" أستاذة محاضرة من جامعة قسنطينة أنّ المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي الجزائري بصفة عامّة تتمثّل في النقاط التالية[2]:

- انخفاض الرقعة الفلاحية كمّا وكيفا بسبب الإنتقاص العمدي والفقد في خصائص الأراضي الفلاحية؛
- نقص الموارد المائية، ومن جهة أخرى استعمال الري التقليدي والاستهلاك غير العقلاني للمياه؛
- التسرّب الكبير لليد العاملة الفلاحية لأسباب متعدّدة، وكذا ضعف البحث والارشاد الفلاحي...

وتشير الباحثة إلى أنّ هناك معوّقات نوعيّة تطبع الانتاج الفلاحي أهمّها[3]:

- الانطلاق المتأخّر للمواسم الفلاحية، نظرا لاعتبارات غير موضوعية كعدم توفّر الكمّيات اللّازمة من البذور أو قلّة العتاد الفلاحي اللّازم للحرث، زد على ذلك انتظار هطول الأمطار؛

---

(1) ONS, (2011): **"Recensement générale da la population et de l'habitat 2008"**, Collections Statistiques (N° 163), Algérie, pp199,200.

(2) غربي فوزية، **المصدر سبق ذكره**، ص328.

(3) **المصدر نفسه**.

• اعتماد نوعية رديئة للبذور، إذ غالبا ما تستورد بذور نوعيتها رديئة أو تكون قد انتهت صلاحيتها، ممّا يعني حصاد متدنّي الكمّية ورديء النوعية؛

• الظروف المناخية غير المواتية، حيث تعزى الإنتاجية لحالات الجفاف أو مستوى هطول الأمطار السائد خلال الموسم الفلاحي، بالرغم من الإمكانيات المائية الممكنة وغير المستغلة؛

• الهدر في الموارد المائية بسبب تدنّي مستوى كفاءة إدارة الموارد المائية، وتدنّي مستوى أو حتّى غياب الوعي المائي وما يرتبط به من سوء استخدام المياه والإسراف في استخدامها وتلويثها، اضافة إلى ضعف مستوى التجهيزات والبنية الأساسية في مجال استخدام المياه بصفة عامّة واستخدامها للري بصفة خاصّـة؛

• طول موسم الحصاد، فبعد الانطلاقة المحتشمة والتي تستمرّ لمدّة طويلة، وذلك نتيجة لاستعمال عتاد وآلات غير كافية من حيث العدد، وفي الغالب يكون قديما يحتاج إلى صيانة خاصة، ولعلّ الكثير من حرائق حقول المحاصيل الزراعية أثناء هذه العملية يعود إلى تلف تقني أو خلل ميكانيكي في آلات الحصاد والدرس.

وحسب رأي الباحثة فإنّ هذه الأسباب مجتمعة هي التي تتحكّم في الإنتاج الفلاحي الجزائري، أمّا عن استفحالها في البنية الزراعية واستمرارها يعود إلى[1]:

✓ استفحال ظاهرة التلاعب والاحتيال من طرف الكثير من المتطفّلين على القطاع الفلاحي على المستوى القاعدي، بحيث أساؤوا إلى سمعة هذا القطاع وأضرّوا بالفلاحين الحقيقيّيـن، فغالبا ما تجدهم يستحوذون على نسبة كبيرة من الاعتمادات والقروض والتسهيلات دونما انتماء فعلي للقطاع الفلاحي؛

✓ الإهمال واللّامبالاة وانتشار ظاهرة الرشوة والاختلاسات على مختلف المستويات، إذ أنّ الكثير من الأموال المحسوبة على القطاع الفلاحي ضاعت هباءً، وكل هذه الوقائع تتمّ في غياب المتابعة والعقـاب.

[1] **المصدر نفسه**، ص28.

ويرى الباحث "عبد المجيد حمداش" خبير أنظمة زراعية مطرية ووقاية النباتات بالجزائر أنّ التحدّيات التي واجهت القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال المحطّات الهامّة التي مرّبها تتمثّل في النقاط التالية[1]:

- ✓ التوسّع الصناعي والعمراني على حساب الأراضي الزراعية المروية، نتيجة الزيادة السريعة في السكان عموما ونسبة سكّان المدن خصوصا، وزيادة دخل العاملين في القطاعين العام والخاص؛
- ✓ تدنّي قيمة العمل في الأرض والفلاحة بصفة عامّة وظروف العيش في القطاع مقارنة بقطاع الصناعة والخدمات مثلا؛
- ✓ طرق التخطيط المتّبعة والمطبّقة بنفس الصفة على كل القطاعات بما فيها الفلاحة دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الاجتماعية للقطاع الفلاحي والوسط الريفي، وبدلا من أن تضمن الفلاحة الغداء والعمل، أضاعت الفلاحة مع مرور السّنين مصادرها الثمينة من طبيعية (أراضي خصبة) وبشرية (يد عاملة شابة ومؤهّلة) والاحترام اللّائق للعمل الفلاحي؛
- ✓ التأخّر الكبير في إنشاء السّدود وتجنيد المياه الضرورية للتوسّع في الرقعة الزراعية وزيادة إنتاجيتها؛
- ✓ ضعف عام ومزمن للإنتاجية، وتراجع مساهمة الفلاحة في الدخل الوطني الخام؛

ويرى الباحث "عماري زهير" من جامعة سطيف أنّ تحديات القطاع الفلاحي تكمن بشكل أساسي في العقّار الفلاحي، فبالرغم من الإصلاحات المتتالية التي عرفها القطاع، وخاصّة الإصلاح الأخير الذي جـاء في قانون 10-03 المتعلّق باستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصّة للدولة، إلّا أنّه عرف العديد من السلبيات، يراها الباحث أحد أكبر تحديات القطاع الفلاحي، ومنها[2]:

---

[1] عبد المجيد حمداش، **المصدر سبق ذكره**، ص ص10،11.

[2] عماري زهير، "**تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثّرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980)**"، المصدر سبق ذكره، ص97.

✓ ينصّ قانون 87-19 على حقّ الانتفاع الدائم للأراضي الفلاحية التابعة للدولة، إذن لا يمكن للقانون الجديد أن يسند لها حقّ الامتياز المحدّد بمدّة زمنية مهما كان طولها والمحددة بـ 40 سنة، لأنّ مبدأ القانون المعمول به دوليا هو عدم وجود أثر رجعي لأيّ قانون جديد، إلى جانب المحافظة على الحقوق المكتسبة، إن لم يحترم هذا المبدأ تصبح العملية وكأنّها تأميم مستتر، ممّا يؤدّي إلى انفصال الفلاح عن الأرض التي لم يعد يعتبرها ملكا له، وبالتالي يصبح لا يرغب في بذل أيّ مجهود لرفع منتوجها والاعتناء بها؛

✓ قانون العقّار الجديد لم يصحّح المشكل الأساسي في القانون القديم والمتمثل في عدم انسجام أعضاء المستثمرات الفلاحية فيما بينهم بل أقرّه؛

✓ القانون الجديد يتناقض مع قانون الاستثمار الذي لا يفرّق بين المستثمر الجزائري والأجنبي، وهي أحد الشروط الثابتة التي لا تتسامح معها المنظمة العالمية للتّجارة التي ترمي الجزائر الانضمام إليها، حيث لا يمكن للجزائر أن تعترض رغبة الأجانب للاستثمار في المجال الفلاحي، كونها صادقت على لوائح منظّمة التجارة العالمية التي تنصّ على المساواة بين المستثمر الوطني والأجنبي وأبرمت اتّفاقيّات ثنائية مع الاتّحاد الأوربي، كما أنّ افتقار الفلاحين لخبرة ولوج الأسواق الخارجية تحفّز الأجانب على الاستثمار في هذا المجال لتوفّرهم على الخبرة، وبالتالي لابدّ من إنشاء مؤسّسة تضبط العلاقة بين مالك الأرض والمستأجر بسبب وجود فراغات قانونية، وذلك قبل اللّجوء إلى المستثمر الأجنبي، حتّى تتمكّن الدولة من فتح مجال الاستثمار في العقّار الفلاحي عن طريق الشراكة.

ويري الباحث "باشي أحمد" من جامعة الجزائر أنّ مشاكل القطاع الفلاحي متأصّلة بضعف عوامل الإنتاج الفلاحي بالدرجة الأولى، ومنها[1]:

[1] باشي أحمد، **المصدر سبق ذكره**، ص ص111-113.

✓ عدم وضوح الإطار القانوني للعقّارات الفلاحية، إذ يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي، وهذا ما يتطلّب العمل على تسوية مشكل العقّارات الفلاحية والتي أثّرت سلبا على الإستثمار وبالتالي على الإنتاج الفلاحي؛

✓ غياب الاستمرارية في عملية استصلاح الأراضي وإعطائها الأهميّة التي تستحقّها، إذ أنّها تتمّ ببطء في وتيرة إنجازها، وذلك بسبب غياب إستراتيجيّة واضحة لعمليّة الاستصلاح، ممّا جعل تنفيذها يتميّز بعدم الدقّة، كما أنّها بعيدة عن الأهداف المنشودة، زيادة على أنّ عملية التوزيع غير موضوعية لعدم وجود سياسة تكامليّة تأخذ بعين الإعتبار الموارد المائية القابلة للتعبئة نتيجة عدم توفّر الدراسات المائيـــة، ممّا يعرّض الإستثمارات إلى عدم اليقين خاصة فيما يتعلق بالموارد المالية، إلى جانب التباين بين إنجاز الآبار في المساحات المستصلحة بسبب نقص التجهيزات المرتبطة بإستخراج المياه ونقص الكهرباء. يضاف لها قلّة المساحة المحدّدة وغياب استمرار الدعم المالي، وهذا ما ترتّب عنه وجود عدد كبير من المزارع غير المتجانسة، حيث أغلبها صغيرة الحجم تقلّ مساحتها عن 5 هكتار.

✓ ضعف مكننة القطاع الفلاحي، إذ أنّه يعاني نقصا كبيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية والمعدّات الحديثة الضرورية لمكننة القطاع الفلاحي وعصرنته؛

✓ ضعف البحث العلمي، وذلك بسبب انعدام وغموض الاستراتيجيات والسياسات المتعلّقة بالبحث على المدى الطويل، إلى جانب كون الهياكل التنظيمية لمعاهد البحث تتميّز بالتعدّد والتشتّت والذّاتية، وفي أغلب الأحيان تكون بمعزل عن المعاهد الجامعية حيث ينعدم التنسيق بينها؛

✓ تناقص أهمّية الإرشاد الفلاحي، والذي يعود إلى ضعف أداء المرشدين الفلاحيّين بفعل غياب تحديد دقيق لمهمّة المرشد الفلاحي وتحميله في الغالب بمهام غير إرشادية، إلى جانب نقص مستلزمات العمل وعدم إستجابة المشرفين الإداريّين لمطالب المرشدين، إضافة إلى قلّة وعدم ملاءمة المعلومات والمعارف

الإرشادية على المستوى المحلي، ونقص وسائل النقل، ممّا يصعّب مهمّة إتّصال المرشدين بالفلّاحين المتواجدين على امتداد مساحات شاسعة.

ومن جهة أخرى، وفيما يخصّ التنمية الريفية؛ يشير الدكتور "هاشمي الطيب" باحث في مجال التنمية الريفية بجامعة سعيدة أن سياسة التّجديد الريفي ومشاريع التنمية الريفية الجوارية هي خطوة مهمة، لأنّها وضعت الأعوان الإداريّين وممثّلي سكّان الريف جنبا إلى جنب من خلال التشاور والتبادل بين مختلف الأطراف والأعوان المساهمين التي بدأت تدريجيا، وبالتّالي أعطى هذا البرنامج فكرة حول دور مشاركة المجتمع الريفي في تحقيق التنمية الريفية، إلّا أنّ هذا البرنامج لم يشهد تقدّما في مشاريعه، نظرا لعدة أسباب ونقائص يمكن تلخيصها في ما يلي[1]:

- وجود فرق في المشاريع الجوارية بين ما تمّ صياغته وما تمّ قبوله من قبل اللّجان التقنية الولائية؛
- نقص التّنسيق ما بين الأطراف المعنيّة بالمشاريع الجوارية (الإدارة المحلية من جهة والمواطنين المنتخبين والمنظّمات الريفية من جهة أخرى)؛
- إنّ كلمة الاندماج لم تتجسّد على أرض الواقع، حيث ظلّت المشاريع الجوارية فارغة من محتواها، لأنّ مشاركة سكّان الريف تمّت في المراحل الأولى في صياغة المشاريع بينما لم يشاركوا في بقيّة المراحل، لأنّ جهاز القرار المتحكّم في هذه المشاريع ليس مُكوَّنا من الخلية الريفية النشطة على مستوى البلدية ولا على مستوى الدائرة، والخلية التقنية للولاية لا تتكوّن من ممثّلي سكّان الريف المنتخبين، بل تتكوّن من ممثّلي الدولة محليا وهم من يضمن التطبيق للقرارات؛
- مشكل التمويل من طرف البنوك يبقى قائما، لأنه يشترط في منح القروض ضمانات من أجل استرجاعها (خاصة النّشاطات ذات العائد الكبير)، وبالتالي فالمناطــق المهمّشة والفقيرة لا يستفيــدون من

[1] هاشمي الطيب، (2014): **المصدر سبق ذكره**، ص ص296،297.

هذا التمويل، وهم الفئة المستهدفة التي وُجّهت لها هذه المشاريع؛

➢ تدخّل الوالي في هذه المشاريع هو اختياري لا يجبر على تنفيذها، وبالتالي تبقى المشاريع معلّقة على تدخّل السّلطات التنفيذية في تحقيق هذه المشاريع وعقود النجاعة؛

➢ تُصرف ميزانية البلديّات في التجمّعات السكّانية الرئيسية بدلا من أن توجّه هذه الأمـــوال إلى المناطق المعزولة التي من المفروض أن تكون هي أوّل من يستفيد من هذه الأموال، وبالتالي ينجـــم عنه عـــــدم تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في هذه المناطق في الحصول على السكن والتشغيل والخدمات الصحية والنقل والتعليم والتكوين...؛

➢ إنّ الدعم المالي للأسر الريفية غير كافي، حيث يبلغ الحدّ الأقصى للدعم نحو 300 ألف دينار للأسرة الرّيفية الواحدة؛

- قلّة ونقص الخبرة والمعرفة حول قضايا وخبايا وديناميكية المجتمع الريفي، وغياب الأنشطة السياحيّة والصناعيّة في الريف، واستمرارية وعدم توقف النّزوح الريفي نحو المدن؛
- عدم ملائمة التّشريعات القانونية مع الإصلاحات الموجّهة لفقراء الريف (مشكل قانون العقّار).

ومؤخّرا انتقد خبراء في مجال التنمية الفلاحية والريفية الوتيرة المتواضعة لتقدّم مشاريع التجديد الريفي، وأوضحوا أنّ الأرقام المتحصّل عليها في المجال لا تقابل القيمة الحقيقية للمبالغ التي تمّ رصدها في إطار هذا البرنامج، وتؤكّد بطء وتيرة تطبيق البرنامج في الميدان نظرا للمشاكل المتعلقة بالعقّار الفلاحي والعراقيل البيروقراطية التي يواجهها الفلاحون، وبالمقارنة مع حجم الاستثمارات المخصّصة لتمويل العمليات المدرجة في هذا الإطار، فإنّ مستوى تقدم البرنامج "ما يزال متواضعا"؛

وبهذا فقد اختلفت آراء الباحثين حول تحدّيات القطاع الفلاحي. ومن وجهة نظر الباحث في هذه الدراسة بعد استقصاء مختلف الآراء، هناك مشاكل أخرى التي تعرقل من مسيرة التنمية الفلاحية أهمّها:

- إنّ الجهود المبذولة التي تقوم بها الجزائر من أجل التطوير الفلاحي تعتمد على الوفرة المالية الموجودة بالخزينة العمومية، وبالتالي ما مدى القدرة على الإستمرار في هذه البرامج إذا حدث هناك اضطراب ماليّ أدّى إلى تقلّص العوائد والمداخيل المالية، وبالتالي اشكالية مصدر الدخل الوحيد الذي يعتمد على النفـــط؛
- هناك الكثيرين ممّن يسجّلون أنفسهم من أجل الحصول على الدعم الفلاحي، ولكن بمجـــرّد أخذهـــم للأموال يفرّون بها إلى قطاعات أخرى، وبالتالي أصبحت هذه البرامج في لحظة من اللحظات محطّة مـــن محطّات لتهريب الأموال، وهو ما يطرح التساؤل كذلك حول سياسة الدعم في حدّ ذاتها، هل هي تشجّع الفلاح، وهل تشجّع على العمل في النشاط الفلاحي؛
- غياب المرافقة التقنية للفلاحين، إذ تجد العديد من المستثمرات الفلاحية تفتقر إلى تقني أو مهندس في الفلاحة، بالإضافة إلى غياب المرافقة الإدارية التي تمكّن الفلّاحين من تسيير الأموال تسييرا أمثلا، ومنه المحافظة على المال العام من جهة، وإعطاء مردودية أكبر لهذه المبالغ المصروفة من جهة أخرى؛
- الصعوبة التي يواجهها الفلاحون في الحصول على التعويضات المناسبة في حالة الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى انعدام التغطية الاجتماعية لأغلبهم، ممّا يؤثّر سلبا على مردودهم؛
- توسيع المحيط الحضري، وبالتالي زحف الإسمنت على حساب المساحات الفلاحية لتلبية النقص في قطاع التعمير والبناء نتيجة تزايد النمو الديموغرافي، الأمر الذي بات يهدّد مصادر الغذاء في المستقبل، وكذا عائق لتحقيق التنمية المستدامة؛
- مشكل العقّار الفلاحي، حيث يعتبر المتسبّب الأساسي في عدم تطوّر القطاع الفلاحي، نظرا للمنازعات القائمة على الأراضي الفلاحية بسبب الملكية، فمعظم العائلات تشترك في عقد ملكية واحد منذ عقود، كما أنّ الكثير من الأراضي الفلاحية دون عقود ملكية. فضلا عن ذلك، فهم توارثوها أبًا عن جدّ عن طريق الشيوع دون وثائق ثبوتية، أو مستأجرين لها، ممّا يحرم الكثير من الفلاحين من الاستفادة من

مختلف أشكال الدعم الفلاحي المقدّم من طرف الدولة. فضلا عن ذلك، فعملية تحديد الملكية والاستفادة من الدعم الفلاحي تتطلّب إجراءات إدارية طويلة؛

- الظروف المناخية غير المواتية، إذ تعزى الإنتاجية لحالات الجفاف أو تذبذب تساقــط الأمطـار خلال الموسم الفلاحي، بالرغم من الإمكانيات المائية الممكنة وغير المستغلة؛
- التسرّب الكبير للعمالة الفلاحية، وبالتالي أصبح القطاع الفلاحي يشهد عزوفا كبيرا من طرف الشباب، في ظلّ كبر سن الفلاحين الملّاك أو المستأجرين وعدم مقدرتهم على ممارسة النشاط الفلاحي، ممّا أثّر بشكل كبير على انتاجية القطاع الفلاحي.

خلاصة الفصل

لقد سعت الدولة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة في إطار تحقيق التنمية المستدامة إلى انعاش القطاع الفلاحي، وذلك من خلال تبنّي جملة من البرامج في إطار سياسة الانفاق العمومي، حيث وضعت جملة من الاستراتيجيات والمخطّطات، تقوم على مجموعة من الأهداف والتوجّهات، يأتي في مقدّمتها تطوير وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المجال الفلاحي، الذي ولابدّ من دعمه وترقيته في إطار هذه الضوابط، حيث خصّصت الجزائر في ذلك مبالغ هامة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو الأوّل والثاني، إذ قدّر الحجم الإجمالي للمبالغ المرصودة لذلك ما يقارب 1.400 مليار دينار.

وقد شهد القطاع الفلاحي عبر تطورّه أربع مراحل بدءا بمرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية مرورا بمرحلة الإصلاح ثم الاستقرار، وصولا إلى مرحلة التجديد الفلاحي. حيث من الملاحظ أنّ هذه المراحل اختلفت باختلاف السياسات التنموية من جهة واختلاف تسيير الدولة للقطاع الفلاحي من جهة أخرى.

وعلى غرار باقي ولايات الوطن، استفادت ولاية قالمة في هذا الإطار من غلاف مالي قدّر بحوالي 5.341 مليون دينار للفترة (2000-2013)، ما يمثّل 6,34% من اجمالي المخصّصات المالية لبرامج التنمية في الولاية، حيث ساهمت في تطوّر الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني خلال فترة تطبيق هذه المخطّطات، وساهمت كذلك في الرّفع من المساحة الفلاحية بفعل التوسّع في برامج التشجير والاستصلاح، وهذا بدوره انعكس بشكل ايجابي نوعا ما على مكانة الإنتاج الفلاحي المحلي في الإنتاج الفلاحي الوطني، حيث بلغت مساهمة الإنتاج الفلاحي المحلي بنحو 2,5% من اجمالي الإنتاج الفلاحي الوطني، والذي قدّر بنحو 63.584 مليون دينار سنة 2013، محتلّة بذلك المرتبة 16 وطنيا.

وهذا لا يخفي التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي على غرار العقّار الفلاحي وعزوف الشباب، في ظل التقلبات المناخية التي ترهن في العديد من الأحيان حجم الإنتاج الفلاحي وتقّلل من مردوديته.

خاتمـــــة

خلاصة:

لقد أدّى التدهور البيئي والمأزق التّنموي العميق في العالم المعاصر إلى ظهور نموذج تنموي يطالب بتطبيق نموذج بيئيّ يُجدّد لنفسه، ويُجدّد معه الموارد الطبيعية، كما يسعى إلى التوافق مع الاعتبارات البيئية، وكذا تلبية الاحتياجات والرغبات الإنسانية، وهو ما تمّ حصره في التنمية المستدامة، حيث ترتكز على تلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم.

ويلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني وتقويته في مواجهة العديد من الضغوطات والتحدّيات، كما أنّه يرتبط بالتنمية المستدامة من خلال زيادة الإنتاج كمّا ونوعا وتحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي تلبية الحاجيات المتزايدة للسكّان من الغذاء، بالإضافة إلى استثمار الموارد الطبيعية المتاحة وتوفير فرص عمل لسكان الرّيف، ممّا يعزّز من بقائهم ويحدّ من هجرتهم إلى المدينة، ناهيك عن توفير المواد الأولية للتصنيع الغذائي، بهدف زيادة الصادرات الغذائية وخفض العجز في ميزان المدفوعات.

وفي ذات السياق، وبعد العودة التدريجية للأمن في البلاد التي تزامنت مع معافاة الوضعية المالية العمومية وغلق برنامج التعديل الهيكلي، قامت الدولة بإطلاق برنامج إنعاش طموح من خلال المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والذي تمّ توسيعه سنة 2002 ليشمل العالم الريفي بشطريه الأول (2000 2004) والثاني (2005-2008)، ولأوّل مرة منذ الاستقلال صدر قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008 كضرورة تزوّد البلاد بنطاق توجيهي قانوني وتنظيمي يؤطّر المستقبل القريب والمتوسّط المدى، وفي هذا الإطار شرعت الجزائر في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009، إذ تحدّد هذه السياسة المعالم والإطار العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، مع صدور قانون الامتياز الفلاحي الذي يحدّد كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصّة للدولة.

وعلى صعيد آخر، تتميّز ولاية قالمة بهيمنة القطاع الفلاحي بها، فهي تعتبر منطقة فلاحيـة بالدرجة الأولى، إذ يظهر الدور البارز للقطاع الفلاحي في الولاية من ناحية مساحتها الفلاحية التي تشكّل حوالي 72% من مساحة الولاية، ممّا يكسبها أهمية استراتيجية، اضافة إلى كونها تشكّل أوسع مجالات التشغيل والإنتاج في الولاية، حيث يشكّل عدد العاملين في القطاع الفلاحي أكثر من 42% من مجموع قوّة العمل في كافة الميادين الاقتصادية للولاية، كما تقدّر نسبة السكّان الذين يعتمدون في معيشتهم على الفلاحة بحوالي 41% من مجموع سكّان الولاية البالغين قرابة 520 ألف ساكن. بينما وصل معدّل قيمة المنتوج الفلاحي السنوي إلى حوالي 64 مليار دينار. وعلاوة على هذه الأهمية التي يتمتّع بها القطاع الفلاحي، فإنّ له ارتباطا وثيقا ببقيّة النشاطات الاقتصادية الأخرى في الولاية كالصناعة والتجارة والنقل، حيث تعتمد هذه النشاطات في فعالياتها ودخلها إلى حدّ كبير على الإنتاج الفلاحي بمختلف أشكاله. كلّ هذا من شأنه أن يجعل الولاية تشكّل قطبا فلاحيّا داخل الوطن وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة، بالاعتماد على مبدأ البناء من أسفل الذي يعدّ أحد أهمّ مبادئ التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة:

تمّ التوصّل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

1. يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهمّ القطاعات الاقتصادية، وتأتي هذه الأهمية من خلال ما يمكن أن يحقّقه هذا القطاع عبر إشباع الحاجيات المتزايدة للأفراد من الغذاء، بالإضافة إلى الدور الفعّال الذي يلعبه في امتصاص عدد كبير من القوة العاملة من خلال توفير مناصب عمل، دون أن ننسى دور هذا القطاع في إنتاجه للمواد الخام اللّازمة لتنمية الصناعات الغذائية والتحويلية، زيادة على دوره في إنعاش التجارة الخارجية وجلب العملة الصعبة، من خلال عرض منتجات في الأسواق العالمية، كما يمكن اعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي؛

2. تعتبـــر السياسة الفلاحيــة من أهمّ دعائـــم النمو الاقتصادي في القطاع الفلاحي، وعادة ما ترتبــط

بالسياسة الاقتصادية العامّة للدولة وأولويّاتها، وتعدّ سياسة الإصلاح الفلاحي أهمّ السياسات المؤثّرة على الإنتاج والنمو والاستقرار في القطاع الفلاحي؛

3. إنّ قدرة القطاع الفلاحي على تحقيق التنمية المستدامة تتوقّف على مدى توفّر الدّعم اللّازم للمشروعات الفلاحية الذي يعدّ من مهام السياسة الفلاحية، حيث يلعب التمويل الفلاحي دورا بالغ الأهمّية في تدعيم النشاط الفلاحي، فأغلب المشاريع الفلاحية تتوقّف على مدى توافر الأموال اللازمة لها في الوقت المناسب، كما تتوقّف أيضا على مدى فاعلية التأمين والتسويق والإرشاد الفلاحي، والتي تشكّل في مجملها عناصر الخطّة الفلاحية التي تسير عليها الدول لإنجاح برامجها التنموية بشكل عام؛

4. تبنّت الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة سياسة الإنعاش الاقتصادي لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، معتمدة في ذلك على سياسة مالية توسّعية في ظلّ وجود وفرة مالية، وتحسّن الوضعية الأمنية والخارجية للبلاد، وقد تمخّض عن ذلك إطلاق ثلاثة برامج تنموية كبرى بغلاف مالي اجمالي يقدّر بحوالي 25.942 مليار دينار، أي ما يعادل 400 مليار دولار تقريبا، وتمثّلت في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، المخطّط الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014). كما استفاد القطاع الفلاحي في هذا السياق من برنامجين هامّين هما: المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة (2000-2008)، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2009-2013)، وقد خصّصت الجزائر لذلك ما يقارب 1.400 مليار دينار. **(وهو ما يثبت صحّة الفرضية الأولى)**؛

5. إنّ القراءة المتأنّية والمتمعّنة لأداء القطاع الفلاحي في الجزائر، تبيّن أنّ هذا القطاع طيلة عشرية كاملة لم يساهم بشكل كبير وكما كان منتظرا منه في الاقتصاد الوطني، وذلك رغم الأغلفة المالية التي رُصدت للنهوض به وتطويره، فهي لم تنعكس على أرض الواقع، ولم ترق إلى المستوى المطلوب، وهو ما عكسته الأرقام والنسب التي تمّ التوصّل إليها؛ إذ يساهم القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام بحوالي

8,2%، كما أنّ تنفيذ مخطّطات التنمية الفلاحية نتج عنه انخفاض في قوّة العمل الفلاحية من سنة إلى أخرى، إذ يشغّل حوالي 11% فقط من العمالة الكلية، وهذا ما يتعارض مع أهداف التنمية الفلاحية في منح فرص العمل، وبما أنّ الفلاحة لم تحقّق هذا الهدف، أصبحت مشكلة البطالة في الرّيف عائقا كبيرا للتنمية، وتحول دون تحسين ظروف المعيشة. وفي المقابل، فإنّ الفلاحة الجزائرية لم تحقّق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الغذاء، حيث يوفّر القطاع الفلاحي حوالي 72% فقط من الاحتياجات الغذائية محلّيا، بينما النسبة الباقية تتأتّى من الاستيراد، الأمر الذي ساهم في اتّساع الفجوة الغذائية، حيث أصبحت الجزائر تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها من المواد الغذائية والتي قاربت 18% من اجمالي الواردات، وفي المقابل لم تتجاوز الصادرات الغذائية 1% من اجمالي الصّادرات، ممّا يشكّل عائقا أمام السياسات التنموية لتغطية فاتورة هذا العجز من جرّاء زيادة الكميات الغذائية المطلوبة، ناهيك عن عامل الارتفاع المرجّح للأسعار في الأسواق الدولية في الفترات المقبلة، وهذا بدوره يشكّل استنزافا للموارد المالية ويثقل كاهل الدولة، على اعتبار أنّ هذا الضعف يترجم في تحويل موارد مالية هائلة لتغطية الفجوة الغذائية بدلا من استعمالها في تنمية القطاعات الاقتصادية. **(وهو ما ينفي صحّة الفرضية الثانية)**؛

6. لقد كانت الجزائر منذ الاستقلال تسعى جاهدة إلى تنمية القطاع الفلاحي، وتجلّى ذلك من خلال السياسات والإصلاحات التي مرّ بها (مرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية، مرحلة إعادة الهيكلة والتنظيم، مرحلة التعديل الهيكلي واقتصاد السوق)، حيث تميّزت التنمية الفلاحية بتكرار مواضيعها وتعدّد وسائلها وضعف نتائجها، فمواضيع السياسة الفلاحية هي نفسها لم تتغيّر، وفي مقدّمتها: تقوية الأمن الغذائي والتقليص المتزامن من الواردات، المساهمة في نموّ وتنويع الاقتصاد الوطني، خلق فرص اقتصادية ومناصب شغل جديدة لسكان الأرياف للتخفيف من حدّة الهجرة الريفية ورفع مستوى معيشتهم. كما تعدّدت أيضا الوسائل المستعملة (مركزية، لامركزية)، إلّا أنّ النتائج المتوصّل إليها تعدّ غير كافية

كما أُشير إليه في النقطة السّابقة، لأنّها اتّسمت بغياب الاستمرارية، وهو ما حدّ من فعاليتها بشكل عام فباءت بالفشل، ممّا أثّر على وضعية القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى غياب الاستغلال الأمثل للثروات الفلاحية (المادية والطبيعية والبشرية). كما أنّ الاهتمام بالقطاع الفلاحي مطلع الألفية الثالثة لم يكن أولوية في سياسات الدولة الجزائرية على أرض الواقع، بل كان في الخطاب السياسي فقط، فقد عانى من تهميشه في مجال الاعتمادات الاستثمارية، حيث كانت نسبتها من اجمالي مبالغ الاستثمارات الوطنية ضعيفة، إذ قدّرت بنحو 10,6% خلال البرنامج الأول (2001-2004)، وحوالي 7,1% خلال البرنامج الثاني (2005-2009)، ثمّ انخفضت إلى 4,7% خلال البرنامج الأخير (2010-2014). **(وهو ما ينفي صحّة الفرضية الثالثة)؛**

7. تتوفّر ولاية قالمة على كلّ المؤهّلات التي تجعل منها منطقة فلاحية بالدرجة الأولى، إذ تحتلّ موقعا استراتيجيا هامّا، حيث تقع شمال شرق الوطن وسط سلسلة جبلية ضخمة خضراء، وتعتبر الولاية منطقة إستراتيجية بوجودها على ضفاف نهر سيبوس الخصبة الذي يشكّل المجرى الرئيسي للمياه والأكثر أهمية بالولاية، ويتميّز إقليم الولاية بمناخ شبه رطب في الوسط والشمال، ومناخ شبه جاف ناحية الجنوب. كما أنّ المساحة الفلاحية تمثّل 71,77% من المساحة الكلية، وتمثّل مساحة الأراضي الفلاحية المستغلّة نحو 70,80% من المساحة الفلاحية الإجمالية، وما نسبته 50,81% من المساحة الاجمالية للولاية. ويصل حجم الموارد المائية المعبّأة إلى حوالي 151,8 مليون $م^3$ عبر كامل إقليم الولاية، ممّا جعل المساحة المسقية تمثّل حوالي 7,63% من المساحة الفلاحية المستغلّة. ويقدّر عدد السكّان النشطين في القطاع الفلاحي بنحو 42,9% من اجمالي السكان النشطين في الولاية، كما أنّه يشغّل حوالي 43% من السكان العاملين، ناهيك عن النسبة الهامّة لسكان الريف والمقدّرة بنحو 41% تقريبا. أمّا معدّل المكننة الفلاحية في الولاية فهو يعادل نظيره على المستوى الوطني المقدّر بجرّار لكلّ 72 هكتار، وهو مؤشّر مقبول نوعا ما لمدى استخدام التقانة في الفلاحة. كما عرف القطاع الفلاحي في الولاية تقدّما معتبرا خلال السنوات

الأخيرة بفضل مخطّطات التنمية الفلاحية وبفضل الموارد المالية التي خصّصتها له الدولـــة رغم قلّتها (حوالي 6,5%)،

ولذلك تحقّقت حالات تقدّم كبيـرة في مجـــال الإنتاج الفلاحـــي واستصلاح الأراضي واستحـداث مناصب شغل. وتمثّلت أهمّ الإنجازات المحقّقة في ما يلي:

✓ قدّرت المساحة الفلاحية المستغلّة بحوالي 187.338 هكتار سنة 2013 بعدمـا كانـــت 180.000 هكتار سنة 2000، وهو ما يمثّل استصلاح حوالي 7.338 هكتار بين عامي 2000 و2013؛

✓ اتّساع في مساحة الأشجار المثمرة، حيث بلغت 11.114 هكتار سنة 2013 بعدما كانت 3.720 هكتار سنة 2000، وهو ما يمثّل نسبة زيادة قدرها 198,8%؛

✓ بلغ متوسّط الإنتاج الفلاحي (النباتي والحيواني) من حيث القيمة نحو 38.918,3 مليون دينار خلال الفترة (2008–2013)، وتراوحت قيمة الإنتاج بين 15.934 مليون دينار و63.584 مليون دينار بين عامي 2008 و2013، حيث قدّرت الزيادة بنحو 47.650 مليون دينار، أي تضاعف بنحو 3 مرّات تقريبـــا؛

✓ ارتفاع المساحة المسقية بحوالي 7.230 هكتار، حيث انتقلت من 7.067 هكتار سنة 2000 إلى 14.297 هكتار سنة 2013، محقّقة بذلك زيادة قدرها 102,3%؛

✓ ساهمت برامج التنمية الفلاحية في التحسّن المسجّل في الحدّ من البطالة نوعا ما مع مطلع الألفية الثالثة، فقد سمحت بتوفير 36.074 منصب شغل بالمستثمرات الفلاحية سنة 2013، بينما كانت تقدّر بنحو 21.797 منصب شغل سنة 2002، محقّقة بذلك زيادة قدرها 65,5%، ممّا أدّى إلى تقليص نسبة معتبرة من البطالة؛

✓ مكّن تحسّن الإنتاج الفلاحي من تنمية قطاع الصّناعات الغذائية، حيث ساعد ذلك على إنشاء أربـع

وحدات لتحويل الطماطم، وثلاث وحدات لإنتاج السميد، ووحدتين لإنتاج الحليب، ووحدة لإنتاج السكر وأخرى لإنتاج العجائن الغذائية؛

✓ في إطار إنعاش التنمية الريفية وتطوير الوسط الريفي تمّ إنجاز 111 مشروع جواري في 33 بلدية في إطار سياسة التجديد الريفي للفترة (2009-2013)، كما تمّ فتح مسالك ريفية بطول 14,5 كم وتهيئة مسالك ريفية بطول 33,5 كم. يضاف إلى هذا حفر آبار بعدد اجمالي بلغ 118 وحدة، وبسعة 360 متر طولي. كما أنّ هناك 4.082 مسكـن ريفي في طور الانجاز و4.390 في طور الدراسـة. **(وهو ما يثبت صحّة الفرضية الرابعة).**

8. إنّ القراءة المتأنّية لواقع الفلاحة بولاية قالمة، مكّنت من وضع النقاط التالية:

- إنّ رصيد ولاية قالمة من الأراضي القابلة للفلاحة هام جدّا، ولكنّ هناك أراضي ذات وجهة فلاحية ولكن غير مستغلّة، وهذا ما يتطلّب زيادة هذه المساحة واستغلالها استغلالا أمثلا؛
- إنّ حاجة الفلاحة للمياه كبيرة جدّا، وهذا في ظلّ ضعف تعبئة الموارد المائية، إذ لا بدّ من تبنّي سياسة جديدة تهدف إلى تدعيم شبكة السدود والآبار والتحكّم في مياه الأمطار...؛
- إنّ الموارد البشرية هامّة في القطاع الفلاحي، ولكن مستوى التكوين والتأهيل والوعي ضعيف نوعا ما، ويقتصر في بعض الأحيان على فئة الإطارات والتقنيين والموظّفين، في حين أنّ العمال المنتجين المتواجدين على مستوى المستثمرات الفلاحية هم الذين يشكّلون قوّة العمل الأساسية؛
- يساهم القطاع الفلاحي لولاية قالمة بنحو 2,5% من الإنتاج الوطني، ممّا جعل الولاية تحتلّ المرتبة 16 وطنيّا، زيادة على أنّه يحتلّ المرتبة 10 وطنيا في إنتاج الحبوب، إنتاج البطاطا (المرتبة 13)، إنتاج الحليب (المرتبة 28)، إنتاج اللحوم الحمراء (المرتبة 12)، إنتاج اللحوم البيضاء (المرتبة 22).

وفي هذا إشارة إلى أنّ الولاية يمكنها أن تحتلّ مراتبا متقدّمة في الاقتصاد الوطني في حالة استغلالها لإمكاناتها الفلاحية المعتبرة بشكل رشيد وعقلاني، ممّا قد يجعل منها قطبا تنمويّا يساهم في التنمية

الفلاحية محلّيا ووطنيّا، وتعمل بذلك على إرساء أسس تنمية مستدامة في الجزائر، انطلاقا من فكرة التنمية من أسفل. **(وهو ما يثبث أيضا صحّة الفرضية الرابعة).**

9. إنّ الحجم الهائل من الأموال التي يتم ضخّها في مختلف نشاطـات القطــاع الفلاحــي لا تقـدّم عوائد بنفس مقدار الإعتمادات المخصّصة لها، وهذا راجع إلى حجم تلك الإعتمادات من جهة، وطريقة توزيعها من جهة أخرى. ولعلّ أهمّ تحدّيات السياسات الفلاحية في تطوير القطاع الفلاحي وإرسائها لأسس تنمية مستدامة تتمثّل في النقاط التالية:

✓ مشكل العقّار الفلاحي، حيث يعتبر المتسبّب الأساسي في عدم تطوّر القطاع الفلاحي، نظرا للمنازعات القائمة على الأراضي الفلاحية بسبب الملكية، فمعظم العائلات تشترك في عقد ملكية واحد منذ عقود، كما أنّ الكثير من الأراضي الفلاحية دون عقود. فضلا عن ذلك، فهم توارثوها أباً عن جدّ عن طريق الشيوع دون وثائق ثبوتية، أو مستأجيرن لها، ممّا يحرم الكثير من الفلّاحين من الاستفادة من مختلف أشكال الدعم الفلاحي المقدّم من طرف الدولة، فضلا عن ذلك فعملية تحديد الملكية والاستفادة من الدعم الفلاحي تتطلّب إجراءات إدارية طويلة؛

✓ الظروف المناخية غير المواتية، حيث يعزى تدنّي الإنتاج والإنتاجية في الكثير من الأحيان إلى حالات الجفاف أو تذبذب تساقط الأمطار خلال الموسم الفلاحي، بالرغم من الإمكانات المائية الممكنة وغير المستغلّة؛

✓ التسرّب الكبير للعمالة الفلاحية، وبالتالي أصبح القطاع الفلاحي يشهد عزوفا كبيرا من طرف الشباب، في ظلّ كبر سن الفلاحين الملّاك أو المستأجرين وعدم مقدرتهم على ممارسة النشاط الفلاحي، ممّا أثّر بشكل كبير على انتاجية القطاع الفلاحي؛

✓ الهدر الكبير في الموارد المائية بسبب تدنّي مستوى كفاءة إدارة الموارد المائية، وتدنّي مستوى أو حتّى غياب الوعي المائي وما يرتبط به من سوء استخدام المياه والإسراف في استخدامها وتلويثها، اضافة

إلى ضعف مستوى التجهيزات والبنية الأساسية في مجال استخدام المياه بصفة عامة، واستخدامها للري بصفة خاصّة.

✓ غياب الرقابة في القطاع الفلاحي لوضع حدّ للبزنسة، وغياب إستراتيجية واضحة لمحاربة كثرة الوساطة والمضاربة، فقد استفحلت ظاهرة التلاعب والاحتيال من طرف الكثير من المتطفّلين على القطاع الفلاحي، فكثير ممّن يتحصّل على القروض والتسهيلات دونما انتماء فعلي للقطاع الفلاحي، ممّا سببّ أضرارا للفلّاحين الحقيقيّين.

✓ التدعيم غير المباشر للحكومة للفلّاح الأجنبي على حساب المحلّي، وذلك باستيرادها لكميات معتبرة من المنتوجات المتوفرّة في السّوق الوطنية، ممّا أسهم في رفع فاتورة الاستيراد، الأمر الذي يستدعي دعم الفلاح المحلّي المنتج أولا ثم القيام بمراقبته؛

✓ الصعوبة التي يواجهها الفلّاحون في الحصول على التعويضات المناسبة في حالة الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى انعدام التغطية الاجتماعية لأغلبهم، ممّا يؤثّر سلبا على مردودهم؛

✓ توسيع المحيط الحضري، وبالتالي زحف الإسمنت على حساب المساحات الفلاحية لتلبية النقص في قطاع التعمير والبناء نتيجة تزايد النمو الديموغرافي، الأمر الذي بات يهدّد مصادر الغذاء في المستقبل، وكذا عائق لتحقيق التنمية المستدامة؛ **(وهو ما يثبت صحّة الفرضية الخامسة).**

10. لقد أعطى برنامج التجديد الفلاحي والريفي المطبّق حديثا توجّها جديدا للتنمية، حيث يدعو إلى فكرة التنمية من أسفل، من خلال الاندماج والمشاركة الفعّالة لسكان الريف في عملية التنمية. ولكنّ هذا البرنامج فشل، حيث لم تتجسّد فكرة الاندماج على أرض الواقع، حيث تمّت مشاركة سكان الرّيف في المراحل الأولى، بينما لم يشاركوا في بقية المراحل، وهذا يعني أنّه ما زالت الممارسة البيروقراطية للإدارة سائدة ومستمرّة؛

11. إنّ الانشغال بالميدان الفلاحي رافقه إنشاء هياكل ومؤسّسات وطنية من أجل تدعيم القطاع الفلاحي

وتوفير عوامل الإنتاج، وانطلاقا من أهمية هذه الهياكل، فقد تم إنشاء: مديرية المصالح الفلاحية، الغرفة الفلاحية، الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصّص، التعاونيات الفلاحية... وكان الغرض من إنشاء هذه الهياكل تقديم خدمات إنتاجية للقطاع الفلاحي؛

12. قامت الدولة باستحداث أجهزة حكومية لدعم الاستثمار المحلي في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي واستحداث مناصب شغل، وتمثّلت في: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. وسمحت هذه الهيئات منذ بداية نشاطها إلى غاية نهاية سنة 2013 بتمويل العديد من المشاريع الفلاحية في ولاية قالمة، قدّر عددها بنحو 702 مشروع، بما يمثّل 6,6% من اجمالي المشاريع المموّلة، كما مكّنت من توفير 1.754 منصب شغل في القطاع الفلاحي، بما يمثّل 5,8% من اجمالي المناصب المستحدثة من طرف هذه الهيئات مجتمعة؛

13. إنّ سياسات التنمية والتطوير التي مسّت قطاع الفلاحة الجزائري تحمل في طيّاتها الكثير من الايجابيات، وكذلك سبل الخروج من الركود وبناء اقتصاد فلاحي مستدام، لكنّها تحتاج من يسير بها إلى برّ الأمان، حيث تفتقد في الكثير من الأحيان إلى الإرادة في التنفيذ، في ظل غياب جهاز المراقبة والمتابعة للسياسات، زيادة على غياب قادة مستبصرين قادرين على إتمام المسيرة الإصلاحية، فضلا عن طبيعة الاصلاحات التي تعدّ ظرفية، وليست طويلة المدى.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال ما تمّ التوصّل إليه من نتائج، يمكن طرح بعض الاقتراحات والتوصيات، وهذا للأخذ بها من طرف المصالح المعنية بشؤون الفلاحة، بغية سدّ بعض نقاط الضعف في هذا القطاع. وتتمثّل مجمل الاقتراحات والتوصيات في النقاط التالية:

➢ ضرورة المرافقة التقنية والإدارية للفلاحين وخاصّة المستفدين من الدعم الفلاحي، ما من شأنه أن يمكّن من تسيير الأموال تسييرا عقلانيا، وذلك من أجل المحافظة على المال العام من جهة، وإعطاء مردوديـــة أكبر لهاته المبالغ من جهة أخرى، وبالتالي رفع حصّة الفلاحة في تكوين الناتج المحلي الخام؛

➢ العمل على تشكيل لجان على المستوى البلدي للمستفيدين من الدعم الفلاحي، حيث تعمل على الزام المستفيد أن يعمل في شراكة مع السلطة المحلية بنسبة معينة من مداخيله، وبالتالي عدم هدر المال العام من جهة، وخلق مورد جديد للبلدية من جهة أخرى (تنوع الإيرادات المحلية)، وبالتالي المرور من التنميـــة المحلية إلى التنمية الذاتية؛

➢ إشراك الفلّاحين محليّا من خلال تنظيماتهم المهنية المختلفة في وضع السياسات والمشاريع الفلاحية التي تهمّهم بالدرجة الأولى، وبالتالي إعادة الاعتبار للفلاح الفعلي والانتقال من الفلّاح المدعوم إلى الفلاح كعون اقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية، ذلك أنّ القيام بالتنمية الفلاحية الشاملة يستلزم مشاركة ومسؤولية الفلّاحين لضمان نجاحها واستدامتها؛

➢ تفعيل الحلقة الضعيفة وهي المستوى المحلي، وذلك من خلال جعل السلطة المحلّية هي سلطة المبادرة من خلال المرافقة وتسهيل الإجراءات، لأنّ منطلق التنمية الحقيقي هو مبدأ البناء من أسفل، وبالتالي جعل تنمية الجماعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسيّة لتنمية المجتمع؛

➢ تثمين وتبليغ نتائج البحث العلمي المؤكّدة للفلاحين من خلال جهاز إرشاد فلاحي فعّال وميداني، وبالتالي دعم البحث العلمي والتجريبي الذي يعدّ حلقة لابدّ منها، من خلال الربط بين العلم الأكاديمي والمعرفة الميدانية؛

➢ إلغاء شرط عقد الملكية للاستفادة من مختلف آليات الدّعم المقرّرة من طرف الدولة، فضلا عن القروض الممنوحة من طرف البنوك في إطار التسهيلات المقدّمة للفلّاحين الرّاغبين في الاستثمار في القطاع، على اعتبار أن أغلبية هؤلاء الفلاّحين لا يتوفرّون على عقود ملكية الأراضي، وبالتالي ايجاد

صيغة جديدة تساهم في منحهم شهادات أو رخص استثنائية لتمكينهم من الاستفادة من مختلف آليات الدعم المقرّرة، وذلك في إطار تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي؛

- مراجعة شروط الاستفادة من القروض البنكية، خاصّة "القرض الرفيق"، وتعميمه على أكبر عدد ممكن من المستحقّين سواء كانوا فلاحين، مربي مواشي أو دواجن وكذا تعميمه ليشمل دعم منتجات أخرى فضلا عن الحبوب؛
- العمل على وضع سياسة خاصّة بإنشاء دواوين وأسواق للجملة والتجزئة من شأنها تكسير المضاربة في الأسعار، لتأمين وصول المواد الفلاحية إلى المستهلك في كل وقت وبأسعار مناسبة؛
- توسيع وعصرنة صناعة التبريد وقدرات الحفظ والتخزين، وذلك في سبيل ضمان استقرار السوق، ممّا يساهم في حماية مداخيل الفلّاحين والقدرة الشرائية للمستهلكين؛
- مواصلة دعم الفلاحين بشراء المواد الفلاحية بأسعار مغرية، باعتبارها آلية تشجّع الفلاح على العطاء وتوسيع استثماراته؛
- إنشاء منظومة وطنية خاصّة بالإحصاء الفلاحي تكون ذات طابع مستقلّ، تتكفّل بتجميع البيانات وتقديم المعلومة الإحصائية الخاصّة بالقطاع الفلاحي، حتى يتسنّى لمُتّخذي القرار وضع خطط وسياسات سليمة مبنيّة على التوقّعات الرشيدة وتحقيق الأهداف المنشودة، على اعتبار أنّ المعلومة هي أساس تطوير بنية الاقتصاد؛
- خلق تكامل فلاحي ما بين الولايات التي تتمتّع بخصوصيات فلاحية متشابهة في شكل أقطاب فلاحية، وفي إطار ما يعرف بالمزايا النسبية لكلّ منطقة، ممّا يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية، وبالتالي إرساء دعائم الأمن الغذائي المستدام؛
- إقامة توأمة ما بين الكلّيات والمؤسّسات الفلاحية في إنجاز ملتقيات علمية ودورات تكوينية في المجال الفلاحي، وبالتالي الجمع بين البحث الأكاديمي والجانب الفني والتقني؛

➢ تشجيع الاندماج الفلاحي والصناعي لتأسيس قاعدة لتطوير الفلاحة، وترقية مجال الصناعات الغذائية في المنتوجات التي تعدّ من اختصاص الولاية كالخضروات والحبوب والطماطم الصناعية، وذلك من خلال إرساء سبل الشراكة الوطنية والأجنبية، بهدف الاستفادة من الخبرات اللازمة في هذا المجال، مع تقديم تحفيزات ضريبة للمؤسّسات العاملة في نشاط الصناعة الغذائية؛

➢ زيادة الصّادرات الفلاحية من المحاصيل التى حقّقت اكتفاءً ذاتيّاً مع وجود فائض للتصدير، لتقليل المخاطر المترتّبة على الاعتماد على مورد رئيسى واحد من حصيلة الصادرات فى تمويل الواردات الغذائية وهى منتجات البترول، اضافة إلى تخفيض الواردات وترشيد الاستهلاك؛

➢ ضرورة التصدّي لتحديات التغيرات المناخية على القطاع الفلاحي، حيث أن هذا المعطى الطبيعي بات محدّدا أساسيا في بلورة أية استراتيجية وطنية تنموية، وذلك بتعبئة شبكة من الباحثين على المستوى الوطني والدولي، مع تنظيم مؤتمرات دولية حول أثر التغيرات المناخية وارتباطها بقضايا الأمن الغذائي والفلاحة المستدامة، ومنه نستثمر بما يكفي في البحوث والتطوير من أجل تحقيق الإنجازات في الوقت المطلوب لدرء المخاطر التي قد تترتّب عن التغيّرات المناخية؛

➢ تبنّي سياسة حكيمة في مجال الري في ظل التقلبّات المناخية غير المتحكّم فيها، ممّا يلزم ترشيد استغلال المياه، كاستخدام وسائل الري الحديثة وتدعيم اقتنائها، اضافة إلى تحلية مياه البحر مع إعادة استخدام المياه القذرة وتطهيرها وحشد المياه الجوفية، كما يستوجب كذلك إيجاد لجان مشتركة بين مصالح قطاعي الري والفلاحة لوضع نمط تسيير لاستغلال عقلاني للمياه بطرق علمية وحديثة، وبالتالي تفادي الإسراف في هذا المورد؛

➢ ضرورة منع توسّع المدن على حساب الريف، وإيجاد نظام مراقبة صارم في الحصول على تراخيص لاستغلال الاراضي بغير هدف فلاحي، وذلك في سبيل الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي؛

➢ إعطاء أهمّية كبيرة للوسط الريفي الذي يعتبر فضاءً حيّا يساهم في تسريع وتيرة نمو الفلاحة الجزائرية،

وذلك بخلق فرص اقتصادية لسكان الريف، وخاصّة تدعيم النشاطات التقليدية وتثمين التراث الثقافي في الأرياف؛

➢ التوجّه إلى استخدام الأسمدة العضوية بديلا للأسمدة الكيماوية لما لها من أضرار على البيئة والانسان، وذلك باستخدام المخلّفات الحيوانية والنباتية، ما من شأنه أن يزيد من خصوبة التربة ويقوّي خصائص النّبات، مع الاستمرار فى استنباط أصناف جديدة وتطوير السلالات خاصّة من محصول الحبوب والعنصر الحيواني، باعتبارهما مصدر الغذاء الأساسي للسكان، وبالتالي الرفع من المردود الفلاحي؛

➢ السهر على الوقاية من كافة محاولات تحويل أموال الدعم العمومي الموجّهة للفلاحة لأغراض المضاربة والنشاطات الطفيلية، ولا بدّ للعدالة أن تحرص من جانبها على ردع أيّ انزلاق يتم تسجيله بقوّة القانون وصرامته؛

➢ إقامة آلية شراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال القضاء على كافّة أشكال البيروقراطية، والعمل على توجيهه نحو الفروع ذات العلاقة بالأمن الغذائي الوطني كإنتاج الحبوب والحليب واللحوم، وهذا يتطلّب العمل على تثمين الاستثمار الفلاحي وجعله قطاعا تنمويّا قائما على الربح بدلا من قيامه على الريع؛

➢ إنّ رهان النهوض بقطاع الفلاحة في الجزائر هو دعم الشباب ماديا ومعنويّا، خاصّة في ظل عزوف كثير منهم عن العمل بالفلاحة، وذلك من خلال تكوينهم أكاديميا وتسهيل حصولهم على الأراضي الفلاحية والقروض، بالإضافة إلى مكننة الفلاحة، إذ يعدّ السبيل الوحيد لربح الوقت وربح مردوديـــة أكبر.

آفاق الدراسة:

من خلال ما تمّ التطرّق إليه في هذه الدراسة، فقد تمّ جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات النظرية والتطبيقة وفق ماهو متاح، حتّى يمكن الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والوصول إلى إجابات كافية

عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية التي تمّ طرحها في بداية الدراسة، وقد تبيّن أنّ الموضوع جدّ واسع ويحتاج إلى تعمّق أكثر، لذلك يمكن اعتبار هذه الدراسة كبداية لمواضيع أخرى يمكن أن تسدّ بعض نقائص هذه الدراسة، وتساهم بدورها في إثراء البحث العلمي حول القطاع الفلاحي. وعليه تمّ اقتراح بعض المواضيع للبحث من أجل توجيه الباحثين للتطرّق إليها كما يلي:

- ✓ دور مؤسّسات البحث العلمي في تطوير القطاع الفلاحي–دراسة حالة–؛
- ✓ تفعيل أداء المؤسسات الصّغيرة والمتوسّطة كاستراتيجية لدفع عجلة التنمية الفلاحية–دراسة حالة–؛
- ✓ دور الصناعات الفلاحية الغذائية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة–دراسة حالة–؛
- ✓ نحو إنشاء تكامل فلاحي محلّي–دراسة حالة–؛
- ✓ القطاع الفلاحي ورهان تحقيق التنمية الذاتية–دراسة حالة–؛
- ✓ آفاق التنمية الفلاحية في ظل المخطط الخماسي للتنمية (2015–2019)–دراسة حالة–.

وفي الأخير، نأمل أن نكون قد وُفِّقنا في معالجة الاشكالية الرئيسية المطروحة من خلال ما جمعناه من معلومات كافية حول موضوع الدراسة، والله وليّ التوفيق.

تمّ بحمد الله...

المراجـــــع

المراجع باللغة العربية:

أولا- القواميس والمعاجم:

1. ابن منظور، (1981): "**لسان العرب**" (المجلد 2، الجزء 17، باب الدال، مادة دوم)، دار المعارف: القاهرة.

2. مؤنس رشاد الدين، (2000): "**المرام في المعاني والكلمات: القاموس الكامل**"، الطبعة1، دار الراتب الجامعية: بيروت، لبنان، 2000.

ثانيا- الكتب:

1. أبو الخير كمال حمدي، (1997): "**استراتيجيات التنمية الزراعية**"، مكتبة عين شمس: القاهرة، مصر.

2. أبو السعود محمد فوزي، نعمه الله أحمد رمضان و عايد عفاف عبد العزيز، (دون ذكر السنة): "**الموارد واقتصادياتها**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الاسكندرية، مصر.

3. أبو الغار أحمد محمد، (1973): "**التمويل التعاوني**"، مكتبة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.

4. الأشرم محمود، (2007): "**التنمية الزراعية المستدامة**"، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.

5. الأمين عبد الوهاب، (2000): "**التنمية الاقتصادية-المشكلات والسياسات المقترحة مع اشارة إلى البلدان العربية**"، الطبعة 1، دار حافظ للنشر والتوزيع: جدّة، السعودية.

6. أنور محمد سعد، (2005): "**إدارة البنوك**"، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع: الاسكندرية، مصر.

7. البيلاوي حازم، (1967): "**التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية**"، معهد البحوث والدراسات العربية: القاهرة، مصر.

8. البراوي راشد، (1971): "**الموسوعة الاقتصادية**"، الطبعة 1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.

9. بكري كامل، مندور أحمد، (1989): "**الموارد الاقتصادية**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: بيروت، لبنان.

10. بكري كامل، يونس محمود، مبارك عبد النعيم، (1986): "**الموارد واقتصادياتها**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر: بيروت، لبنان.

11. بهلول حسن، (1976): "**القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**"، الشركة الوطنية النشر والتوزيع، الجزائر.

12. التميمي رعد سامي عبد الرزاق، (2008): "**العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**"، الطبعة 1، دار دجلة ناشرون وموزعون: عمان، الأردن.

13. تودار ميشيل، (2006): "**التنمية الإقتصادية**"، تعريب ومراجعة: محمود حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر: القاهرة، مصر.

14. حامد سهير أحمد، (2007): "**اشكالية التنمية في الوطن العربي**"، الطبعة 1، دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

15. حبيب كميل، النبي حازم، (2000): "**من النمو والتنمية إلى العولمة والغات**"، المؤسسة الحديثة للكتاب: طرابلس، لبنان.

16. خبابة عبد الله، بوقرة رابح، (2009): "**الوقائع الاقتصادية-العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة-**"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.

17. خوري صابر، (1991): "**التنمية بين الأمس والغد**"، دار زهران للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

18. خوني رابح، حساييني رقية، (2008): "**المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة ومشكلات تمويلها**"، الطبعة 1، دار إيتراك للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.

19. خيري عزيز، (1983): "**قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي: مصر والمغرب العربي**"، الطبعة 1، دار الآفاق الجديدة: بيروت، لبنان.

20. الداهري عبد الوهاب مطر، (1969): "**التحليل الاقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي**"، الطبعة 2، مطبعة العاني: بغداد، العراق.

21. الداهري عبد الوهاب مطر، (1976): "**السياسة الزراعية-اقتصاديات الإصلاح الزراعي-**"، الطبعة 2، مطبعة العاني: بغداد، العراق.

22. الداهري عبد الوهاب مطر، (1969): "**أسس ومبادئ الإقتصاد الزراعي**"، الطبعة 1، مطبعة العاني: بغداد، العراق.

23. الدعمة إبراهيم مراد، (2009): "**التنمية البشرية بين النظرية والتطبيق**"، دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

24. الديوه جي أبي السعيد، (2001): "**مبادئ التسويق الزراعي**"، دار حامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

25. رحمة منى، (2000): "**السياسات الزراعية في البلدان العربية**"، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.

26. الرسول أحمد أبو اليزيد، (2007): "**التنمية المتواصلة-الأبعاد والمنهج-**"، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.

27. رشوان حسين عبد الحميد أحمد، (2009): "**التنمية: اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، اداريا، بشريا**"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.

28. رومانو دوناتو، (2003): "**الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**"، المركز الوطني للسياسات الزراعية: سوريا.

29. الزعبي عاكف، (2006): "**مبادئ التسويق الزراعي**"، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

30. زكي إبراهيم عبد الرحمان، (1976): "**الموارد الاقتصادية**"، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، مصر.

31. زكي رواء، الطويل يونس، (2010): "**التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**"، الطبعة 1، دار زهران للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

32. السبتي وسيلة، (2009): "**تمويل التنمية المحلية**" ، الطبعة 1، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.

33. السواعي خالد محمد، (2006): "**التجارة والتنمية**"، الطبعة 1، دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

34. السيد فتحي، عبده أبو يسر، (2005): "**الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.

35. السيدة إبراهيم مصطفى، نعمة الله أحمد رمضان، غزلان محمد عزت محمد و محمد أسامة أحمد، (2007): "**اقتصاديات الموارد والبيئة**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.

36. شافعي محمود عبد الهادي وآخرون، (1986): "**مدخل إلى الاقتصاد الزراعي**"، الطبعة 1، مكتبة الأقصى: عمان، الأردن.

37. الشرفات علي جدوع، (2006): "**مبادئ الإقتصاد الزراعي**"، المكتبة الوطنية: عمان، الأردن

38. الشرفات علي جدوع، (2010): "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي–الواقع، العوائق، سبل النهوض**–"؛ الطبعة1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

39. شفيق محمد، (دون ذكر السنة): "**التنمية الاجتماعية: دراسة في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**"، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، مصر.

40. الشيخ محمد صالح، (2002): "**الآثار الاقتصادية والمالية لتلوّث البيئة ووسائل الحماية منها**"، الطبعة 1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.

41. صفوت عبد السلام، (1993): "**البنك الدولي–مشكلات التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث**–"، دار النهضة العربية: القاهرة، مصر.

42. طرّاف عامر محمود، (1998): "**أخطار البيئة والنظام الدولي**"، الطبعة 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان.

43. العادلي أحمد السيد، (1982): "**أساسيات علم الإرشاد الزراعي**"، دار المطبوعات الجديدة: الإسكندرية، مصر.

44. عارف جواد سعد، (2010): "**الاقتصاد الزراعي**"، الطبعة 1، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

45. عارف جواد سعد، (2010): "**التخطيط والتنمية الزراعية**"، الطبعة 1، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

46. عباس صلاح، (2010): "**التنمية المستدامة في الوطن العربي**"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.

47. عبد الحميد عبد المطلب، شبانه محمد، (2005): "**أساسيات في الموارد الاقتصادية**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الاسكندرية، مصر.

48. عبد الرحمن زكي إبراهيم، (1976): "**الموارد الاقتصادية**"، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، مصر.

49. عبد المطلب عبد الحميد، (2001) : "**التمويل المحلي والتنمية المحلية**"، الدار الجامعية النشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.

50. عبيدات محمد، (2000): "**التسويق الزراعي**"، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

51. عجمية محمد عبد العزيز، أحمد عبد الرحمن يسرى، (1999): "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.

52. عجمية محمد عبد العزيز، إسماعيل محمد محروس، (1980): "**الموارد الاقتصادية**"، الطبعة 1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر: بيروت، لبنان.

53. عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، (2000): "**التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الاسكندرية، مصر.

54. عجمية محمد عبد العزيز، ناصف ايمان عطية و نجا علي عبد الوهاب، (2007): "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات، الاستراتيجيات، التمويل)**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع: الاسكندرية، مصر.

55. عدد من الباحثين، ترجمة سعاد محمد وقاف، (1990): "**الأسس البيئية للتنمية الاقتصادية**"، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي: دمشق، سوريا.

56. عريقات حربي محمد موسى، (1992): "**مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، الطبعة 1، دار الفكر للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

57. عزام ادريس، (2010): "**مشكلات إدارة التنمية**"، الطبعة 1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات: القاهرة، مصر.

58. العسل إبراهيم، (1996): "**التنمية في الإسلام– مفاهيم مناهج وتطبيقات–**"، الطبعة 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان.

59. عطوي عبد الله، (2004): "**السكان والتنمية البشرية**"، الطبعة 1، دار النهضة العربية: بيروت، لبنان.

60. عطية عبد القادر محمد، (2003): "**اتجاهات حديثة في التنمية**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.

61. عمرو محي الدين، (1972): "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان.

62. عمرو محي الدين، (دون ذكر السنة): "**التخلف والتنمية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر: بيروت، لبنان.

63. العيسوي ابراهيم، (2001): "**التنمية في عالم متغير–دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها–**"، الطبعة 1، دار الشروق للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.

64. غربي فوزية، (2010): "**الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر**"، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.

65. غنيم عثمان محمد، ماجدة أحمد أبو زنط، (2007): "**التنمية المستديمة–فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها–**"، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

66. فتح الله سعد حسين، (1999): "**التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج**"، الطبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.

67. الفتلاوي كامل علاوي كاظم، الزبيدي حسن لطيف كاظم، (2009): "**مبادئ علم الاقتصاد**"، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

68. فليح حسن خلف، (2004): "**اقتصاديات الوطن العربي**"، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

69. فليح حسن خلف، (2010): "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، الطبعة 1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

70. قاسم خالد مصطفى، (2010): "**إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**"، الطبعة 2، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.

71. القريشي محمد صالح تركي، (2010): "**علم اقتصاد التنمية**"، الطبعة 1، دار إثراء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

72. القريشي مدحت، (2007): "**التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**"، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

73. كنعان طاهر حمدي، (2001): "**هموم اقتصادية عربية: التنمية، التكامل، النفط، العولمة**"، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.

74. لقوشة رفعت، (1998): "**التنمية الزراعية: قراءة في مفهوم متطور**"، الطبعة 1، المكتبة الأكاديمية: القاهرة، مصر.

75. محارب عبد العزيز مقاسم، (2011): "**التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**"، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.

76. المخادمي عبد القادر رزيق، (2009): "**الأزمة الغذائية العالمية–تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي–**"، الطبعة 1، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.

77. مشورب إبراهيم، (2002): "**التخلف والتنمية: دراسات اقتصادية**"، الطبعة 1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر: بيروت، لبنان.

78. مصطفى أحمد فريد، (2006): "**الموارد الاقتصادية**"، مؤسسات شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.

79. مقدم مبروك، (1993): "**الاتّجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

80. النجار فريد، (1998): "**إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية**"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.

81. النجفي سالم التوفيق، (1987): "**التنمية الاقتصادية الزراعية**"، الطبعة 2، دار الكتب للطباعة والنشر: جامعة الموصل، العراق.

82. نعمة الله أحمد رمضان، زكي إيمان محمد محب، (1995): "**مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**"، مركز الإسكندرية للكتاب: الإسكندرية، مصر.

83. النمري خلف بن سليمان بن صالح، (دون ذكر السنة): "**دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**"، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر.

84. هادي رياض عزيز، (1989): "**المشكلات السياسية في العالم الثالث**"، الطبعة 2، مطابع التعليم العالي: الموصل، العراق.

85. الهلالي عبد الرزاق، (1968): "**المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي**"، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر: القاهرة، مصر.

86. الهيتي صبري فارس، (2007): "**التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**"، دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان، الأدرن.

87. الهيتي نوزاد عبد الرحمن، المهندي حسن إبراهيم، (2008): "**التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات**"، الطبعة 1، اللجنة الدائمة للسكان: الدوحة، قطر.

88. الوادي محمود، خربس ابراهيم، الحواري نضال و العتيبي ضرار، (2007): "**الأساس في علم الاقتصاد**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

89. وزان صالح، (1998): "**تنمية الزراعة العربية–الواقع والممكن–**"، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.

ثالثا– المجلّات والدوريّات العلميّة:

1. أبو علي محمد سلطان، (2007): "**نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها**"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة (المجلد 4)، الدار العربية للعلوم: بيروت، لبنان.

2. أبو قديس هاني أحمد، (2004): "**استراتجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية**"، سلسلة دراسات استراتيجية (العدد93)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتّحدة.

3. الإمام محمود، (2006): "**السكان والموارد والبيئة والتنمية–التطور التاريخي–**"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة (المجلد1)، الدار العربية للعلوم: بيروت، لبنان.

4. باشي أحمد، (2003): "**القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**"، مجلة الباحث (العدد 2)، جامعة ورقلة، الجزائر.

5. بلغالي محمد، (2009): "**سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (العدد 2)، جامعة الشلف، الجزائر.

6. بن الطاهر حسين، (2012): "**التنمية المحلية والتنمية المستدامة**"، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 24)، جامعة بسكرة، الجزائر.

7. بوفليح نبيل، (2013): "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000–2010)**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (العدد 9)، جامعة الشلف، الجزائر.

8. الجبوري رقية خلف حمد، (2012): "**السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العددان57–58)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.

9. الجعفراوي إيناس محمد، (2009): "**تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العدد 47)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.

10. حسني محمود حسن، (2002): "**السياسة الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية**"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (العدد 1، السنة 10)، معهد التخطيط القومي، مصر.

11. رحماني موسى، السبتي وسيلة، (2011): "**تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي**"، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 23)، جامعة بسكرة، الجزائر.

12. الرماني زيد بن محمد، (1999): "**البعد البشري للتنمية: رؤى اقتصادية**"، مجلة دراسات اقتصادية (المجلد 2، العدد 3)، جمعية الاقتصاد السعودية: جامعة الملك سعود، السعودية.

13. الرياشي سليمان، (1998): "**دراسات في التنمية العربية–الواقع والآفاق–**"، مجلة المستقبل العربي (العدد 13)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.

14. زرمان كريم، (2010): "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001–2009)**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 7)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

15. السبيعي محمد، (2007): "**اشكالية التنمية المستدامة في بروتوكول كيوتو–استعراض لمحتوى آلية التنمية النظيفة–**"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية (المجلد9، العدد 2)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

16. شكراني الحسين، (2011): "**تقرير عن مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ**"، مجلة المستقبل العربي (العدد 383)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.

17. شكراني الحسين، (2013): "**من مؤتمر استوكهولم إلى ريو +20: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العددان 63–64)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.

18. صالحي ناجية، مخناش فتيحة، (2012): "**واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001–2014) وآفاق النمو الاقتصادي**"، مجلة رؤى اقتصادية (العدد 3)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.

19. عبد السلام محمد السيد، (1982): "**التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**"، سلسلة عالم المعرفة (العدد 50)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

20. عبد الله عبد الخالق، (1993): "**التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية**"، مجلة المستقبل العربي (العدد 167)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.

21. عبد الله علي، (2003): "**موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي**"، مجلة الباحث (العدد2)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.

22. العبيدي سلام أنور أحمد، (2012): "**دور برامج التنمية الريفية في تحسين أوضاع الفقراء في الريف–مع إشارة خاصّة إلى العراق–**"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية (المجلد8، العدد 25)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

23. العصفور صالح، (2003): "**السياسات الزراعية**"، سلسلة جسر التنمية (العدد 21)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

24. عمراني سفيان، معطى الله خير الدين، (2015): "**الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر –دراسة نقدية–**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، (بحث مقبول للنشر).

25. غريبي أحمد، (2010): "**أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية (العدد 4)، جامعة المدية، الجزائر.

26. فاروق فارس، (1999): "**التنمية المستدامة بين التنظير والتطبيق**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية (المجلد 15)، جامعة دمشق، سوريا.

27. كواحلة يمينة، معطى الله خير الدين، (2011): "**محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1990–2008)**"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية (العدد06)، جامعة قالمة، الجزائر.

28. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (1989): "**مستقبلنا المشترك**"، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة (العدد 142)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

29. م. أمال، (2014): "**الجزائر ثاني أكبر مستورد للحليب بعد الصين**"، جريدة المقام (العدد295، 2014/03/09)، الجزائر.

30. مبروكي الطاهر، (2011): "**الأمن الغذائي في المغرب العربي**"، مجلة الباحث (العدد9)، جامعة ورقلة، الجزائر.

31. المجلس الشعبي الولائي، (2009): "**الفلاحة بين سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والتنمية الريفية**"، مجلة ماونة (العدد 0)، ولاية قالمة، الجزائر.

32. مسعد نيفين عبد المنعم، (2005): "**دليل المفاهيم والمصطلحات**"، الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية، الطبعة 5، المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

33. مسعي محمد، (2012): "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث (العدد 10)، جامعة ورقلة، الجزائر.

34. مصطفى محمد سمير، (2010): "**الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية–خسائر الواقع وحلول المستقبل–**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العدد52)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.

35. المعقل عبد الرحمن بن إبراهيم، (2003): "**التنمية الزراعية المستدامة والإرشاد الزراعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الأدوار المرتقبة**"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (المجلد 29، العدد 111)، جامعة الكويت، الكويت.

36. موساوي عبد الله، (2009): "**دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا (العدد 6)، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا: جامعة الشلف، الجزائر.

37. النجفي سالم توفيق، الدعمة إبراهيم مراد، (2001): "**التنمية البشرية والنمو الاقتصادي–دراسة تحليلية–**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العدد 26)، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.

38. الهاشمي رضا مطر، (2005): "**التنمية الزراعية في قضاء عفك–دراسة في المقومات والمعوقات–**"، مجلة القادسية للعلوم الانسانية (المجلد الثامن، العددان 3–4)، جامعة القادسية، العراق.

39. وديع محمد عدنان، (2002): "**مفهوم التنمية**"، سلسلة جسر التنمية (العدد 1)، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

40. الوندواوي نشأة مجيد حسن، (2010): "**التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل العوامل الداخلية والخارجية والبيئية**"، مجلة تكريت للعوم الإدارية والاقتصادية (المجلد 6، العدد 20)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

رابعا– الملتقيات والمؤتمرات العلميّة:

1. أبو النصر بهجت محمد، (2003): "**دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية**"، المؤتمر الدولي حول **التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي** المنعقد خلال الفترة (14–16) أكتوبر 2003، عمان، الأردن.

2. بن اسماعين حياة، بوغديري حكيمة، (2014): "**دور السياسات الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، الملتقى الوطني الأول حول **السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر** المنعقد يومي 14 و 15 جانفي 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

3. بن سمينة دليلة، بن سمينة عزيزة، (2006): "**سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر**"، الملتقى الدولي حول **سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية–** المنعقد يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

4. بن منصور عبد الله، بوطوبة محمد، (2009): "**المضمون الأخلاقي كاداة لتفعيل التنمية المستدامة**"، الملتقى العلمي الدولي حول **أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة** المنعقد يومي 10 و 11 نوفمبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

5. بودخدخ كريم، سلامنة محمد، (2011): "**أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر (2001–2009)**"، الملتقى الدولي حول **استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** المنعقد يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

6. بوعشة مبارك، (2008): "**التنمية المستدامة–مقاربة نظرية في اشكالية المفاهيم–**"، الملتقى العلمي الدولي حول **التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة** المنعقد يومي 7 و 8 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

7. حفناوي أمال، (2013): "**مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح**"، الملتقى الدولي حول **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001/2014)** المنعقد يومي 11 و 12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر.

8. حمداش عبد المجيد، (2014): "**قراءة في السياسات الزراعية للجزائر مابين 1962 و2012**"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول **القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية** المنعقد يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر.

9. راتول محمد، مداحي محمد، (2011): "**دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة والتقليل من حدة البطالة-حالة الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر-**"، الملتقى الدولي الثالث حول **استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** المنعقد يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

10. الرفاعي سحر قدوري، (2006): "**التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة إلى حالة العراق**"، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية حول **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة: التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة** المنعقد يوم 27 سبتمبر 2006، تونس.

11. ساري أحلام، بوعلاق نوال، (2011): "**أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**"، الملتقى الوطني الأول حول **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة (2000-2010)**" المنعقد يومي 18 و 19 ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر.

12. سرحال مي دمشقية، (2006): "**السياسات الزراعية العربية ودورها في رفع كفاءة التجارة الزراعية**"، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية حول **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة: التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة** المنعقد يوم 27 سبتمبر 2006، تونس.

13. سعيدي يحي، شنبي صورية، (2011): "**نظريات التنمية المستدامة**"، الملتقى العلمي الدولي حول **استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** المنعقد يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

14. صالح مفتاح، رحال فاطمة، (2013): "**دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية (2001-2014) في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**"، المؤتمر الدولي حول **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014)** المنعقد يومي 11 و 12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر.

15. عامر أسامة، (2014): "**دور التأمين في دعم التنمية الزراعية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002/2013**"، الملتقى الدولي التاسع حول **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية** المنعقد يومي 23 و 24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.

16. عايش محمد، (2003): "**إعادة استعمال المياه الرمادية في الزراعة المستدامة**"، المؤتمر الدولي حول **التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي** المنعقد خلال الفترة (14-16) أكتوبر 2003، الأردن.

17. علام عثمان، (2015): "**واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014)**"، الملتقى العربي الأول حول **العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي** المنعقد في الفترة (25-28) جانفي 2015، شرم الشخ، مصر.

18. علة مراد، (2011): "**التأصيل النظري لجدلية العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة**"، الملتقى الوطني حول **الثقافة البيئية والتنمية المستدامة** المنعقد يومي 10 و 11 أكتوبر 2011، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قالمة، الجزائر.

19. عماري زهير، (2014): "**القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الإكتفاء الذاتي: دراسة قياسية منذ سنة 1980**"، الملتقى الدولي التاسع حول **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية** المنعقد يومي 23 و 24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.

20. عماري عمار، (2008): "**اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**"، الملتقى العلمي الدولي حول **التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة** المنعقد يومي 7 و 8 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

21. عماري عمار، محمادي وليد، (2013): "**آثار الاستثمارات العمومية على أداء الاقتصاد في الجزائر**"، المؤتمر الدولي حول **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014)** المنعقد يومي 11 و 12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر.

22. عمران محمد حسني، (2007): "**التنمية المستدامة وأهدافها ودور تقنية المعلومات والاتّصالات فيها**"، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية حول **التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة** المنعقد في الفترة 27-31 ماي 2007، شرم الشيخ، مصر.

23. عمراني سفيان، (2014): "**أثر التكامل الصناعي الفلاحي على تحقيق التنمية المحلية-عرض نماذج محلية رائدة في مجال الصناعات الغذائية-**"، الملتقى الوطني حول **التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار في الجزائر** المنعقد يومي 9 و 10 ديسمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر.

24. عمراني سفيان، (2014): "**سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**"، الملتقى الدولي التاسع حول **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية** المنعقد يومي 23 و 24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.

25. فالي نبيلة، (2008): "**التنمية: من النمو إلى الإستدامة**"، الملتقى العلمي الدولي حول **التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة** المنعقد يومي 7 و 8 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

26. فكرون السعيد، (2009): "**التنمية المستدامة للمجتمعات النامية: واقع وآفاق**"، الملتقى العلمي الدولي حـــول **أداء**

وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستديمة المنعقد يومي 10 و 11 نوفمبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

27. كنيدة زليخة، حسيني ابتسام، "**التسعير الاقتصادي للموارد المائية-مابين اشكالية السعر وحقيقة القيمة-**"، الملتقى الوطني الأول حول **حوكمة االمياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي** المنعقد يومي 27 و 28 ماي 2013، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، الجزائر.

28. معطى الله خير الدين، عمراني سفيان، (2013): "**الزراعة الجزائرية بين شحّ الموارد المائية وتحديات الأمن الغذائي**"، الملتقى الوطني الأول حول **حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي** المنعقد يومي 27 و 28 ماي 2013، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، الجزائر.

29. معطى الله خير الدين، عمراني سفيان، (2013): "**واقع ومكانة القطاع القلاحي في الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية للفترة 2011/2005-**"، اليوم الدراسي حول **واقع ومؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر** المنعقد يوم 25 أفريل 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر.

30. هاشمي الطيب، (2014): "**القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة (2006-2013) بين الإنجازات والعقبات**"، الملتقى الدولي التاسع حول **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية** المنعقد يومي 23 و 24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.

خامسا- الرسائل الجامعية غير المنشورة:

1. باشا رابح حمدي، (2007): "**أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

2. بن الحبيب طه، (2012): "**أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر: دراسة حالة منتوج القمح**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد كمي- غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

3. بن مسعود عطاء الله، (2009): "**أثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير-تخصص تجارة دولية- غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر.

4. بوعزيز عبد الرزاق، (2005): "**محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري-دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية2004/2000**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية-فرع تحليل اقتصادي- غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

5. بوفليح نبيل، (2005): "**آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية-دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي"2001-2004" المطبّق في الجزائر-**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية-تخصص نقود ومالية- غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة الشلف، الجزائر.

6. بويهي محمد، (2004): "**القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية–فرع التسيير– غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

7. البياتي فارس رشيد، (2008): "**التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك– كوبنهاغن، الدنمارك.

8. حاشي امعمر الأزهر، (2011): "**اشكالية العقار الفلاحي في الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية–فرع التحليل الاقتصادي– غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

9. حميدوش علي، (2006): "**التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990–2005)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

10. دحو سليمان، "**تسويق المنتوج الزراعي كإستراتيجية للدخول للأسواق الدولية: دراسة تسويق التمور في الجزائر**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير–فرع التجارة الدولية– غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.

11. رياش مبروك، (2002): "**تمويل القطاع الفلاحي**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية: فرع التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

12. زبيري رابح، (1996): "**الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوّره**"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

13. زرنوح ياسمينة، (2006): "**اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر–دراسة تقييمية–**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية–فرع التخطيط– غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

14. عبدات عبد الوهاب، (2001): "**الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على الإنتاج الغذائي في الجزائر(1999–2000)**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

15. عبيرات مقدم، (1995): "**التنمية الزراعية في الوطن العربي–معوقاتها وآفاقها–**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية–فرع تحليل اقتصادي– غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

16. عزاوي اعمر، (2005): "**إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

17. العلجة حاجي، (1997): "**تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية–فرع النقود والمالية– غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

18. عماري زهير، (2014): "**تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثّرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980/2009)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

19. غردي محمد، (2012): "**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمـــــام إلى المنظمـــة**

العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية–فرع التحليل الاقتصادي–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

20. فراح رشيد، (2009): "**سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر و مدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية–فرع التخطيط–، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر.

21. لرقام جميلة، (1997): "**مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقصادية–فرع التخطيط–، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

22. معزوز فتح الله، (2009): "**دور الإرشاد الفلاحي في التنمية الفلاحية في الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية–فرع تحليل اقتصادي– غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

23. مولاي حسين، (2007): "**مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير–فرع النقود والمالية– غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم السيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

24. نواصري مختار، (2003): "**واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية–فرع تحليل اقتصادي– غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

25. هاشمي الطيب، (2007): "**تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة (2000–2006)– نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة–**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية–تخصص اقتصاد التنمية– غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر.

26. هاشمي الطيب، (2014): "**التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر–برنامج التجديد الريفي (2006–2013): دراسة حالة المناطق الريفية لولاية سعيدة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.

سادسا– المراسيم والمناشير والجرائد الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1971): "**ميثاق الثورة الزراعية**"، الجريدة الرسمية (العدد 97)، الجزائر.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1982): "**مرسوم رقم 82–106 مؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1402 الموافق 13 مارس سنة 1982، يتضمّن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي**"، الجريدة الرسمية (العدد11)، الجزائر.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1983): "**قانون رقم 83–18 مؤرّخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتعلّق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية**"، الجريدة الرسمية (العدد 34)، الجزائر.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1987): "**قانون رقم 87–19 مؤرّخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 8 ديسمبر سنة 1987 يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم**"، الجريدة الرسمية (العدد 50)، الجزائر.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1990): "**قانون رقم 90-25 مؤرّخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 يتضمن التوجيه العقاري**"، الجريدة الرسمية (العدد 49)، الجزائر.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1990): "**مرسوم تنفيذي رقم 90-195 مؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 يحدّد قواعد تنظيم مصالح الفلاحة في الولاية وعملها**"، الجريدة الرسمية (العدد 26)، الجزائر.

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1991): "**مرسوم تنفيذي رقم 91-38 مؤرخ في أول شعبان عام 1411 الموافق 16 فبراير سنة 1991 يتضمّن القانون الأساسي العام للغرف الفلاحية**"، الجريدة الرسمية (العدد 8)، الجزائر.

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1996): "**المرسوم التنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**"، الجريدة الرسمية (العدد 52)، الجزائر.

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1996): "**مرسوم تنفيذي رقم 96-87 مؤرخ في 6 شوال عام 1416 الموافق 24 فبراير سنة 1996 يتضمّن إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية**"، الجريدة الرسمية (العدد15)، الجزائر.

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1999): "**قانون رقم 99-11 مؤرّخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 يتضمّن قانون المالية لسنة 2000**"، الجريدة الرسمية (العدد 92)، الجزائر.

11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1999): "**مرسوم تنفيذي رقم 99-273 مؤرخ في 22 شعبان عام 1420 الموافق 30 نوفمبر سنة 1999 يعدّل المرسوم التنفيذي رقم 95-97 المؤرّخ في أول ذي القعدة عام 1415 الموافق أول أبريل سنة 1995 الذي يحدّد القانون الأساسي النموذجي لصناديق التعاضدية الفلاحية ويضبط الروابط القانونية والتنظيمية فيما بينها**"، الجريدة الرسمية (العدد 86)، الجزائر.

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2000): "**قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 22 ربيع الأول عام 1421 الموافق 25 يونيو سنة 2000 يحدّد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 071-302 الذي عنوانه صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية**"، الجريدة الرسمية (العدد 53)، الجزائر.

13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2000): "**قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1421 الموافق 25 يونيو سنة 2000، يحدّد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**"، الجريدة الرسمية (العدد 53)، الجزائر.

14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2000): "**مرسوم تنفيذي رقم 2000-118 مؤرّخ في 26 صفر عام 1421 الموافق 30 مايو سنة 2000، يحدّد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**"، الجريدة الرسمية (العدد 31)، الجزائر.

15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2001): "**المرسوم التنفيذي رقم 01-282 مؤرخ في 6 رجب عام 1422 الموافق 24 سبتمبر سنة 2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها** "، الجريدة الرسمية (العدد 55)، الجزائر.

16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2001): "**قانون رقم 01-18 مؤرّخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية (العدد 77)، الجزائر.

17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2002): "**قانون رقم 02-11 مؤرخ في 20 شوال 1423 الموافق 24 ديسمبر 2002 الذي يتضمّن قانون المالية لسنة 2003**"، الجريدة الرسمية (العدد 86)، الجزائر.

18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2003): "**قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلّق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**"، الجريدة الرسمية (العدد 43)، الجزائر.

19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2003): "**المرسوم الرئاسي رقم 03-514 مؤرخ في 6 ذي القعدة عام 1424 الموافق 30 ديسمبر 2003 يتعلّق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة**"، الجريدة الرسمية (العدد 84)، الجزائر.

20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2003): "**قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 13 صفر عام 1424 الموافق 15 أبريل سنة 2003 يحدّد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 111-302 الذي عنوانه صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز**"، الجريدة الرسمية (العدد 36)، الجزائر.

21. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2004): "**المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر وتحديد قانونها الأساسي**"، الجريدة الرسمية (العدد 6)، الجزائر.

22. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2005): "**أمر رقم 05-05 مؤرّخ في 18 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 25 يوليو سنة 2005 يتضمّن قانون المالية التكميلي لسنة 2005**"، الجريدة الرسمية (العدد 52)، الجزائر.

23. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2005): "**مرسوم تنفيذي رقم 05-183 مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 18 مايو سنة 2005، يتضمّن تعديل القانون الأساسي للوكالة الوطنية لإنجاز هياكل الري الأساسية وتسييرها للسقي وصرف المياه**"، الجريدة الرسمية (العدد36)، الجزائر.

24. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2006): "**قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 25 ربيع الأول عام 1427 الموافق 24 أبريل سنة 2006 يحدّد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي**"، الجريدة الرسمية (العدد 44)، الجزائر.

25. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2006): "**قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 25 ربيع الأول عام 1427 الموافق 24 أبريل سنة 2006 يحدّد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاصّ رقم 121-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي**"، الجريدة الرسمية (العدد 44)، الجزائر.

26. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2008): "**القانون رقم 08-16 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي**، الجريدة الرسمية (العدد 46)، الجزائر.

27. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2008): "**قانون رقم 08-16 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت سنة 2008 يتضمّن إنشاء التوجيه الفلاحي**"، الجريدة الرسمية (العدد 46)، الجزائر.

28. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2009): "**مرسوم تنفيذي رقم 09-339 مؤرخ في 3 ذي القعدة عام 1430 الموافق 22 أكتوبر سنة 2009 يعدّل ويتمّم المرسوم التنفيذي رقم 96-87 المؤرخ في 6 شوال عام 141 الموافق 24 فبراير سنة 1996 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية**"، الجريدة الرسمية (العدد61)، الجزائر.

29. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2010): "**قانون رقم 10-03 مؤرخ في 5 رمضان عام 1431 الموافق 15 غشت سنة 2010 يحدّد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصّة للدولة**، الجريدة الرسمية (العدد 46)، الجزائر.

30. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2010): "**مرسوم تنفيذي رقم 10-214 مؤرخ في 7 شوال عام 1431 الموافق 16 سبتمبر سنة 2010 يحدّد القانون الأساسي للغرف الفلاحية**"، الجريدة الرسمية (العدد 54)، الجزائر.

31. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و وزارة الموارد المائية، (2008): "**منشور وزاري مشترك رقم 558 يتعلّق بالتدابير التسهيلية لتقديم رخص حجز المياه الجوفية**"، 22 نوفمبر 2008، الجزائر.

32. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2000): "**منشور وزاري رقم 332 مؤرخ في 18 جويلية 2000 يتضمن استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية** "، الجزائر.

33. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2000): "**منشور وزاري رقم 599 مؤرخ في 8 جويلية 2000 يحدّد شروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكيفيات دفع الإعانات**"، الجزائر.

34. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2005): "**مقرّر رقم 2023 مؤرخ في 15 ديسمبر 2005 يحدّد شروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم الاستثمار الفلاحي وكيفيات دفع الإعانات**"، الجزائر.

35. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2005): "**مقرّر رقم 2023 مؤرخ في 15 ديسمبر 2005 يحدّد شروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم الاستثمار الفلاحي وكيفيات دفع الإعانات**"، الجزائر.

سابعا- التقارير والوثائق الحكومية:

1. الأمم المتحدة، (2002): "**تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري، المكسيك)**"، منشورات الأمم المتحدة: نيويوك، الولايات المتحدة الأمريكية.

2. الأمم المتحدة، (2002): "**تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ، جنوب افريقيا)**"، منشورات الأمم المتحدة: نيويوك، الولايات المتحدة الأمريكية.

3. الأمم المتحدة، (2005): "**بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية**"، منشورات الأمم المتحدة: نيويوك، الولايات المتحدة الأمريكية.

4. الديوان الوطني للسقي وصرف المياه، (2013): "**الديوان الوطني للسقي وصرف المياه-انجازات وآفاق-**"، منشورات الديوان، ولاية قالمة، الجزائر.

5. الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي لقالمة، (2014): "**تقديم عام للصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي**"، منشورات الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، ولاية قالمة، الجزائر.

6. الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي لقالمة، (2014): "**مهام الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي**"، منشورات الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، ولاية قالمة، الجزائر.

7. الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، (2014): "**التأمين ضدّ مختلف الأخطار فلاحية**"، منشورات الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، ولاية قالمة، الجزائر.

8. الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، (2014): "**تأمين الحيوانات/النباتات**"، منشورات الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، ولاية قالمة، الجزائر.

9. الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، (2014): "**تأمين العتاد الفلاحي**"، منشورات الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، ولاية قالمة، الجزائر.

10. صندوق النقد العربي، (2008): "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007**".

11. صندوق النقد العربي، (2010): "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009**".

12. صندوق النقد العربي، (2011): "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010**".

13. صندوق النقد العربي، (2012): "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011**".

14. صندوق النقد العربي، (2014): "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013**".

15. صندوق النقد العربي، (2015): "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**".

16. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، (2014): "**دليل جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين البالغين من العمر ما بين 30 و35 سنة**"، منشورات الصندوق، ولاية قالمة، الجزائر.

17. غسان أبو منديل، (2012): "**واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية**"، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2010، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: رام الله، فلسطين.

18. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، (2012): "**الأمن الغذائي في شمال افريقيا–تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية**–".

19. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (2002): "**مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية**"، الجزائر.

20. محافظة الغابات، (2008): "**المشاريع الجوارية المنجزة (2003–2007) والاستراتيجية الجديدة (2007–2013)**"، ولاية قالمة، الجزائر.

21. مديرية المصالح الفلاحية، (2012): "**الحصيلة الإجمالية للمشاريع المدعّمة من طرف صناديق الدولة خلال الفترة (2000–2008)**"، ولاية قالمة، الجزائر.

22. مصالح الوزير الأول، (2001): "**برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001–2004)**"، وثيقة حكومية، الجزائر.

23. مصالح الوزير الأول، (2005): "**البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة (2005-2009)**"، وثيقة حكومية، الجزائر.

24. مصالح الوزير الأول، (2010): "**برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)**"، بيان اجتماع مجلس الوزراء مؤرخ في 10 جمادى الثانية 1431 الموافق 24 مايو 2010، الجزائر.

25. منظمة الأغذية والزراعة، (2009): "**حالة أسواق السلع الزراعية 2009**"، منشورات المنظمة: روما، إيطاليا.

26. منظمة الأغذية والزراعة، (2014): "**حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2014**"، منشورات المنظمة: روما، إيطاليا.

27. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2007): "**استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005_2025)**"، جامعة الدول العربية.

28. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2008): "**التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007**"، منشورات المنظمة: الخرطوم، السودان.

29. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2009): "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**"، المجلد 29.

30. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2011): "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**"، المجلد 31.

31. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2013): "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**"، المجلد 33.

32. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2014): "**أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013**"، منشورات المنظمة: الخرطوم، السودان.

33. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2010): "**الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر-التجديد الفلاحي والريفي-**"، الجزائر.

34. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2011): "**مقترحات لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل**"، الجزائر.

35. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2012): "**تطوّر الإنتاج الفلاحي خلال الفترة (2000-2011)**"، الجزائر.

36. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2012): "**مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق-**"، الجزائر.

37. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، (2014): "**صيغ التمويل**"، منشورات الوكالة، ولاية قالمة، الجزائر.

38. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، (2014): "**مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**"، منشورات الوكالة، ولاية قالمة، الجزائر.

39. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، (2014): "**توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاعات النشاط في ولاية قالمة خلال الفترة (2002-2013)**"، منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ولاية قالمة، الجزائر.

40. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الشباك الوحيد الغير مركزي، (2014): "**دليل المستثمر في الجزائر**"، منشورات الوكالة، ولاية قالمة، الجزائر.

ثامنا– المواقع الإلكترونية الرسمية:

1. http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.CON.FERT.ZS/countries (2014/11/20)

2. http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.TRAC.ZS?page=1 (2015/02/10)

3. http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages (2015/01/16)

4. http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/ (2014/09/30)

5. http://www.ansej.org.dz/ (2014/09/30)

6. http://www.ausde.org/?page_id=362 (2012/02/15)

7. http://www.badr-bank.dz/?id=presentation&lang=fr (2012/02/07)

8. http://www.fao.org/docrep/meeting/003/x9179a.htm (2014/02/20)

9. http://www.minagri.dz/mesures_du_president_de_la_republique.html# (2013/03/04)

10. https://www.cnac.dz/default.aspx (2014/09/30)

المراجع باللغة الأجنبية:

A- Ouvrages:

1. Belattaf Matouk, (2010): **"Economie du développement"**, office des publications universitaire : Alger, Algérie.

2. Guicheteau Carine, (2006): **"Travailler pour le développement durable"**, Editions Studyrama: France.

3. Harribey Jean-Marie, (1998): **"Le développement soutenable"**, Ed.Economica: Paris, France.

4. Remini Boualem, (2005): **"La problématique de L'eau en Algerie"**, Office des publications universitaires: Alger, Algérie.

5. Vivien Franck-Dominique, (2003) : **"Jalons pour une histoire de la notion de développement durable"**, Revue Mondes en développement (N°121).

B- Revues

1. Djaouti M'hand, (2010): **"Renforcement des capacités des acteurs de la filière céréales en Algérie dans le cadre d'un partenariat Nord-Sud-Cas de la wilaya de Sétif-"**, Série Master Of Science (n° 106), Institut Agronomique Méditerranéen de Montpelier, CIHEAM.

2. Ramiro Iturrioz, (2009): **"Assurance Agricole"**, série de Fiches d'Information sur l'Assurance (Numéro 12), Groupe Banque Mondiale: Washington.

3. World Bank, (2007): **"A Public Expenditure Review In Algeria"**, Report n° 36270, vol 1.

C- Rapports et Documents:

1. Banque de l'agriculture et de développement rural (BADR), (2012): " **Présentation de la B A D R"**, wilaya de Guelma.

2. BADR, (2014): **"le Crédit-bail"**, les publications de l'Agence, Wilaya de Guelma.

3. BADR, (2014): **"Statistiques Crédit ETTAHADI "**, Wilaya de Guelma.

4. BADR, (2014): **"Statistiques Crédit LEASING"**, Wilaya de Guelma.

5. BADR, (2014): **"Statistiques Crédit R'FIG"**, Wilaya de Guelma

6. Banque d'Algérie, (2012): **"Les Statistiques de la Balance des Paiements (1992 – 2004)"**, Bulletin statistique- Séries Rétrospectives-, Algérie.

7. B A D R, (2014): **"Le Crédit ETTAHADI"**, les publications de l'Agence, Wilaya de Guelma.

8. Conservation des forets, (2014): **"potentialités forestières"**, Wilaya de Guelma.

9. Conservation des Forets, (2014): **"Programme du Renouveau Rural-Contrat de performance (2009-2013)"** , Wilaya de Guelma.

10. Direction Générale des Douanes (DGD): **"Statistiques du commerce extérieure de L'Algérie"**, rapports des périodes (2006_2013), Algérie.

11. Direction da la Programmation et du Suivi Budgétaire (DPSB), (2014): **"Monographie da la Wilaya de Guelma"**, Wilaya de Guelma.

12. Direction des Services Agricoles (DSA), (2014): **"Statistiques Agricoles (2012/2013)"**, Wilaya de Guelma.

13. DGD, (2014): **"Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (2000-2013)"**, Algérie

14. DSA, (2012): **"Evolution des principales productions (2004-2011)"**, Wilaya de Guelma.

15. DSA, (2012): **"Organigramme générale de la D S A"**, Wilaya de Guelma.

16. DSA, (2012): **"Présentation de la D S A"**, wilaya de Guelma.

17. DSA, (2014): **"Evolution des Effectifs du cheptel"**, Wilaya de Guelma.

18. DSA, (2014): **"Taux de mécanisation"**, Wilaya de Guelma.

19. DSA, (2014): **"Nombre de cadre affectés à l'agriculture"**, Wilaya de Guelma.

20. DSA, (2014): **"Programme du renouveau de l'économie Agricole: Déglobalisation de 2010/2014"**, Wilaya de Guelma.

21. DSA, (2014): **"Situation de Matériel Agricole (2009-2013)"**, wilaya de Guelma.

22. DSA, (2014): **"Statistiques agricoles (2011-2013)"**, Wilaya de Guelma.

23. DSA, (2014): **"Statistiques Agricoles (2012/2013)"**, Wilaya de Guelma.

24. DSA, (2014): **"Valeur de la production agricole (2008-2013)"**, Wilaya de Guelma.

25. DSA, (2014): **"Valeur de la production agricole 2013"**, Wilaya de Guelma.

26. DSA, (2014): **"volume de la main d'œuvre au niveau des exploitations agricoles**: **compagne agricole (2012/2013) "**, Wilaya de Guelma.

27. DSA, (2015): **" Programme du Renouveau Agricole- Contrat de performance (2009-2013)-"**, Wilaya de Guelma.

28. DSA, (2015): **"Contrat de performance (2009-2013)"**, Wilaya de Guelma.

29. FAO, (2014): **"Indicateurs économiques d'Algérie"**, publication spéciale.

30. Institut de Technologie Moyen Agricole Spécialisé (ITMAS), (2014): **"Bref Historique de l'ITMAS"**, les publications de l'Institut, Wilaya de Guelma.

31. ITMAS, (2014): **"Moyens de l'Institut-encadrement pédagogiques-"**, les publications de l'Institut, Wilaya de Guelma.

32. ITMAS, (2014): **"Moyens de l'Institut-infrastructure d'internat-"**, les publications de l'Institut, Wilaya de Guelma.

33. ITMAS, (2014): **"Moyens de l'Institut-infrastructures pédagogiques-"**, les publications de l'Institut, Wilaya de Guelma.

34. Ministère de l'Agriculture et du développement rural (MADR), (2001): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

35. MADR, (2002): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

36. MADR, (2003): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

37. MADR, (2004): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

38. MADR, (2005): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

39. MADR, (2006): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

40. MADR, (2007): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

41. MADR, (2008): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

42. MADR, (2009): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

43. MADR, (2010): "**La Main D'œuvre Au Niveau Des Exploitations Agricoles"**, Campagne 2008/2009.

44. MADR, (2010): **"Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal (2010-2014)"**, Algérie.

45. MADR, (2010): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

46. MADR, (2012): **"Evolution de la répartition générale des terres (2000-2011)"**, Algérie.

47. MADR, (2012): **"le secteur agricole en bref"**, Publication spéciale, Algérie.

48. MADR, (2013): **"La sécurité alimentaire en Algérie"**, publication spéciale. Algérie.

49. MADR, (2013): **"le renouveau rural évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance"** , 16éme réunion d'évaluation des cadres le 06/01/2013, Algérie.

50. MADR, (2014): **"Evaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole-compagne agricole 2013)"**, 20eme session d'évaluation trimestrielle, 8 et 9 Mars 2014, Alger: Algérie.

51. MADR, (2014): **"Evaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole (2009-2014)"**, 21eme session d'évaluation trimestrielle, 11 et 13 Décembre 2014, Alger: Algérie.

52. MADR, direction da la formation de la recherche et de la vulgarisation, (2012): **"Guide des procédures du dispositif de création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage"**, publication spéciale, Algérie.

53. MADR, (2000): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

54. Office National de Terres Agricole (ONTA), (2014): **"Bulletin de renseignement hebdomadaire au 18/12/2013 de l'opération de conversion du droit de jouissance en droit de concession"**, Wilaya de Guelma.

55. Office National des Statistiques (O N S), (2013): **"Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2013"**, publication N°653, Algérie.

56. ONS, (2008): **"Répartition générale des terres"**, Annuaire Statistique de l'Algérie (n°25), Algérie.

57. ONS, (2010): **"L'Algérie en quelques chiffres-résultat 2007/2009-"**, (Ed N°40), Algérie.

58. ONS, (2011): **"Recensement générale da la population et de l'habitat 2008"**, Collections Statistiques (N° 163), Algérie.

59. ONS, (2012): **"production animale -Evolution de l'effectif du cheptel de 2000 à 2011-"**, rétrospective statistique, Algérie.

60. ONS, (2013): "**Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2013"**, publication N°653, Algérie.

61. ONS, (2014): **"Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2013"**, N°653, Algérie **.**

62. ONS, (2014): **"Démographie Algérienne-2013-"**, publication N°658, Algérie.

63. ONS, (2014): "**Les Comptes Economiques en volume de 2000 à 2013**", publication N°670, Algérie.

64. Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation et l'Agriculture, (2012): **"cadre programmation par pays –Algérie (2013/2016)-"**, publication spéciale.

65. station météorologique de Belkhire, (2014) : **"précipitation annuelle"**, wilaya de Guelma.

66. United Nations Development Programme, (1990): **"Human development report 1990"**, New York: USA,

67. United Nations Development Programme, (1991): **"Human development report 1991"**, New York: USA.

68. United Nations Development Programme, (1992): **"Human development report 1992"**, New York: USA.

D- Site web:

1. FAOSTAT, "**Division statistique (2000-2009)"** , disponible sur site:
http://faostat3.fao.org/browse/I/RM/F (2015/01/28)

2. MADR, (2011): **"Le rôle des Assurances Agricole dans le développement de la politique du renouveau Agricole et Rural"**, disponible sur site: (13/05/2014)
http://www.minagri.dz/pdf/ateliers/commu%20tic/Communication13.pdf

3. MADR, "**L'organisation de l'administration territoriale -Direction des Services Agricoles (DSA) de Wilaya-"**, disponible sur site: (15/04/2013)
http://www.minagri.dz/structures_admin.html

4. Chambre nationale d'Agriculture (C N A), **"une institution pour la promotion du monde Agricola et rural"**, disponible sur site: (14/04/2014)
http://www.cnagri.dz/qui-sommes-nous.html

5. ONTA, **"cadre juridique de l' O N T A"**, disponible sur site: (09/06/2014)
http://www.onta.dz/?CADRE-JURIDIQUE

6. ONTA, **"Missions de l'ONTA",** disponible sur site: (10/06/2014)
http://www.onta.dz/?Missions-de-l-ONTA

7. La Caisse Nationale de Mutualité Agricole (C N M A), **"Présentation de la Mutualité Agricole"**, disponible sur site: (20/04/2014)
http://www.cnma.dz/presentation.htm

8. MADR,**"L'assurances Agricoles"**, disponible sur site: (20/04/2014)
http://www.minagri.dz/assurance.html

9. BADR, **"Présentation de la B A D R"**, disponible sur site: (25/03/2013)
http://www.badr-bank.dz/?id=presentation&lang=fr

10. MADR, **"le crédit agricole-R'FIG-"**, disponible sur site: (10/10/2014)
http://www.badr-bank.dz/?id=dossier_details&did=10

الملاحـــق

الملحق (1)

تطور كمية الإنتاج المتاح للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)

السنوات	المجموعات الغذائية	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	الاكتفاء الذاتي (%)	الفجوة الغذائية (%)
متوسط الفترة (2001_2005)	الحبوب	10.794,09	30,46	69,54
	البطاطا	3.645,64	99,60	0,40
	اللحوم الحمراء والبيضاء	471,65	89,38	10,62
	الخضروات	3.645,64	99,60	0,40
2007	الحبوب	10.646,25	33,83	66,17
	البطاطا	5.536,93	99,77	0,23
	اللحوم الحمراء والبيضاء	437,11	85,14	14,86
	الخضروات	5.536,93	99,77	0,23
2009	الحبوب	1.3172,31	39,88	60,12
	البطاطا	7.316,87	99,65	0,35
	اللحوم الحمراء والبيضاء	524,70	88,13	11,87
	الخضروات	7.316,87	99,65	0,35
2011	الحبوب	11.665,80	31,96	68,04
	البطاطا	3.975,40	97,15	2,85
	اللحوم الحمراء والبيضاء	660,49	90,50	9,50
	الخضروات	9.594,81	99,73	0,27
2012	الحبوب	13075	39,30	60,70
	البطاطا	4332,7	97,40	2,60
	اللحوم الحمراء والبيضاء	669,0	90,60	9,40
	الخضروات	10.428	99,80	0,20

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2009): "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**"، المجلد 29.

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2011): "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**"، المجلد 31.

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2013): "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**"، المجلد 33.

الملحق (2)

مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2000-2013)

البيان	2000	2001	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القوى العاملة الكلية (ألف نسمة)	6.180	6.229	8.044	9.146	9.472	9.736	9.599	10.170	10.788
القوى العاملة الفلاحية (ألف نسمة)	873	1.312	1.380	1.252	1.242	1.136	1.034	912	1.141
نسبة العمالة الفلاحية إلى العمالة الكلية (%)	14,13	21,06	17,16	13,69	13,11	11,67	10,77	8,97	10,58

المصدر: من إعداد الباحث، إعتمادا على:

- O N S, (2010): **"L'Algérie en quelques chiffres-résultat 2007/2009-"**, (Ed N°40), Algérie, p13-15.
- O N S, (2014): **"Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2013"**, N°653, Algérie, p12.

الملحق (3)

التوزيع الجغرافي للأراضي الفلاحية في الجزائر

المنطقة	الولايات التابعة لها	الخصائص
الساحلية	الطارف، تلمسان، الشلف، بجاية، وهران، عنابة، تيزي وزو، الجزائر، جيجل، سكيكدة، مستغانم، بومرداس، تيبازة، عين تيموشنت.	-معدّل التّساقط بين 400 ملم و900 ملم
الداخلية	البليدة، قالمة، البويرة، المدية، قسنطينة، عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسمسيلت، ميلة، برج بوعريريج، سيدي بلعباس، سطيف.	-معدّل التّساقط أقل من 600 ملم
السهبية	أم البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، سعيدة، النعامة، تبسة، الأغواط.	-معدّل التّساقط بين 200 ملم و400 ملم
الصحراوية	ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار، تمنراست، تيندوف، إليزي.	-معدّل التّساقط أقل من 200 ملم

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

MADR, (2010): "**La Main D'œuvre Au Niveau Des Exploitations Agricoles"**, Campagne 2008/2009, p13

الملحق (4)

التغطية التأمينية حسب الإنتاج الحيواني

الثروة الحيوانية المؤمنة	موضوع الخطر	الأخطار المؤمّنة	الضمانات المؤمّنة
الأبقـــار	**التأمين المتعدّد الأخطار للأبقار، الأغنام والطيور (الدواجن والديكة)**	الموت	✓ الأمراض ✓ حوادث التربية ✓ الموت الطبيعي ✓ التسمم ✓ الذبح (الإجباري، الصحّي، العاجل)
الأغنـام (الضأن)		الحريق والأخطار اللاحقة به	✓ الخسائر التي يسبّبها الحريق ✓ الخسائر اللاحقة به: *مبنى المستثمرة *اللوازم الضرورية لتربية الحيوانات *آليات، أثاث وأدوات النشاط الممارس *الأبقار، الضأن والطيور المتواجدة داخل مباني التربية و/أو في الحدود التابعة لها مباشرة.
الـــدواجـــن		المسؤولية الفردية للمستثمرة	✓ الحوادث الجسدية ✓ الحوادث المادية (اللاحقة بالأرجاء، سواء كان بداخل المستثمرة المأمنة أم بالحدود اللاحقة بتا مباشرة).
الـــديـك الرومـــي		كوارث المياه	✓ المبنى المؤمّن المستعمل في التربية ✓ الأدوات، المعدّات والأثاث اللازم لنشاط التربية ✓ الأبقار، الضأن، والطيور (الدواجن والديكة) المتواجدة داخل مباني التربية و/أو في الحدود التابعة لها مباشرة ✓ اللوازم الضرورية للسير الحسن للتربية الحيوانية ✓ سلع ومنتوجات تربية الحيوانات
تربية النحل	تأمين متعدد أخطار تربية النحل	موت النحل	✓ الأمراض ✓ التسمّم ✓ التأثيرات المناخية
		الخسائر المتعلّقة بالأضرار المادية	✓ الحرائق ✓ الانفجارات ✓ سقوط العاصفة
		خسارة النحل	✓ على إثر حوادث
		المسؤولية المدنية للمستثمرة	✓ الحوادث الجسدية ✓ الحوادث المادية (اللاحقة بالأرجاء، سواء كان بداخل المستثمرة المأمنة أم بالحدود اللاحقة بها مباشرة).
		الحماية القانونية	✓ دفع مصاريف الخدمات القانونية

المصدر: الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، (2014): "**تأمين الحيوانات**"، منشورات الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، ولاية قالمة.

الملحق (5)

التغطية التأمينية حسب الإنتاج النباتي

الفروع المؤمّنة	الأخطار المؤمنة	الضمانات المؤمّنة
الزراعات الكبرى (الحبوب، الأعلاف)	تأمين حريق المحاصيل قبل جنيها	تعويض خسائر الحريق للمحاصيل: -الحبوب بشتّى أنواعها؛ -الحبوب الجاري درسها؛ -العلف؛ -التبن على شكل حزم أو غيرها.
	تأمين ضياع محاصيل الحبوب المسقية	محاصيل الحبوب المسقية
	تأمين متعدّدة الأخطار فلاحة	
البيوت البلاستيكية	تأمين متعدّد الأخطار البيوت البلاستيكية: -التجهيزات، المعدّات، البيوت البلاستيكية والزجاجية؛ -المشاتل المزروعة داخل البيوت البلاستيكية.	-العواصف، الفياضانات، الجليد، الثلج، البرد، الحرائق، الإنفجارات، سقوط الصاعقة؛ -تكاليف الحفر، الهدم، الإزالة، الإزاحة واستبدال العتاد أو نقل الأنقاض بعد حادث ما؛ -العواقب المالية للمسؤولية المدنية الناجمة عن الأضرار المادية المتكبّدة جرّاء حريق أو انفجار ما.
الطماطم الصناعية	تأمين متعدّد أضرار الطماطم الصناعية: -الخسائر التي تتعرّض لها الطماطم الصناعية والناتجة عن الأخطار المناخية؛ -الحرائق والأخطار اللاحقة بها	-البرد، الجليد، الفياضانات، العواصف، الرياح الساخنة (السيروكو) -المباني الفلاحية (المستثمرات)، المباني السكنية -طعون الجيران أو ذوي الحقوق -المسؤولية المدنية عن المستثمرة الفلاحية
الأشجار المثمرة	تأمين متعدّد أضرار الأشجار المثمرة: الخسائر المتتابعة للأشجار المثمرة	-الأخطار المناخية (البرد، الجليد، الفياضانات، العواصف والرياح الساخنة)؛ -الحرائق والأخطار التابعة لها(العاصفة، الفياضانات وكوارث المياه) على البنايات الفلاحية السكنية -المسؤولية المدنية عن المستثمرات الفلاحية.
تأمين البرد	حماية المحاصيل قبل جنيها	الخسائر التي تسبّبها الحركة الميكانيكية لوقوع حبات البرد على الزراعات.
التأمين المدمج (الحريق/البرد)	-حماية كلّ المحاصيل التي لم يتمّ جنيها بعد؛ -الحبوب بشتّى انواعها قبل حصادها.	-البرد، الحريق؛ -طعون الجيران وذوي الحقوق.
البطاطا	تأمين متعدّد أضرار البطاطا: حماية البطاطا من الأضرار التي تسبّبها العوامل المناخية	-سقوط الصاعقة، البرد، الفياضانات، العاصفة، الرياح الساخنة (السيروكو).
أشجار الزيتون	تأمين متعدّد أضرار أشجار الزيتون	البرد، الجليد، الثلج، القياضانات، العاصفة، الرياح الساخنة(السيروكو)
الكروم	تأمين متعدّد أضرار الكروم: الحماية ضدّ الخسارة الكمية المباشرة لأشجار الكروم	البرد، الجليد، الفياضانات، العاصفة، الرياح الساخنة (السيروكو)
المشاتل	تأمين المشاتل في المساحات الواسعة	-الأخطار المناخية (الجليد، البرد، الفياضانات والإشعاع الشمسي)؛ -الخسائر المترتبة في حالة الأضرار المادية (الحرائق، الإنفجارات وسقوط الصاعقة؛ -المسؤولية المدنية عن المستثمرة الفلاحية.
المشاتل الغابية	تأمين المشاتل الغابية مقابل الخسائر الكمية المباشرة التي تتعرّض لها هذه المشاتل	البرد، الجليد، الرياح الساخنة (السيروكو)، الفياضانات، الحرائق، طعون الجيران وذوي الحقوق.
إعادة التحريج الغابي	تأمين إعادة التحريج الغابي مقابل الخسائر الكمية المباشرة المتعلّقة بالنباتات الغابية، المزروعة حديثا في إطار إعادة التحريج الغابي المكلّفة بها المؤسسات الجهوية للهندسة الريفية والمؤسسات الخاصّة	البرد، الجليد، الثلج، الرياح الساخنة (السيروكو)، العاصفة، الحريق، طعون الجيران وذوي الحقوق.

المصدر: الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، (2014): "**تأمين النباتات**"، منشورات الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، ولاية قالمة.

الملحق (6)

التغطية التأمينية على العتاد الفلاحي

الأصناف المؤمّنة	أنواع الأخطار	الضمانات المؤمّنة
شبكة الري	تأمين شبكة الري: -حماية شبكة الري -التجهيزات، أدوات ومعدّات الري	-الحريق، الانفجارات، سقوط الصاعقة، العواصف، الفياضانات؛ -الأضرار الكهربائية، انكسار الآلات، خسارة الإيجار وتكاليف الإزالة والاستبدال -طعون الجيران
الجرّارات	-تأمين متعدّد الأخطار -تأمين كل الأخطار	-السرقة، الحريق؛ -الدفاع والمتابعة؛ -المسؤولية المدنية.
آلات الحصاد	-تأمين متعدّد الأخطار -تأمين كل الأخطار	-ضمان الحرائق الناجمة عن آلات الحصاد؛ -الأراضي المتّصلة بالأراضي المؤمّنة.
العربة المقطورة	ضمان الحماية المرتبطة بالعربة المقطورة	-السرقة، الحريق؛ -المسؤولية المدنية؛ -الدفاع والمتابعة.

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، (2014): "**تأمين العتاد الفلاحي**"، منشورات الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، ولاية قالمة.

الملحق (7)

صيغ التمويل لهيئات دعم الاستثمار المحلي

(ANSEJ, CNAC, ANGEM)

1/هيكل تمويل المشاريع من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

التمويل الثلاثي				
المستوى	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فوائد (ANSEJ)	القرض البنكي
1	أقل من 5.000.000 دج	%01	%29	%70
2	ما بين 5.000.000 دج و10.000.000 دج	%02	%28	%70
التمويل الثنائي				
المستوى	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فوائد (ANSEJ)	
1	أقل من 5.000.000 دج	%71	%29	
2	ما بين 5.000.000 دج و10.000.000 دج	%72	%28	

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2/هيكل تمويل المشاريع من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

المستوى	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فوائد (CNAC)	القرض البنكي
1	أقل من 5.000.000 دج	%01	%29	%70
2	ما بين 5.000.000 دج و10.000.000 دج	%02	%28	%70

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، (2014): "**دليل جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين البالغين من العمر ما بين 30 و35 سنة**"، منشورات الصندوق، ولاية قالمة.

3/هيكل تمويل المشاريع من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فوائد (ANGEM)	القرض البنكي
أقل من 1.000.000 دج	%01	%29	%70
أقل من 100.000 دج (شراء مواد أولية)	-	%100	-

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، (2014): "**صيغ التمويل**"، منشورات الوكالة، ولاية قالمة.

الملحق (8)

تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: قنطار

المحاصيل / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الحبوب	886.000	1.122.240	430.850	1.594.430	1.048.567	1.229.341	1.255.264	1.154.269	1.064.188	1.310.000	1.891.600	1.891.740	2.184.000	2.005.420
الأعلاف	373.010	281.320	108.150	385.980	407.328	533.518	484.653	854.272	1.025.126	939.817	1.145.887	1.369.769	1.752.764	1.859.105
البقول الجافة	11.100	12.780	9.760	21.490	14.507	13.643	11.324	15.311	16.080	36.468	39.738	51.120	57.130	70.310
الطماطم الصناعية	461.000	423.000	454.000	384.800	534.721	449.167	282.661	356.765	374.652	915.500	1.895.860	1.890.240	1.912.910	1.984.810
الخضروات	938.660	701.830	814.330	1.057.060	1.039.002	916.874	1.051.197	856.321	899.255	1.031.025	2.068.793	2.658.960	2.670.901	2.931.520
البطاطا	331.300	289.760	474.000	408.180	285.572	228.022	212.876	129.426	223.520	405.642	691.056	1.015.724	862.268	947.030
الحوامض	-	-	32.900	32.930	31.470	32.391	37.745	41.538	45.127	56.960	64.270	98.000	127.450	126.525
زراعة الزيتون	-	-	14.200	7.140	54.888	51.601	74.993	44.897	35.215	61.055	41.750	74.430	74.700	104.340
اللحوم الحمراء	-	-	-	-	30.044	33.182	21.731	30.053	30.354	37.135	66.700	84.450	100.425	117.581
اللحوم البيضاء	-	-	-	-	10.900	10.773	10.627	13.650	13.784	21.770	33.557	47.806	60.693	73.018
الحليب (10^3 لتر)	-	-	-	-	30.052	31.570	38.785	35.622	35.984	42.335	46.140	46.588	47.680	50.310

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

MADR, (2000): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

MADR, (2001): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

MADR, (2002): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

MADR, (2003): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

MADR, (2004): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

MADR, (2005): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

MADR, (2006): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

MADR, (2007): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

MADR, (2008): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

MADR, (2009): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

MADR, (2010): **"Statistique agricole (Superficies et productions)"**, Série B, Algérie.

الملحق (9)

تطوّر المساحات المخصّصة لإنتاج الحبوب في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2013)

السنوات	المساحة (هكتار)	المردودية (قنطار/هكتار)
2000	91.910	10,2
2001	91.223	12,3
2002	88.370	4,9
2003	89.065	17,9
2004	86.270	12,2
2005	81.245	15,1
2006	81.363	15,4
2007	79.696	14,5
2008	79.168	13,4
2009	79.442	16,5
2010	83.046	22,8
2011	84.725	22,3
2012	88.360	24,7
2013	81.730	24,5

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على المصدر نفسه.

الملحق (10)

الخريطة الجغرافية لولاية قالمة

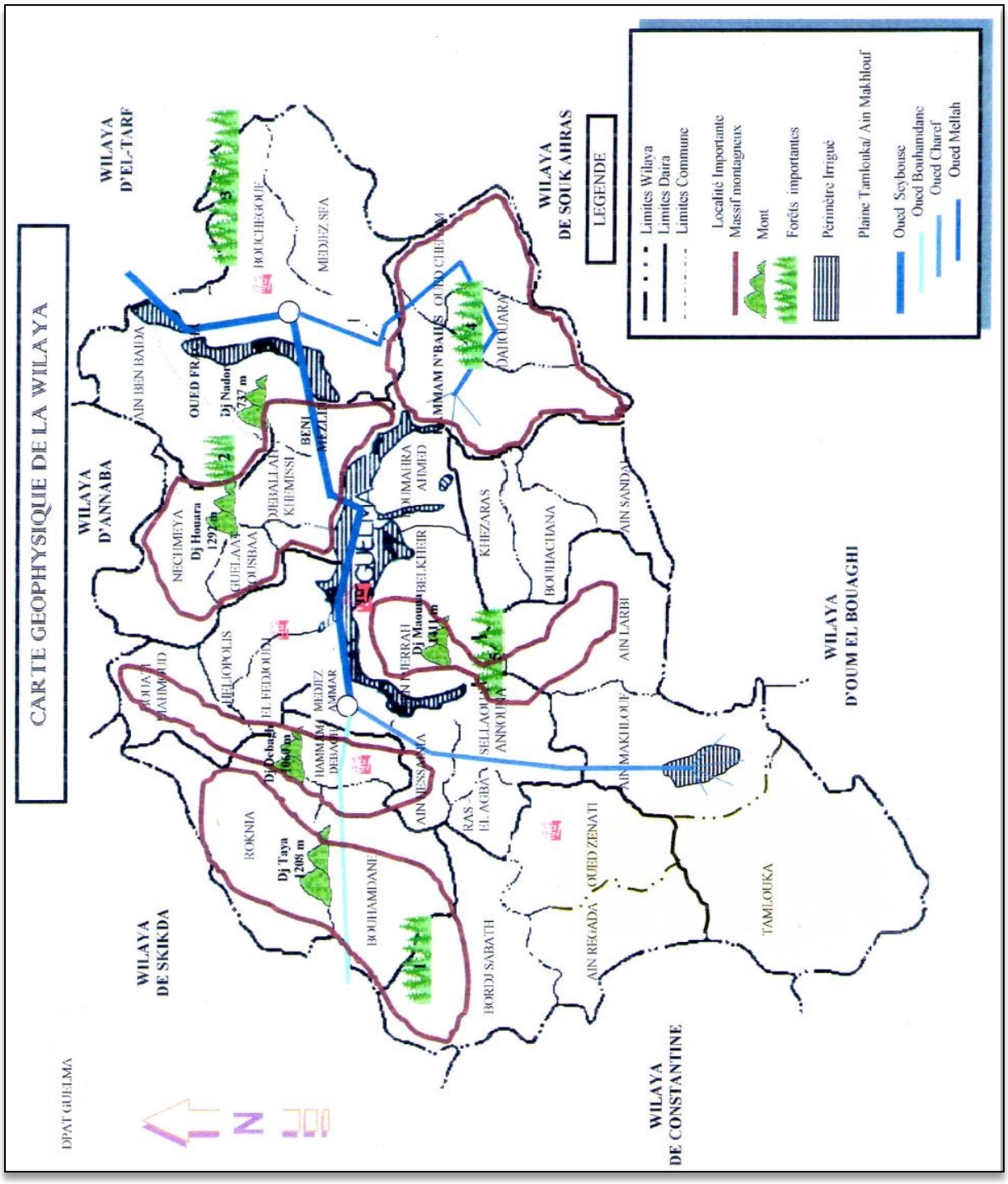

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قالمة

الملحق (11)

برامج الدعم الفلاحي لبعض المحاصيل والمعدّات الفلاحية في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2009-2013)

برنامج تطوير شعبة بذور وشتلات البطاطا

المنتجين والمتعاملين الاقتصاديين

منحة تخزين شتلات البطاطا تحت التبريد :

منحة بسقف 0.75 دج /كغ /الشهر، في مدة أقصاها ست (06) أشهر لـ :

- شتلات مصادق عليها من الصنف (أ) و أعلى الموجهة للتكثير و/او الى إنتاج بطاطا الاستهلاك ؛
- شتلات مصادق عليها من الصنف (ب) الموجهة لإنتاج بطاطا الاستهلاك .

منحة تخزين البطاطا الموجهة للاستهلاك تحت التبريد (سيربلاك 2) :

- منحة بقيمة 1.80 دج /كغ/ الشهر موضوعة في أكياس شبكية ؛
- منحة بقيمة 1.50 دج /كغ /الشهر بدون تعبئة .

برنامج تطوير إنتاج بذور البطاطا

المؤسسات المنتجة

حماية برنامج تكثير بذور قبل- قاعدية

- إنشاء بيوت بلاستيكية بشكل أنفاق بغطاء مراقب: 30% دعم بسقف لايتعدى 200.000 دج بالنسبة للبيت البلاستيكي بمساحة 400 م².

تامين برنامج انتاج بذور قاعدية وقبل قاعدية بواسطة الرقابة الذاتية

- تجهيز الخبر للمراقبة الذاتية الصحية لشتلات البطاطا: 30 % دعم بسقف لايتعدى 3.500.000 دج .
- عتاد التوضيب : 30 % دعم بسقف لايتعدى 1.500.000 دج.

تطوير الطماطم الصناعية

منحة الإنتاج:

منحة بسقف 2 دج /كغ بالنسبة للفلاحين المتعاقدين مع المحولين مصادق عليه من طرف مديرية المصالح الفلاحية و الغرفة الفلاحية الولائية.

منحة التحويل:

منحة بسقف 1.50 دج /كغ بالنسبة لكل وحدة تحويل متعاقدة مع فلاح او أكثر ، منتجي الطماطم الصناعية، شرط ان تكون هذه الوحدة تشتغل بتحويل الطماطم المحلية 100 %، من بداية شهر جويلية إلى نهاية شهر سبتمبر.

برنامج تطوير تربية الغنم و الماعز

إنشاء مجبنة تقليدية لحليب الماعز و النعاج:
المبستر، دولاب التجفيف و التقطير : 30 % دعم بسقف محدد بـ 500.000 دج.

التحسين الوراثي والحماية الصحية للحيوانات الموجهة للتكثير:

دعم التلقيح الإصطناعي (مزامنة الشبق):

دعم بـ 850 دج للتلقيح الإصطناعي المخصب لكل مربي له قطيع ومندمج في البرنامج السنوي المعد من طرف المركز الوطني للتلقيح الإصطناعي والتحسين الوراثي و الغرفة الوطنية للفلاحة و المصادق عليه من طرف الإدارة المركزية.

برنامج تطوير تربية الدواجن و تربية الحيوانات الصغيرة

تطوير الإنتاج و الإنتاجية:

تربية الديك الرومي:

- اقتناء تجهيزات خاصة : 30 % دعم بسقف محدد بـ 160.000 دج لكل مستثمر له منشآت تربية الحيونات .

تربية الأرانب:

- اقتناء تجهيزات خاصة : 30 % دعم بسقف محدد بـ 500.000 دج ؛
- اقتناء قطيع للتكاثر (50 فرد): 30 % دعم بسقف محدد بـ 40.000 دج .

تثمين الإنتاج:

إنشاء ورشة ذبح وتقطيع الدواجن أو الأرانب:

- تجهيزات الذبح : 20 % دعم دج بسقف محدد بـ 1.000.000 دج ؛

تهيئة مباني تربية الدواجن :

- تهيئة / ترميم مباني التربية الحيوانية: 20 % دعم بسقف محدد بـ 1.000.000 دج .

برنامج تطوير انتاج الحليب
رفع إنتاج الحليب و تسليمه:
دعم بـ 12 دج/للتر الواحد لكل مربي منتج لحليب البقر . الماعز . النعجة و الناقة.
التحفيز على جمع الحليب:
دعم بـ 5 دج للتر الواحد بالنسبة لجامعي الحليب و لمراكز الجمع .
منحة الإدماج الصناعي للحليب:
دعم ما بين 2 و 4 دج للتر الواحد لكل محول مصنع للحليب المبستر المعبئ.

برنامج تطوير انتاج الحليب
اقتناء عتاد وتجهيزات خاصة بالتربية
اقتناء أحواض شرب آلية وكذا أنابيب التوصيل:
دعم يصل الى 30 % بسقف لا يتعدى 40.000 دج لكل مربي له إسطبل به على الأقل ست (06) بقرات حلوب.
عتاد الحليب:
دعم بنسبة 30 % بسقف محدد حسب طبيعة العتاد .
تهيئة منشآت التربية :
دعم بنسبة 30 % و بسقف لا يتعدى 500.000 دج بالنسبة للتهيئة .
إنشاء هياكل خاصة بجمع الحليب
مركز جمع أولي:دعم بنسبة 30 % بسقف لا يتعدى 160.000 دج بالنسبة لبرميل ذو سعة 500 لتر ؛
مركز جمع رئيسي : دعم بنسبة 30 % بسقف محدد حسب سعة البرميل .
نقل الحليب :
دعم بنسبة 30 % بسقف محدد حسب سعة الصهريج .
مراقبة نوعية الحليب:
اقتناء حقيبة المراقبة : 30 % دعم بسقف لا يتعدى 35.500 دج؛
حماية وتنمية الثروة الوراثية للانواع الحيوانية
دعم التلقيح الاصطناعي للأبقار يعادل 1.800 دج للتلقيح الاصطناعي المخصب ؛
دعم إنتاج فحول الأبقار: يتراوح ما بين 10.000 و 50.000 دج؛
دعم مشتلات انتاج العجلات : يتراوح ما بين 10.000 و 60.000 دج .

برنامج تطوير انتاج الحليب
إنتا ج الأعلاف
تطوير الإنتاج و الإنتاجية للأعلاف:
50 % دعم بسقف لا يتعدى 6.000 دج/هـ لكل مستثمر فلاحي يدمج الزراعات العلفية في انظمته الإنتاجية .
اقتناء آلة السيلاج:
30 % دعم بسقف لا يتعدى 40.000 دج للمستثمرة الواحدة و لكل مستثمر يقوم بعملية السيلاج .
بناء المطمورات:
دعم بسقف 500 دج /م 3 إلى حد أقصاه 100.000 دج/ مستثمرة . و لكل مستثمر مربي يملك على الأقل (06) ست بقرات وهياكل ذات حجم 250 م 3 على الأقل.

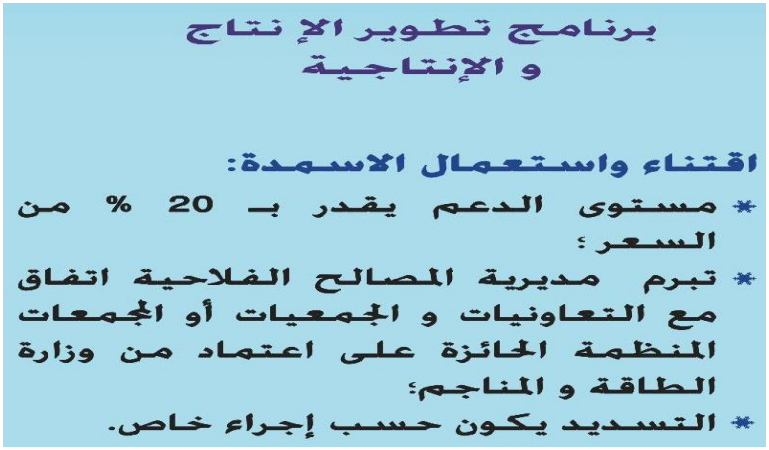

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على منشورات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية.

الملحق (12)

مساهمة ولاية قالمة في الإنتاج الفلاحي الوطني خلال الموسم الفلاحي (2013/2012)

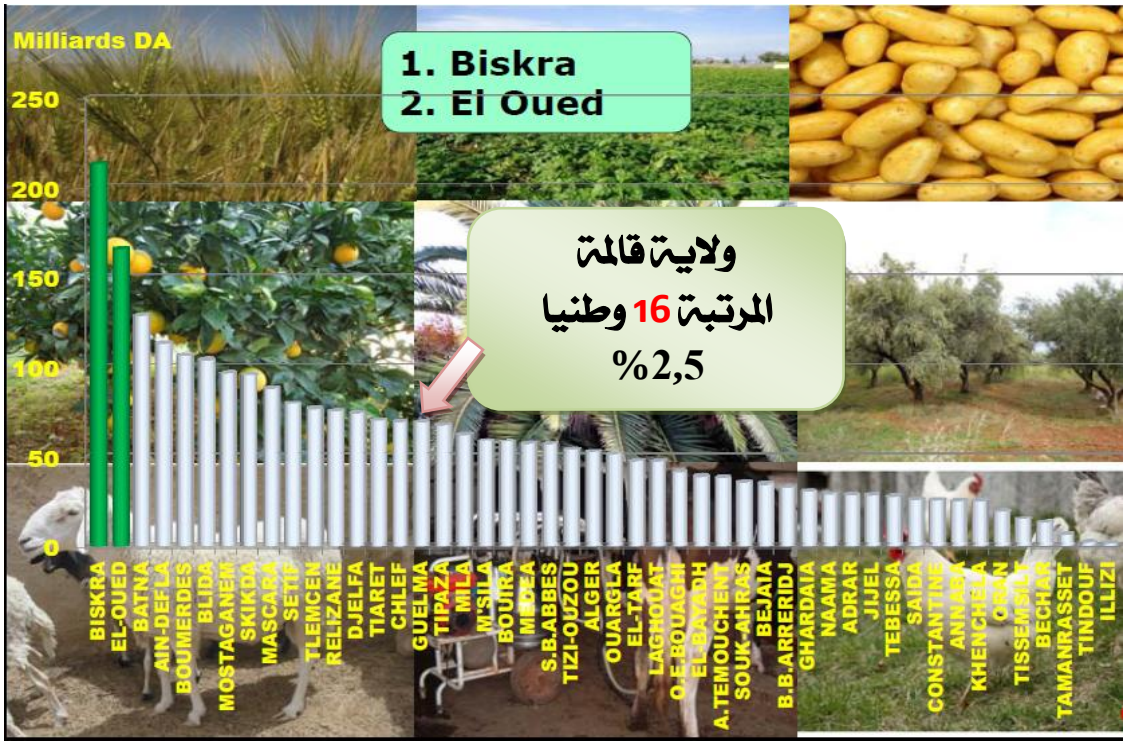

مساهمة ولاية قالمة في الإنتاج الوطني للحبوب خلال الموسم الفلاحي (2013/2012)

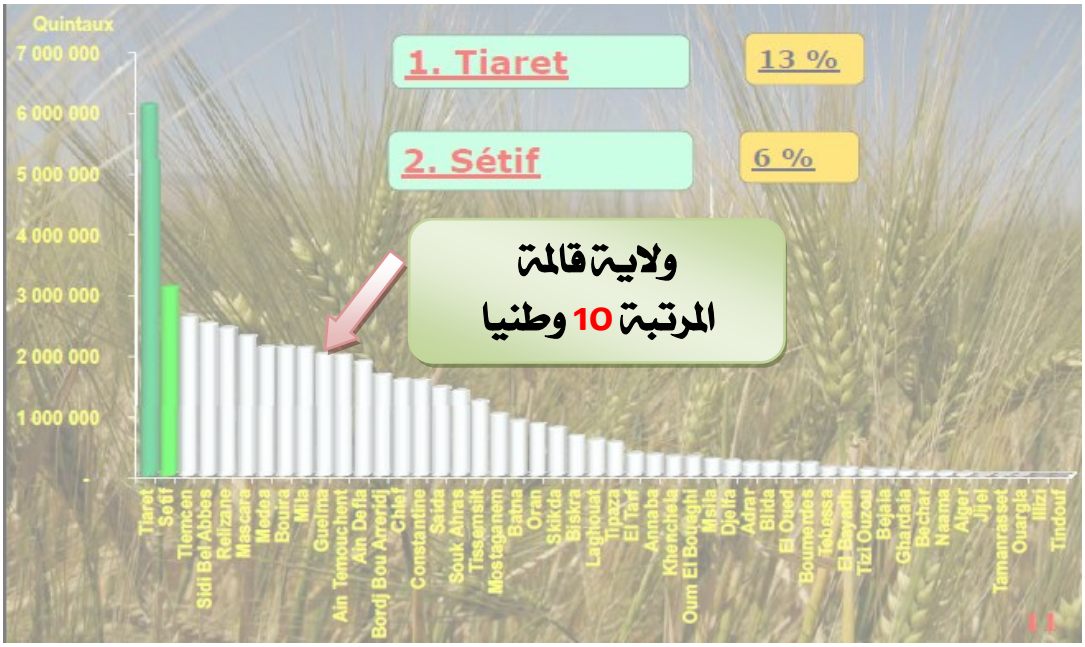

مساهمة ولاية قالمة في الإنتاج الوطني للبطاطا خلال الموسم الفلاحي (2013/2012)

مساهمة ولاية قالمة في الإنتاج الوطني للحليب خلال الموسم الفلاحي (2013/2012)

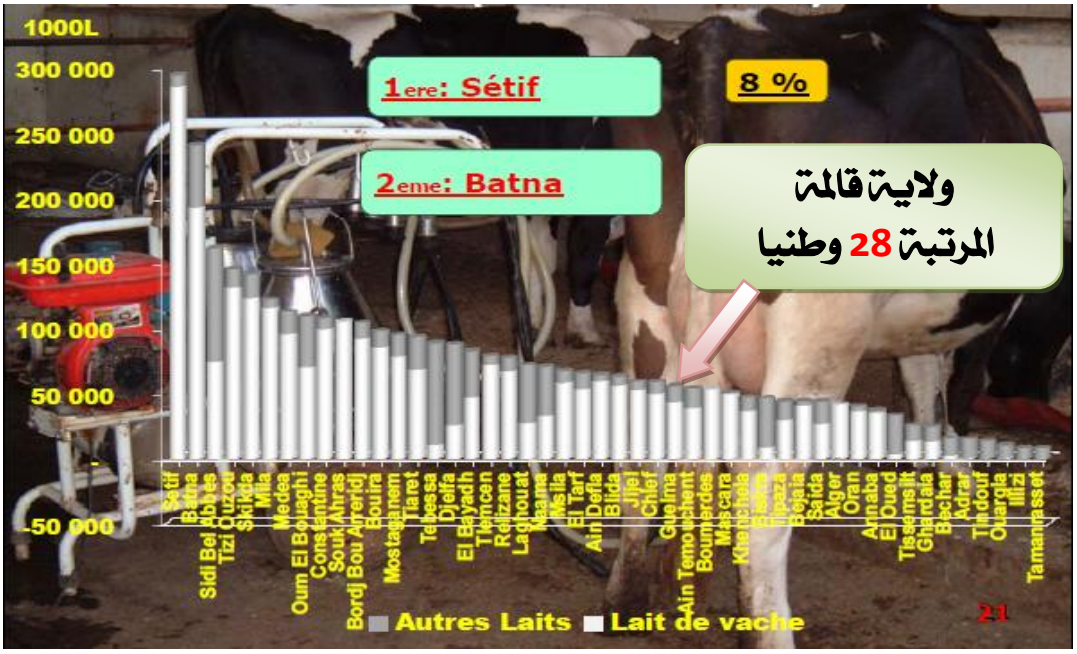

مساهمة ولاية قالمة في الإنتاج الوطني للّحوم الحمراء خلال الموسم الفلاحي (2013/2012)

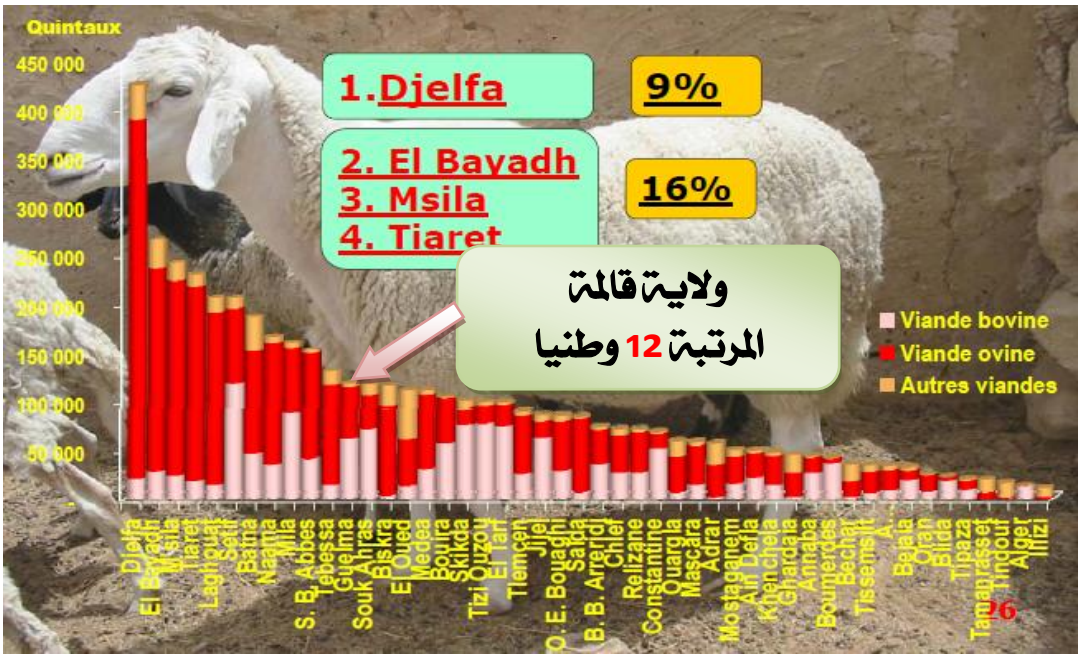

مساهمة ولاية قالمة في الإنتاج الوطني للّحوم البيضاء خلال الموسم الفلاحي (2013/2012)

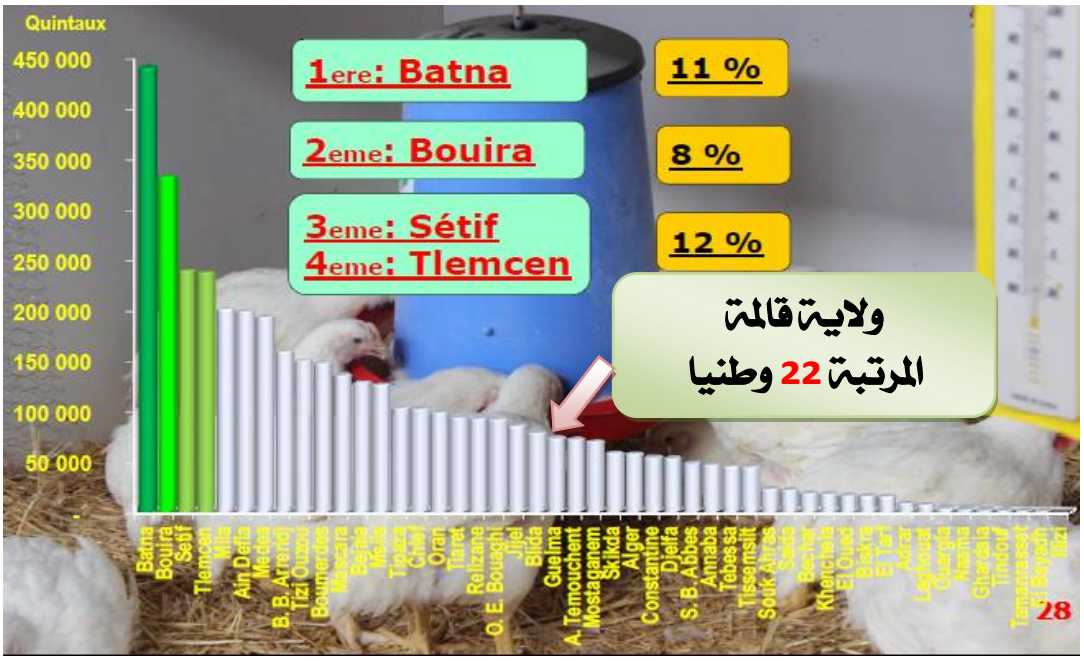

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

MADR, (2014): **"Evaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole-compagne agricole 2013)"**, 20eme session d'évaluation trimestrielle, 8 et 9 Mars 2014, Alger: Algérie.

الملحق (13)

مساهمة ولاية قالمة في توفير اليد العاملة الفلاحية خلال الموسم الفلاحي (2012/2011)

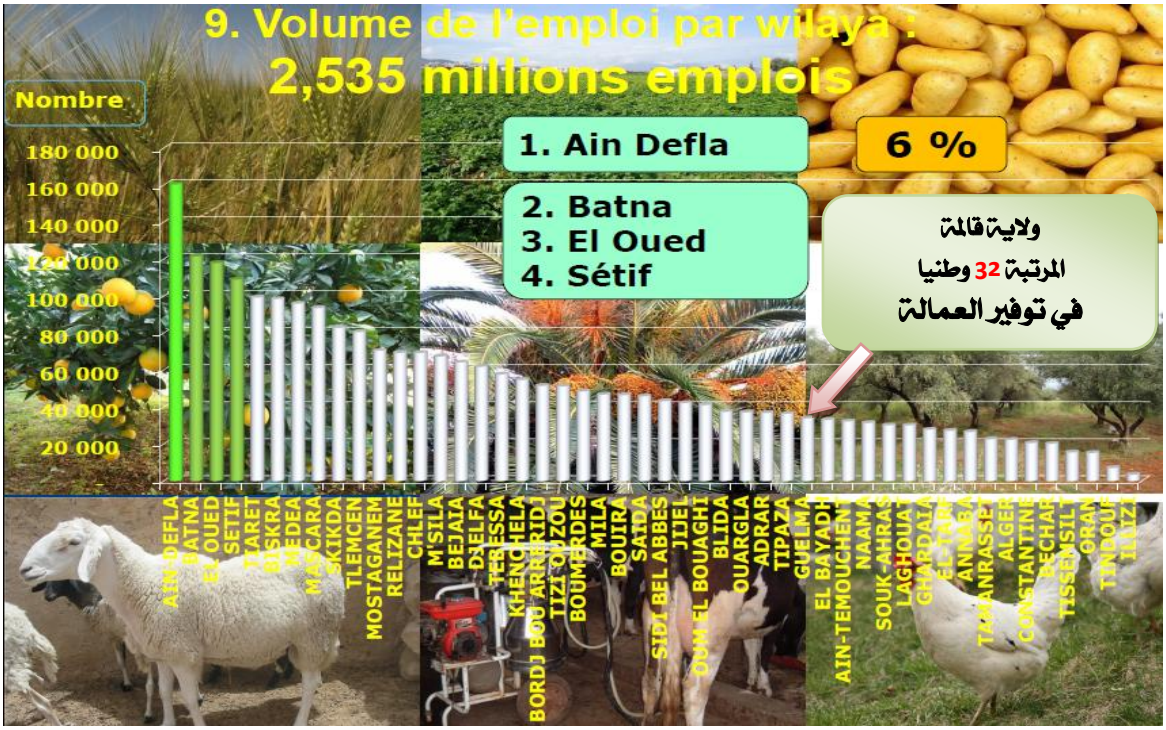

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

M A D R, (2014): **"Evaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole-compagne agricole 2012)"**, 19eme session d'évaluation trimestrielle, 5 et 6 Janvier 2013, Alger: Algérie.